الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه

في شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

بعنـوان

التمويل الرقمي كآلية لدعم الشمول المالي

من إعداد الطالبة: بن زروال خولة

تحت إشراف:

المشرفة: أ.د كرزابي دنيا **المشرفة المساعدة: أ.د كيفاني شهيدة**

لجنة المناقشة:

أ.د بن بوزيان محمد	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة تلمسان**	**رئيسا**
أ.د كرزابي دنيا	**أستاذة التعليم العالي**	**جامعة تلمسان**	**مشرفة**
أ.د كيفاني شهيدة	**أستاذة التعليم العالي**	**جامعة تلمسان**	**مشرفة مساعدة**
أ.د بن زاير مبارك	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة تلمسان**	**ممتحنا**
أ.د سعيدي خديجة	**أستاذة التعليم العالي**	**جامعة تلمسان**	**ممتحنة**
د. ديش فاطمة الزهراء	**أستاذة محاضرة –أ–**	**جامعة سيدي بلعباس**	**ممتحنة**

السنة الجامعية: 2025–2026

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل دور التمويل الرقمي في دعم الشمول المالي في الجزائر، حيث تمّ ذلك عبر استخدام الاستبيان والذي شمل عينة قدرها 400 مفردة موزعة عبر ولايات حضرية، وريفية خلال الفترة 2024-2025.كما تم الاستعانة ببيانات ثانوية مستمدة من قاعدة Global Findex التابعة للبنك الدولي، ومن تقارير وإحصاءات بنك الجزائر. أظهرت النتائج أن التمويل الرقمي يساهم في رفع مستويات الشمول المالي في الجزائر بنسبة 59%، ولكن بدرجات متفاوتة حيث يختلف دور التمويل الرقمي في دعم الشمول المالي من فئة إلى أخرى وبالخصوص فيما يتعلّق بالوضعية المهنية.

الكلمات المفتاحية :تمويل رقمي، خدمات مالية رقمية، شمول مالي، مجتمع جزائري.

تصنيف JEL: G21, O33, O55, D14.

Abstract

This study investigates the role of digital finance in enhancing financial inclusion in Algeria. The empirical analysis is based on a questionnaire of 400 respondents drawn from both urban and rural areas over the period 2024–2025. The study also draws on secondary data from the World Bank's Global Findex database, as well as reports and statistical publications issued by the Bank of Algeria.

The findings indicate that digital finance contributes to promoting financial inclusion in Algeria by approximately 59%. However, this effect is heterogeneous across population groups, particularly with respect to employment status, where significant differences in access and usage are observed.

Keywords: digital finance, digital financial services, financial inclusion, Algerian society

JEL Classification: G21, O33, O55, D14.

Résumé

Cette étude analyse le rôle de la finance digitale dans le renforcement de l'inclusion financière en Algérie. L'analyse empirique s'appuie sur une enquête réalisée auprès de 400 individus issus de milieux urbains et ruraux, sur la période 2024–2025. Elle mobilise également des données secondaires provenant de la base de données Global Findex de la Banque mondiale, ainsi que des rapports et publications statistiques de la Banque d'Algérie.

Les résultats révèlent que la finance digitale contribue à l'amélioration de l'inclusion financière en Algérie à hauteur d'environ 59 %. Toutefois, cet effet apparaît hétérogène selon les catégories de population, en particulier en fonction du statut professionnel, où des écarts significatifs en matière d'accès et d'usage sont observés**.**

Mots-clés : Finance digitale, Services financiers numériques, Inclusion financière, Algérie.

Codes de Classification JEL : G21, O33, O55, D14.

الشكر والامتنان

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات والبركات، وبعونه تذلل الصعوبات وتتحقق الأمنيات."

أحمده سبحانه وتعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، على ما أولاني من توفيقه وتسديده، وما أنعم به عليّ من صبر وعزيمة، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، نافعا للعلم وأهله.

وبعد حمد الله وشكره، أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذتي المشرفة **الأستاذة الدكتورة كرزابي دنيا**، التي كانت بحقّ مثال الباحثة المخلصة والموجّهة الحكيمة. لقد وجدت فيها معينا لا ينضب من التوجيه والإرشاد، ودعما علميّا ومعنويا منحني الثقة لمواصلة هذا المشوار حتى نهايته.

كما أتوجّه بخالص الامتنان إلى **الأستاذة المساعدة كيفاني شهيدة**، التي أثرت عملي بملاحظاتها البنّاءة ومتابعتها الدقيقة، فكانت خير سند، وأسهمت بتوجيهاتها السديدة في الارتقاء بمستوى هذا البحث العلمي.

وأجدد امتناني لكل من كان له فضل علي، من أساتذة أجلاء وزملاء وأصدقاء، ولكل من دعمني بكلمة، أو دعاء، أو مساندة صادقة، فلولاهم، بعد توفيق الله، ما كان لهذا الجهد أن يرى النور

الإهداء

إلى نفسي، التي صبرت وسهرت وعملت لتحقيق ما انا عليه...

إلى جنود الخفاء في حياتي:
الى نبع العطاء والحنان ...
جدتي

إلى من كانت وما زالت رحمة تمشي على الأرض...

أمي الغالية وأبي

إلى من كانت صديقة وأختا وروحا طيبة لكل لحظة وقفت فيها بجانبي...

أختي أسماء.
إلى من كانوا سندي بتول وإحسان.
إلى من يملأ القلب بهجة ونورا في كل يوم...

تسنيم ومعاذ.

إلى من هم جذوري وملهمي في كل خطوة...

عائلتي.

إلى من كان الدعم والابتسامة لي طوال الرحلة...
أصدقائي
لكم جميعا أهدي هذا العمل تقديرا لكل ما قدمتموه لي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة عامة 1

الفصل الاول : الاطار النظري للشمول المالي و التمويل الرقمي 20

المبحث الاول: الإطار النظري للشمول المالي 3

1.ماهية الشمول المالي: 3

1.1 نشأة الشمول المالي: 3

2.1 تعريف الاستبعاد المالي: 4

3.1 تعريف الشمول المالي : 5

2. أبعاد ,مؤشرات و اهمية الشمول المالي 7

2. 1 ابعاد الشمول المالي 7

2.2مؤشرات الشمول المالي 10

3.2 أهمية الشمول المالي: 12

3. اهداف ومبادئ والشمول المالي 14

1.3 أهداف الشمول المالي : 14

2.3 مبادئ الشمول المالي: 14

4.نظريات الشمول المالي: 16

5.سياسات الشمول المالي 19

1.5 قنوات تحسين وصول الشمول المالي للفئات المحرومة 19

2.5 متطلبات و ركائز تحقيق الشمول المالي 20

6. ديناميكيات الشمول المالي: تحليل العلاقات والتحديات 22

1.6العقبات التي تواجه الشمول المالي: 22

2.6علاقة الشمول المالي بمختلف المتغيرات: 24

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الرقمي: 32

1.ماهية التمويل الرقمي 32

فهرس المحتويات

1.1 تعريف التمويل الرقمي: 32

2.1 تطور التمويل الرقمي عبر الزمن 34

3.1أهمية التمويل الرقمي: 38

4.1أهداف التمويل الرقمي: 39

2.الابعاد الهيكلية للشمول المالي 42

3.المكونات الأساسية للخدمات المالية الرقمية (DFS) 42

4.مجالات وتقنيات التمويل الرقمي: 43

1.4 مجالات التمويل الرقمي 43

2.4 تقنيات التمويل الرقمي 47

المبحث الثالث: دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي 60

1.محددات الشمول المالي في ظل التحول الرقمي 60

1.1 بين التمويل الرقمي والشمول المالي: دور الثقافة المالية في توجيه العلاقة 60

2.1 دور البنية التحتية في العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي: 61

3.1دور الثقة في تعزيز الشمول المالي الرقمي: 61

2.فرص تحديات الشمول المالي 63

1.2 الفرص 63

2.2 التحديات 63

3.التجارب الدولية في التمويل الرقمي والشمول المالي 64

1.3 نماذج من الدول الرائدة: 65

3. 2نماذج من الدول النامية والساعية للنمو 67

4.3 تجربة ماليزيا في التمويل الرقمي الإسلامي كنموذج متخصص 68

4.الاستراتيجيات الدولية والوطنية لتعزيز الشمول المالي عبر التمويل الرقمي 69

1.4 دور السياسات والأطر التنظيمية الحكومية 69

2.4 أهمية تطوير البنية التحتية الرقمية الشاملة 70

3.4 تعزيز المعرفة والثقافة المالية والرقمية 70

4.4 حماية المستهلك ومواجهة المخاطر (الأمن السيبراني، الاحتيال، الخصوصية) 70

5.التمويل الرقمي الإسلامي كآلية لتعزيز الشمول المالي 71

1.5تعريف الشمول المالي الرقمي الإسلامي 71

5. 2التجربة الماليزية: المبادرات والدروس المستفادة..... 72

6.التحديات والآفاق المستقبلية للتمويل الرقمي والشمول المالي 73

الفصل الثاني : الدراسات السابقة حول التمويل الرقمي و الشمول المالي..... 77

مقدمة الفصل الثاني 78

المبحث الاول : الادبيات السابقة حول متغيرات الداراسة 79

1. مراجعة الدراسات حول الشمول المالي..... 79

2.دراسات حول التمويل الرقمي 82

3.الدراسات حول دور التمويل الرقمي في توسيع فرص الشمول المالي..... 84

المبحث الثاني : تلخيص الدراسات السابقة..... 91

1.تلخيص الدراسات حول الشمول المالي..... 91

2.تلخيص الدراسات السابقة حول التمويل الرقمي 92

3.تلخيص الدراسات السابقة حول دور التمويل الرقمي في توسيع فرص الشمول المالي 94

المبحث الثالث: المقارنة التحليلية للدراسات السابقة واستجلاء موقع الدراسة الحالية 98

1.أوجه التشابه 98

2.أوجه الاختلاف :..... 100

خلاصة الفصل..... 105

الفصل الثاث :الدراسة التطبيقية _ دوره التمويل الرقمي و في تعزيز الشمول المالي في الجزائر 106

المبحث الاول : واقع الشمول المالي و التمويل الرقمي في الجزائر .....Erreur ! Signet non défini.

فهرس المحتويات

1.الإطار الوطني لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر: السياسات، المبادرات، والإصلاحات Erreur ! Signet non défini.

1.1 الجهود والسياسات الوطنية..... Erreur ! Signet non défini.

2.1الإصلاحات والتدابير التشريعية والتنظيمية ..... Erreur ! Signet non défini.

2.واقع الشمول المالي في الجزائر (2011–2023): قراءة تحليلية في الهياكل والاختلالات..... 110

1.2امتلاك الحسابات المالية (Account Ownership) 110

2.2الوساطة الائتمانية والادخار الرسمي 111

3.2لتوزيع الجغرافي للبنية التحتية المصرفية (جانب العرض) 111

3. تحليل تطور التمويل الرقمي كآلية داعمة للشمول المالي في الجزائر (2022–2025) 111

.1.3مؤشرات البنية التحتية لوسائل الدفع الإلكتروني 112

2.3ديناميكيات المعاملات الرقمية وحجم التبني 113

3.3سياق الشمول المالي الرقمي: النفاذ إلى الإنترنت..... 114

المبحث الثاني: مجتمع الدراسة وأدواتها وأساليب جمع البيانات وتحليلها..... 115

1. نموذج الدراسة..... 115

1.1 تحديد المتغيرات وتصنيفها..... 115

1 .2نموذج الدراسة 115

3.1منهجية الدراسة..... 116

2.مجتمع وعينة الدراسة : 116

2.1 مجتمع الدراسة 116

2.2 عينة الدراسة 116

3.2 طريقة تحديد حجم العينة..... 117

3أساليب جمع وتحليل البيانات واختبار صدق وثبات أداة الدراسة 117

3. 1.أساليب جمع وتحليل البيانات..... 118

2.3أساليب تحليل البيانات 121

4.اختبار صدق وثبات أداة الدراسة 122

1.4الصدق الظاهري لأداة الدراسة 122

2.4الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة 123

المبحث الثالث: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة..... 128

1.تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة..... 128

1.1 المستوى التعليمي 128

2.1الفئة العمرية..... 129

3.1الوضعية المهنية 130

4.1الدخل الشهري..... 130

5.1نوع السكن 131

2. تحديد مجال المتوسطات الحسابية 132

3. التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه المحور الاول (التمويل الرقمي في الجزائر)..... 132

4. التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه المحور الثاني (الشمول المالي في الجزائر)..... 1323

المبحث الرابع: عرض وتحليل النتائج ومناقشة الفرضيات 147

1.مناقشة وتحليل الفرضية الاولى..... 150

1.1الإطار المنهجي لاختبار الفرضية 150

1.2نتائج الانحدار الخطي البسيط 150

1.3تحليل الانحدار الخطي البسيط 151

4.1.مناقشة الفرضية الأساسية الأولى 152

2.مناقشة وتحليل الفرضية الثانية..... 154

2.1الإطار المنهجي لاختبار الفرضية 154

2.2التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات 154

2.3نتائج اختبار فروقات آراء المستجيبين حسب المتغيرات الديموغرافية (Kruskal–Wallis) 155

2.4تحليل الفروقات حسب المتغيرات الديموغرافية 156

2.5مناقشة الفرضية الثانية 156

3.1الإطار المنهجي لتحليل الفرضية 160

خاتمة عامة.....

فهرس الجداول، الأشكال والملاحق

فهرس الجداول، الأشكال والملاحق

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مؤشرات قياس الشمول المالي	10
2	مبادئ الشمول المالي حسب مجموعة العشرين (G20)	15
3	العلاقة بين الثقافة المالية والشمول المالي	29
4	مراحل تطور التمويل الرقمي عبر الزمن	37
5	مكونات ومؤشرات الخدمات المالية الرقمية (DFS)	42
6	الحصص السوقية وقيم النمو في سوق التمويل الجماعي العالمي لعام 2024	51
7	مزايا وعيوب الاستثمار في العملات المشفرة	54
8	الإحصائيات الرئيسية حول العقود الذكية والتوافق القانوني	55
9	أبرز إحصائيات البيانات الضخمة في القطاع المالي	56
10	أداء ونمو سوق المستشارين الآليين بين عامي 2023 و2027	57
11	مؤشرات اعتماد الحوسبة السحابية في القطاع المالي لعام 2025	58
12	إحصائيات لدور واجهات برمجة التطبيقات (APIs) في القطاع المالي لعام 2025	58
13	مقارنة مؤشرات التمويل الرقمي والشمول المالي في دول مختارة	65
14	مبادرات البنوك الإسلامية الماليزية في التمويل الرقمي للشمول المالي	72
15	الدراسات السابقة حول الشمول المالي	91
16	الدراسات السابقة حول التمويل الرقمي	92
17	الدراسات السابقة حول دور التمويل الرقمي في توسيع فرص الشمول المالي	94
18	أوجه الاتفاق بين دراستنا والدراسات السابقة	98
19	أوجه التباين بين دراستنا والدراسات السابقة	100
20	تطور بطاقات الدفع المشتركة المتداولة في الجزائر (2023 – جويلية 2025)	111
21	مؤشرات النفاذ والاستقبال البنية التحتية المصرفية (جويلية 2025)	111
22	ديناميكيات المعاملات النقدية والنظيرة عبر الهاتف النقال والدفع عبر الإنترنت (2024)	113

23	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	123
24	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	125
25	معاملات ألفا كرومباخ لمحاور الاستبيان	127
26	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	128
27	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	129
28	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	129
29	توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية	130
30	توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري	130
31	توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن	131
32	قيم المتوسط المرجح والمستوى المرفق له	132
33	تحليل إجابات عينة الدراسة حول محور التمويل الرقمي في الجزائر	133
34	تحليل إجابات عينة الدراسة حول محور الشمول المالي في الجزائر	141
35	نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر التمويل الرقمي على الشمول المالي	147
36	اختبارات التوزيع الطبيعي	151
37	اختبار Kruskal–Wallis H	152

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	علاقة الشمول المالي والاستقرار المالي	25
2	مساهمة الشمول المالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية	26
3	أبعاد التمويل الرقمي	41
4	توقعات سوق تكنولوجيا التأمين	45
5	مخطط حول تقنيات التمويل الرقمي	47
6	ترتيب الدول حسب قيم التمويل في منصات التمويل الجماعي القائمة على المكافآت	50
7	توقعات السوق العالمي للبلوكتشين بين 2025 و2033	53
8	مخطط الفجوة البحثية	102
9	إسهامات دراستنا الحالية	103
10	النموذج المقترح للدراسة التطبيقية	115
11	التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الجنس	128
12	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	129
13	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	129
14	توزيع أفراد العينة حسب المهنة	130
15	توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري	131
16	توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن	131
17	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	149

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق الأول	الاستبيان
الملحق الثاني	الاحصاءات الوصفية
الملحق الثالث	مخرجات اختبار **student**
الملحق الرابع	معاملات الثبات (نتائج **Cronbach's Alpha** والجداول الإحصائية)
الملحق الخامس	اختبارات التوزيع الطبيعي
الملحق السادس	اختبارات الفروقات (جداول **Kruskal–Wallis** وغيرها)

مقــدمة

مقدمة عامة

في ظل التحولات التي يشهدها العالم على مختلف الأصعدة، بات من الصعب اليوم التطرق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن الانفتاح الاقتصادي والرقمنة. فمنذ مطلع الألفية الثالثة فرضت العولمة وما معها من ثورة تكنولوجية واقعا جديدا جعل من الانفتاح الاقتصادي والرقمنة شرطين أساسيين لأي دولة تسعى لمواكبة التطورات، وإذا كانت هذه التحولات قد منحت فرصا هائلة للنمو والانخراط في الاقتصاد العالمي فهي في الوقت نفسه جاءت بتحديات غير مسبوقة تتعلق بمدى قدرة الدول على استيعاب مختلف فئاتها الاجتماعية في نظامها المالي الرسمي والاقتصادي. هنا وفي هذا السياق يبرز مفهوم "الشمول المالي" كإحدى القضايا المحورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره أداة اساسية لتمكين الأفراد وخاصة الفئات المهمشة من المشاركة في النشاط الاقتصادي.

حيث توسيع هذه الرؤية يدعوا ان يرى الشمول المالي كتفاعل مركب بين عوامل تقنية ومؤسسية واجتماعية. يمكن ربطه بمفاهيم العدالة التوزيعية والكفاءة الاقتصادية معا لأن له دورا مزدوجا في توزيع أدوات الادخار والائتمان وتقليل هشاشة الأسر كما يعزز من كفاءة تخصيص الموارد عبر اشراك فاعلين جدد في النظام المالي، لذلك من الضروري الجمع بين القياسات الكمية لمؤشرات النفاذ والاستخدام وقراءة نوعية لسلوك المستفيدين والقيود الثقافية والاجتماعية التي تقيد الامتداد المالي.

فالشمول المالي، كما تتداوله المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم يعد مجرد مصطلح تقني بل أصبح مقياسا لمدى عدالة وفعالية الانظمة المالية، بل وحتى لمدى ديمقراطية الوصول إلى الفرص الاقتصادية, وتكمن أهمية هذا المفهوم في وضع الأفراد والفئات المهمشة في صلب الحياة الاقتصادية، ليتمكنوا من المشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي والاستفادة من فرص النمو, فلا تنمية مستدامة بدون إدماج واسع النطاق يضمن للجميع إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية ,كما أولت العديد من الدول العربية اهتماما متزايدا حول هذا الموضوع خلال السنوات الأخيرة، كون الفجوة المالية تشكل عقبة جدية أمام جهود محاربة الفقر وتعزيز النمو الشامل.

غير انه في الحقيقة تظهر المؤشرات في كثير من البلدان العربية تفاوتات داخلية حادة بين المناطق الحضرية والريفية وبين فئات عمرية واجتماعية مختلفة، ما فرض على صانعي السياسات تصميم استجابات مرنة تراعي الخصوصيات المحلية وتتبنى مؤشرات قياس تعكس الاستخدام الرقمي وجودة الخدمات لا مجرد امتلاك حساب بنكي.

أما في السياق الجزائري، فالشمول المالي اكتسب أبعادا خاصة منذ بداية مسار الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات. فرغم الانفتاح التدريجي على الاقتصاد العالمي ورغم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية وبنك الجزائر لتطوير المنظومة المصرفية، إلا أن الواقع يكشف استمرار وجود فجوات معتبرة في النفاذ إلى التمويل، خاصة بالنسبة النساء، وسكان المناطق الريفية. هذه الفجوات لا يمكن اختزالها في ضعف البنية التحتية المصرفية التقليدية فقط، بل ترتبط أيضا بعوامل ثقافية، اجتماعية تحد من قدرة النظام المالي على الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع. وهو ما يجعل قضية الشمول المالي في الجزائر ليست مجرد مسألة قطاعية تخص البنوك، بل قضية تنموية تتقاطع مع رهانات أوسع مثل العدالة الاجتماعية، النمو المتوازن، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في هذا الإطار، يبرز التمويل الرقمي كأحد أهم التحولات التي يمكن أن تغير المعادلة. فقد أصبحت الخدمات المالية الرقمية تمثل اليوم أحد الحلول الأكثر فاعلية لتجاوز القيود التقليدية التي طالما كبلت الأنظمة البنكية سواء تعلق الأمر بمحدودية شبكة الفروع أو ضعف التغطية الجغرافية، فبفضل الهواتف الذكية والإنترنت، صار بالإمكان تقديم خدمات مالية للأفراد في القرى والمناطق النائية، كما أصبح من الممكن تبسيط عمليات الدفع والتحويل وتقليص التكاليف المرتبطة بها. هذا الواقع لا يعكس مجرد تطور تقني، بل يطرح إمكانية إعادة تشكيل العلاقة بين المواطنين والمؤسسات المالية على أسس جديدة، قوامها المرونة والسرعة والشفافية.

وقد أشار بنك الجزائر في تقاريره الأخيرة إلى أن الدفع الإلكتروني والتحويلات الرقمية يمثلان خيارا استراتيجيا لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، خصوصا بعد التجربة التي فرضتها جائحة "كوفيد-19" وما ترتب عنها من ضرورة البحث عن بدائل رقمية لضمان استمرارية المعاملات, غير أن تطبيق اليات و تقنيات التمويل الرقمي لتعزيز الشمول المالي لا يزال رهينا بتجاوز جملة من التحديات لعل أبرزها ضعف الثقافة المالية الرقمية لدى الأفراد، المخاوف المرتبطة بالأمن ، وكذا الحاجة إلى إطار تنظيمي وتشريعي يواكب سرعة التحولات التكنولوجية.

يكتسب الربط بين الشمول المالي والتمويل الرقمي أهمية خاصة في السياق الجزائري، إذ يمثل فرصة لتعزيز دمج جميع الفئات في النظام المالي الرسمي. ومع ذلك، تطرح هذه الإمكانيات مجموعة من التساؤلات الجوهرية: ماهو واقع الشمول المالي والتمويل الرقمي في الجزائر؟ وما هي أبرز العوائق التي تحد من انتشاره بين مختلف الفئات؟ وكيف يمكن للتقنيات الرقمية المساهمة في تقليص الفجوات المالية القائمة؟ وهل يمكن فعليا دمج الفئات المستبعدة من النظام المالي التقليدي؟ وما هي الحدود العملية لهذا الدور في ظل التحديات التي تواجهها الجزائر؟

وبناء على ما سبق **تتمحور إشكالية هذه الأطروحة** فيما يلي:

ما هو دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي بين مختلف فئات المجتمع الجزائري؟

انطلاقا من الإشكالية المطروحة وما أفرزته من تساؤلات بحثية، برزت الحاجة إلى صياغة مجموعة من **الفرضيات** التي تشكل إجابات مبدئية قابلة للاختبار الميداني، وتساهم في توجيه مسار الدراسة وضبط العلاقة بين المتغيرات قيد التحليل بما يسمح بالاقتراب أكثر من معالجة جوهر الإشكالية البحثية.

وعليه اقترحت الدراسة **الفرضيات التالية:**

الفرضية الأولى :للتمويل الرقمي أثر إيجابي على مستوى الشمول المالي في الجزائر

الفرضية الثانية :يختلف أثر التمويل الرقمي على الشمول المالي حسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للأفراد.

كما أنه وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، **ستعتمد الدراسة منهجا وصفيا تحليليا** في جانبها النظري من خلال استقراء الدراسات والكتب والدوريات العربية والأجنبية المتخصصة في التمويل الرقمي والشمول المالي، إضافة إلى مراجعة للدراسات السابقة بغرض إبراز أهم النتائج والكشف عن الفجوات البحثية. **أما في الجانب التطبيقي**، فقد تم تحليل بيانات ثانوية رسمية حول الجزائر، إلى جانب معالجة تطبيقية بما يسمح بالتقاط ديناميكية التحول الرقمي عبر مراحله من خلال الاستعانة باستبيان متكون من عينة قدرها 400، بما يعزز الربط بين البنية النظرية والوقائع العملية ويساهم في استخلاص دلائل ذات قيمة لصانع القرار في السياق الجزائري. أما عن **أهداف الدراسة** فهي تسعى إلى تقديم رؤية شاملة حول التمويل الرقمي من خلال استعراض مفهومه وبيان دوره في توسيع دائرة الشمول المالي، مع التوقف عند واقع كل من الشمول المالي والتمويل الرقمي في الجزائر لإبراز خصائصهما واتجاهاتهما. كما تهدف إلى تحليل مدى انتشار وتبني خدمات التمويل الرقمي بين مختلف فئات المجتمع الجزائري، وفهم الكيفية التي تساهم بها هذه الخدمات في دعم وتعزيز الشمول المالي على نطاق أوسع. ولا يقتصر الاهتمام هنا على الجوانب الإيجابية فحسب، بل يمتد أيضا إلى استعراض وتحليل العوامل التي تشكل عوائق أمام استفادة الفئات المهمشة من هذه الخدمات، فضلا عن العوامل التي تحد من إقبال بقية فئات

المجتمع على تبنيها. وانطلاقا من هذه الرؤية التحليلية تسعى الدراسة في نهايتها إلى صياغة مجموعة من التوصيات العملية والقابلة للتطبيق بحيث يمكن للجهات المعنية الاستفادة منها في تحسين تجربة الشمول المالي الرقمي في الجزائر وتعزيز فعاليتها واستدامتها.

كما **حددت الدراسة نطاقها** مكانيا على **الجزائر** مع محاولة تغطية تفاوتات المناطق والفئات في مختلف ولايات الجزائر عن طريق توزيع استبيان الكتروني، أما **زمنيا** يغطي التحليل الفترة 2024–2025 , مع تحليل بيانات ثانوية خلال الفترة 2011-2025 من أجل التقاط المسار الديناميكي للانتشار الرقمي.

ومن جانب آخر نبع **اختيار هذا الموضوع** من اهتمام شخصي بتحليل أدوات التمويل الرقمي على المجتمع الجزائري إضافة إلى الحاجة الملحة لإثراء المكتبة الأكاديمية بدراسة تطبيقية تقدم توصيات سياسية قابلة للتنفيذ.

مع ذلك واجه البحث **تحديات** منهجية وموضوعية مهمة من بينها محدودية وتشتت البيانات الرسمية حول التمويل الرقمي والشمول المالي في الجزائر وتفاوت توفر المعلومات بين الجهات المشغلة للمنصات الرقمية، لكن لم تمنع هذه العوائق من اعتماد منطق تسلسلي واضح في العرض إذ صممنا الدراسة لتقود القارئ من التمهيد النظري نحو مقارنة الخبرات الدولية ثم إلى التحليل الوطني الأكثر تفصيلا قبل الخروج باستنتاجات وتوصيات عملية، حيث **تم تقسيم الأطروحة** الى 3 فصول على النحو التالي:

سنخصص **الفصل الأول** للإطار النظري للتمويل الرقمي والشمول المالي، وسيحتوي على ثلاثة مباحث أساسية. فقد استعرض المبحث الأول الأسس النظرية للشمول المالي اين سنتناول المفاهيم الأساسية، نشأة الشمول المالي، تعريف الاستبعاد المالي، الأبعاد والمؤشرات، أهداف ومبادئ الشمول المالي، النظريات المرتبطة، السياسات المتبعة، متطلبات وركائز تحقيق الشمول المالي، العقبات والتحديات، علاقة الشمول المالي بمختلف المتغيرات، دوره في التنمية المستدامة، وأخيرا ارتباطه بالثقافة المالية، وذلك بهدف بناء خلفية معرفية شاملة تساعد على فهم دور الشمول المالي في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي لمختلف الفئات. أما المبحث الثاني فسنتناول الإطار المفاهيمي للتمويل الرقمي، مع التركيز على تعريف التمويل الرقمي، مكونات منظومته، أدواته وخدماته، البنية التحتية لنظم الدفع الرقمي، التقنيات والتوجهات الحديثة، نماذج الأعمال والمنصات المالية الرقمية، الإطار القانوني والتنظيمي، مؤشرات قياس التمويل الرقمي، وتجارب دولية ونماذج حالة بهدف توضيح كيفية استفادت الابتكارات الرقمية في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية وتحسين كفاءة الأنظمة المالية. أما المبحث الثالث، فسيركز على دور التمويل الرقمي في تعزيز

الشمول المالي، وذلك بتوضيح قنوات التأثير المختلفة، المحددات الرئيسية، المخاطر والتحديات، إلى جانب تقديم إطار مفاهيمي مقترح ودراسة حالات عملية، إضافة إلى مؤشرات تقييم الأثر، مع تقديم توصيات عامة وخلاصة المبحث.

فيما يخص **الفصل الثاني** فسيخصص لمراجعة الدراسات السابقة، حيث يتضمن ثلاثة مباحث رئيسية. يستعرض المبحث الأول الدراسات السابقة المتعلقة بالشمول المالي والتمويل الرقمي، مع التركيز على العلاقة بينهما والدور المحوري الذي يلعبه التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في مختلف السياقات. أما المبحث الثاني فسيقدم جدول تلخيصي لأبرز هذه الدراسات موضحا النتائج، الأساليب المستخدمة، المتغيرات، والفجوات البحثية، بما يساعد على إبراز أوجه القصور في الدراسات السابقة. أما المبحث الثالث، فسنركز على مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية، لتحديد الثغرات المعرفية التي تسدها هذه الدراسة، مع إبراز الإسهام الجديد الذي سيقدمه السياق الجزائري، مما سيوضح أهمية البحث في تقديم رؤى جديدة تتعلق بالتمويل الرقمي والشمول المالي.

أخيرا، سنتناول في **الفصل الثالث** الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث سننتقل من الطرح النظري إلى اختبار الفرضيات وسننطلق بتحليل واقع التمويل الرقمي والشمول المالي في الجزائر، ثم يعرض نموذج الدراسة ويفصل المتغيرات التابعة والمستقلة. بعد ذلك، يوضح مجتمع الدراسة والعينة وطريقة اختيارها وأدوات جمع البيانات، مع إبراز خطوات التحقق من صدق وثبات الاستبيان. كما سيقدم وصفا إحصائيا للخصائص الديموغرافية للعينة وتحليلا وصفيا لمحوري التمويل الرقمي والشمول المالي. بعدها سينتقل إلى التحليل الاستدلالي لاختبار الفرضيات باستخدام تقنيات إحصائية ملائمة، بما يسمح بالخروج باستنتاجات دقيقة وذات دلالة إحصائية. وبذلك يشكل هذا الفصل حجر الأساس في البرهنة على الفرضيات المطروحة وتقديم دلائل كمية تعكس واقع التحول الرقمي وانعكاسه على الشمول المالي في السياق الجزائري.

الفصل الاول

الإطار النظري للشمول المالي والتمويل الرقمي

مقدمة الفصل

يعد التحول نحو اقتصاد رقمي أحد أبرز التحديات والأولويات العالمية في القرن الحادي والعشرين، إذ أصبح الشمول المالي في صدارة السياسات التنموية الحديثة نظرا لأثره المباشر على النمو الاقتصادي، الحد من الفقر، وتعزيز الاستقرار المالي.

ومع وتزايد التحولات التكنولوجية، برز التمويل الرقمي كأداة فاعلة لإزالة الحواجز أمام الوصول إلى الخدمات المالية وتوسيع نطاق استخدامها بين الفئات المهمشة بما يتيح دمجها في النظام المالي الرسمي.

في هذا السياق، سيتناول هذا الفصل المحور الأساسي الذي يقوم عليه البحث، والمتمثل في الشمول المالي والتمويل الرقمي التي أضحت تمثل دور رئيسي في استراتيجيات التنمية الاقتصادية على الصعيد العالمي، والعلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي، ودوره في تعزيز وصول الفئات المستبعدة إلى النظام المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث رئيسية:

- **المبحث الأول** :الإطار المفاهيمي للشمول المالي.
- **المبحث الثاني** :الإطار المفاهيمي للتمويل الرقمي.
- **المبحث الثالث** :دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي

المبحث الاول: الإطار النظري للشمول المالي

يمثل الشمول المالي حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، فهو ليس مجرد أداة لإتاحة الخدمات المالية، بل يعد جسرا يربط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للمجتمعات الحديثة. وفي ظل التطورات المتسارعة للتمويل الرقمي وانتشار الابتكارات المالية، أصبح من الضروري إعادة النظر في مفهوم الشمول المالي من منظور متكامل يشمل القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، كفاءتها، واستخدامها الفعال لتعزيز رفاهية الأفراد وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذلك، يهدف هذا المبحث إلى بناء إطار نظري شامل يوضح مفاهيم الشمول المالي، أبعاده المختلفة، والعوامل المؤثرة فيه، مع التركيز على العلاقات بين التكنولوجيا المالية، الثقافة المالية، والبنية التحتية الرقمية، وذلك لتوفير قاعدة علمية رصينة تمكن من فهم ديناميات الشمول المالي.

1.ماهية الشمول المالي:

1.1 نشأة الشمول المالي:

لقد قد شهد مفهوم الشمول المالي تطورا ملحوظا عبر الزمن، متحولا من مجرد فكرة إلى حركة عالمية تتبناها المؤسسات الدولية والحكومات على حد سواء، فمنذ أواخر القرن العشرين، وبعد النقد القوي الذي وجهه روبرت آيرس للبنك الدولي في كتابه " Banking On The Poor: The World Bank and World Povertyالخدمات المصرفية للفقراء: البنك الدولي والفقر العالمي" مسلطا الضوء على التكتيكات التي أدت إلى تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء خلال الثمانينيات والتسعينيات التي زادت من حدة عدم المساواة بشكل كبير.

أثار هذا النقد العميق سلسلة من الأحداث بما في ذلك الاحتجاجات ضد سياسات التقشف التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على العديد من البلدان. وفي هذا السياق، ظهرت عدة دراسات تناولت مفهوم "الاستبعاد المالي" وتأثير التواجد الجغرافي لفروع البنوك على المجتمعات المحلية.

وكرد فعل على هذه الانتقادات قام البنك الدولي بتشكيل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء في سنة 1995، وأدرج مفهوم الشمول المالي الذي ركز على معالجة أسباب وعوامل الإقصاء القسري، وليس على من اختار عدم استخدام هذه الخدمات، ضمن جدول أعمال التنمية العالمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بهدف زيادة مشاركة المواطنين في القطاع المالي الرسمي وتحسين الرفاهية الاقتصادية.

عرفت سنة 2002 نقطة تحول مع إقرار اتفاق مونتيري (Monterrey Consensus) الذي أكد فيه رؤساء حكومات الدول على ضرورة التغلب على كل العوائق التي تحول دون تحقيق الشمول المالي. تبعت ذلك سلسلة من المبادرات الدولية بما فيها إعلان عام 2005 كـ "العام الدولي للتمويل الأصغر" بعملية استشارية شملت صناع القرار الدوليين وقادة القطاعات المالية لاستقصاء الأسباب التي تمنع الغالبية العظمى من الأفراد ذوي الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة من الوصول إلى الخدمات المالية، وإصدار الأمم المتحدة لكتيب "بناء قطاعات تمويل شاملة للتنمية" في عام 2006م ليكون مرجعا أساسيا لصانعي السياسات في مناقشة الاستراتيجيات وتبادل أفضل الممارسات وتحسين العمليات ذات صلة بالشمول المالي.

وقد تزايد الاهتمام العالمي بالشمول المالي بشكل ملحوظ بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث تعهدت الحكومات بتعزيز الشمول المالي من خلال سياسات تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتوفيرها بتكلفة منخفضة لكل فئات المجتمع. وفي عام 2009 تم تأسيس مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) التي تعتبر أول شبكة عالمية لتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية وصانعي السياسات، مسهمة بذلك بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي المستدام على مستوى العالم من خلال إعلانات كـ إعلان مايا الذي يعتبر كأول مجموعة من الالتزامات المقدمة من طرف صانعي السياسات في الدول النامية لتحقيق الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية للفقراء من خلال تعزيز الشمول المالي. تم توسيع نطاق إعلان مايا من قبل أعضاء التحالف من خلال اتفاق ساسانا في عام 2013، واتفاق مابوتو في عام 2015، ومن خلال المنتدى السياسي العالمي الذي عقد في نادي (فيجي) في عام 2016، والذي عزز خلاله أعضاء التحالف تصميمهم وأكدوا من جديد التزامهم بسد الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي.

أما في العالم العربي فقد تم تأسيس فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في سنة 2012 بقيادة صندوق النقد العربي، والذي يساهم في تطوير سياسات وإجراءات الشمول المالي في المنطقة. كما نظمت مبادرات أخرى مثل ندوة البنك الإسلامي للتنمية حول التمويل الإسلامي في 2017، مما يبرز الاهتمام المتزايد بالشمول المالي كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تشير هذه التطورات إلى الدور البارز للشمول المالي وارتباطه بالنمو الاقتصادي وتحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة السبعة، ولكن على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك حوالي 1.7 مليار شخص حول العالم محرومون من الوصول إلى الخدمات المالية مما يجعل من تعزيز الشمول المالي أولوية مستمرة لصناع السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية العالمية. (نعيمي، 2023)

2.1 تعريف الاستبعاد المالي:

يشير الاستبعاد المالي إلى العجز عن الوصول إلى خدمات ومنتجات مالية بشكل مناسب نتيجة لمشاكل في الوصول، الظروف، الأسعار، التسويق، الإقصاء الذاتي أو الأفكار السلبية وقد تم تحديد عدد من جوانب أو أبعاد الاستبعاد المالي فيما يلي:

- استبعاد الوصول: وذلك بتقييد الوصول من خلال عمليات تقييم المخاطر.
- استبعاد الحالة: حيث تجعل الشروط المرتبطة بالمنتجات المالية غير مناسبة لاحتياجات بعض الأشخاص.
- استبعاد الأسعار: حيث لا يستطيع بعض الأشخاص الوصول إلى المنتجات المالية إلا بأسعار لا يستطيعون تحملها.
- استبعاد التسويق: حيث يتم استبعاد بعض الأشخاص من خلال التسويق والمبيعات المستهدفة.
- الإقصاء الذاتي: يقرر الناس أنه لا فائدة من التقدم بطلب للحصول على منتج مالي لأنهم يعتقدون أنه سيتم رفضهم.

وتشكل هذه الأنواع المختلفة من الإقصاء المالي مجتمعة مجموعة معقدة من الحواجز التي تحول دون دخول العديد من الفئات المجتمعية إلى الخدمات المالية الرئيسية. (Carbó, 2015)

3.1 تعريف الشمول المالي :

- البنك الدولي : شير الشمول المالي إلى تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى مجموعة من المنتجات والخدمات المالية بغض النظر عن ثروتهم أو حجم الشركة، والتي تكون ميسورة ومعقولة التكلفة، مفيدة، وبطريقة تلبي احتياجاتهم من حيث المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين وذلك بطريقة مسؤولة ومستدامة. (Financial Inclusion, 2022)
- عرف البنك المركزي الجزائري الشمول المالي على أنه توفر واستخدام مختلف الخدمات المالية والمنتجات من قبل فئات المجتمع بما في ذلك الشركات والأفراد وخاصة الفئات المهمشة والمحرومة. ويكون ذلك عبر قنوات رسمية كالحسابات الجارية، حسابات التوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين مع خدمات التمويل والائتمان والابتكارات في الخدمات المالية التي تتماشى مع احتياجات مستخدميها والتي تكون بأسعار تنافسية وميسورة. كما يهدف الشمول المالي إلى حماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية، وذلك من خلال دعمهم لضمان إدارة أموالهم بشكل صحيح، مما يساعد على تجنب لجوء المستخدمين إلى قنوات وأدوات غير رسمية غير خاضعة للرقابة الإشرافية والتي تطرح الخدمات بأسعار مرتفعة بطريقة لا تلبي احتياجاتهم المصرفية. حيث يتم قياس الشمول المالي من خلال مختلف المؤشرات المتمثلة في توفر الخدمات المالية من حيث العرض واستخدامها من حيث الطلب، وكذا من خلال جودة الخدمات. (brochure sur l'inclusion financiere, 2022)
- يرى البنك المركزي التنزاني أن الشمول المالي هو الاستخدام المنتظم للمنتجات والخدمات المالية من خلال بنية تحتية للدفع لإدارة التدفقات النقدية وتخفيف الصدمات، والتي تكون من جهات رسمية عبر مجموعة من الخدمات المناسبة بإنصاف وكرامة، حيث يركز على الاستخدام المنتظم للخدمة بدلا من الوصول، معترفا بأنه في حين أن المستهلكين قد يكون لديهم خيار استخدام خدمات معينة، فإن عوامل أخرى قد تؤثر على ذلك وتقيده. بالإضافة إلى ذلك، يحدد التقرير أن الأولوية للأسر الفقيرة الريفية ومشاريعها، النساء والشباب ذوي الدخل المنخفض مع التركيز على الأطفال كقاعدة لبناء مجتمع قادر ماليا. (national financial inclusion framework, 2014)
- الشمول المالي الكامل يعني أن كل شخص لديه إمكانية الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية عالية الجودة التي يقدمها مقدمو الخدمات المختلفون بشكل ملائم من القطاع الخاص في المقام الأول. وينبغي أن يصل ذلك إلى جميع المستخدمين، بمن فيهم الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية أو السكان المهمشين. (A Vision for Full Financial Inclusion, 2010)
- اتفقت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية– الشبكة الدولية للتعليم العالي على تعريف الشمول المالي على أنه: عملية تعزيز الوصول الميسر، في الوقت المناسب، وبشكل كافٍ لمجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية المنظمة، وذلك مع توسيع استخدامها من قبل جميع فئات المجتمع، من خلال تنفيذ أساليب مبتكرة تتناسب مع احتياجاتهم، بما في ذلك التوعية المالية والتعليم المالي، وهذا بهدف تعزيز الرفاه المالي وكذا الشمول.(Adele atkinson, 2013)

- يمكن النظر إلى الشمول المالي على أنه: توفير مستدام للخدمات المالية بأسعار معقولة تجلب السكان الأكثر فقرا والمستبعدين إلى الاقتصاد الرسمي، وهو ينطوي على زيادة عدد الأفراد، وخاصة الفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض للوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بشكل رئيسي من خلال امتلاك حسابات مصرفية رسمية ، مما يساهم في الحد من الفقر والنمو الاقتصادي و ضمان حصول الافراد على المنتجات المالية المناسبة بتكلفة معقولة بطريقة عادلة وشفافة من قبل المؤسسات الرئيسية الخاضعة للتنظيم. (Bang Nam Jeon, 2020)
- على مدى العقدين الماضيين، برز الشمول المالي كأجندة سياسية مهمة وقد تم تعريفه على أنه تزويد الأفراد والجماعات بإمكانية الوصول إلى النظام المالي ، بما في ذلك البنوك والائتمان والتأمين والمدخرات. ومع ذلك , يرى بعض النقاد بأنه قد يعرض الأفراد لمخاطر النظام المالي ويعتبرونه جزءا من سياسة أوسع للحد من الرفاهية في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2007-2008 . (Prabhakar & Rajiv, 2021)
- بناءا على التعريفات السابقة،يعد الشمول المالي مسعى استراتيجيا يهدف إلى ضمان حصول جميع الأفراد والمؤسسات على مجموعة شاملة من الخدمات المالية الأساسية بتكاليف معقولة وبطريقة آمنة. وهذا لا يشمل فقط المدخرات والقروض والتأمين ولكن أيضا الخدمات التي تمكن من إدارة المخاطر وفرص الاستثمار. يعد الشمول المالي أمرا حيويا لتوفير تمويل شامل يخدم أغراضا متعددة مثل فتح حسابات لتلقي الدخل والتحويلات، وحسابات التوفير لحماية الأموال، والحصول على ائتمان للقروض الشخصية أو التجارية، والتأمين للتعامل مع الظروف الصعبة. بالإضافة إلى ذلك، يسعى الإدماج المالي إلى دمج الأفراد "غير المتعاملين مع البنوك" في النظام المالي الرسمي، مما يتيح لهم الوصول إلى الخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم بكفاءة وإنصاف.

ومع ذلك، فإن هذه التعريفات، بينما تسلط الضوء على أهمية الوصول إلى الخدمات المالية، تغفل العوامل الأساسية التي تجعل الشمول المالي مفيدا حقا للفقراء فمجرد امتلاك حساب مصرفي وإجراء المعاملات لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين رفاه الفقراء في الأجل الطويل, و الوصول لا يضمن الاستخدام, فامتلاك حساب مصرفي لا يضمن أن الفقراء سيستخدمونه بفعالية، خاصة إذا كانت الخدمات المالية لا تلبي احتياجاتهم الفعلية أو كانت معقدة في فهمها واستخدامها. حيث ينبغي التركيز على نوعية المعاملات وكيفية مساعدتها للفقراء على اتخاذ قرارات مالية حكيمة تحسن رفهاهم المستدام، بدلا من مجرد زيادة عدد حسابات المعاملات. من جهة اخرى يمكن أن تكون الرسوم المصرفية وتكاليف القروض باهظة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون على هامش الاقتصاد، ينبغي أن يعزز الشمول المالي أيضا على الوعي والثقافة المالية، مما يمكن الفقراء من إدارة أموالهم بشكل أكثر فعالية وتحقيق الاستقلال المالي. كذلك قد يواجه الفقراء التمييز أو الاستبعاد من قبل المؤسسات المالية بسبب انخفاض دخلهم أو عدم استقرارهم المالي. كما التعريفات الرسمية لا تأخذ في الاعتبار كيف يمكن للشمول المالي أن يحسن بشكل مباشر رفاه الفقراء. وعلى التعاريف ان تعترف بالتحديات العملية التي يواجهها الفقراء في الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، بما في ذلك الحواجز الثقافية واللغوية والجغرافية. واخيرا ينبغي أن تشدد التعاريف على الاستخدام المنتظم للخدمات المالية وليس مجرد الحصول عليها.

- في دراسة (Reis, 2021) النقدية و بعد تحليل 67 دراسة حول تعريف الشمول المالي , حددت تعريفا شاملا للإدماج المالي : بأنه الوصول واستخدام الودائع والمدفوعات والائتمان والتأمين والمدخرات من قبل الأفراد التي تقدمها المؤسسات المالية الربحية ,على الشمول المالي أن يركز بشكل رئيسي على الأفراد بدل من الأسر والشركات كون أن هناك أفراد مستبعدين ماليا داخل الأسر مع تجاهل الشركات كمستهدف للشمول المالي لأنها تختلف في خصائصها عن الأسر وعن الأفراد، وأخيرا يجب اعتبار العمال المستقلين كأفراد وليس كشركات وذلك راجع لافتقارهم للضمانات غالبا و تمثيلهم انشطة منخفضة الإنتاجية, كما يجب التأكيد على أن الإدماج المالي يقاد من طرف وسطاء ماليين هدفهم الاول الربحية وهذا يتناقض بشكل جوهري مع هدف الحد من الفقر, كون أن المؤسسات المالية المستدامة لن تتمكن من تعظيم الأرباح وتقديم منتجات وخدمات مالية منخفضة التكلفة أو مجانية للفقراء في الوقت نفسه.
- على الشمول المالي ان يشمل نهجا أكثر شمولية وواقعية. وينطوي ذلك على التركيز على نوعية المعاملات وكيفية مساعدتها للفقراء على اتخاذ قرارات مالية مستدامة تحسن رفهاهم، بدلا من مجرد زيادة عدد حسابات المعاملات. حيث يدعوا (Özen & Gonzi, 2021) إلى تغيير جوهري في النهج لجعل الشمول المالي أداة فعالة لرفع مستويات المعيشة وتحسين الرفاه المالي للفقراء على المدى الطويل .

انطلاقا من هذه الرؤية الشاملة، يمكن تعريف الشمول المالي الفعال على النحو الآتي: الشمول المالي هو حالة يتسنى فيها للأفراد والمؤسسات الانتفاع بمجموعة متكاملة من الخدمات المالية الأساسية وبتكاليف ميسورة وبأسلوب آمن، بما يشمل الادخار والتمويل والتأمين والمعاملات والاستثمارات. إلا أن الشمول المالي الفعلي يتعدى مجرد إتاحة الخدمات المالية، إذ ينبغي تمكين الفقراء من الاستفادة الفعلية والمستدامة منها، لا مجرد امتلاك حساب مصرفي، بل القدرة على توظيفه لتحسين نوعية حياتهم، ومراعاة أن تكون التكاليف المترتبة كالرسوم المصرفية وتكاليف التمويل في حدود معقولة وملائمة لهم. كما ينبغي أن يشمل مفهوم الشمول المالي تعزيز الثقافة والتوعية الماليتين لتمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة، ومعالجة قضايا التمييز والاستبعاد التي قد يوجهونها من المؤسسات المالية، وأن يؤثر تأثير مباشر في تحسين رفاهيتهم إما عبر تعزيز أوضاعهم المالية أو تحقيق طموحاتهم الشخصية، مع الأخذ بعين الاعتبار للتحديات الواقعية التي تواجههم كالحواجز الثقافية واللغوية والجغرافية، والتأكيد على أهمية الاستخدام المنتظم والمستديم للخدمات المالية الذي يحقق تحسينات ملموسة في حياتهم. وبالتالي، فإن الشمول المالي الحقيقي ليس مجرد إتاحة حسابات مصرفية، بل هو تمكين الفقراء من اتخاذ قرارات مالية مستدامة تصب في تحسين نوعية حياتهم بشكل شامل.

2. أبعاد، مؤشرات وأهمية الشمول المالي:

2. 1 أبعاد الشمول المالي

اتفق قادة مجموعة العشرين مع توصيات الشراكة العالمية للشمول المالي حول مجموعة أساسية من المؤشرات لقياس الشمول المالي وتتعلق هذه المؤشرات بثلاثة أبعاد رئيسية حيث يقدم كل بعد منظورا فريدا حول كيفية جعل الخدمات المالية أكثر شمولا وبالتالي

المساهمة في تعزيز الاحتفاظ بالزبائن وتوسيع قاعدة العملاء تمثلت الأبعاد في الوصول إلى الخدمات المالية استخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية (عوض، 2021، صفحة 376)

- الوصول إلى الخدمات المالية: يركز هذا البعد على قدرة الافراد من الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات الرسمية بشكل فعال، مثل الودائع، الادخار، الائتمان والتأمين من خلال الوصول المادي كفروع البنوك أجهزة الصراف الآلي، مكاتب البريد، والوصول عن بعد كالخدمات المصرفية عبر الإنترنت، أو الدفع عبر الإنترنت. ويتضمن ذلك تحديد مستويات الوصول لتحليل العقبات المحتملة كالقدرة على فتح حساب مصرفي واستخدامه. تشمل هذه الحواجز عوامل مثل القرب من نقاط الخدمات البنكية والفروع والمراكز المصرفية وتوافر أجهزة الصراف الآلي.
- الاستخدام: يقيس الاستخدام مدى تفاعل واستخدام العملاء مع هذه الخدمات، وذلك من خلال تحديد مدى انتظام الاستخدام وتكراره بمرور فترة معينة. (Mohammed & Uraguchi, 2017)
- جودة الخدمات المالية: يشكل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة تحديا في حد ذاته، يتطلب دراسة أصحاب المصلحة وقياسهم ومقارنتهم واتخاذ إجراءات بناء على أدلة واضحة فيما يتعلق بجودة الخدمات المالية المقدمة، حيث يعتبر جانب غير مباشر بسبب العوامل المختلفة التي تؤثر على جودة الخدمة، بما في ذلك تكلفة الخدمة، الوعي والثقافة المالية للعملاء، خدمات حماية العملاء، القدرة التنافسية في السوق، والعوامل غير الملموسة كثقة العملاء.
- كما اضاف (Abdellah Lakhouili, 2024) بعد رابع تمثل في الرفاهية والذي يمثل تأثير استخدام المنتجات أو الخدمات المالية على نوعية حياة المستهلكين.

قبل التطرق لجانب قياس الشمول المالي، من الضروري إلقاء الضوء على المبادئ التي وضعتها الهيئة المختصة ببيانات الشمول المالي، التابعة للتحالف العالميAFI ، والمقترح توافرها في هذه المؤشرات، وتتمثل فيما يلي:

- **الجدوى والمناسبة** :يجب انتقاء مؤشرات تعكس نتائج مفيدة لصانعي القرار وذات ارتباط بالسياسات المحلية المتعلقة بالشمول المالي، وذلك لتقييم مدى نجاح هذه السياسات في تحقيق غاياتها.
- **الاتسام بالواقعية والعملية** :ويعني ذلك الاعتماد قدر الإمكان على بيانات موثوقة ومتاحة لتحليل التكلفة والعائد، ما يعني أن تكون البيانات قابلة للإدراج ضمن إطار زمني معقول.
- **المرونة** :نظرا لتباين الظروف بين البلدان، فإن تحقيق الإدماج المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لكل دولة، ولهذا فإن الشروط الأساسية تمنح المرونة اللازمة لاختيار متغيرات واستخدام مؤشرات بديلة.
- **التوازن** :عند صياغة مؤشرات الشمول المالي، يجب مراعاة التوازن بين المؤشرات الأساسية، كالوصول إلى الخدمات المالية من جانب العرض، واستخدام الخدمات المالية من جانب الطلب للمستخدمين.

- **الطموح** :على مبدأ الطموح أن يكون مبنيا على الديناميكية، حيث يجب أن تكون مؤشرات الإدماج المالي قابلة للقياس وتعكس طموحات الأهداف والأدوار الاجتماعية، كما يجب تقبل بعض التعديلات في حال تعذر الحصول على المؤشرات الرئيسية، مع استعمال مؤشرات أفضل في وقت لاحق .

2.2مؤشرات الشمول المالي

- تقاس ابعاد الشمول المالي بمجموعة من المؤشرات تتمثل في : (GPFI, 2021)

الجدول 1: مؤشرات قياس الشمول المالي

الفئة	المؤشر
الوصول للخدمات المالية access to financial services	
نقاط الخدمات POS	عدد فروع نقاط الخدمات لكل 100,000 بالغ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ
	عدد منافذ الوكلاء المتنقلين لكل 100,000 بالغ عدد أجهزة نقاط البيع لكل 100,000 بالغ
	نسبة البالغين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى هاتف محمول نسبة البالغين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت في المنزل
بطاقات الخصم Debit cards	عدد بطاقات الخصم لكل 1,000 بالغ
نقاط خدمة الشركات	النسبة المئوية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها جهاز نقاط البيع (POS)
استخدام الخدمات المالية usage of financial services	
البالغين الذين يملكون حساب	نسبة البالغين (+15 سنة) الذين يملكون حساب لدى مؤسسة مالية رسمية
	نسبة البالغين الذين يبلغون عن القيام بالمعاملات المالية (الايداع او السحب بمرة واحدة على الاقل في اخر 12 شهرا)
عدد الحسابات	عدد حسابات الودائع (لكل 1000 بالغ) عدد حسابات الأموال الالكترونية (لكل1000 شخص بالغ)
	-عدد معاملات المالية عبر الهاتف المحمول (mobile money) (لكل1000 شخص بالغ
البالغين الذين يملكون ائتمان لدى مؤسسات منتظمة	-نسبة البالغين الذي لدينا لديهم قرض واحد على الأقل مستحق من بنك أو مؤسسة مالية رسمية أو استخدموا بطاقة الائتمان في العام الماضي
	-عدد القروض المستحقة لكل 1000 بالغ
البالغون الذين لديهم تأمين	عادت حاملي وثائق التأمين لدى كل 1000 بالغ
المعاملات الغير نقدية	-عدد المعاملات التجارية بالتجزئة لكل 1000بالغ (الشيكات ،التحويلات الائتمانية، الخصومات المباشرة) -عدد معاملات بطاقات الدفع (الخصم والائتمان)،

	-عدد المدفوعات من خلال الأدوات المالية الإلكترونية
البالغين الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية	النسبة المئوية للبالغين الذين يستخدمون حسابات معاملة لتلقي أو إجراء دفعة مالية رقمية كاستخدام الإنترنت لدفع الفواتير أو إجراء عملية شراء عبر الإنترنت
الدفع باستخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت	- sub index" مؤشر فرعي -نسبة البالغين الذين يستخدمون هاتف المحمول او الانترنت لإجراء وتلقي دفعات مالية من خلال حسابهم في المؤسسة المالية، أو من خلال استخدام خدمة مالية عبر الهاتف المحمول -النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول للتحقق من رصيد الحساب في العام الماضي
الوصول للخدمات المالية بالنسبة للمؤسسات	-نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب في مؤسسة مالية رسمية -عدد حسابات الودائع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من الشركات غير المالية -نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قرض أو خط ائتمان قائم -عدد القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من الشركات غير المالية -نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترسل أو تستقبل مدفوعات رقمية من حساب
جودة الخدمات المالية quality of financial services	
المعرفة المالية	درجة المعرفة المالية: درجة حسابية تجمع بين الاستجابات الصحيحة للأسئلة حول المفاهيم المالية الأساسية، مثل: (أ) التضخم، (ب) سعر الفائدة، (ج) الفائدة المركبة، (د) وهم المال، (هـ) تنويع المخاطر، (و) الغرض الرئيسي من التأمين
المرونة المالية	الحصول على أموال طارئة في غضون 30 يوما: صعب إلى حد ما أو غير صعب (% البالغين 15+ سنوات) نسبة المئوية للبالغين الذين يبلغون أن الحصول على 20/1 من الدخل القومي الإجمالي للفرد في العملة المحلية خلال 30 يوما هو صعب إلى حد ما أو غير صعب على الإطلاق المصدر الرئيسي للأموال الطارئة: المدخرات، وصعوبة شديدة (% البالغين 15+ سنوات) الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض مستحقة ويجب عليها تقديم ضمانات على القروض (%) الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها مالك واحد على الأقل من الإناث مع قروض مستحقة ويجب عليها تقديم ضمانات على القروض(%) الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها مالك ذكر ونسبة من القروض تتطلب ضمانات%)
مؤشرات الجودة: سلوك السوق وحماية المستهلك	مؤشر الإفصاح: يجمع بين مجموعة متنوعة من متطلبات الإفصاح: (1) متطلبات اللغة البسيطة (مثل: الفهم، حظر الشروط المخفية)، (2) متطلبات اللغة المحلية، (3) تنسيق الإفصاح الموحد (4) حقوق اللجوء و الإجراءات، (5) المعدل الإجمالي الذي يجب دفعه للحصول على الائتمان (التكاليف الأساسية بالإضافة إلى معدلات العمولات، الرسوم، التأمين، الضرائب)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات الشمول المالي للبنك الدولي

الجدول يبين أن الشمول المالي يقاس من خلال ثلاث زوايا مترابطة: أولا، مدى الوصول للخدمات عبر البنية التحتية مثل الفروع، الصرافات، نقاط البيع، الهواتف والإنترنت، سواء للأفراد أو المؤسسات. ثانيا، الاستخدام الفعلي لهذه الخدمات ويتجلى في امتلاك الحسابات، القيام بالمعاملات، الحصول على القروض والتأمين، واعتماد المدفوعات الرقمية. ثالثا، جودة الخدمات التي ترتبط بالمعرفة المالية، القدرة على مواجهة الطوارئ، وحماية المستهلك من خلال الشفافية والإفصاح. يظهر من المؤشرات أن الشمول المالي ليس مجرد فتح حساب بل منظومة متكاملة تجمع بين توفر الخدمات، استخدامها، وثقة الأفراد والمؤسسات بها.

3.2 أهمية الشمول المالي:

يعتبر الشمول المالي من أهم الركائز الأساسية في بناء اقتصاد مستدام وعادل حيث يلعب دورا محوريا في تمكين مختلف شرائح المجتمع وخاصة الفئات المهمشة والأقل حظا من الوصول للخدمات تكمن أهمية الشمول المالي في عدة جوانب جوهرية تتمثل في: (وحيدة، 2023)

–ضمان وصول واستخدام الخدمات المالية : في ضل التحديات الاقتصاديات المعاصرة ، اصبح من الضروري التأكد من عدم اقصاء اي فئة من فئات المجتمع و خاصة الفئات المهمشة و المحرومة من الوصول للخدمات و المنتجات المالية الرسمية ، و تمكينها من الحصول على التمويلات اللازمة لتحسين مستواها المعيشي ، سواء من خلال الدعم لاستكمال التعليم أو إنشاء مشاريع صغيرة و الذي بدوره يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و التصدي لتحديات البطالة و الفقر، وأولى الخطوات في هذا المسار تتمثل في امتلاك حسابات مصرفية التي تفتح الباب في التعرف على مجموعة واسعة من المنتجات المالية كالإقراض ،مرورا بأدوات الادخار و التأمين ومع مرور الوقت يصبح مستخدمو هذه الخدمات المالية على الاطلاع على الفرص الاستثمارية المتنوعة و منحهم فرصة المنافسة للحصول على التسهيلات الائتمانية بتكلفة معقولة لتمويل مشاريعهم كما أنه يفتح مجالات أمام الاستفادة من مجموعة من الخدمات المالية. ولتحقيق هذه الغاية يتطلب قدر من التثقيف المالي والتوعية بهدف تعزيز الرفاه المالي للأفراد وبال وبالتالي تحقيق الاقتصادي والاجتماعي الشامل.

–تدعيم ركائز النظام المالي وتعزيز استقراره :في أعقاب الأزمة العالمية الأخيرة عام 2008، بدأ الاهتمام يتركز على دراسة العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي حيث كشفت الدراسات عن علاقة تكاملية بين هذين المفهومين،

فمن جهة لا يمكن تحقيق الشمول المالي دون وجود نظام مالي مستقر، والاستمرار في تحقيق الاستقرار المالي أمر صعب في نظام يضم شرائح مستبعدة ماليا واجتماعيا واقتصاديا، فزيادة ادراج عدد أكبر من المتعاملين مع النظام المالي الرسمي يؤدي الى توسيع قاعدة الودائع وتنويع مصادر التمويل للمؤسسات المالية مما يقلل من مخاطر الأزمات المالية ويعزز مرونة النظام المالي وبالتالي زيادة الاستقرار المالي والمصرفي.

كما يساهم الشمول المالي في تعزيز قدرات المؤسسات المالية التنافسية من خلال تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها من أجل الاحتفاظ بالعملاء وجذب فئات جديدة من العملاء والتركيز على الوصول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدمجها في القطاع المالي الرسمي. القطاع من خلال تقديم الخدمات المالية.

–دعم جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية: تشير الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي أن هناك علاقة طردية بين مستوى الشمول المالي ومستوى النمو الاقتصادي، فقد شهد العالم في العقود الأخيرة أنواع مبتكرة من الخدمات المالية التي تتيح فرصا جديدة للفئات ذوي الدخل المنخفض، حيث تتعدى هذه الخدمات البنوك لتشمل مؤسسات التمويل الأصغر، شركات التأمين، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التأجير التمويلي وغيرها. ومع التطور الهائل للتكنولوجيا الرقمية وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة أنشطة القطاعات المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، فإنها ستلعب دورا متزايد الأهمية في تسريع عجلة الشمول المالي بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. للشمول المالي أيضا تأثير اجتماعي من خلال تركيز الاهتمام على أصحاب الدخل المنخفض من جهة وفئات محددة مثل النساء والشباب من جهة أخرى وذلك بتوفير فرص لبناء المدخرات، والاستثمار في مشاريع مدرة للدخل، وفهم آليات الائتمان واستخدامها بشكل فعّال. هذه الأدوات المالية تمكّن الأفراد من تجاوز دائرة الفقر وتحسين مستوى معيشتهم، مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد ككل.، فضلا عن التركيز على الوصول الى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من الوصول إلى التمويل اللازم لتأسيس وتطوير أعمالهم. هذا الدعم يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتنشيط الاقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى دورة إيجابية من النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

–سد فجوة الاستبعاد المالي: (Prabhakar & Rajiv, 2021) يعتبر الشمول المالي عامل أساسي للحد من الفقر والتهميش المالي، الذي يشير إلى استبعاد الأشخاص الأقل دخلا من الخدمات المالية الاساسية. مما يؤثر على قدرتهم على إيجاد وظائف، الحفاظ على سكن، والتحلي بالمرونة في مواجهة التغيرات في الدخل والنفقات. كما يعتبر الشمول المالي أمر حاسم في تعزيز الحرية الفردية ، فمن جهة يمكن الأفراد من تحويل طموحاتهم إلى واقع ،وتبرز أهميته بشكل خاص لدى فئات مجتمعية كالنساء اللواتي يعتمدن على الرجال داخل الأسرة ، حيث يقوم بفتح آفاق جديدة نحو الاستقلال المالي للمرأة خاصة في ظل وجود فجوات جذرية ملحوظة في النظام التقليدي ، ورغم وجود بدائل للشمول المالي كالاعتماد على الدعم الأسري إلا أن المشاركة في النظام المالي الرسمي يظل أمرا بالغ الأهمية في تلبية مختلف الاحتياجات المالية والتكيف مع الظروف المتغيرة حتى مع وجود الدعم العائلي كشبكات أمان .

–مكافحة الاقتصاد غير الرسمي : يساهم الشمول المالي في الحد من انتشار الاقتصاد غير الرسمي، وذلك من خلال تشجيع المزيد من الأفراد والشركات على الانضمام إلى النظام المالي الرسمي، هذا التحول يعزز الشفافية المالية ويساعد في مكافحة الأنشطة غير المشروعة كغسيل الأموال (Ali, 2020)، وتؤكد مجموعة العمل المالي (FATF) أن للشمول المالي ومكافحة غسل الأموال أهداف متكاملة و متبادلة، بحيث ان تطبيق تدابير تمكن المزيد من المواطنين من استخدام الخدمات المالية الرسمية يزيد من فعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3. اهداف ومبادئ والشمول المالي

1.3 أهداف الشمول المالي:

أصبح الشمول المالي من أبرز القضايا الاقتصادية في الآونة الأخيرة، حيث تم انشاء عدة تحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية في العالمية بتنسيق آليات مشتركة لتحقيق اهداف الشمول المالي، كما قامت الأمم المتحدة بإدراجه ضمن أهدافها التنموية لعام 2030، ومن أهم الغايات التي يسعى لها ما يلي: (العربي، 2015)

-تيسير سبل الوصول للخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع وذلك عبر حملات توعوية شاملة تشرح أهمية الخدمات وكيفية الاستفادة منها بما يتوالى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

-توجيه المواطنين لا سيما شيء فئة الشباب نحو طرق أفضل للادخار والاستثمار وذلك عبر برامج مخصصة تعزز الثقافة المالية ثقافة التوفير والاستثمار الحكيم معا لتقديم منتجات مالية متنوعة تناسب احتياجات مختلف الفئات المجتمعية.

-التقليل من مخاطر التعامل مع تعرض للتعامل مع مقدمي الخدمات المالية الغير رسمية وتعزيز قدرات النظام المالي الرسمي مع ضمان تقديم منتجات وخدمات مالية وفقا للتشريعات والمعايير الدولية.

-سد فجوة الوعي المالي والثقافة البالية بين مختلف فئات المجتمع وذلك من خلال دمج التثقيف المالي في المناهج التعليمية وإطلاق برامج توعوية تستهدف جميع الفئات والأعمار تعزيز حماية مستهلكي منتجات المالية عبر وضع سياسات وتعليمات واضحة مع تحسين التواصل بين المؤسسات المالية والعملاء كما يشمل توعية المستهلكين بحقوقهم كالحصول على التسهيلات المالية المناسبة وحق الاعتراض على البيانات الخاطئة وآليات تقديم الشكاوى ومتابعتها

-تخفيض مستويات الفقر وذلك من تمكين حصول الطبق الأضعف في المجتمع على التمويل المناسب في شكل قروض الذي يمكنهم في بدء أعمالهم أو مشاريعهم أو دعمهم في التعليم الذي يمكنهم من خلاله الحفاظ على معيشتهم لصق وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2.3 مبادئ الشمول المالي:

تواجه الجهود العالمية في مجال الشمول المالي تحديات مستمرة ، خاصة الفجوات بين الجنسين ، مع العوائق التعليمية والتي زادت بسبب تأثير جائحة كوفيد -19، و استجابة لهذه التحديات وضعت مجموعة العشرين (G20) مجموعة من المبادئ لمساعدة صانعي القرار نظرا لمرونتها وإمكانية تكييفها مع خصوصيات كل دولة، ومن بين هذه المبادئ المصدرة من المجموعة العشرين (G20) ما يلي: (كردوسي ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية -، 2024، صفحة 97)

الجدول 02: مبادئ الشمول المالي حسب مجموعة العشرين (G20)

مبادئ الشمول المالي القائم على الابتكار (كندا –2010)	مبادئ الشمول المالي الرقمي (الصين –2016)	مبادئ الشمول المالي الرقمي (السعودية –2020)
–القيادة: تعزيز التزام الحكومات بتوسيع نطاق الشمول المالي لتحسين المستوى المعيشي والتقليل من الفقر. –التنوع: تنفيذ سياسات تشجع على التنوع والمنافسة في تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية بتكلفة معقولة. –الابتكار والتطوير تعزيز الابتكار في التكنولوجيا والبنية التحتية لتوسيع نطاق الوصول لمختلف الخدمات المالية ومراجعة نقاط الضعف في البنية التحتية. –حماية المستهلك: و ذلك بإنشاء نظام شامل لحماية المستهلك حيث يشمل أدوار الحكومة ومقدمي الخدمات المالية والمستهلكين. –التمكين: تمكين المستهلكين من خلال تعزيز مهاراتهم المالية وزيادة معرفتهم بالخدمات والمنتجات المالية. –التعاون: تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والجهات الخاصة لتعزيز الشمول المالي. –المعرفة: استخدام البيانات لتعزيز السياسات المستندة على الأدلة وقياس التقدم بنهج اختبار وتعلم تدريجي. –التناسب: وضع سياسيات تنظيمية تتناسب مع المخاطر والفوائد، وتعالج الثغرات التنظيمية الحالية. –المعايير الدولية: تبني معايير دولية مرنة تناسب الظروف المحلية و تدعم إدارة المخاطر المالية.	–تعزيز الابتكار الرقمي للشمول المالي: اعتماد التقنيات الحديثة للوصول للفئات المحرومة. –التوازن بين الابتكار والمخاطر: دعم الابتكارات مع وضع استراتيجيات لإدارة المخاطر الجديدة. –إطار قانوني وتنظيمي ملائم: صياغة قوانين تضمن المشاركة العادلة والأمنة في سوق المال الرقمي. –توسيع البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية: تعزيز البنية التحتية الرقمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات –تسهيل تحديد هوية العملاء: تطوير أنظمة هوية ا رقمية ب تكلفة معقولة للمستخدمين لتلبية مختلف الاحتياجات. –متابعة التقدم في الشمول المالي الرقمي: تطوير نظام شامل البيانات لمراقبة وتقييم العرض والطلب على الخدمات والمنتجات المالية الرقمية.	–بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة: تطوير البنية التحتية الرقمية بطريقة آمنة تدعم التشغيل البيني. –منتجات وخدمات مالية رقمية ملائمة: تقديم خدمات مالية رقمية بتكلفة منخفضة مع مراعاة معايير مكافحة الإرهاب وغسيل الاموال. –ممارسات مالية مسؤولة: تطوير إطار لحماية المستهلك وتعزيز الثقة في الخدمات المالية الرقمية. –التوعية المالية والرقمية: وذلك بدعم الحملات التثقيفية المالية الرقمية. –تطوير توفر ودقة البيانات: تعزيز جمع البيانات المتعلقة بالولوج للخدمات المالية الرقمية. –إطار تنظيمي داعم للخدمات المالية الرقمية: دعم الإصلاحات التي تقلل من الفجوات في المنتجات والخدمات المالية وعدم المساواة. –حماية المستخدمين والبيانات: تعزيز إجراءات حماية البيانات المالية والمستخدمين بما يلبي احتياجات كل فئات المجتمع.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (كردوسي ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية –، 2024، الصفحات 97-102) .

المبادئ توضح تطور مفهوم الشمول المالي عبر ثلاث مراحل اساسية. التجربة الكندية ركزت على القيادة والابتكار وحماية المستهلك وتمكين الافراد. النموذج الصيني نقل النقاش الى المستوى الرقمي من خلال البنية التحتية التكنولوجية والهوية الرقمية ومتابعة التقدم. التجربة السعودية بدت أكثر نضجا اذ جمعت بين المرونة والامن الرقمي وتقديم خدمات مسؤولة وحماية البيانات مع تعزيز التوعية المالية والرقمية. المسار العام يعكس انتقال الشمول المالي من توسيع الوصول التقليدي الى بناء بيئة رقمية متكاملة مع التأكيد على التوازن بين الابتكار والمخاطر والثقة.

4.نظريات الشمول المالي:

يعد الشمول المالي أحد أهم الأهداف التنموية في عصرنا الحالي حيث يسعى لدمج كافة شرائح المجتمع في القطاع المالي الرسمي مما يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعد النظريات المختلفة للشمول المالي أساسية لفهم آليات وطرق تحقيق هذا الهدف، وتتنوع نظريات الشمول المالي بين التمويل العام والخاص وصناديق التدخل، وكل منها يحمل مجموعة من المزايا والسلبيات التي تؤثر على فعاليته، وفي هذا السياق تتمثل نظريات الشمول المالي فيما يلي(ozili, 2020) .

1.4 نظرية المصلحة العامة :

تقترح هذه النظرية أن الخدمات المالية الرسمية يجب أن تتاح لجميع فئات المجتمع بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، وتشير إلى أن الحكومة تقوم بتقديم دعم مالي لتغطية جزء من تكلفة هذه الخدمات وأنها تتحمل مسؤولية تبني سياسات وبرامج تهدف لضمان دمج كل فرد في النظام المالي، لكن هذه النظرية لا تتناول الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى الاستبعاد المالي والتي قد تكون اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، كما أنها لا تقدم حلولا لمعالجة هذه الأسباب، ومن جهة أخرى فإن تخفيض تكلفة الخدمة المالية الرسمية قد يقلل من تمويل مشاريع وطنية أخرى ذات أهمية كالتعليم والصحة أو البنية التحتية مما يؤثر سلبا على التنمية الشاملة، كما أن الشمول المالي قد يصبح غير مستدام عند اعتباره منفعة عامة يتطلب موارد مالية مستمرة لدعم هذه الخدمات فإذا لم تتوفر مصادر تمويل كافية سيتوقف تقديم هذه الخدمات في المستقبل، وكذلك قد لا تتماشى هذه النظرية مع دول تعتمد مؤسساتها المالية على التمويل الخاص الذي له أهداف مختلفة عن التمويل العام.

2.4نظرية عدم الرضا:

تركز هذه النظرية على الأفراد الذين يختارون طوعا عدم الاندماج في النظام المالي لأسباب مختلفة، وتقترح أن ضمهم إلى النظام المالي يجب أن يكون محور الاهتمام بحل المشاكل التي جعلتهم مستبعدين ماليا، تسهل هذه النظرية التعرف على الأفراد المستبعدين ماليا وأن الشمول المالي يمكن تحقيقه دون الحاجة لتمويل حكومي مما يقلل العبء على الموارد العامة، لكن هذه النظرية لا تعطي الأولوية لجميع شرائح المجتمع، كما أن الإقصاء المالي لا يتعلق فقط بعدم رضا العملاء بل يمكن أن يكون نتيجة فقر أو نقص الوعي المالي.

3.4 نظرية الفئات الضعيفة:

ترى هذه النظرية أن أهداف الجهود المالية يجب أن تركز على الفئات المحرومة كالنساء والشباب والفقراء وذوي الدخل المنخفض والسكان المهمشين، من مزايا هذه النظرية تقليل مشكلة الإقصاء المالي من خلال استهداف الفئات الضعيفة كما أنها فعالة من حيث التكلفة إذ تركز على فئة محددة بدل استهداف الجميع، وهو ما يعتبر من العيوب في نفس الوقت كونها لا تعطي الأولوية للجميع وتتجاهل الأشخاص غير الضعفاء الذين قد يحتاجون الدعم

4.4 نظرية النظم:

تنظر هذه النظرية إلى الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية باعتبارها عوامل هامة في تحقيق الشمول المالي، ومن مزاياها أنها تنظر للشمول المالي من منظور كلي وتراعي كيفية تأثره بمختلف العوامل، كما تتناول العلاقة المتبادلة بين الأنظمة الفرعية وتأثيرها على نتائج الشمول المالي، لكن من جهة أخرى فهي قد تتجاهل العوامل الخارجية التي تؤثر عليه كالتغيرات السياسية أو الاقتصادية العالمية، كما تفترض أن هناك علاقة مباشرة وواضحة بين الأنظمة الفرعية ونتائج الشمول المالي وهو ما قد لا يكون دقيقا في جميع الحالات

5.4 نظرية الزعامة المجتمعية:

تركز هذه النظرية على القادة المجتمعيين وتأثيرهم في تشجيع أفراد المجتمع على الانخراط في النظام المالي وتحسين رفاهيتهم، لكن من عيوبها أن تأثير هؤلاء القادة قد يكون سلبيا إذا سعوا لتحقيق مصالحهم الشخصية كما أنهم قد يتعرضون لضغوط تتسبب في اتخاذ قرارات لا تصب في مصلحة المجتمع، وقد يؤدي ذلك إلى مشكلات كالفساد أو المحسوبية.

6.4 نظرية الخدمة العامة:

تنص هذه النظرية على أن الشمول المالي يمكن أن يحقق عندما تكون الحكومة مسؤولة عنه وذلك بوضعها سياسات وإجراءات تضمن توفير مختلف الخدمات المالية للجميع، وبأن الحكومة تستفيد من البنية التحتية والأنظمة الحالية لتحقيق أهداف الشمالي مما يسهل عليها عملية التنفيذ، وأن ثقة مختلف أفراد المجتمع تزيد عندما تتحمل المؤسسات العامة المسؤولية الكاملة عن الشمول المالي. من عيوبها أنها لا تأخذ بعين الاعتبار مشاركة القطاع الخاص وتتجاهل أهميته، كما أن تمويل الشمول المالي من خلال الإيرادات ضريبيا قد يكون غير كافيا.

7.4 نظرية الوكيل:

تعتمد هذه النظرية على وكلاء متخصصين لتنفيذ برامج الشمول المالي بفعالية مفوضين من طرف الحكومة، حيث تعتمد المؤسسات المصرفية على شبكة من الوكلاء في المناطق التي لا يتعذر فيها إنشاء فروع فعلية. يقدم فيها الوكلاء نفس الخدمات التي يقدمها المصرف الرئيسي مما يساعد في خدمة المناطق والسكان الذين لم تتمكن البنوك من خدمتهم بسبب التكاليف الباهظة

لإنشاء فرع ونقص الأرباح بسبب عوامل كالبعد الجغرافي، لكن من سلبياته انه يمكن أن يؤدي إلى تضارب في المصالح بين الوكلاء والحكومة.

8.4 نظرية التعاون:

تشجع هذه النظرية على التعاون بين عدة جهات لتحقيق الشمول المالي مما يزيد من فرص نجاحه، لكن من الصعب معرفة العدد المثالي للشركاء لتحقيق هذا النجاح كما أنه يمكن أن يؤدي إلى تراجع النشاط بتحميل بعض الشركاء المسؤولية للباقين وأن عدد أكبر من الشركاء لا يعني بالضرورة تحقيق النجاح بل يمكن أن يجعله أكثر تعقيدا.

9.4نظرية الثقافة المالية:

تنص هذه النظرية أن التثقيف المالي يزيد من الوعي والإحاطة بالخدمات المالية المتاحة، وأنه كلما زاد تعليمهم المالي كلما زادت إدارة أموالهم بشكل أفضل. وأن الحكومات التي لديها موارد محدودة يمكن أن تستعمل الثقافة المالية كاستراتيجية وطنية لتحقيق الشمول المالي لأنها لا تتطلب الكثير من الأموال العامة وأن التعليم المالي هو عبارة عن حل منخفض التكلفة نسبيا، من عيوب هذه النظرية أنها تتناول الرغبة في استخدام الخدمات المالية بدل القدرة على المشاركة في النظام المالي الرسمي، وأنها لا تتعامل مع العوائق الاقتصادية والاجتماعية التي تمنع الأفراد من المشاركة الفعالة في القطاع المالي.

10.4 نظرية المال العام:

يمكن للحكومة فرض ضرائب على الأثرياء لتوليد الأموال للمشاريع العمومية، من سلبيات هذه النظرية أن استخدام الأموال العامة لتمويل مشاريع الشؤون المالية يمكن أن يؤدي إلى تأخير غير ضروري في الوصول للفئة المستبعدة كما أنه يمكن أن يحدث كصك تفويض غير مناسب للسلطة لتحقيق الشمول المالي.

11.4 نظرية صندوق التدخل:

يتجاوز صندوق تدخل البيروقراطية السياسية المعتادة المرتبطة بتخصيص الأموال العامة للمشاريع العامة بحيث يمكن للممولين الخاصين تعبئة الموارد المالية والبشرية محليا ودوليا لتحقيق أهداف الشمول من معروفة ويمكن ايضا ان يقوموا بإنشاء مؤسسات جديدة مؤيدة للتنمية لمساعدتهم في تحقيق الشمول المالي لكن من سلبياتها احتياجات الممولين الخاصين لتطوير منهجية لتحديد الفئات المستبعدة من القطاع المالي وإن كان يتهم استخدام منهجية أو معايير غير عادية لتحديد هذه الفئات بس كما أن استخدام صناديق التدخل من الحكومات الأجنبية أو المانحين الأجانب لتمويل مشاريع التنموية يمكن أن يضر بسمعة البلد

12.4 نظرية الابتكارات المالية:

تشير هذه النظرية أن الابتكارات التكنولوجية تلعب دورا مهما في إنشاء حلول مالية تهدف إلى حل تحديات الشمول المالي التي يواجهها بلد ما، حيث تقوم بتحسين الكفاءة وتقليل تكاليف التوسع المادي في المؤسسات المالية.

13.4 نظرية الوساطة المالية: تقترح هذه النظرية أن السبب الرئيسي وراء الاستبعاد المالي للأفراد الضعفاء يكمن في دخلهم المنخفض ونقص الممتلكات التي يمكنهم استخدامها كضمان أو لتوليد الدخل. باستخدام الوساطة المالية، يمكن للبنوك المساعدة في تحقيق الشمول المالي للأفراد المستضعفين من خلال برامج التثقيف المالي، والتوزيع الاستراتيجي للموارد المصرفية، وتوفير المعلومات اللازمة.

5.سياسات الشمول المالي

في إطار السعي نحو تعزيز الشمول المالي قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بتطوير 35 منهجية وسياسية موجهة نحو هذا الهدف، وقد أتت 6 من هذه الاستراتيجيات بفعالية ملحوظة في تحقيق الإدماج المالي، كما ساهمت أربعة منها في تحسين الوصول للفئات المهمشة اقتصاديا إلى الخدمات المالية عبر عدة قنوات مما جعلها تلعب دورا محورية في تمكين الشمول المالي، ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجيات كالتالي: (أمينة، 2023)

1.5 قنوات تحسين وصول الشمول المالي للفئات المحرومة:

-الوسيط أو الوكيل البنكي:agent banking

أظهرت سياسات تمكين المصارف من التعاقد مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوسيط للخدمات المالية نجاحا ملحوظا في الشمول المالي، حيث أن فروع المصارف وحدها غير مجدية اقتصاديا في بعض الحالات. لذلك تعتبر هذه السياسات استغلالا لقنوات البيع بالتجزئة القائمة وتحول مكاتب البريد، الصيدليات ...إلخ. إلى وساطة للمصارف ووكلاء للشمول المالي، فالتعاون بين المصارف والوسطاء أصبح ممكنا حيث ساهمت التكنولوجيا في خفض مخاطر وتكاليف معلومات التعامل عن بعد لإجراء معاملات مالية، تبسيط فتح الحسابات وغيرها مما يعزز من شمولية الخدمات المالية ويزيد من عدد العملاء بشكل كبير، وبالتالي معالجة حاجز الوصول المالي.

-الدفع من خلال وسائل الاتصال المحمول: mobile payment

إن انتشار الهواتف النقالة فتح من صارا جديدا لإيصال الخدمات المالية والمنتجات الأساسية اقتصاديا حيث قللت هذه التقنية الحديثة بشكل كبير وعملت على توسيع نقاط الوصول وقلصت الحاجة إلى حمل التقود بظهور النقود الرقمية، كما عملت على جذب العملاء الغير من متعاملين مع المصارف من قبل.

-تنويع مقدمي الخدمات المالية :diversification of providers

لقد اعتمد صانعو السياسات الاستراتيجية مجموعة من الاستراتيجيات التنظيمية الرقابية لإدارة المخاطر الخاصة بالترخيص لمجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات الإيداع والتأمين، وهو ما يعرف باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة البنكية الخاصة بالتمويل الأصغر وتتضمن:

ترخيصات مؤسسات الإيداع الصغير، ترخيصات مصرفية للتحويلات المصرفية للمؤسسات غير حكومية، ترخيصات المؤسسات المالية غير مصرفية.

-إعادة هيكلة البنوك الحكومية : state bank reforms

تلعب البنوك الحكومية دورا محوريا في العديد من البلدان في القطاع المصرفي وخصوصا في تقديم الخدمات والمنتجات المالية للفئات المهمشة حيث تعتبر البنوك العمومية ذات الفروع الكبيرة مؤسسات مالية وحيدة في هذه المناطق مما يجعلها أداة جد مهمة للحكومات في تشجيع الادخار وتوفير مختلف الخدمات المالية في المناطق الأقل جذبا.

- حماية المستهلك الماليconsumer's protection :

تؤدي الفجوة المعلوماتية بين المصارف والمؤسسات المالية والمستهلكين إلى نتائج سلبية قد تضرر بمصالح المستهلكين خصوصا مع قلة خبرة العملاء وتنوع الخدمات و المنتجات ،وعلى الرغم من المجهود المبذولة لتقديم منتجات مالية عالية الجودة إلا أن بعض المؤسسات المالية استغلت هذه الفجوة لزيادة أرباحها على حساب مستخدمي الخدمات.و يعتبر الفشل فب حمابة اموال المستهلكين نتيجة تنظيمية لفشل السوق ، لذلك يجب تبني استراتيجية تنظيمية فعالة لحماية المستخدمين وضمان توازن المعلومات في السوق بالافصاح عن المعلومات للزبائن في الوقت الملائم مما يساعدهم على معرفة كل من حقوقهم و واجباتهم بطريقة احسن

-سياسة الهوية المالية: financial identity policies

يتم تقديم المعلومات الائتمانية في العديد من البلدان فقط عند تجاوز المبلغ القرض حدا معينا، مما يحرم الفقراء من الاستفادة من التخفيضات الائتمانية، كما أن غياب الوثائق الشخصية المعتمدة يجعل من الصعب فتح حسابات مصرفية للفئات ذات الدخل المنخفض أو الفقيرة، لذلك وضعت سياسات جديدة لتسهيل عملية تقديم الوثائق المالية وضمان وصول المنتجات والخدمات المالية للفئات المهمشة مما يمكنها من الاستفادة من النظام المالي وتحقيق شمول مالي مستدام.

2.5 متطلبات و ركائز تحقيق الشمول المالي : (اسيا سعدان، 2018)

لتحقيق أهداف الشمول المالي، يجب توفر متطلبات أساسية وركائز قوية خطوات يجب اتخاذها من طرف السلطات والجهات المسؤولة تدعم هذه الأهداف وتتضمن مايلي :

- **دعم البنية التحتية المالية:** إن توفير البنية التحتية المالية اللازمة يعد أساسيا لتلبية متطلبات الشمول المالي حيث تعتبر من أهم الركائز الداعمة لتطوير الخدمات المالية مع تمكين المواطنين من سهولة الوصول إليها تهدف هذه تبنيها إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتسهيل وصول أفراد للخدمات المالية وتتضمن ما يلي:

-**تهيئة بيئة تشريعية مناسبة** و ذلك بتوفير إطار قانوني وتنظيمي يعزز مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار تشريعات وسياسات تدعم هذه العملية

-**توسيع نطاق الانتشار الجغرافي** وذلك عبر بناء شبكة واسعة من فروع المنتجات المالية التي تشمل المناطق المحرومة والمهمشة وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا المالية لتسهيل الوصول للخدمات المصرفية واستخدام المنتجات المالية

-تطوير نظم الدفع يجب تطوير نظم الدفع وذلك لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والتقليل من المخاطر المرتبطة بها ما عدا ضمان توفير الأمن اللازم -لمستخدمي هذه الخدمات الاستفادة من التطورات التكنولوجية من جهة أخرى يجب تعزيز استخدام التقنيات المالية فينتك لتقديم خدمات مالية مبتكرة ومتنوعة تشمل مستويات مقدمة متقدمة من الأمان والسهولة في الوصول والاستخدام.

-توفير قواعد بيانات شاملة: تشمل هذه مختلف السجلات الائتمانية البيانية للأفراد والمؤسسات المتوسطة والصغيرة بالإضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات لتسجيل الأصول بطريقة دقيقة، ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حصول مقدمي المنتجات والخدمات على المعلومات التي يحتاجونها. مما يعزز الشفافية ويحمي حقوق كل الاطراف.

- **ضمان الحماية المالية للمستهلك** : قد يتعرض مستخدمي الخدمات المالية إلى مجموعة من المخاطر في مجال تعاملهم مع المصارف، لذلك يتوجب على البنوك وضع أطر تنظيمية مختلفة تتمثل في سياسات وإجراءات تضمن حصولهم على مختلف الخدمات والمنتجات المالية في إطار من الشفافية والإفصاح المالي، مما يضمن حصولهم على حقوقهم دون نقص مع عدم تضرر مصالحهم. تعتمد هذه العملية على ثلاث أبعاد أساسية تتمثل فيما يلي:

-المساواة: يجب أن تتسم معاملات البنك مع زبائنها بالعدل والمساواة كما يتعين عليها أن تولي الاهتمام بالزبائن ذوي الدخل المنخفض، كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة، والحرص على عدم التمييز بين الجنسين.

-التثقيف المالي والتوعية المالية: على البنوك أن تقوم بوضع برامج، خطط واليات ملائمة لتطوير ونشر المعرفة المالية والبنكية لدى زبائنها الحاليين والمحتملين، مما يساعدهم على الالمام ومعرفة مختلف المنتجات والخدمات البنكية المتوفرة، ومن ثم مساعدتهم ودعمهم على اتخاذ قرارات مالية صائبة، بالإضافة لتوجيههم نحو حقوقهم ومسؤوليتهم خاصة للمستخدمين ذوي الدخل المنخفض ومحدودي التعليم.

-الشفافية والإفصاح: يتعين على المصارف تقديم معلومات دقيقة وواضحة حول المنتجات والخدمات المالية المقدمة مع توضيح كل من الفوائد والمخاطر المرتبطة بها لضمان الشفافية المطلقة.

-الحماية المالية من الاحتيال: ينبغي على المصارف حماية عملائها من عمليات الاحتيال وذلك من خلال وضع أنظمة رقابية فعالة لضمان أموال العملاء والحفاظ على نزاهة العمليات المصرفية.

-السلوك المهني: على المصارف العمل بأسلوب مهني ومسؤول يضع مصلحة العملاء في الاعتبار يريدون أن يزاح والمصداقية في تقديم مختلف المنتجات والخدمات المالية.

6. ديناميكيات الشمول المالي: تحليل العلاقات والتحديات

1.6العقبات التي تواجه الشمول المالي:

رغم الجهود الكبيرة التي تقوم بها الدول على قطاعها البنكي، سوآءا عبر المصارف المركزية أو التجارية لتعزيز الشمول المالي وترسيخ أسس التعاون ونشر الثقافة البنكية، وذلك من خلال توفير جميع المنتجات والخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع مستخدمة قنواتها الرسمية، إلا أن القطاع البنكي لا يزال يواجه العديد من المعوقات خاصة في الدول النامية. (عطية، 2012)

في دراسة استطلاعية لقطاعات بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2017 حول سؤال الأفراد البالغين عن سبب عدم امتلاكهم لحسابات بنكية في أي من المؤسسات المالية ، ظهر أن السبب الأكثر شيوعا بل السبب الرئيسي هو بالفعل امتلاك حساب بنكي لأحد أفراد العائلة وبالتالي تم الاكتفاء به، وأشار ربع الأفراد أن سبب عدم الاستخدام هو التكلفة والقدرة على الوصول، أما انعدام الثقة في النظام المالي أو عدم امتلاك الوثائق المطلوبة فجاء في رأي الخمس من الافراد كأسباب رئيسية لعدم امتلاك الأفراد لحسابات بنكية، و من أهم التحديات التي تواجه قدرة الشمول المالي على الانتشار ما يلي:

- **ضعف مؤشر الكثافة البنكية:** والذي يقاس عادة بالفروع أو الوحدات في كل 10،000 نسمة من السكان، مع العلم أن هناك علاقة ارتباط مباشرة بين مؤشر الكثافة البنكية والشمول المالي، وأنه كل ما زاد عدد البنوك وفروعها كلما ارتفع مؤشر الشمول المالي، وبالتالي ارتفاع مستوى الشمول المالي.
- **ضعف الوعي والثقافة المالية** :والذي يرتبط في معظم الحالات بالامية ،فمن يفتقد القدرة على القراءة والكتابة يفتقد معرفة الشروط المطلوبة للوصول للخدمات والمنتجات المالية وبالتالي معرفة الخصائص كل خدمة من هذه الخدمات ومدى ملائمتها له ، لذلك فنقص المعلومات الناتج عن ضعف الوعي والمعرفة المالية سيعيق حتما القدرة على الوصول للمنتجات والخدمات المالية لدى الفئة الأمية، كما أن هناك أمية تتعلق بالخدمات المصرفية والمالية الإلكترونية التي تحتاج إلى توفر قدر معين من القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،كما أن الصورة السلبية التي تكونت لدى الافراد و عدم ثقتهم في النظام المالي لحماية أموالهم تشكل عائق في تعاملهم مع المصارف
- **ارتفاع معدلات البطالة** : وجود معدلات مرتفعة من البطالة وبالتالي ضعف الدخل المحقق لكثير من فئات من المجتمع ومن ثم عدم توفر متطلبات وأسس الشمول المالي ، العمل ليس له دخل مستقر وبالتالي تقوله حاجته للتعامل مع النظام المصرفي وحتى لو تحقق له دخل بطريقة أو بأخرى فهو عادة يكون غير منتظم وسيتم توجهه غالبا نحو الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم انعدام أي مدخرات أو هل يمكن تخصيصه للادخار وبالتالي انخفاض مستويات الدخل بشكل عام وبقائه عادة دون المستوى المطلوب في عائقا يمنع أصحاب هذه التغلغل من التعامل مع المنتجات والخدمات المالية المتاحة حتى وإن كانت في متناولهم
- **ارتفاع نسبة الاعالة:** وغالبا ما يرتبط مشكل عدم الاستفادة من الخدمات المالية البنكية بقضية أكثر حدة وتأثير والتي تتمثل في ارتفاع معدلات الإعالة والتي تشير إلى عدد الأفراد الذي يجب إعالتهم داخل كل الأسرة مقارنة بالسكان الناشطين

اقتصاديا، حيث تعود نسبة الإعالة المرتفعة إلى ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان وارتفاع نسبة صغار السن مع ارتفاع معدل البطالة وضع نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

- **ارتفاع حجم الاقتصاد الغير رسمي**: يحبذ بعض الافراد العمل في الظل والخفاء، وعدم التعامل مع البنوك أو الجهات الرسمية وعدم الدخول في المعاملات المحاسبية أو الروتينية، وعدم اكتشاف هويته أو تعاملاته، لعدة اسباب اهمها تفادي تسديد الضرائب.
- **محدودية وصول الخدمات المالية للمرأة** : تشير مؤشرات الشمول المالي للبنك الدولي في وجود فجوات بين الجنسين على مستوى العالم وخاصة في البلدان النامية فيما يتعلق بامتلاك حسابات مصرفية، كما انه من الملاحظ ان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تتصدر المناطق ذات الفجوة النوعية الكبيرة بين الجنسين في الوصول للخدمات والمنتجات المالية، و ذلك بعدد من المحددات والاعتبارات الثقافية والاجتماعية التي تلعب مجملا دور رئيسي في عدم تفاعل النساء مع المنتجات المالية كالثقافة المالية، حرمان المرأة من العمل أو امتلاكها لمشروع صغير ،أو حتى فتحها لحساب بنكي وفرضها على الاكتفاء بامتلاك أحد أفراد الأسرة أو الزوج لهذا الحساب لإجراء المعاملات المالية ، ارتفاع معدلات الفقر و خاصة بين السيدات اللواتي لا يملكن موردا ماليا مستقلا ، الا أن العامل الأهم من بين هذه المحددات يتعلق عدم استهداف البنوك للنساء كعامل حيوي للحصول على حصص سوقية اكبر و النظر اليهم كاستثمار ذو مخاطر مرتفعة ، مما يؤدي لانخفاض قيمة الاستثمارات الموجهة لهن وفي حالة تواجدها تحاط عادة بكثير من الشروط والضمانات التي تكون أكثر حدة وصرامة . وفي الأخير فإن الأوضاع الاقتصادية الحالية في البلدان النامية تبقى أحد أهم المحددات الرئيسية التي تشكل عائق أمام كثير من الأفراد في الوصول للمنتجات المالية ويستدعي ذلك ضرورة إيجاد حلول عملية عاجلة لتحد من تأثير هذه العوامل خاصة في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة التي تؤثر على هذه المجتمعات بشكل كبير وتعيق قدرتها على تحقيق النمو المستدام.
- **تفاقم معدلات الفقر و تدهور المستوى المعيشي**: إن تزايد نسب الفقر و تدهور الظروف المعيشية في العديد من المجتمعات النامية يدفع الافراد للبحث عن أشكال تمويلية بديلة، كالاقتصاد النقدي الغير رسمي و ذلك نتيجة عجزهم على الوصول للمنتجات والخدمات المالية الرسمية المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وذلك باللجوء لاستخدام أصول مادية كالمجوهرات كوسيلة ادخار ، أو الاعتماد على القروض النقدية الغير رسمية التي تكون غالبا من قبل مقرضي الأموال أو أفراد المجتمع والتي تكون بفوائد جد مرتفعة وشروط غير مواتية، ويتفاقم هذا الوضع مع انخفاض مستويات الدخل الفردي و غياب العدالة في توزيع الدخل القومي في كثير من الدول ،بالإضافة إلى انتشار تحديات جديدة كالأمراض، الصراعات العرقية ،التغيرات المناخية وكذلك الحروب الأهلية في تعميق دائرة الفقر، و تؤكد إحصاءات المؤشر العالمي للشمول المالي أن الفقر وعدم توفر الأموال يمثلان السبب الأكثر شيوعا وراء عدم امتلاك الأفراد لحسابات بنكية ، ما يبرز العلاقة الوثيقة بين مستوى الدخل و المشاركة في النظام المالي .

- **تكاليف تقديم الخدمات المالية المنتجات والمخاطر المرتفعة:** مما أدى لوقوع الوسطاء الماليين والذين يعتبرون وكلاء السيولة في تحديات لمواجهة إشكاليات الأسواق المالية والعوائق ناتجة عن عدم تناسق المعلومات وما ينتج عن ذلك

من صراعات الوكالات بين المقرضين والمقترضين، من جهة اخرى تستلزم صناعة المدفوعات نفقات ثابتة مرتفعة واستثمارات كبيرة خاصة فيما يتعلق بإنشاء البنية التحتية مما أفضل تركيز أكبر في السوق في الرسوم المفروضة بشكل جلي، فخدمات الدفع التقليدية تقدم الاعتماد على بنية تحتية باهظة الثمن.

في الأخير يمكن القول أنا الشمال بل في دول نامية غالبا ما يكون مقيدا بالقدرات المالية المحدودة للمؤسسات هل التغلب أنا قيود التكلفة من جانب ا و المخاطر و من جانب آخر صوت في معظم الأحيان تعتبر مختلف فئات المجتمع الدخل المنخفض غير مؤهلة لتلقي المنتجات والخدمات بسبب المعاملات الصغيرة والقليلة وكذا بسبب نقص الوثائق الرسمية ، وفي كثير من الأحيان تشكل المؤسسات الصغيرة غير الرسمية مخاطر مرتفعة في المؤسسات المالية التقليدية وهو راجع لينقص للتسجيل الرسمي والبيانات المالية الرسمية وقلة الأصول التي تشكل ضمان مما يدفع البنوك في مواجهة التكاليف والمخاطر المرتفعة بفرض حواجز أكثر بما فيها الرسوم العالية مما يجعل الحصول على المنتجات المصرفية مكلفا جدا بالنسبة لفئات كثيرة من المجتمع بالإضافة إلى متطلبات التوثيق الجد مرهقة أو التي تعتبر مستحيل في بعض الأحيان.

2.6علاقة الشمول المالي بمختلف المتغيرات:

❖ الشمول المالي والنمو الاقتصادي

ان الشمول المالي يساهم بشكل كبير في التقليل من حدة الفقر، تقليل الاستبعاد الاجتماعي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ويتم ذلك بتوسيع قاعدة الموارد المالية المتوفرة للنظام المالي، تقليل التفاوت في مستويات الدخل خاصة في الاقتصادات الناشئة وتحفيز التوسع الاقتصادي. حيث توصلت العديد من الدراسات ان الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك بتوفير وسائل دفع ذات تكلفة منخفضة، الزيادة في حجم المعاملات المالية، ما يؤدي لتوزيع أحسن للموارد المتاحة. كما يساهم في إدارة المخاطر وتعزيز الاستثمارات الإنتاجية والابتكارات المالية، التوزيع الكفء لرؤوس الأموال بتوفير بدائل للأعمال الاستثمارية وإدارة المخاطر بالتنويع، ما ينتج عنه من تحسينات في سيولة الأصول وتعزيز النمو الاقتصادي. (Shreya & Indranil, 2022, p. 04)

❖ علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي:

يعتبر الشمول المالي آلية تدمج الفئات المهمشة التي تعتمد على القنوات المالية غير الرسمية نتيجة عجزها للوصول لخدمات مالية رسمية ،حيث يساهم هذا الدمج في تحقيق الاستقرار المالي ، و ذلك بتوفير سيولة موجهة لدعم المشاريع الإنتاجية، مما يعزز فرص التوظيف ويحفز النمو الاقتصادي الشامل ،كما تتسم العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي بالطابع التكاملي الإيجابي، حيث يرتبط تحسن مؤشرات الاستقرار المالي كالقدرة على امتصاص الصدمات بتعزيز نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، مثل الائتمان والادخار والتأمين. (يسر ، رامي ، و حبيب ، 2019)

تظهر الدراسات السابقة تفاوتا في تقييم العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن تعزيز الشمول المالي في الاقتصادات مرتفعة الدخل يساعد على دعم الاستقرار المالي وذلك بزيادة حجم الودائع المصرفية، مما يعزز القدرة التمويلية للقطاع المصرفي ويحسن مقاومته للصدمات خلال الأزمات الاقتصادية (Martin & Davide , 2020, p. 197). كما توصلت دراسة أخرى إلى أن زيادة الشمول المالي من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية يحقق الاستقرار المالي من خلال تحسين فعالية السياسة النقدية وتنويع مصادر التمويل (Damane & Sin-Yu, 2024, pp. 10-11). يوضح الشكل التالي العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

الشكل رقم 1: علاقة الشمول المالي والاستقرار المالي

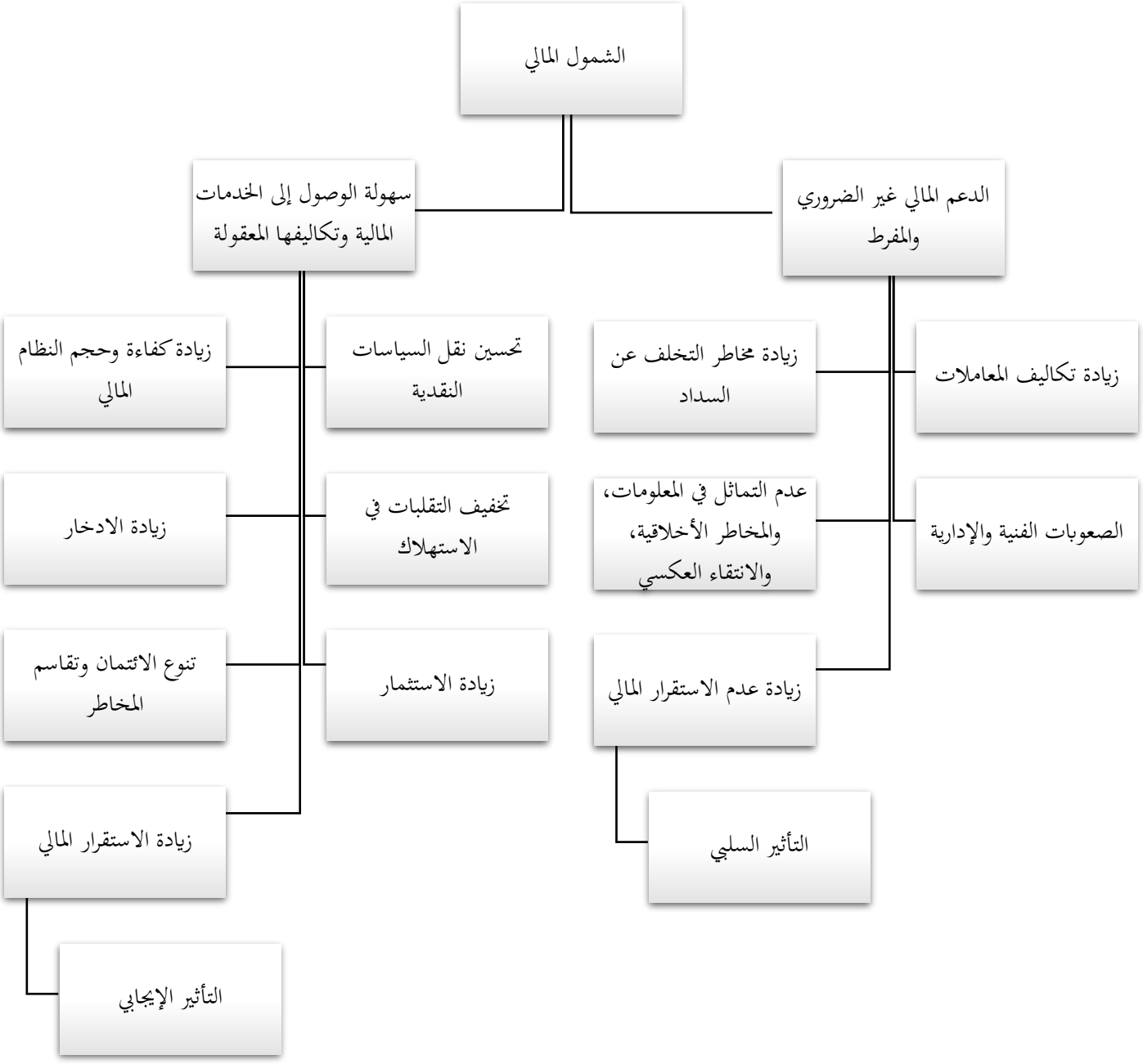

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (Damane & Sin-Yu, 2024, p. 14)

الشمول المالي عنصر ضروري في تحسين كفاءة النظام المالي الرسمي وذلك لمساهمته في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار مناسبة تحت أساس العدالة، مما يعزز تحول الاقتصاد غير الرسمي إلى الرسمي، ويمكن من توجيه المدخرات خارج القطاع الرسمي نحو استثمارات إنتاجية فعالة. كما أن تنويع آليات الائتمان، خاصة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، يقلل من المخاطر النظامية ويعزز استقرار المؤسسات المالية من خلال توزيع الأنشطة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على قطاعات محدودة .

غير أن التوسع المسرع في الشمول المالي دون خطط منهجية قد ينطوي على تحديات، كارتفاع تكاليف المعاملات وتباين المعلومات بين الأطراف، خاصة عند استهداف فئات جديدة مثل ذوي الدخل المحدود، مما يعرض النظام لمخاطر الائتمان وعدم توازن العرض والطلب في السوق (اختيار عكسي). إلى ذلك، يظهر النمو المتسارع للقروض عبر مؤسسات غير مصرفية، مثل التمويل الأصغر، احتمالية تفاقم مشكلات التخلف عن السداد وأزمات السيولة، لا سيما عند تزايد التفاعل بين هذه المؤسسات والبنوك التقليدية، مما يهدد بانتقال المخاطر عبر القطاع المالي بأكمله.

في ضوء ذلك، يبرز ضرورة تحقيق توازن دقيق بين تعزيز الشمول المالي وتعزيز آليات الحوكمة والرقابة التنظيمية، كي يتسنى ضمان استدامة الاستقرار المالي وتقليل تأثير الصدمات المحتملة.

❖ الشمول المالي والتنمية المستدامة:

للشمول المالي دور أساسي في الوصول لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) وتقليل عدم المساواة باعتباره أحد هذه الأهداف وفقا لجدول أعمال الأمم المتحدة لعام 2030 للتنمية المستدامة. كما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي ويقلل الفروق في الدخل والفوارق الاجتماعية. يمثل الشكل التالي دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل رقم 2: مساهمة الشمول المالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

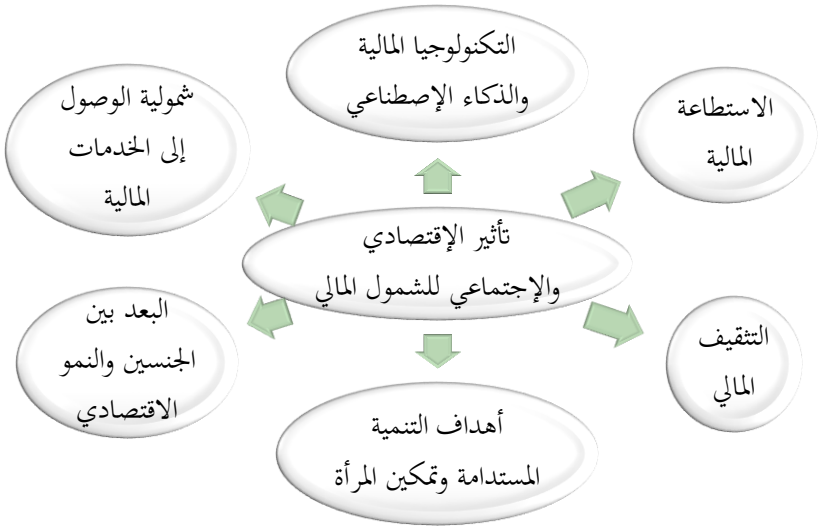

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (Vinay, Deep, & Narendra, 2023, p. 69)

يعمل الشمول المالي كشبكة أمان للمصاريف الغير متوقعة مما يقلل من امكانية وقوع الأسر في الفقر، حيث توفر منصات الدفع الالكتروني مرونة مالية من خلال تسهيل تلقي الدعم المالي من الأصدقاء والأقارب البعيدين في أوقات الحاجة. ويؤكد نموذج الشمول المالي المستدام على ثلاثة عناصر رئيسية: التوافر، القدرة على تحمل التكاليف، والاستخدام للخدمات والمنتجات المالية.

1. **التوافر**: يضمن الشمول المالي وجود الموارد كفروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي، والاتصال بالأنترنت في كل مكان خاصة المناطق الريفية والنائية.
2. **القدرة على تحمل التكاليف**: يجب أن تكون تكاليف المعاملات في أدنى مستوى ممكن بما يضمن وصولها للجميع.
3. **الاستخدام**: استخدام الأدوات والخدمات المالية أساسي للتنمية الشاملة.

كما يساهم الشمول المالي في تحقيق الأهداف التنموية وذلك ب:

- ✓ **مكافحة الفقر وعدم المساواة "الهدف 1 و10"**: يمكن الوصول إلى الخدمات المالية الأفراد من إدارة المخاطر الاقتصادية، مثل الأمراض أو الكوارث الطبيعية، عبر ادخار الأموال أو الحصول على قروض طارئة. ففي الهند، مثلت مبادرة "برادان مانتري جان دهان يوجانا" نقطة تحول عبر فتح ملايين الحسابات المصرفية للفئات غير المدمجة ماليا، مما ساهم في تقليل الاعتماد على المقرضين غير الرسميين ذوي الفوائد المرتفعة. (Vinay, Deep, & Narendra, 2023, p. 201)
- ✓ **تعزيز المساواة بين الجنسين "الهدف 5"**: تساهم البرامج الموجهة للنساء، مثل القروض الصغيرة عبر مجموعات الادخار الذاتي، في تمكينهن اقتصاديا واجتماعيا. في بنغلاديش، أدت مبادرات بنك "الغرامين" إلى زيادة مشاركة النساء في سوق العمل وتحسنت مستويات التعليم والصحة داخل الأسر. (Vinay , Deep , & Narendra , 2023, p. 164)
- ✓ **دعم الابتكار والبنية التحتية "الهدف 9"**: برزت التكنولوجيا المالية (FinTech) كمحور في توسيع الشمول المالي، مثل منصة M-Pesa في كينيا، التي سهلت التحويلات المالية عبر الهواتف المحمولة للمجتمعات الريفية مع تقليل تكاليف المعاملات. (Vinay , Deep , & Narendra , 2023, pp. 104-105)
- ✓ **تحسين الصحة والتعليم "الهدف 3 و4"**: يسمح الشمول المالي للأسر بالاستثمار في تعليم الأطفال ورعايتهم الصحية. على سبيل المثال، تمويل المشاريع الصغيرة في المناطق الريفية بأفريقيا ساعد العائلات على تحمل تكاليف المدارس والرعاية الطبية، مما انعكس إيجابا على مؤشرات التنمية البشرية. (Vinay , Deep , & Narendra , 2023, pp. 23-27)

❖ **الشمول المالي والثقافة المالية:**

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الثقافة المالية على أنها خليط من الوعي والمعرفة المالية، المهارة، السلوك والمواقف الواجب الالتزام بها لاتخاذ قرارات مالية سليمة ومسؤولة وذلك للوصول للهدف الاخير المتمثل في تحقيق الرفاه المالي للفرد (Falak Khan, 2022, p. 4)

كما صرح محافظ البنك الاحتياطي الهندي ان الثقافة المالية والشمول المالي ركيزتان تكملان بعضهما، فالثقافة المالية تعزز جانب الطلب من خلال توعية الأفراد بما يستطيعون وما ينبغي عليهم المطالبة به، ومن جانب اخر يعتبر الشمول المالي جانب العرض الذي يوفر متطلبات الأفراد في الأسواق المالية، ومن هذه النقطة فإن تعزيز الثقافة المالية لا يساهم فقط في تحقيق الشمول المالي بل يعتبر محور أساسي في تحسين جودة الحياة وتعزيز الرفاهية لمختلف فئات المجتمع.

تعتمد النظرية التي طورها أوزيلي على فرضية أن الثقافة المالية شرط رئيسي لتمكين الأفراد من الوصول للخدمات المالية الرئيسية الرسمية واستخدامها بشكل فعال، مما يؤدي للرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

فالمعرفة الأساسية و الالمام بالخدمات المالية، مفاهيم الإدارة المالية وكيفية استخدام التكنولوجيا المالية للوصول لهذه الخدمات يعزز الوعي لدى الافراد بشأن المنتجات والخدمات المالية المتاحة ، مما يمكنهم من استخدام الموارد المالية كالقروض لتحسين الدخل وتحسين مستواهم المعيشي عندها يصبح الأفراد المهمشين ماليا ملمين بالخدمات و المنتجات المالية و ما ينتج عنها من ايجابيات على حياتهم مما يجعلهم أكثر استعدادا للانضمام للنظام المالي الرسمي والبحث عن خدماته ، و ذلك يؤدي لارتفاع مستوى الثقافة المالية مع الوقت و منه لزيادة الطلب على الخدمات المالية الرسمية، وبالتالي مقابلة العرض و منه تعزيز الشمول المالي ، والعكس صحيح، ضعف الثقافة المالية يؤدي لانخفاض الطلب على هذه الخدمات، ومن ثم ضعف الشمول المالي، تقوم هذه الفرضية على ستة فرضيات أساسية:

-رغم تفاوت مستوى الثقافة المالية بين مختلف البلدان إلا أن كل دولة لديها نسبة من السكان المهمشين أو المستبعدين ماليا أغلبيتهم يفتقرون الثقافة او الوعي المالي

-الاشخاص المفتقرون للوعي المالي غير مدركين للخدمات والمنتجات المالية الرسمية المتاحة، والتقنيات الرقمية الموجودة. ولكن حتى بعد إدراكهم. سيكونون أقل اهتماما بالمنتجات المالية، والخدمات والتكنولوجيا المالية عند غياب معرفتهم لكيفية استخدامها أو فهمهم لفوائدها. كما يمكن للأفراد الأميون الماليون الانتقال إلى مرحلة الإلمام المالي فقط، ومن خلال برامج التثقيف المالي بأشكالها المختلفة أو التشجيعات من طرف الدولة يظهر الوعي المالي لديهم

الأشخاص الأميون ماليا لديهم موقف ما فائدة الخدمات المالية والمنتجات المالية، لذلك الحافز للانضمام إلى النظام المالي الرسمي واجب لاستقطابهم وبقائهم فيه. يمكن أن يكون الحافز الحاجة إلى دفع الفواتير عبر حساب بنكي، أو الحاجة إلى تلقي العناية الاجتماعية بشكل متكرر، أو السماح بسحب المكشوف أو تحويلات حكومية بدون فوائد أو دفع فائدة مرتفعة على الودائع الادخارية، أو توفير بطاقات ائتمان مجانية...الخ

يعتبر الإلمام المالي المصحوب بوضع حوافز العامل الأكثر أهمية لضم الفئات المهمشة أو المستبعدة ماليا، فبعد الإلمام والوعي المالي والتحفيزات المقدمة، سيزيد الطلب على الخدمات المالية الرسمية، ويعزز الشمول المالي عبر زيادة فتح حسابات رسمية، وزيادة استخدام المنتجات للدفع الائتمان، الادخار، والتأمين. كما. نجد في الجدول الموالي. مختلف سياقات الشمول المالي وعلاقته بالثقافة المالية. (Ozili P. K., 2025, p. 9)

الجدول رقم 03: العلاقة بين الثقافة المالية والشمول المالي

مع حوافز	بدون حوافز	الحالة المالية	مستوى الثقافة المالية
عند تواجد الحوافز يقوم الأفراد أو يفكرون في الانضمام للنظام المالي الرسمي، رغم افتقارهم للمعرفة المالية بكيفية استخدام الخدمات والمنتجات المالية لتعظيم منافعهم.	عدم انضمام هذه الفئة للنظام المالي الرسمي راجع لغياب الحوافز للانضمام. مع افتقارهم للقدرات والمهارات لاستخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية مما ينتج عنه الاستبعاد المالي.	المستبعدون ماليا.	**الأميون**
رغم غياب المعرفة المالية لهذه الفئة من الأفراد، ينتج عن تلقي الحوافز لتعظيم المنافع الانضمام للنظام المالي الرسمي رغم افتقادهم لكيفية استخدام الخدمات والموارد، أو المنتجات المالية	كما قد نجد مجموعة من الأفراد. مندمجون ماليا، رغم افتقارهم للمعرفة المالية. وذلك دون تلقي أي حوافز. أو معرفة مالية بكيفية استخدام الموارد والخدمات المالية. وذلك راجع لتعظيم منافعهم.	**مندمجون ماليا**	
قد تمتنع فئة من الأفراد للانضمام للنظام المالي الرسمي، رغم وجود حوافز.	كما توجد فئة من الأفراد يرفضون الانضمام للنظام المالي الرسمي، إلا بوجود حوافز أو فائدة ملموسة من الانضمام.	**مستبعدون ماليا**	**المثقفون ماليا**
الأفراد في هذه الفئة مثقفون ماليا ومنضمون للنظام المالي الرسمي بفضل الحوافز المقدمة. وسيظلون في النظام المالي الرسمي، وذلك بسبب الحوافز المقدمة.	الأفراد في هذه الفئة مندمجون ماليا وملمون ماليا ومع ذلك، في غياب حوافز للبقاء في النظام، قد يخرجون منه في أي وقت إذا لم يروا فائدة من الانضمام.	**مندمجون ماليا**	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (Ozili P. K., 2025, p. 9)

في الاخير ، تعد الثقافة المالية من أهم العوامل لتحقيق الشمول المالي، حيث يمكن الأفراد من اتخاذ قرارات مالية سليمة و تحسين مستواهم المعيشي ، حيث كلما زادت معرفة الأفراد بالمفاهيم المالية و كيفية الاستخدام السليم و الاستفادة من المنتجات و الخدمات المالية زادت قابليتهم للانضمام للنظام المالي و منه تعزيز الشمول المالي، و العكس صحيح . (بن زرقة و صلعة ، 2024، الصفحات 42-43) ، كما تبرز العلاقة الديناميكية بين الثقافة المالية والشمول المالي كعامل رئيسي في تعزيز متانة القطاع المالي و المصرفي في مواجهة التحديات الناتجة عن الفساد ، وتظهر دراسة تحليلية شملت 137 دولة أن التداخل

التكاملي بين هذين العنصرين يساهم بشكل كبير في التقليل من المخاطر الائتمانية وتحسين معدلات الربحية و ذلك عبر تمكين الأفراد من تبني عادات مالية رشيدة

فعندما يقترن تعميم الخدمات المالية برفع الوعي المالي، تتعزز قدرة المؤسسات على تجاوز الآثار السلبية لكل اعمال الفساد خاصة في الاقتصادات الناشئة، ومن منظور آخر، فالشمول المالي يقوم بخلق قنوات اتصال فعالة بين الأفراد والنظام المالي، مما يعزز بدوره فرص اكتساب المعرفة المالية وتطبيقها عمليا، وتبين هذه العلاقة التبادلية أن السياسات الفاعلة يجب أن تعمل على توازن مزدوج بين توسيع نطاق الوصول للخدمات المالية وبناء قدرات الأفراد على إدارتها بكفاءة. وتؤكد النتائج أن هذا التكامل يمثل استراتيجية تعتبر حماية ضد اختلالات الاستقرار المصرفي مما يدعو إلى تبني نماذج هادفة تدمج الابتكار المالي كجسر بين التمكين المعرفي والعدالة الاقتصادية. (Jungo, Mara , & Anabela , 2023, pp. 8861-8862)

❖ **الشمول المالي والبنية التحتية:**

تعتبر البنية التحتية الركيزة الأساسية التي ينطلق منها تحقيق الشمول المالي وذلك لدورها البارز في سد الفجوة بين الانظمة المالية والفئات المهمشة، حيث تشمل مجموعة من العناصر المادية والرقمية التي تمكن الأفراد من الوصول والاستخدام لمجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية وبالتالي تعزيز مشاركتهم في النظام المالي الرسمي. في المنظور التقليدي تشير البنية التحتية عادة إلى نظم فيزيائية واسعة النطاق كشبكات النقل والشبكات الكهربائية، إلا أن المنظور الحديث يضم عناصر أخرى أكثر تطورا كالبنية التحتية المصرفية للمعلومات والاتصال ، عرفت البنى التحتية في النظريات الحديثة أنها أكثر من أنظمة تقنية محددة، بل أنظمة اجتماعية وتقنية، تؤدي وظائف رئيسية غالبا ما يتم تجاهلها، والتي تنشأ باستخدام الأجهزة القديمة والجديدة، وفي هذا السياق تعمل البنية التحتية كأداة مفاهيمية تحليلية تضم مجموعة من المكونات تركز على عناصر أساسية تتمثل في : التيسير Enabling، الانفتاحOpenness ، الاستدامةSustainability ، المركزيةCentrality ، و احيانا الغموض Ambiguity، مما يجعلها قاعدة اساسية في بناء و توسيع الشمول المالي .

تتضمن البنى التحتية الخاصة لضمان تعزيز الشمول المالي أنظمة حديثة وتقليدية تساهل معالجة المدفوعات، التسعير، وتقييم المخاطر، حيث تشمل مزيج من المكونات المادية والرقمية: الطرق، شبكات النقل، كابلات الألياف البصرية أو أجهزة الحاسوب أنظمة الدفع، والهواتف المحمولة. كما تعتمد على ممارسات بشرية متطورة: تطوير البرنامج، الإحصائيات، التشغيلات القائمة على الخوارزميات. وكونها أنظمة اجتماعية، تقنية ديناميكية، يجعلها تمزج بين العناصر البشرية والغير بشرية لتحقيق وظائف جوهرية. ومن هذا المنظور فتنمية والتركيز على البنية التحتية بجميع مكوناتها وأشكالها تفتح آفاقا واعدة لتجاوز العقبات التي تواجه الفئات المهمشة والمستبعدة ماليا.

البنية التحتية المادية: تعتبر البنى التحتية المادية للاتصال والوصول إلى المعلومات عاملان حاسمان في تعزيز الشمول المالي فوجود طرق متهيئة، شبكات نقل واتصال فعالة يساهم في إنشاء منشآت مصرفية في المناطق النائية، مما يمكّن السكان المحرومين من الوصول إلى الخدمات المصرفية. وفي المقابل، يعد توفر بنية تحتية رقمية كشبكات الانترنت، وشبكات الهاتف النقال ركيزة اساسية

للوصول للخدمات المالية والمشاركة في النظام المالي الرسمي عن بعد. كما يجب التمييز بين وجود بنى تقنية و الاستخدام الفعلي لها ،ففي هذا السياق كشفت احدى الدراسات ان الصحف وتلفزيون الكابل وأجهزة الكمبيوتر والراديو لا تملك دلالة احصائية و علاقة كبيرة مع الشمول المالي، بعكس استخدام الإنترنت واستخدام الهاتف اللذان اظهرا ارتباطا إيجابيا بمدى الشمول المالي، يبرز هذا التداخل و التفاعل بين البنى التحتية المادية و الاستخدام الفعلي لوسائل الخدمات المالية الرقمية يبين أهمية مبادرات التنمية الاستراتيجية المتكاملة لضمان الوصول العادل والكفء إلى الخدمات المالية وتحفز التقدم الاجتماعي والاقتصادي الشامل .

تشير أغلب الدراسات السابقة أن البنى التحتية تعرف تفاوتات خاصة بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تعاني المناطق الريفية نقص كبير من البنية التحتية مما ينتج عنه تفاقم الفجوة بين المجتمعات الحضرية والريفية فيما يتعلق بالمشاركة في النظام المالي الرسمي والاستبعاد المالي، وهذا راجع لافتقار المناطق الريفية والبعيدة لشبكات النقل الكافية، ومصادر المياه الآمنة الكهرباء الموثوقة مما يحد الفرص الاقتصادية ويعيق الحراك الاجتماعي. (Okoro, The role of infrastructure in financial inclusion – An integrative review, 2025)

البنية التحتية الرقمية digital financial infrastructure: كما تعتبر البنى التحتية الرقمية الركيزة الاساسية لدعم الشمول المالي و حسن سيرورته وذلك بإجراء معاملات مالية رقمية منخفضة التكلفة والقيمة وكبيرة الحجم ، و في ذلك السياق فان العديد من الدراسات اكدت ان البنية التحتية المالية الرقمية مكلفة وتستغرق وقتا طويلا الا انها اساس تخفيض النفقات التشغيلية مما يعزز معدل انتشار الخدمات المالية و إمكانية الوصول لها خاصة بالنسبة للفئات المهمشة و المستبعدة مسبقا من طرف المؤسسات المالية التقليدية، كما تكون الخدمات المالية الرقمية الآمنة ضرورية لاقتصاد غير نقدي مستدام وشمول مالي ، كما اكدت الدراسات ان البنية التحتية الداعمة لاشتراكات الهاتف المحمول تؤثر بشكل مباشر على الشمول المالي، لذلك بدأت العديد من الدول جهودا لتهيئة الظروف الأساسية و بناء بنى تحتية رقمية جيدة لتحقيق قابلية التوسع.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتمويل الرقمي:

يمثل التمويل الرقمي أحد أبرز تجليات الثورة الصناعية الرابعة، حيث أعاد تشكيل النظام المالي التقليدي من خلال حلول أكثر مرونة وكفاءة وشمولا. فهو لا يقتصر على تسهيل المعاملات فحسب، بل أصبح أداة استراتيجية لتمكين الأفراد والمشروعات ودعم أهداف التنمية المستدامة. غير أن هذا التحول يطرح في المقابل تحديات تتعلق بالأمن السيبراني، وحماية الخصوصية، والحفاظ على الاستقرار المالي، ما يفرض على صانعي السياسات بناء أطر تنظيمية قادرة على موازنة الابتكار مع الحماية.

1. ماهية التمويل الرقمي

1.1 تعريف التمويل الرقمي:

لا يوجد تعريف جامع للتمويل الرقمي، بل تتنوع صياغاته باختلاف الزوايا التي ينظر منها إليه، سواء كانت تنظيمية تركز على الضوابط، أم أكاديمية تسعى للتجريد النظري، أم تقنية تهتم بآليات التطبيق. ومع هذا التعدد، يمكن استخلاص قاسم مشترك أساسي يتمثل في توظيف التكنولوجيا الرقمية لتقديم المنتجات والخدمات المالية بشكل مبتكر، مما يشكل إطارا مرجعيا يربط بين كافة التعريفات المتفرقة.

- في هذا السياق، تتباين أولويات الهيئات الدولية في تحديد مضمون التمويل الرقمي وفقا لرؤاها التنموية والوظيفية. فمن منظور مجموعة العشرين(G20) ، يعرف التمويل الرقمي بأنه "جميع الأنشطة التي تعزز التمويل الشامل من خلال دمج التكنولوجيا الرقمية مع الصناعة المالية " (إيمان فتحي، 2024، صفحة 80)، وهو تعريف يضع الهدف التنموي في صميم مفهوم التمويل الرقمي، معتبرا إياه أداة لتحقيق الشمول المالي والتمكين الاقتصادي.
- أما من منظور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، فيعرف بأنه "نطاق واسع من الخدمات المالية كالمدفوعات والائتمان والمدخرات التي يتم إجراؤها عبر قنوات رقمية " (Maha & Amer , 2021, p. 828)، مع تركيز واضح على آليات التوصيل الرقمي كعنصر محوري في التعريف، دون إغفال تنوع الخدمات المشمولة.
- وتعرفه شبكة خبراء الاقتصاد بالأمم المتحدة (United Nations Economist Network) على أنه: "توصيل هذه الخدمات عبر قنوات رقمية تعتمد على أجهزة مثل الحواسيب والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية" (United Nations, 2023, p. 01). يرتكز هذا المفهوم على قدرة التكنولوجيا الرقمية على تجاوز الحواجز الجغرافية والهيكلية التي تحول دون وصول الفئات المحرومة إلى النظام المالي، خاصة في المناطق التي تفتقر للبنية التحتية المصرفية التقليدية. ويُبرز التعريف دور التمويل الرقمي في تعزيز كفاءة العمليات المالية وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للمستخدمين، مع التأكيد على أن تحقيق هذه الفوائد مشروط بتوفر التقنيات الرقمية اللازمة لدى هذه الفئات.
- وذهبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لتعريف التمويل الرقمي من خلال وظيفته الاقتصادية المحورية على أنه: "آلية لتخفيض تكاليف المعاملات المالية والحواجز التشغيلية. ففي جوهره، يعد التمويل الرقمي نموذجا يعيد هندسة العمليات المالية عبر الرقمنة، حيث تُتيح التقنيات الرقمية خفض التكاليف الحدية للخدمات المالية مقارنة بالقنوات

التقليدية، وتقليل الاعتماد على الوسطاء، مما يُسهّل عمليات البحث والتفاوض للمقترضين ويقلص تكاليف الفرصة البديلة." (OECD , 2024, p. 9) وتشير المنظمة إلى أن هذا التأثير ليس ظاهرا في البيانات الإجمالية، حيث ظلت تكاليف الوساطة المالية مستقرة نسبيا حتى الأزمة المالية العالمية (2008)، قبل أن تنخفض بشكل طفيف فقط. غير أن القيمة الحقيقية للتمويل الرقمي – وفق منظمة OECD – تكمن في قدرته على تقليل "الاحتكاكات" (Frictions) في النظام المالي. فمن خلال توسيع قاعدة المعرفة التي تبنى عليها قرارات الائتمان (كالاستفادة من البيانات الضخمة وخوارزميات التعلم الآلي)، يحسن التمويل الرقمي من توافق مجموعات المعلومات بين أطراف المعاملات المالية، مما يُيسِّر عملية الإقراض ويعزز كفاءة توزيع الائتمان.

يكشف التنوع في تعريفات التمويل الرقمي عن إطار مفاهيمي مزدوج يتجلى في منظورين متكاملين: يركز الأول على وظيفته التنموية كمحرك أساسي لتحقيق الشمول المالي وتمكين الفئات المهمشة، بينما يركز الثاني على بنيته التقنية القائمة على القنوات الرقمية كوسيط جوهري لإعادة هندسة تقديم الخدمات المالية. ورغم هذا التباين، يظل الناظم المشترك بين هذين المنظورين هو الإقرار بالتحول الجذري الذي أحدثته التكنولوجيا في نسيج النظام المالي التقليدي، حيث لم تعد الأدوات الرقمية مجرد آليات مساعدة، بل أصبحت جوهر إعادة تشكيل العمليات المالية وتوسيع نطاقها الجغرافي والوظيفي.

ويعكس هذا التنوع التعريفي طبيعة التمويل الرقمي الديناميكية بحد ذاتها؛ فهو مفهوم يجمع بين الابتكار التقني من جهة، والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة من جهة أخرى. هذه الازدواجية تجعله كيانا مفاهيميا قابلا للتطور المستمر، يتشكل عبر تفاعله الديناميكي مع محفزات السوق وتطور الأطر التنظيمية، مما يستدعي فهما مرنا يتجاوز الثنائيات التقليدية بين التقنية والتنمية، ويعترف بكونه ظاهرة حيوية تعيد تعريف العلاقة بين التكنولوجيا والتمويل في العصر الرقمي.

- كما يعرف على أنه:" المنظومة الشاملة التي تضم كافة العناصر التكنولوجية والهيكلية والخدمية التي تمكن الأفراد والكيانات التجارية من الولوج إلى الخدمات المالية الأساسية (كالدفع والادخار والائتمان) عبر القنوات الرقمية، دون اشتراط التفاعل المادي مع المؤسسات المالية التقليدية أو الاعتماد على بنيتها التحتية المادية." (Morshadul & Lu , 2022, p. 986) ويعد هذا المفهوم تجسيدا للتحول الجذري في النظام المالي، حيث يشكل إطارا متكاملا يجمع بين المنتجات المالية المبتكرة، التقنيات الحاكمة، البنية التحتية الرقمية والخدمات المالية المعاد تصميمها.
- ويعرفه Pengpeng على أنه : " آلية متكاملة تقنية مالية متطورة تتيح إدماج الفئات المهمشة من النظام المالي التقليدي عبر تقليص فجوة المعلوماتية بين المقرضين والمقترضين وخفض تكاليف المعاملات، وذلك بالاعتماد على تقنيات البيانات الضخمة والحوسبة السحابية لتحقيق وفورات الحجم؛ غير أن توسع نطاقه يطرح تحديات جديدة تتمثل في منح ذوي المعرفة المالية المحدودة إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات معقدة تحمل مخاطر غير مكتشفة بعد، فضلا عن دوره في تفاقم مستويات ديون الأسر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي، مع احتمالية انتقال هذه المخاطر الجديدة إلى القطاع المالي التقليدي، مما يفرض تحديات جسيمة على صانعي السياسات." (Pengpeng & Aslihan , The rise of digital finance: Financial inclusion or debt trap?, 2022, p. 01)

- وفي تعريف آخر :" التمويل الرقمي (Digital Finance) هو ثورة هيكلية في النظام المالي تعيد تشكيل الخريطة المالية العالمية عبر توظيف التقنيات المتطورة (كالبيانات الضخمة والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والبلوك تشين) لتفكيك احتكار المؤسسات المالية التقليدية، حيث ينشئ نموذجا بديلا يتيح للأفراد والشركات الولوج الكامل إلى خدمات الدفع والادخار والائتمان والتأمين والاستثمار في فضاء رقمي لا مركزي، معززا بذلك الابتكار الوطني كقوة دافعة نحو الاقتصاد الأخضر عبر تحطيم حواجز الشمول المالي وتحويل المعاملات المالية إلى أنشطة شفافة وفائقة الكفاءة." (Chiang & Fuhao , 2025, pp. 01-02)

بناءا على التعاريف الأكاديمية السابقة، يمكن القول أن التمويل الرقمي (Digital Finance) هو تحول جذري في بنية النظام المالي يعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والخدمات المالية عبر توظيف تقنيات متطورة (كالبيانات الضخمة والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والبلوك تشين) لخلق فضاء مالي رقمي لا مركزي، يتيح للأفراد والشركات الولوج الكامل إلى خدمات الدفع والادخار والائتمان والتأمين والاستثمار بكفاءة غير مسبوقة وشفافية مطلقة وتكاليف شبه معدومة، معززا بذلك الشمول المالي كسر جوهري لتحقيق العدالة الاقتصادية، ومدفوعا برؤية استراتيجية لتحويل النمو الاقتصادي إلى مسار مستدام ومتوازن يعيد تشكيل أسس التنمية في العصر الرقمي.

2.1 تطور التمويل الرقمي عبر الزمن

لم ينبثق التمويل الرقمي ككيان منعزل أو ظاهرة عفوية، بل يمثل الحلقة الأكثر تقدما في سلسلة مترابطة من التحولات التكنولوجية والمالية المتراكمة عبر القرون. إذ يمكن تأطير هذا المسار التطوري ضمن نموذج تحليلي مقسم إلى مراحل نوعية متعاقبة، كل منها يشكل نقطة تحول جوهري أعادت تشكيل البنى المفاهيمية والعملية للأنظمة المالية. هذه المراحل (التي تمتد من الأطر المحاسبية البدائية حتى النظم الرقمية المعاصرة) لا تمثل مجرد توال زمني، بل تشكل طبقات متراكمة من الابتكار، حيث كل مرحلة تبني على سابقتها وتدخل تحولات نوعية في وظائف التمويل وهياكل القطاع المالي وفقا للإطار التحليلي التالي: (Finance Alliance, 2022)

- **المراحل التأسيسية: من المحاسبة التقليدية إلى البرمجة الحاسوبية (التمويل 0.0 إلى 3.0)**

قبل الحديث عن المراحل التي ارتبطت بالثورات الصناعية، لا بد من الإشارة إلى المرحلة التي سبقتها، والتي يمكن تسميتها "التمويل 0.0". كانت هذه المرحلة بمثابة نقطة الانطلاق الفكرية التي أرست الأسس لكل ما تلاها.

- **التمويل 0.0: عصر المحاسبة الأساسية**

شكلت مرحلة التمويل 0.0 الممتدة حتى ما قبل الثورة الصناعية الأولى اللبنة الأساسية للتمويل الحديث، عندما قدّم "لوكا باسيولي" عام 1494 نظام المحاسبة ذات القيد المزدوج كأول إطار منهجي لقياس الأداء المالي. لم يقتصر هذا النظام على توثيق المعاملات، بل أرسى دعائم المحاسبة كعلم تطبيقي قادر على تتبع التدفقات المالية وتقييم المركز المالي للمؤسسات عبر قياس

منهجي للأصول والخصوم. ومع صعود الثورة الصناعية، تحوّلت هذه الأنظمة من مجرد أدوات تسجيل إلى ركائز استراتيجية دعمت تمويل المصانع الكبيرة وإدارة كفاءتها، مما مهّد لظهور مفاهيم التمويل الحديثة.(Finance Alliance, 2022)

- **التمويل 1.0: عصر التمويل العلمي والرياضي**

تميز عصر التمويل 1.0 المتزامن مع الثورة الصناعية الأولى بتحول جذري في المنهجية المالية، حيث حلت التحليلات الكمية مكان الحسابات التقليدية. ففي وظيفة التمويل، ظهرت تقنيات الإدارة العلمية والرياضيات المتقدمة (كالإحصاء والتفاضل) كأدوات رائدة، مع إدخال مفاهيم جوهرية كالقيمة الزمنية للمال (PV،FV، NPV، IRR) وميزانية رأس المال، مما رفع التمويل إلى مصاف العلوم التطبيقية. وعلى المستوى القطاعي، ترسّخ هذا التحول بتأسيس البنوك المركزية كهياكل تنظيمية مركزية ضمنت استقرار النظام المالي ودعمت التوسع الصناعي عبر تنظيم السيولة والائتمان.(Finance Alliance, 2022)

- **التمويل 2.0: عصر البرمجيات وأنظمة الكمبيوتر**

تعد مرحلة التمويل 2.0 التي توافقت مع الثورة الصناعية الثانية نقطة تحول رقمي حاسمة في مسار تطور القطاع المالي، حيث أحدث دخول الحوسبة ثورة في آليات معالجة البيانات المالية عبر اختراع جداول البيانات المتطورة التي مكنت الممارسين من بناء نماذج مالية معقدة وإجراء تحليلات متعددة الأبعاد، مما أدى إلى ظهور مفاهيم استباقية كالتخطيط التنبؤي المتجدد (Rolling Forecast) وتحليل "ماذا لو" (What-if Analysis) وتخطيط السيناريوهات (Scenario Planning) في وظيفة التمويل؛ وعلى الصعيد النظامي، مثلت أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP) حلا هيكليا لمشكلة "جزر الحوسبة" (Islands of Computerization) التي كانت تعاني منها المؤسسات، حيث كانت الإدارات تعمل بمعزل عن بعضها عبر تحقيق تكامل بيانات شامل أدى إلى توحيد العمليات وتحسين التنسيق ورفع الكفاءة التشغيلية، ووضع أسس البنية التحتية المعلوماتية المتكاملة التي مهّدت لمراحل التطور اللاحقة (Finance Alliance, 2022).

- **التمويل 3.0: عصر المعلومات والتصميم التنظيمي**

مثلت مرحلة التمويل 3.0 المرافقة للثورة الصناعية الثالثة امتدادا تطوريا للتحول الرقمي الذي بدأ في العصر السابق، حيث أدى نضج تطبيقات أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP) إلى دفع وظيفة التمويل نحو البحث عن آليات جديدة لخفض التكاليف ورفع الكفاءة التشغيلية؛ فتم تحقيق ذلك عبر ابتكار نماذج تنظيمية متقدمة مثل "مراكز الخدمات المشتركة" (SSC) و"الاستعانة بمصادر خارجية للعمليات التجارية" (BPO) و"الخدمات التجارية العالمية" (GBS)، الهادفة إلى تبسيط وتوحيد العمليات الروتينية كـ"الشراء للدفع" (P2P) و"الطلب إلى النقد" (O2C)، مما مكن وظيفة التمويل من إعادة تخصيص مواردها من المهام الخلفية المتكررة إلى أدوار استراتيجية تركز على "تحليل التخطيط المالي" (FP&A) و"شريك الأعمال المالي" (FBP) وعلى الصعيد التقني، شهد العصر ازدهار أدوات "ذكاء الأعمال" (BI) والتحليلات المتقدمة التي حوّلت البيانات إلى رؤى قابلة للتنفيذ، بينما على مستوى "القطاع المالي"، أحدثت ثورة الاتصالات عبر ظهور التلكس والفاكس ثم الإنترنت في الثمانينيات تسارعا هائلا في نقل المعلومات، مما أدى إلى ظهور "المشتقات المالية" (Financial Derivatives) التي

رغم تصميمها الأساسي لإدارة المخاطر، أصبحت في كثير من الأحيان أدوات معقدة استُغلت للتهرب الضريبي والتنظيمي. ويكشف هذا المسار عن الطبيعة التراكمية لتطور التمويل، حيث لم تحل التقنيات الجديدة محل القديمة بل اندمجت في بنية تحتية أكثر تعقيدا؛ فالمحاسبة وجداول البيانات وأنظمة ERP تشكلت طبقات مترابطة، لكن هذه المنتجات المعقدة التي وصفت بأسلحة الدمار الشامل، أسهمت في الانهيار المالي العالمي 2007، مؤكدة أن الابتكار المالي دون رقابة كافية يولد مخاطر نظامية هائلة، وهو ما يمهد الطريق لضرورة التركيز على البيانات والرقابة في مرحلة التمويل 4.0.(Finance Alliance, 2022)

- **التحول الجذري: التمويل 4.0 في سياق الثورة الصناعية الرابعة**

يعد التمويل 4.0 تجسيدا لتحول جذري يقوده تكامل "الممكنات التكنولوجية للخدمات المالية الرقمية" التي تشكل البنية التحتية لهذه المرحلة، حيث تعمل تقنيات مترابطة كإنترنت الأشياء (IoT) كمصدر أساسي للبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية كمرتكز لتخزينها ومعالجتها، والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي كقلب محرك للتحليلات التنبؤية وأتمتة العمليات (Alliance for Financial Inclusion, 2024, p. 08)، في حين تضمن سلسلة الكتل (Blockchain) أمان المعاملات عبر دفاتر الأستاذ الموزعة، وتعزز الحوسبة المعرفية جودة القرارات بمحاكاة التفكير البشري. على صعيد وظيفة التمويل، تتجاوز هذه التقنيات كونها مجرد أدوات لتحقيق الكفاءة (كما في التمويل 3.0) لتعيد تعريف دورها كمُحرك استراتيجي للقيمة، حيث تُمكّن أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) من تحويل مراكز الخدمات المشتركة إلى وحدات عالية الكفاءة، وتُتيح إعادة تخصيص الموارد نحو التحليلات المتقدمة التي تحول التمويل من "مركز تكلفة" إلى "شريك أعمال استراتيجي" يخلق قيمة مضافة عبر رؤى مستقبلية، بينما تُقدم المنصة الرقمية للمؤسسة (EDP) حلولا تتجاوز حدود أنظمة ERP التقليدية بربط عالم البيانات المنظمة بعالم إنترنت الأشياء غير المنظم. ومع هذا التطور، تبرز تحديات جديدة؛ من مخاطر نظامية ناتجة عن "انهيار النظام البيئي الرقمي" بسبب الهجمات السيبرانية أو التطبيقات الخاطئة، مما يحول المخاطر التقنية إلى مخاطر أعمال جوهرية (Alliance for Financial Inclusion, 2024, p. 10; Finance Alliance, 2022). ويعقد هذا المشهد غياب معيار عالمي موحد لوصف التمويل 4.0 على عكس الثورات الصناعية السابقة مما يدفع جهات تنظيمية كـ"AFI" لبناء أطر عمل وتصنيفات موحدة للفن التكنولوجي المالي (FinTech) لمواكبة ديناميكية القطاع المتسارعة (Alliance for Financial Inclusion, 2024, p. 03)

حيث يمكن تلخيص ما سبق فب الجدول التالي:

الجدول 04: مراحل تطور التمويل الرقمي عبر الزمن

المرحلة	المحفزات التكنولوجية والفكرية	التحول في وظيفة التمويل	التغيرات في القطاع المالي (بما في ذلك الأصول الرقمية)
التمويل 0.0	المحاسبة ذات القيد المزدوج (1494)	وضع أسس المحاسبة كفن وعلم لتتبع الصحة المالية للمؤسسة.	تبلور دور التمويل في تسهيل العمليات التجارية الأساسية.
التمويل 1.0	المنهج العلمي والرياضيات (الإحصاء، التفاضل).	تطبيق الأساليب العلمية ومفاهيم ميزانية رأس المال لتعظيم العوائد.	تأسيس البنوك المركزية ككيانات رئيسية لتسهيل العمليات الاقتصادية في ظل الثورة الصناعية الأولى.
التمويل 2.0	الحوسبة والبرمجيات جداول البيانات المتقدمة، ERP	تمكين النمذجة المالية المعقدة وتخطيط السيناريوهات. حل مشكلة "جزر الحوسبة" داخل المؤسسات.	ظهور أسواق رأس المال كرافعة لتمويل الصناعة، مع بدء ظهور الأسس النظرية للتقنيات التي ستدعم الأصول الرقمية لاحقا
التمويل 3.0	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الإنترنت، أدواتBI)	التحول نحو الكفاءة التشغيلية عبر مراكز الخدمات المشتركة، وإعادة تخصيص الموارد للوظائف الاستراتيجية مثل.FP&A	تسارع نقل المعلومات وظهور المشتقات المالية التي أدت إلى الانهيار المالي لعام 2007 .في أعقاب الأزمة، ظهرت أولى الابتكارات الجادة في الأصول الرقمية: فكرة"bit gold" (1998)والبيتكوين (2008)، ثم تلاها صعود العملات البديلة (2011) والعملات المستقرة (2014) كحل لمشكلة التقلب.
التمويل 4.0	الذكاء الاصطناعي، تعلم الآلة، البيانات الضخمة، سلسلة الكتل (Blockchain)، والحوسبة المعرفية	أتمتة المهام الروتينية باستخدامRPA ، مما يحول دور التمويل إلى محرك استراتيجي للقيمة تتجه الوظيفة نحو المنصات الرقمية (EDP)لدمج البيانات من إنترنت الأشياء والأنظمة التقليدية.	شهد هذا العصر مرحلة "شتاء العملات المشفرة" (2018-2020) التي أدت إلى تصحيح حاد في السوق، مما أكد على الحاجة إلى أطر تنظيمية واضحة تتجه الأنظمة المالية اليوم نحو العملات الرقمية للبنك المركزي (CBDCs) ونموذج "الخدمات المصرفية محدودة الغرض.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (Finance Alliance, 2022)

3.1أهمية التمويل الرقمي:

يمثل التمويل الرقمي حجر الزاوية في التحول نحو أنظمة مالية أكثر مرونة وشمولا، حيث يهدف بشكل أساسي إلى تعزيز الشمول المالي ورفع الكفاءة التشغيلية. وتسعى هذه الآليات الرقمية إلى تحقيق أهداف استراتيجية تتمثل في دفع عجلة النمو الاقتصادي وبناء بنى تحتية مالية مبتكرة. مما يجعله ركيزة أساسية لمواكبة متطلبات العصر الرقمي وتشكيل المستقبل المالي.

تتجلى الأهمية المتصاعدة للتمويل الرقمي في قدرته على تلبية الاحتياجات المتطورة للمستهلكين والمؤسسات في إطار العالم الرقمي المتصل. فالتطورات التكنولوجية أسهمت في تخفيض حاد لتكاليف الوساطة المالية، مما عزز القدرة التنافسية للقطاع المالي بشكل غير مسبوق. ويمكن إدراك أهمية هذا التحول من خلال عدة محاور رئيسية:

- **تعزيز الشمول المالي:**

يسعى التمويل الرقمي لرفع مستويات الشمول المالي، حيث يتيح عبر أدواته الرقمية توفير الخدمات المصرفية والمالية الأساسية كالحسابات الإلكترونية والمحافظ الرقمية والتحويلات المالية والقروض متناهية الصغر للفئات المهمشة والمحرومة في المناطق الريفية والنائية، متجاوزا الحواجز الجغرافية التي كانت تحول دون وصولهم للنظام المالي الرسمي. ويتحقق ذلك عبر عدة آليات متكاملة بداية من كسر القيود المكانية عبر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، مما يمكن المزارعين في القرى النائية من فتح الحسابات واستقبال المدفوعات وإدارة التحويلات والحصول على التمويل الصغير. وكذا تقليص النفقات التشغيلية للمؤسسات المالية، الذي يترجم إلى رسوم مخفضة على العملاء، مما يعزز إتاحة الخدمات لذوي الدخل المحدود. إضافة إلى تصميم منتجات مخصصة للاحتياجات الفريدة للفئات المستبعدة كالقروض متناهية الصغر أو منتجات الادخار المرنة بالاعتماد على تحليل البيانات. وبناء هوية مالية رقمية لأكثر من مليار شخص بالغ خارج النظام المالي الرسمي، حيث تخلق المدفوعات الرقمية سجلات معاملات تشكل أساسا للحصول على ائتمان رسمي مستقبليا. هذه الآليات مجتمعة تعمل على تفكيك الحواجز الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين الأفراد والشركات الصغيرة من المشاركة الفاعلة في المنظومة المالية. (Bhargava & Dabbiru , 2023, p. 01)

- **الكفاءة التشغيلية:**

يساهم التمويل الرقمي بشكل فعال في زيادة الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية. فاستخدام التكنولوجيا الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وسلاسل الكتل (blockchain)، يمكن البنوك من أتمتة العمليات الداخلية، وتقليل الأخطاء البشرية، وخفض التكاليف المرتبطة بالبنية التحتية المادية. لقد أظهرت الأبحاث أن التمويل الرقمي له تأثير إيجابي كبير على الإنتاجية الإجمالية للبنوك التجارية، مما يعزز من قدرتها على المنافسة والابتكار (Lihua & Hongchang , 2023, p. 01)

- **تحسين تجربة المستخدمين:**

لم يعد العملاء يكتفون بالخدمات المالية الأساسية، بل يبحثون عن تجربة سلسة، ومخصصة، وسهلة الاستخدام. تتيح الأدوات الرقمية تقديم خدمات مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المتنوعة لكل عميل على حدة، مما يعزز ولاء العميل ورضاه. فمن خلال تطبيقات الهاتف المحمول، يمكن للعملاء إجراء المعاملات، وإدارة حساباتهم، والحصول على نصائح مالية بشكل فوري، مما يمثل تحولا نوعيا في العلاقة بين العميل والمؤسسة المالية. (Parul & Sonal , 2023, p. 21)

4.1أهداف التمويل الرقمي:

يتجاوز التمويل الرقمي مجرد كونه وسيلة لتقديم الخدمات، إذ يسعى إلى تحقيق أهداف مجتمعية واقتصادية أوسع. وفقا لتقرير صادر عنDIGITALEUROPE لعام 2023، فإن التحول الرقمي للخدمات المالية في الاتحاد الأوروبي يحمل خمسة فوائد أساسية للمجتمع، والتي يمكن اعتبارها أهدافا استراتيجية: (DigitalEurope, 2023, pp. 02-25)

- **تعزيز متانة النظام المالي ومرونته:**

يساهم التمويل الرقمي في بناء منظومة مالية أكثر أمانا وقدرة على التكيف، من خلال تطوير البنى التحتية الرقمية وتعزيز حماية البيانات. فالتقنيات المتقدمة كالتشفير والذكاء الاصطناعي تقلل من مخاطر الاحتيال، وتوفر آليات فعالة لحماية أصول العملاء ومعلوماتهم الشخصية في مواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة.

- **تعزيز النمو الاقتصادي والتنافسية العالمية:**

يمثل التمويل الرقمي حافزا هاما للنمو الاقتصادي، من خلال آليات متعددة تشمل تعزيز كفاءة العمليات المالية، وتيسير الوصول إلى رأس المال، وتحفيز الابتكار المؤسسي. وتسهم المنظومة المالية الرقمية المتطورة في رفع القدرة التنافسية للشركات المحلية على الصعيد العالمي، عبر تمكينها من مواكبة المعايير الدولية والاستفادة من الفرص العابرة للحدود.

- **تعزيز الاستدامة المالية والبيئية:**

تعد الحلول المالية الرقمية أداة حاسمة في دعم التحول نحو اقتصاد مستدام، من خلال توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). فأدوات مثل التمويل الأخضر (Green Finance) والمنصات الرقمية المخصصة للاستثمارات المستدامة، تمكن من توسيع نطاق التمويل البيئي عبر آليات فعالة ومشفرة، مما يعزز قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها البيئية والاجتماعية.

- **تحسين تجربة العملاء:**

يسعى التمويل الرقمي إلى إثراء تجربة المستخدمين عبر تقديم خدمات مالية أكثر سلاسة وتكاملا، مما يعزز سهولة التفاعل ويرفع مستوى الرضا.

- **تحقيق الشمول والعدالة الاجتماعية:**

يمثل التمويل الرقمي آلية حاسمة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، عبر تمكين الوصول الشامل للخدمات المالية دون تمييز، وذلك بتجاوز الحواجز الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيق الفئات المهمشة.

1. الأبعاد الهيكلية للتمويل الرقمي

لفهم التمويل الرقمي كمنظومة متكاملة، يتطلب تحليلا معمقا لأبعاده الوظيفية التي تحدد آليات عمله وتفاعلاته الداخلية. إلى جانب ذلك، لا بد من استكشاف التقنيات الجوهرية التي تشكل بنيته التحتية وتمكن عملياته الأساسية من خلال ربط هذين البعدين، يمكن تفكيك تعقيداته وكشف ديناميكيتاهم التشغيلية والاستراتيجية هذا التحليل المزدوج يتيح تحقيق رؤية شاملة لطبيعة التمويل الرقمي كنظام متطور ومترابط.

لقياس درجة التطور والنضج التي بلغها التمويل الرقمي في الاقتصادات المختلفة، طوّر الباحثون لا سيما في مركز بحوث التمويل الرقمي بجامعة بكين مؤشرا شاملا متعدد الأبعاد، يرتكز على ثلاثة ركائز رئيسية توفر إطارا تحليليا منهجيا يسمح بتقييم دقيق وشمولي لمستوى النضج الرقمي في القطاع المالي (Ziyu & Guojian , 2022, p. 809)

-اتساع التغطية (Coverage Breadth):

يعد هذا البعد محوريا في قياس مدى شمولية الخدمات المالية الرقمية، حيث يركز على تقييم درجة انتشارها لتشمل أكبر عدد ممكن من السكان عبر المناطق الجغرافية المتباينة، مستهدفا قياس الوصول الفعلي (Access) لا مجرد التوفر النظري. ويعكس هذا البعد عبر مؤشرات فرعية جوهرية تشمل نسبة البالغين الممكنين رقميا (من خلال حسابات بنكية أو محافظ إلكترونية)، وكثافة نقاط الخدمة المادية (كوكلاء الخدمات المالية)، والتوازن الجغرافي في توزيع الخدمات بين المناطق الحضرية والريفية والنائية. ويتمثل الهدف المحوري لهذا البعد في سد الفجوة الرقمية بين فئات المجتمع المختلفة، ضمانا لتحقيق العدالة المالية والاندماج الاقتصادي الشامل دون تمييز جغرافي أو اجتماعي. (N. P. & Mohammad , 2024, p. 11)

-عمق الاستخدام (Use Depth)

يتجاوز هذا البعد مجرد امتلاك الحسابات الرقمية، ليركز على قياس التفاعل الفعلي والمتنوع مع الخدمات المالية الرقمية، مستهدفا تقييم مدى اندماجها في الحياة الاقتصادية اليومية للمستخدمين. ويعكس هذا البعد عبر مؤشرات فرعية جوهرية تشمل تكرار المعاملات الرقمية (كمية الاستخدام)، وتنوع الخدمات المستغلة (كالمدفوعات والتحويلات والادخار والائتمان والتأمين والاستثمار)، ومتوسط حجم المعاملات (قيمة التفاعل المالي). ويتمثل الهدف المحوري لهذا البعد في كشف درجة الاندماج الوظيفي للتمويل الرقمي في الأنشطة اليومية للأفراد والمؤسسات، مما يحوله من أداة تقنية إلى ركيزة أساسية في الممارسة الاقتصادية الفعلية. (N. P. & Mohammad , 2024, p. 11)

-مستوى الرقمنة (Digitization Level)

يركز هذا البعد على قياس جودة الخدمات المالية الرقمية وكفاءتها، معبرا عن مدى نضج البنية التحتية التكنولوجية ودرجة التحول الشامل من المعاملات النقدية والورقية إلى العمليات الرقمية المتكاملة. ويعكس هذا البعد عبر مؤشرات فرعية جوهرية تشمل سهولة التفاعل مع الواجهات الرقمية (بديهية التصميم)، وسرعة إنجاز المعاملات (كفاءة الأداء)، وتقليل التكاليف التشغيلية (فعالية التكلفة)، ومنظومة الأمان السيبراني (مثل استخدام القياسات الحيوية)، واستمرارية الخدمة (التوفر على مدار الساعة 7/24). ويتمثل الهدف المحوري لهذا البعد في تحقيق التمكين التشغيلي للخدمات المالية، عبر ضمان تحول رقمي كامل يعزز الثقة ويقلل الحواجز التقنية، ليصبح التمويل الرقمي بيئة عمل سلسة وآمنة وفعالة. (N. P. & Mohammad , 2024, p. 11)

الشكل 3: أبعاد التمويل الرقمي

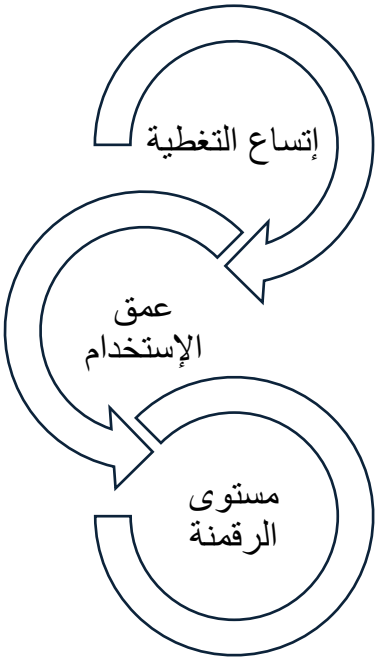

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

تتفاعل الأبعاد الثلاثة (اتساع التغطية، عمق الاستخدام، مستوى الرقمنة) بشكل عضوي لتشكيل بنية تمويل رقمي فعّالة وشاملة، حيث يتعذر لأي بعد تحقيق غايته دون الارتباط العضوي مع البعدين الآخرين. فاتساع التغطية دون عمق استخدام ينتج بنية ذات انتشار جغرافي واسع لكنها تعاني من استغلال محدود للخدمات المتاحة، مما يحولها إلى أدوات غير فاعلة اقتصاديا. بالمقابل، فإن عمق الاستخدام دون مستوى رقمنة متقدم يفضي إلى تجربة مستخدم مكلفة أو غير مريحة، حيث تتعثر الخدمات في معوقات تقنية تضعف جاذبيتها وتحد من توسعها. ويجسد هذا الترابط أن تحقيق الشمول المالي يتطلب توازنا دقيقا بين هذه الأبعاد، بحيث تعزز كل منها الأخرى في بنية متكاملة قادرة على تحقيق التمكين المالي المستدام.

2. المكونات الأساسية للخدمات المالية الرقمية (DFS)

تشكل الخدمات المالية الرقمية بنية متكاملة تقوم على ثلاثة ركائز أساسية: البنية التحتية الرقمية، وأطر تقديم الخدمات المالية، والفئات المستهدفة. تضم هذه البنية عناصر جوهرية تتمثل في الحسابات الرقمية، وشبكات الوساطة المالية، ونقاط التداول النقدي، فضلا عن مؤشرات القياس الكمية التي تقيس كفاءة التشغيل (مثل نسبة الحسابات النشطة وكثافة نقاط الدخول). كما تعتمد معايير ديموغرافية وإجرائية لتحديد نطاق الانتقال الجغرافي والاجتماعي للخدمات. يعمل هذا الإطار المتكامل على توفير حلول مالية تتميز بالشمولية والأمان والتيسير، بما يضمن تحقيق التمكين المالي للجميع.

يوضح الجدول التالي المكونات الرئيسية لنظام الخدمات المالية الرقمية والوظيفة أو الغاية الأساسية لكل مكون، مما يساهم في فهم شامل لكيفية عمل هذه النظم البيئية:

الجدول 05: مكونات ومؤشرات الخدمات المالية الرقمية (DFS)

الفئة	المصطلح	التعريف
المكونات الأساسية	**الحسابات الرقمية (DFS Accounts)**	حسابات مصرفية بسيطة أو محافظ إلكترونية تتيح إجراء المعاملات الرقمية ضمن حدود محددة
	وكلاء الخدمات المالية (DFS Agent)	أشخاص أو كيانات تجارية معتمدة لتسهيل عمليات الإيداع والسحب النقدي وتسجيل العملاء الجدد
	نقاط الدخول النقدي (DFS Cashpoints)	المواقع التي يمكن للمستخدمين من خلالها إجراء عمليات الإيداع والسحب النقدي
	قابلية التشغيل البيني (DFS Interoperability)	القدرة التقنية والترتيبات التجارية التي تسمح بأنظمة الدفع المختلفة بالتفاعل مع بعضها البعض
	التجار (DFS Merchant)	كيانات الأعمال المسجلة التي تشتري النقود الإلكترونية بالجملة وتبيعها للوكلاء والمستخدمين
	نشر الخدمات (DFS Deployment)	المنتجات المحددة التي يقدمها مقدم الخدمات مثل المنتجات النقدية الإلكترونية أو الخدمات المصرفية عبر الوكلاء
مؤشرات الأداء	**نقاط الدخول النشطة (Active DFS cash points)**	نقاط الدخول التي أجرت معاملة واحدة على الأقل خلال آخر 90 يوما
	الحسابات النشطة (Active DFS accounts)	الحسابات التي أجرت معاملة واحدة على الأقل خلال آخر 90 يوما

التصنيفات الإدارية والديموغرافية	الوحدات الإدارية (Administrative Units)	التقسيمات الجغرافية والسياسية للدولة (من المستوى الوطني إلى مستوى القرية)
	البالغون (Adults)	الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة أو حسب التعريف المعتمد في كل بلد
	الشباب (Youth)	الأفراد بين 15 و24 سنة أو حسب التعريف المعتمد في كل بلد
	الشكاوى (Complaints)	الأمور والموضوعات التي تتطلب معالجة في مجال الخدمات المالية والقنوات التوزيعية
نطاق التغطية	انتشار الهاتف المحمول (Mobile Phone Population)	عدد السكان الذين يمتلكون هواتف محمولة
أنواع الخدمات	أنواع الخدمات المالية (Type of DFS)	تشمل P2G، G2P، B2B، B2P، P2B،P2P ، B2G، والخدمات غير المعاملاتية
التعريف الشامل	الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services)	مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي يتم الوصول إليها وتقديمها عبر القنوات الرقمية، بما في ذلك المدفوعات والائتمان والتحويلات والتأمين

المصدر: من أعداد الطالبة بالاعتماد على (Alliance for Financial Inclusion, 2019, pp. 10-11)

3. مجالات وتقنيات التمويل الرقمي

4.1 مجالات التمويل الرقمي:

تحول القطاع المالي بشكل كلي خلال العقود الأخيرة بفعل رقمنة الخدمات المالية. هذا التطور لم يقتصر على تحسين العمليات التقليدية، بل أدى إلى ظهور نماذج أعمال وفرص جديدة تماما للشركات المالية .لقد أصبح التمويل الرقمي، الذي يشتمل على مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية والبرمجيات المتطورة جزءا لا يتجزأ من التمويل (Peter & Jascha, 2017, p. 02) وتنقسم مجالاته إلى:

-المدفوعات الرقمية (Digital Payments):

شهدت أنظمة الدفع تطورات هامة خلال العقود القليلة الماضية، حيث ظهرت أساليب وواجهات دفع جديدة تدعم التحول الرقمي وتعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ومع انتشار التجارة الإلكترونية، تطورت المدفوعات الإلكترونية من مجرد ابتكار تكنولوجي إلى أحد خيارات الدفع الرائدة. تظهر البيانات الصادرة عن البنك الدولي للتسويات (2021) أن متوسط عدد المدفوعات الرقمية في دول لجنة البنى التحتية للأسواق والمدفوعات (CPMI) ارتفع من 176 معاملة للفرد في 2012

إلى 303 معاملات للفرد في 2019، مع هيمنة ملحوظة لمعاملات البطاقات التي بلغت قيمتها 15 تريليون دولار أمريكي. أسهمت عدة عوامل في تسريع وتيرة اعتماد المدفوعات الرقمية، بما في ذلك تطور تقنيات جديدة مثل إنترنت الأشياء والبلوك تشين والاتصال قريب المدى(NFC) ، إلى جانب وجود أطر تنظيمية داعمة مثل توجيهية خدمات الدفع (PSD2) في منطقة اليورو، والسياسات التي تحد من استخدام النقد، وجائحة COVID-19 التي عززت المخاوف العامة حول انتقال الفيروس عبر الأوراق النقدية، فضلا عن الطفرة في أنشطة التجارة الإلكترونية. أدى تدفق الابتكارات في سوق المدفوعات إلى فتح آفاق جديدة لدخول لاعبين من قطاعات متنوعة مثل الاتصالات والقطاع المالي وشركات التكنولوجيا العملاقة Big) (Tech، مما أحدث تحولا جذريا في المشهد التقليدي الذي كان يحتكره الق طاع المصرفي. إلا أن هذا التنوع يطرح تحديات تنظيمية جديدة تتعلق بكيفية تحقيق التوازن بين الأمن وسهولة الوصول دون عرقلة عملية الابتكار. , Ida & Sabrina) (2023, pp. 02-04

-الاستثمارات الرقمية والتمويل اللامركزي

لم يعد الاستثمار الرقمي حكرا على فئة عمرية أو شريحة ثرية محددة، بل تحول إلى 'الوضع الطبيعي الجديد' للممارسات الاستثمارية. ويواكب هذا التحول صعود نموذج مالي ثوري آخر هو التمويل اللامركزي (DeFi)، يتحدى أسس الوساطة المالية التقليدية. (Amundi, 2025, p. 03)

تؤكد بيانات Amundi المستخلصة من مسح 11،000 مستثمر في 25 دولة على هيمنة الاستثمار الرقمي حيث تشير الإحصائيات إلى أن 77% من المستثمرين العالميين يمتلكون استثمارات رقمية جزئية، بينما تصل نسبة التخصيص الرقمي المتوسط للمحافظ إلى 50%. هذه النسب تعكس تحولا نحو الثقة المطلقة في القنوات الرقمية، وهو ما يتوافق مع فلسفة التمويل اللامركزي (DeFi) القائمة على إلغاء دور الوسطاء المركزيين مثل البنوك والمؤسسات المالية. .(Amundi, 2025, pp 07-08)

في النموذج المالي المركزي، تؤدي المؤسسات المالية وظيفة الوساطة المحورية في تسهيل المعاملات وخفض تكاليفها. غير أن هذه الهيمنة المركزية قد تفضي إلى تركيز السلطة، وتوليد احتكاكات تشمل ارتفاع التكاليف، وانعدام الشفافية، وتقليص الخيارات المتاحة أمام المستخدمين. هنا تتجلى أهمية تقنية البلوك تشين كآلية تمكن من ظهور نماذج أعمال لامركزية، عبر قدرتها على 'خفض تكاليف المعاملات، وتوسيع نطاقها، وتمكين التبادل المباشر بين الأطراف (Peer-to-Peer)'، مما يعيد تشكيل العمليات المالية الجوهرية. (Yan & Cristiano , 2020, pp. 01-02)

-التأمين الرقمي (InsurTech):

يتعدى التحول في قطاع التأمين الرقمي على مجرد توظيف التكنولوجيا في الأطر القائمة، بل يمثل إعادة تشكيل لآليات تقديم القيمة للمتعاملين. وتواجه المؤسسات التقليدية تحديات جسيمة تتجلى في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الموروثة، والقنوات التفاعلية

الكلاسيكية، والأنماط الثقافية الراسخة التي تعيق المرونة والابتكار. ويتمحور هذا التحول حول مبادرتين رئيستين وهما: (Alexander & Ruo , 2025, p. 01)

- **تحديث سلسلة القيمة**: تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز تجربة العملاء وتبسيط الإجراءات عبر توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI)، وإنترنت الأشياء (IoT)، والحوسبة السحابية، وسلسلة الكتل (Blockchain). يتيح هذا التكامل تحسينات كفاءة ملحوظة من خلال الأتمتة، ويحدث ثورة في عمليات جوهرية مثل تقييم المخاطر، والاكتتاب، وإدارة المطالبات.
- **إصلاح الأنظمة الأساسية**: تركز هذه المبادرة على بناء أساس متين لنماذج أعمال مستقبلية، تشمل الشركات الرقمية المنافسة ذات الهياكل المرنة، ومنسقي النظم البيئية، والشركاء المركزين على الوقاية من المخاطر.

في هذا السياق، برزت شركات تكنولوجيا التأمين InsurTech الناشئة كفاعل محوري، وتتعدد نماذج أعمال هذه الشركات لتشمل منصات المقارنة، والوساطة الرقمية، والتأمين المدمج، ونماذج الند للند، والتأمين حسب الطلب، وشركات التأمين الرقمية بالكامل .فمثلا، تساهم عقود التأمين حسب الطلب في تحسين دقة تصنيف المخاطر في الأسواق التي تعاني من الاختيار العكسي(Adverse Selection) . ولا تقتصر تأثيرات تكنولوجيا التأمين InsurTech على المستوى التقني، بل تمتد إلى إحداث تحول ثقافي أشمل نحو تبني الابتكار المستمر. ويغلب الطابع التعاوني على العلاقة بين شركات التأمين التقليدية ونظيرتها من شركات التكنولوجيا الحديثة، إذ تسعى المؤسسات القائمة إلى توظيف خبرات الوافدين الجدد لتعجيل وتيرة تحولها الرقمي. (Alexander & Ruo , 2025, pp. 01-03)

ويتوقع أن ينمو سوق تكنولوجيا التأمين InsurTech من 5.45 مليار دولار أمريكي عام 2022 إلى نحو 152.43 مليار دولار بحلول عام 2030، مسجلا معدل نمو سنوي مركب (CAGR) قدره 52.7% خلال الفترة 2023–2030. لا يمثل هذا النمو المتسارع مجرد ظاهرة مؤقتة، بل تجسيد لتحول بنيوي جوهري في قطاع التأمين التقليدي؛ وذلك استجابة لمتطلبات تحقيق كفاءة تشغيلية أعلى، وتطوير تجارب عملاء استثنائية، وتبني تقنيات متقدمة لإدارة المخاطر (GVR, 2024). يمثل الشكل التالي تقديرات سوق تكنولوجيا التأمين بين 2017 و2030:

الشكل رقم 4: توقعات سوق تكنولوجيا التأمين

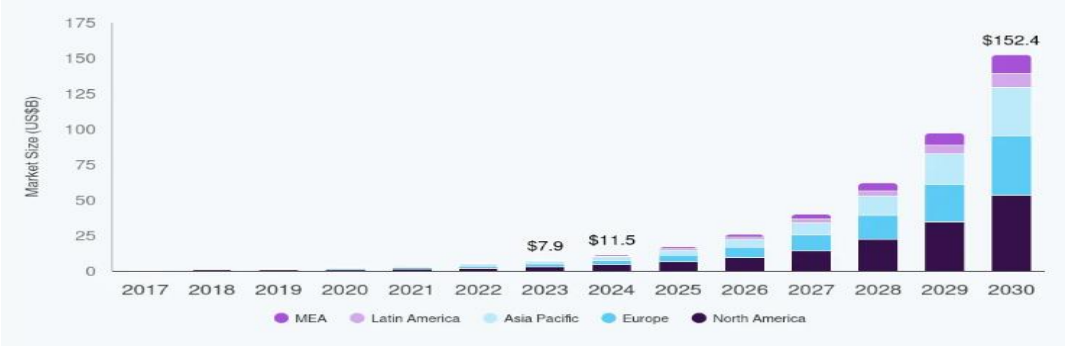

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (GVR, 2024)

-الإدارة الرقمية (Digital Management):

تمثل الإدارة الرقمية منهجية استراتيجية متكاملة تجمع بين الممارسات والاستراتيجيات التي تمكن من دمج التكنولوجيا الرقمية في صميم إدارة المؤسسة واستراتيجيتها، حيث تتجاوز الأدوار التقليدية لإدارة تقنية المعلومات لاعتبار الموارد الرقمية (البيانات، الخوارزميات، الهياكل الرقمية) أصلا استراتيجيا يدار على قدم المساواة مع الموارد البشرية والمالية. تستند هذه الإدارة إلى أسس نظرية راسخة كنظرية "التغيير التقني" التي تؤكد أن نجاح الرقمنة يعتمد على إدارة التغيير التنظيمي المصاحب لها لا مجرد نشر التقنية، ونموذج "حوكمة العصر الرقمي" القائم على إعادة تكامل العمليات وتركيزها على احتياجات المواطنين. ويقود هذا التحول أدوار قيادية متخصصة مثل "مدير التحول الرقمي" الذي يوجه عملية دمج التقنيات الرقمية لتحسين كفاءة العمليات، وتعزيز التفاعل مع العملاء، وتطوير العلاقات الاستراتيجية، مما يتطلب من المديرين تطوير كفاءات جديدة تتجاوز النماذج التقليدية لتحقيق تحول شامل يعزز الفعالية والابتكار. (Bendik & Jon , 2024, pp. 444-445)

وتظهر البيانات أن 91% من الشركات تتبنى مبادرات رقمية بشكل فعال، فيما يصرح 87% من كبار القادة بأن الرقمنة تمثل أولوية قصوى في أجندتهم التنفيذية. وتشير الإحصائيات إلى أن 89% من المؤسسات قد اعتمدت بالفعل استراتيجية رقمية أولية أو تخطط لتنفيذها في المدى القريب. وفي خضم الجائحة، أولت القيادات الإدارية أهمية بالغة للتحول الرقمي، حيث أفاد 37% من الرؤساء التنفيذيين بأن قيادة مشاريع التحول الرقمي تشكل أولوية رئيسية، إلى جانب تحسين تجربة العمل عن بُعد بنسبة مماثلة. وهذا يعكس إدراك القيادات الإدارية للدور المحوري للرقمنة في ضمان استمرارية الأعمال. كما تتجه الإدارات الحديثة نحو تبني نماذج أعمال أكثر مرونة، حيث يتوقع أن 60% من الشركات ستتبنى مفهوم "الشركات القابلة للتكوين" كهدف استراتيجي، مما يمكنها من التفوق على المنافسين بنسبة 80% في سرعة تنفيذ الميزات الجديدة. (Quixy, 2025)

-التكنولوجيا التنظيمية (RegTech):

تمثل التكنولوجيا التنظيمية (RegTech) أحد أبعاد التكنولوجيا المالية التي تهدف إلى تحويل عمليات الامتثال التنظيمي من خلال توظيف تقنيات ذكية مثل الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة الطبيعية والبيانات الضخمة. إلا أن تبني هذه التقنيات يواجه تحديات جوهرية، أبرزها مشكلة "برج بابل الرقمي" الناتجة عن عدم وجود لغة مشتركة ومقاييس موحدة بين الأنظمة المختلفة، مما يعيق التوافق الدلالي بينها (Tom & Leona , 2018, p. 87). كما أن الاعتماد على حلول تقنية مغلقة المصدر قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة "الترجمة" بين المتطلبات التنظيمية وتنفيذها البرمجي، مما يزيد المخاطر التشغيلية والتنظيمية (Tom & Leona , 2018, p. 97). لمواجهة هذه التحديات، تُبرز دراسة حالة "بنك إنجلترا" و"هيئة السلوك المالي" (FCA) أهمية اعتماد معايير مفتوحة وتقنيات دلالية مثل RDF وOWL لتمثيل المتطلبات التنظيمية بصورة قابلة للقراءة آليا، مما يُسهل المعالجة الآلية للبيانات والإبلاغ التنظيمي (Tom & Leona , 2018, pp. 92-95). وفي النهاية، فإن تحقيق الفعالية الكاملة لـ RegTech يتطلب تعاونا واسعا بين الجهات التنظيمية والقطاع الخاص لتطوير أطر موحدة تضمن الشفافية والكفاءة (Tom & Leona , 2018, p. 99)

2.4 تقنيات التمويل الرقمي

يمثل التمويل الرقمي (Digital Finance) تحولا نوعيا في البنية المالية العالمية، حيث يشكل ثورة شاملة تعيد تشكيل العلاقات التفاعلية بين المؤسسات المالية وأصحاب المصلحة، وتساهم في إتاحة الخدمات المالية لشرائح مجتمعية واسعة بدرجة غير مسبوقة. تستمد هذه الثورة زخمها من التكامل التقني المتناغم الذي يجمع بين حلول مبتكرة (كالذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، الحوسبة السحابية)، مما يعيد صياغة الأطر التشغيلية للأنظمة المالية على المستوى الكوني، ويسهم في تحقيق شمولية مالية حقيقية عبر تخطي الحواجز الجغرافية والاجتماعية التقليدية: (Zhiyi & Wenxuan , 2023, p. 01)

الشكل 5: مخطط حول تقنيات التمويل الرقمي

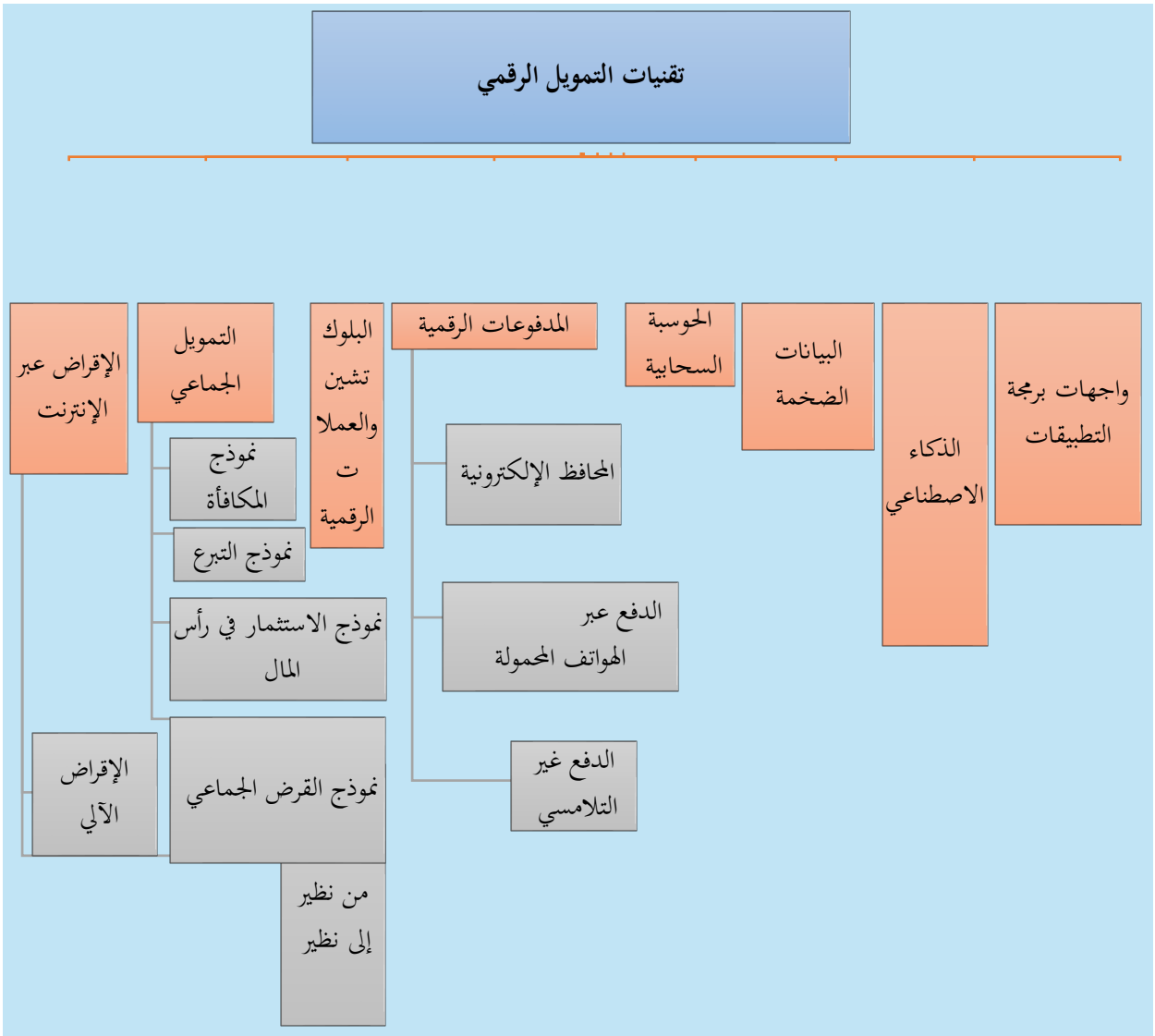

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (Zhiyi & Wenxuan , 2023, p. 01)

–تقنيات الدفع الرقمي: تشكل تقنيات الدفع الرقمي نقلة نوعية في المشهد المالي العالمي، حيث يتوقع أن تصل القيمة الإجمالية للمعاملات في هذا السوق إلى 20.09 تريليون دولار أمريكي في عام 2025، مع معدل نمو سنوي مركب قدره 13.63%، مما سيدفع بالقيمة الإجمالية المتوقعة إلى 38.07 تريليون دولار بحلول عام 2030. ويمثل قطاع المدفوعات عبر الهواتف المحمولة عند نقاط البيع (Mobile POS Payments) الحصة الأكبر في السوق.(Statista, 2025)

–المحافظ الإلكترونية (E–Wallets): أصبحت المحافظ الإلكترونية القوة المهيمنة في مشهد المدفوعات العالمي، حيث تمثل 53% من الإنفاق عبر التجارة الإلكترونية globally في 2024، مع توقعات بوصولها إلى 65% بحلول 2030. فمثلا في سنغافورة تحديدا، تمثل المحافظ الإلكترونية 39% من قيمة المعاملات عبر الإنترنت و29% في نقاط البيع الفعلية عام 2024، مقارنة بـ 7% و1% على التوالي في 2014. ومن المتوقع أن يصل سوق التجارة الإلكترونية في سنغافورة إلى 37.5 مليار دولار بحلول 2030.(SBR, 2025)

–الدفع عبر الهواتف المحمولة عند نقاط البيع (Mobile POS Payments) : يشهد الدفع عبر الهواتف المحمولة نموا متسارعا، حيث من المتوقع أن تصل قيمته إلى 12.56 تريليون دولار في عام 2025. ومن منظور المقارنة العالمية، تتصدر الصين المرتبة الأولى بقيمة معاملات تصل إلى 9.28 تريليون دولار في عام 2025. هذا النمو المتسارع يعزى بشكل رئيسي إلى الانتشار الواسع للهواتف المحمولة وزيادة نسبة انتشار الإنترنت التي وصلت إلى 64.4% من سكان العالم، مما جعل هذه التقنيات تمثل عاملا محوريا في تحقيق الشمول المالي وتعزيز الكفاءة الاقتصادية على مستوى العالم(Statista, 2025) .

–الدفع غير التلامسي (Contactless Payments): يظهر سوق المدفوعات غير التلامسية العالمية نموا ملحوظا، حيث من المتوقع أن ينمو من 22.4 مليار دولار عام 2022 إلى 90.6 مليار دولار عام 2032، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 15.4%. وقد سجلت المدفوعات عن قرب نموا عالميا بنسبة 55% في 2025، مع انتشار خاص في المناطق التي تتمتع بنسبة اختراق عالية للأجهزة الذكية المدعمة بتقنية NFC.(Market, 2023)

–الإقراض عبر الإنترنت (Online Lending): يمثل الإقراض عبر الإنترنت أحد التقنيات التي أعادت تشكيل مشهد التمويل التقليدي، عبر تقديم حلول ائتمانية مرنة وسريعة تعتمد على المنصات الرقمية كوسيط أساسي. يتجلى هذا التحول في نمطين رئيسيين يحددان ديناميكيات السوق. (Novi , 2023, p. 48)

–الإقراض من نظير إلى نظير (P2P Lending) : شهد سوق الإقراض من نظير إلى نظير (P2P) نموا استثنائيا على مستوى العالم، حيث قدرت قيمته بـ 3.5 مليار دولار أمريكي في 2013. وقد شهد السوق قفزة هائلة من 9 مليارات دولار في 2014 إلى 64 مليارا في 2015، ومن المتوقع أن تصل إلى ما يقرب من تريليون دولار بحلول 2025. مما يعكس اعتمادا متسارعا على هذه المنصات التي تربط المقترضين بالمقرضين مباشرة دون وساطة بنكية تقليدية. تدعم هذه الطفرة المزايا التنافسية للإقراض عبر المنصات الإلكترونية، الذي يوفر للمقترضين وخاصة صغار المستثمرين والأفراد وصولا أسهل للائتمان بتكاليف أقل، ويقدم للمقرضين عوائد أفضل مقارنة بالقطاع المصرفي التقليدي. كما تظهر البيانات انتشارا كبيرا لهذه الخدمة في الولايات

المتحدة، حيث اعترف 26% من السكان باستخدامهم للمدفوعات من نظير إلى نظير، مع وصول عدد المستخدمين إلى 126 مليون مستخدم بحلول 2020.(Statista, 2015)

–الإقراض الآلي (Algorithmic Lending): يجمع الإقراض القائم على الخوارزميات (Algorithmic Lending) بين كفاءة التقييم الآلي للمخاطر وتعقيدات السلوك البشري والمنافسة الاستراتيجية. فمن ناحية، تظهر الدراسات أن الخوارزميات عالية الدقة تتيح للمقرضين تحقيق كفاءة تشغيلية غير مسبوقة وتوسيع نطاق الشمول المالي، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من نقص البيانات الائتمانية التقليدية (Abbas, 2025, p. 01). إلا أن هذه الكفاءة تأتي مصحوبة بتحديات عميقة؛ إذ تكشف التحليلات الكمية عن تحيز منهجي في بعض النماذج، حيث تفضل المتقدمين ذوي الخصائص الهيكلية مثل التعليم العالي والدخل المرتفع، مما يزيد من تهميش الفئات الأقل حظوة (Abbas, 2025, p. 06). في الوقت ذاته، يكشف البحث النوعي فجوة إدراكية بين معايير الخوارزمية وقيم المقترضين، الذين يقيمون الجدارة الائتمانية بناء على السلوك العملي وليس المؤهلات الهيكلية فقط ((Abbas, 2025, p. 10). على الصعيد الاستراتيجي، يصبح الإفصاح عن الخوارزميات أداة للتمييز والمنافسة؛ حيث يمكن للإفصاح غير المتماثل أن يخفف حدة المنافسة على أسعار الفائدة ويخلق شرائح سوقية مختلفة، مما يبرز تناقضا صارخا بين تحسين الكفاءة الجماعية والحفاظ على المنافسة العادلة .(Qiaochu & Yan , 2022, p 07)ويتمثل التحدي المركزي في تطوير أطر تنظيمية ونماذج خوارزمية متوازنة تعزز الشفافية وتكافح التحيز دون كبح الابتكار أو تعقيد ديناميكية السوق.

–التمويل الجماعي (Crowdfunding): يعد التمويل الجماعي (Crowdfunding) أداة تمويلية مبتكرة تعتمد على جمع الأموال من عدد كبير من الأفراد عبر منصات رقمية، بهدف دعم مشاريع متنوعة ذات طابع اجتماعي، ثقافي، تجاري، أو إبداعي. وقد ظهر هذا المفهوم بقوة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث وفر بديلا للتمويل التقليدي خاصة للفئات التي تواجه صعوبة في الوصول إلى القروض المصرفية (Richard-Marc & Berthe , 2017, pp. 04-12).

–نماذج التمويل الجماعي (Crowdfunding)يقوم التمويل الجماعي على مجموعة من النماذج الأساسية التي تشكل إطارا تصنيفي لهذه الآلية التمويلية الحديثة. ومن بين هاته النماذج:

- **نموذج المكافأة (Reward-based):**

يمثل التمويل الجماعي القائم على المكافآت (Rewards-based Crowdfunding) نموذج تمويلي يختار فيه المستثمرون المشاريع بناء على تقييم مسبق للمكافآت غير نقدية تتمثل في سلع أو خدمات مستقبلية. يتجسد هذا النموذج في صورتين رئيسيتين: تقديم خدمات مبتكرة كمقابل مادي، أو البيع المسبق لمنتجات قبل طرحها في السوق. يتيح هذا الأسلوب للمؤسسات الانطلاق التشغيلي مدعوما بطلبات مسبقة وتدفقات نقدية مضمونة، مما يخفف من قيود السيولة التي تواجهها الكيانات الناشئة. وفي الوقت ذاته، يسهم في بناء قاعدة مستهلكين مستهدفين قبل الإطلاق الرسمي للمنتج، مما يوفر ميزة استراتيجية في التسويق المسبق.(European Commission, 2021)

يتوقع أن يصل حجم سوق التمويل الجماعي القائم على المكافآت إلى 1.1 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025، حيث تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على الحصة الأكبر من هذا السوق بقيمة معاملات متوقعة تبلغ 505 مليون دولار. يلاحظ انتشار هذا النموذج التمويلية بشكل ملحوظ بين الشركات الناشئة في القطاع التكنولوجي، التي تتجه إليه كمصدر تمويلي بديل يتيح لها تجاوز التعقيدات المصاحبة لأساليب التمويل التقليدية، في ظل بيئة تنظيمية داعمة وثقافة استثمارية تشجع الابتكار وريادة الأعمال(Statista, 2025) . يوضح الشكل التالي قيمة التمويل عبر البلدان في منصات التمويل الجماعي القائمة على المكافآت:

الشكل 6: ترتيب الدول حسب قيم التمويل في منصات التمويل الجماعي القائمة على المكافآت

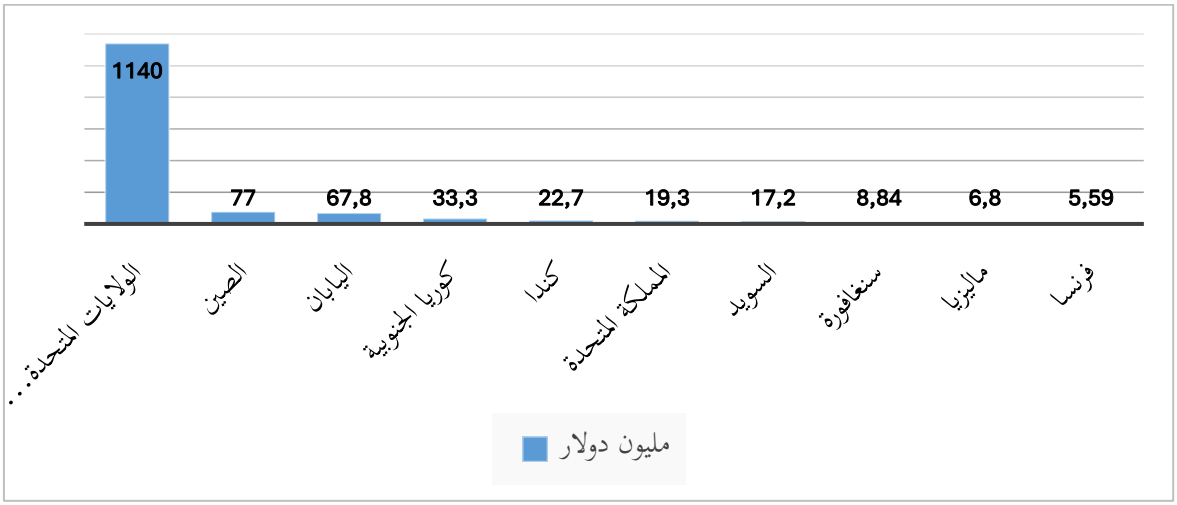

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (Tracxn, 2025)

ويظهر التحليل الكمي لتمويل منصات التمويل الجماعي القائمة على المكافآت عالميا تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية مجموع تمويل جميع الدول الأخرى مجتمعة، مما يعكس نضج نظامها البيئي الابتكاري وريادتها في ريادة الأعمال. وفي المقابل، يبرز التباين الصارخ بين المراكز المتقدمة (كالصين واليابان بأقل من 10% من حصة أمريكا) ضعف انتشار النموذج خارج الولايات المتحدة، بينما يعد تمويل الأسواق المتقدمة الأخرى (كالمملكة المتحدة وكندا) متواضعا رغم تطور أنظمتها المالية، في ظل ظهور اقتصادات آسيوية ناشئة (ماليزيا، سنغافورة) كمراكز نمو متسارع. وتكشف هذه التوجهات عن مركزية استثمارية في أمريكا الشمالية وشرق آسيا، مع تواضع دور أوروبا، مما يؤكد أن نجاح هذه المنصات لا يقتصر على توافر رأس المال، بل يتطلب تكاملا بين بنية تحتية تكنولوجية قوية، وبيئة تنظيمية داعمة، وثقافة استثمارية متقبلة لنماذج التمويل البديلة، ونظام بيئي حيوي لريادة الأعمال.

- **نموذج القرض الجماعي (Crowdlending):**

يعد القرض الجماعي (Crowdlending) أحد أشكال التمويل الجماعي الذي يرتكز على منح قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل مجموعة واسعة من المستثمرين الأفراد، المعروفين باسم "الحشد (Crowd)" وقد يمتد هذا النموذج ليشمل مشاركة مؤسسات مالية مثل البنوك أو شركات التأمين التي تستثمر بشكل مشترك عبر منصات مختارة. يتميز هذا النظام بتوزيع

المخاطر عبر قاعدة عريضة من المستثمرين، حيث يساهم كل منهم بحصة في تمويل كل مشروع. ويتخذ التمويل أشكالا قانونية متنوعة تشمل عقود القروض، أو إصدار السندات الصغيرة(Minibons) ، أو الإصدارات الائتمانية (Obligations)

ويستهدف القرض الجماعي الشركات التي تتمتع بدرجة واضحة من الاستقرار والشفافية المالية، بما في ذلك وجود سجل موثق، وحجم إيرادات يتجاوز حدا أدنى محددا، وقدرة مثبتة على تحقيق الربحية، وتدفقات نقدية متوقعة. (WeshareBonds, 2015)

من المتوقع أن يصل إجمالي قيمة المعاملات في سوق القروض الجماعية على مستوى العالم إلى 16.89 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025. وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم من حيث قيمة المعاملات المتوقعة التي تبلغ 8 مليارات دولار في العام نفسه. لا تزال الولايات المتحدة تحافظ على موقعها الريادي في السوق العالمية للقروض الجماعية، حيث تواصل تطوير استراتيجيات مبتكرة لجذب رؤوس الأموال عبر المنصات الإلكترونية.(Statista, 2025)

وقد ارتفع نشاط المستخدمين بنسبة 80% بعد الجائحة، مع تعزيز الثقة في نماذج الإقراض المباشر. وتمثل الشركات الصغيرة نحو 70% من إجمالي المقترضين، مما يبرز دور الإقراض الجماعي في دعم ريادة الأعمال. ويحقق المقرضون عوائد سنوية تتراوح بين 8-12%، متفوقة على أدوات الادخار التقليدية.(CoinLaw, 2025) . يوضح الجدول التالي نسب قيم القروض الجماعية في سوق التمويل الجماعي العالمي:

الجدول 06: الحصص السوقية وقيم النمو في سوق التمويل الجماعي العالمي لعام 2024

المنطقة	الحصة السوقية (2024)	معدل النمو	المميزات الرئيسية
أمريكا الشمالية	%35	–	هيمنة منصات مثل LendingClub، سيطرة جيل الألفية (60% من المستخدمين الجدد).
أوروبا	%25	–	نمو مستقر في المملكة المتحدة وألمانيا، تزايد القروض "الخضراء" بنسبة 18% سنويا.
آسيا والمحيط الهادئ	%20	%20	قيادة الصين (10 مليارات دولار في 2023)، تركيز الهند على القروض الزراعية متناهية الصغر.
أمريكا اللاتينية	–	%25	نمو متسارع في المكسيك والبرازيل، تركيز على الشركات غير المصرفية.
أفريقيا والشرق الأوسط	<%5	–	انتشار منصات الهاتف المحمول (مثل كينيا)، إمكانات نمو هائلة رغم الحصة المحدودة.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (CoinLaw, 2025)

الجدول يوضح التباين في توزيع الحصص السوقية للإقراض الجماعي بين المناطق. امريكا الشمالية تتصدر السوق بحصة 35% بفضل هيمنة منصات رائدة مثل LendingClub وسيطرة جيل الالفية، بينما اوروبا تليها بـ 25% مع نمو نوعي في القروض

الخضراء. آسيا والمحيط الهادئ تحقق نموا سريعا بمتوسط 20% سنويا، مدعومة بقيادة الصين وتركيز الهند على القروض الزراعية. في المقابل، امريكا اللاتينية تسجل اعلى معدل نمو (25%) رغم ضعف حجم السوق، ما يعكس فرصا قوية في الاقتصادات الصاعدة. افريقيا والشرق الاوسط تظهر كأصغر حصة (5%>) لكنها تمتلك امكانات توسع عالية بفضل الاعتماد على منصات الهاتف المحمول كما في كينيا. هذه المؤشرات توضح ان سوق القروض الجماعية يتجه نحو تنويع جغرافي، مع تمركز الحجم في امريكا الشمالية واوروبا، وتسارع النمو في آسيا وامريكا اللاتينية، وامكانات مستقبلية بارزة في افريقيا والشرق الاوسط. m2

- **نموذج التبرع (Donation-based):**

يعد التمويل الجماعي القائم على التبرعات تمويليا لا مركزيا يعتمد على تجميع مبالغ مالية صغيرة من عدد كبير من المساهمين لدعم مشاريع محددة، دون منحهم أي حقوق ملكية أو دينية في المقابل. يتيح هذا النموذج تقديم حوافز رمزية متدرجة (مثل شكر علني، هدايا تذكارية، أو بيع مسبق للمنتجات) تزداد قيمتها مع حجم التبرع، مع إمكانية عدم تقديم أي مقابل للمبالغ الصغيرة. ويستخدم في مجالين رئيسيين: المشاريع التجارية (مثل إطلاق منتجات جديدة عبر منصات مثل Kickstarter) والأغراض الخيرية (مثل الإغاثة في الكوارث عبر GoFundMe)، حيث تتقاضى المنصات عمولات تتراوح بين 5-10% من إجمالي التبرعات. ويتميز هذا النموذج عن الإقراض أو الاستثمار الجماعي بعدم وجود التزام بسداد القروض أو تقاسم الأرباح، كما يشبه التمويل متناهي الصغر في مرونته وتجاوزه للقيود المصرفية التقليدية. ورغم فعاليته في تمويل المشاريع الصغيرة والمبادرات الإنسانية، يواجه تحديات تتعلق بمخاطر عدم تنفيذ المشاريع أو ضعف الشفافية في بعض الحالات. (Investopedia, 2023)

تظهر التجربة الماليزية في التمويل الجماعي القائم على التبرعات تطورا ملحوظا عبر منصتي "Kitafund " و"Jomdonate "، حيث نجحت في جمع ملايين الريالات الماليزية لدعم القضايا الإنسانية والطبية. ومع ذلك، شهد هذا القطاع تراجعا مثيرا للقلق من 3.13 مليون دولار أمريكي في 2015 إلى 0.04 مليون دولار فقط في 2017، مما أثار تساؤلات حول دوافع المتبرعين وعوامل نجاح هذه الحملات. (Mohd & Nur , 2023, pp. 01-02)

- **نموذج الاستثمار في رأس المال (Equity crowdfunding):**

يمثل التمويل الجماعي لحقوق الملكية (Equity Crowdfunding) انتقال نوعي في آليات التمويل الحديثة، حيث أتاح للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة سبيلا غير تقليدي للحصول على رأس المال. وعلى عكس نماذج التمويل الجماعي التقليدية القائمة على التبرعات أو منح مكافآت عينية، يسمح هذا النموذج للجمهور بالاستثمار في هذه الشركات في مقابل الحصول على حصص ملكية فيها (على شكل أسهم أو حصص). (Stéphane , 2021, p. 51)

يتوقع أن يحقق نموذج الاستثمار في رأس المال عبر التمويل الجماعي نموا ملحوظا بنسبة 17.3% سنويا، حيث بلغت قيمته السوقية 6 مليارات دولار في 2023. تظهر الإحصائيات أن هذا النموذج يحقق معدل نجاح يصل إلى 20%، مع هيمنة واضحة للأسواق الأمريكية والأوروبية حيث تجاوزت استثمارات رأس المال في المملكة المتحدة 1.8 مليار دولار. تلعب التقنيات

المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين دورا محوريا في خفض تكاليف التشغيل بنسبة 25% وزيادة كفاءة تقييم المخاطر. كما تشهد المشاريع التقنية أعلى معدلات التمويل بمتوسط 15،000 دولار للحملة الناجحة، مع تركيز ملحوظ على قطاعات التكنولوجيا المالية والطاقة المتجددة.(CoinLaw, 2025)

–تقنية البلوك تشين والعملات الرقمية

تعد تقنية البلوك تشين (سلسلة الكتل) إحدى أهم الابتكارات في التمويل الرقمي. هي دفتر حسابات رقمي لامركزي وموزع، يسجل المعاملات بشكل آمن وشفاف ولا يمكن التلاعب به. من أبرز تطبيقاتها العملات الرقمية (Cryptocurrencies) مثل البيتكوين، والعقود الذكية (Smart Contracts) التي يتم تنفيذ شروطها تلقائيا عند استيفاء المعايير المحددة (Zhiyi & Wenxuan , 2023, p. 25). يمثل الشكل المرفق نظرة عامة على بيانات سوق البلوكتشين العالمي بين عامي 2023 و2033

الشكل 7: توقعات السوق العالمي للبلوكشين بين 2025 و2033

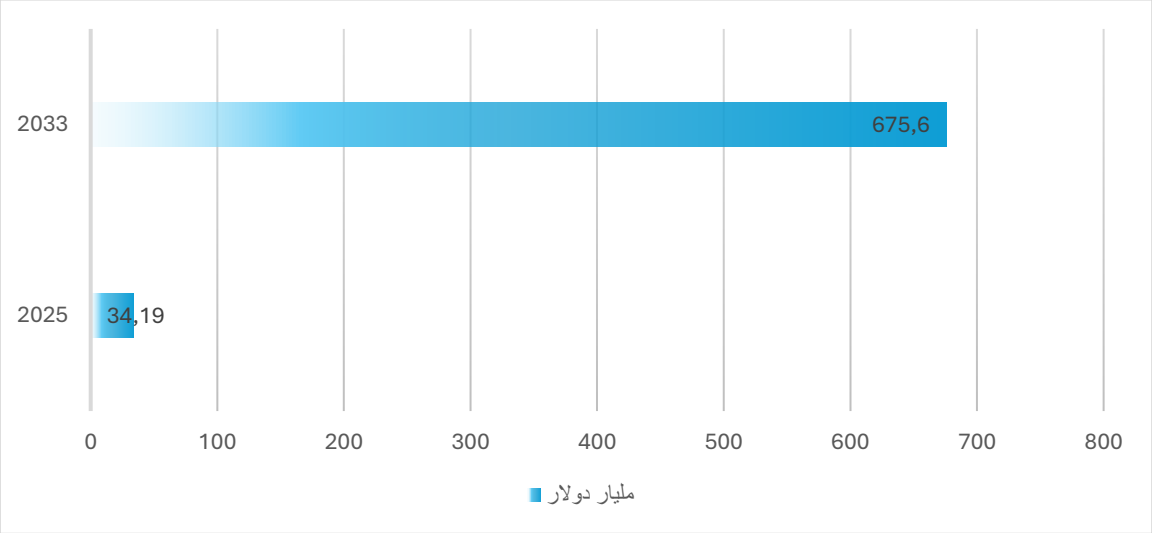

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (Acropolium, 2025)

يتوقع أن ينمو سوق البلوكتشين ليصل إلى 675.6 مليار دولار بحلول عام 2033، بمعدل نمو سنوي مركب (CAGR) مذهل يبلغ 45.2%. هذا النمو يفوق العديد من القطاعات التكنولوجية الأخرى ويعكس الثقة العالية في إمكاناتها التحويلية.

وتمثل العملات المشفرة أصولا رقمية مبنية على تقنية البلوك تشين، وتعتمد في أمانها على أنظمة التشفير التي تمنع التزييف أو الإنفاق المزدوج. تتميز هذه العملات بكونها تعمل على شبكات لا مركزية خارج نطاق سيطرة السلطات المركزية، رغم خضوعها لتنظيمات متفاوتة عبر الدول (مثل قوانين لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية). تنقسم العملات المشفرة إلى فئات متعددة حسب وظيفتها، كالعملات العملية (مثل إيثيريوم) والعملات الإجرائية (مثل بيتكوين)، ويتم تداولها عبر منصات متخصصة أو وسطاء ماليين. على الرغم من إمكاناتها في تسهيل التحويلات المالية وتقليل الاعتماد على الوسطاء، تواجه استثماراتها تحديات

جوهرية تتمثل في تقلبات أسعارها الحادة، مخاطر الأمن السيبراني، استهلاك الطاقة المرتفع في التعدين، واستخدامها في أنشطة غير مشروعة. كما تتفاوت الشرعية القانونية لها بين الدول، حيث تعتبرها بعض الدول (مثل اليابان) أصولا قانونية، بينما تحظرها دول أخرى (مثل الصين). وبالتالي، تظل العملات المشفرة استثمارا عالي المخاطر يتطلب فهما عميقا للتقنية والبيئة التنظيمية قبل المشاركة فيه(Investopedia, 2025) . وتتمثل مزايا وعيوب هاته العملات الرقمية فيما يلي:

الجدول 07: مزايا وعيوب الاستثمار في العملات المشفرة

المزايا (**Advantages**)	العيوب (**Disadvantages**)
إزالة نقاط الفشل المركزية: تعمل على شبكات لا مركزية تمنع انهيار النظام المالي بسبب فشل كيان مركزي واحد.	**الطبيعة شبه المجهولة:** تترك آثارا رقمية قابلة للتتبع، مما يسهل استخدامها في أنشطة إجرامية كغسيل الأموال.
تحويلات أسهل بين الأطراف: تسمح بتحويلات مباشرة دون وسطاء (بنوك/شركات بطاقات) باستخدام تقنيات التشفير.	**التركيز المتزايد:** على الرغم من التصميم اللامركزي، تتركز ملكية العملات في أيدي شركات كبرى وصناديق استثمارية.
إزالة الوسطاء: تقلل التكاليف والوقت اللازم للمعاملات عبر الاستغناء عن جهات وسيطة.	**تكلفة المشاركة المرتفعة:** تعدين العملات الشهيرة يتطلب طاقة هائلة ومعدات باهظة، مما يحد المشاركة في الكيانات الكبرى.
إمكانية تحقيق عوائد: توفر فرصا لتحقيق أرباح رأسمالية من خلال المضاربة أو الاستثمار طويل الأجل.	**مخاطر أمنية خارج السلسلة:** محافظ العملات والمنصات عرضة للاختراق، مما قد يؤدي لخسارة الاستثمار بالكامل.
تسهيل التحويلات المالية عبر الحدود: تعمل كوسيط لتحويل الأموال دوليا بسرعة وتكلفة أقل من النظم التقليدية.	**تقلبات أسعار حادة:** تشهد تذبذبات كبيرة في القيمة (مثل صعود بيتكوين لـ 123،000$ وهبوطه لـ 20،000$)، مما يجعلها استثمارا مضاربا.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (Investopedia, 2025)

تمثل العقود الذكية تطور هام في إدارة الاتفاقيات عبر تقنية البلوك تشين، كونها تقوم على برامج حاسوبية تخزن على منصة بلوك تشين وتنفذ تلقائيا كافة أو جزءا من بنود العقد عند استيفاء شروط محددة مسبقا. تعمل هذه العقود على مبدأ "إذا حدث (س)، فنفذ (ص)"، مما يضمن تنفيذها دون تدخل بشري أو وسطاء تقليديين. يتجاوز تأثيرها مجرد التحويلات المالية لتشمل تطبيقات معقدة مثل إدارة سلاسل الإمداد والتأمين الآلي، إلا أنها تواجه تحديات جوهرية في التفاوض والصياغة والتنفيذ القانوني. (Skadden, 2018, p. 02). يمثل الجدول التالي الإحصائيات الرئيسية حول العقود الذكية لعام 2025:

الجدول 08: الإحصائيات الرئيسية حول العقود الذكية والتوافق القانوني

المجال	الإحصائية	القيمة
الانتشار العالمي	معدل النمو السنوي المركب للسوق	%32
	القيمة المتوقعة لسوق العقود الذكية بحلول 2025	1.5 تريليون دولار
القطاع المالي	نسبة انتشار العقود الذكية في القطاع المالي	%74
التوافق القانوني	نسبة المنازعات الناتجة عن فجوات امتثالية	%47
	نسبة العقود غير الممتثلة للمعايير الدولية	%63
التحديات	نسبة الشركات الأمريكية التي تواجه صعوبات في التنفيذ عبر الحدود	%60
	نسبة المعاملات غير الممتثلة لمعايير GDPR	41%
الانتشار الجغرافي	أمريكا الشمالية	%62
	الاتحاد الأوروبي	%48
	آسيا والمحيط الهادئ	%45
	الشرق الأوسط وأفريقيا	%29
المخاطر الأمنية	نسبة الخروقات الأمنية بسبب ثغرات البرمجة	%43
	إجمالي الخسائر المالية بسبب الثغرات الأمنية (2024)	3.5 مليار دولار

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (CoinLaw, 2025)

تظهر الإحصائيات تقدما ملحوظا في اعتماد العقود الذكية عالميا، حيث يُتوقع وصول قيمة السوق إلى 1.5 تريليون دولار بنمو سنوي مركب 32%. يهيمن القطاع المالي على الاستخدام بنسبة 74%، بينما تواجه العقود الذكية تحديات كبيرة، حيث أن نسبة 47% من المنازعات ناتجة عن فجوات امتثالية، و63% لا تستوفي المعايير الدولية.

-الذكاء الاصطناعي (AI):

يعتبر الذكاء الاصطناعي محركا أساسيا للتمويل الرقمي، حيث يستخدم في تحليل البيانات غير المنظمة، والكشف عن الأنماط المعقدة، واتخاذ القرارات الدقيقة. وقد أثبتت خوارزمياته مثل أشجار التعزيز فاعليتها في تحسين تنبؤات الاستهلاك وتحليل العلاقات غير الخطية بين التمويل الرقمي وترقية هيكلة الاستهلاك الأسري. ومع ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير، أصبح

بالإمكان فهم آلية عمل هذه النماذج وتحسين شفافيتها وموثوقيتها، مما يدعم تطوير خدمات مالية أكثر شمولا وكفاءة. (Linjiang & Xiaochuan , 2023, p. 02). ويستخدم الذكاء الاصطناعي في مجموعة واسعة من التطبيقات التي تعزز كفاءة الخدمات المالية وتقدم قيمة مضافة للعملاء (Haroon & Corien, 2023, p. 01). من أبرز هذه التطبيقات:

- **تحليل البيانات الضخمة (Big Data)**: يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل كميات هائلة من البيانات المالية وغير المالية، مما يوفر رؤى دقيقة حول سلوك العملاء، ويُساعد في التنبؤ باتجاهات السوق، ويُمكن المؤسسات المالية من تقديم منتجات وخدمات مخصصة تلبي احتياجات كل عميل على حدة. تمثل البيانات الضخمة (Big Data) حجر الزاوية في التحول الرقمي للقطاع المالي، حيث أصبحت المحرك الأساسي لاتخاذ القرارات وابتكار الخدمات المالية. تشير الإحصائيات إلى نمو سوق البيانات الضخمة في القطاع المالي ليصل إلى 51.4 مليار دولار بحلول عام 2025، بمعدل نمو سنوي مركب 28.99%. (CoinLaw, 2025) ويمثل الجدول الموالي إحصائيات البيانات الضخمة المالية:

الجدول 09: أبرز إحصائيات البيانات الضخمة في القطاع المالي

المجال	الإحصائية	القيمة
الكفاءة التشغيلية	زيادة الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية	%30
إدارة المخاطر	نسبة البنوك الأمريكية المستثمرة في تحول تقنية المخاطر	%75
التكاليف	توفير متوقع في التكاليف التشغيلية سنويا بحلول 2025	2 مليار دولار
كشف الاحتيال	نسبة الدقة في كشف المعاملات الاحتيالية باستخدام الذكاء الاصطناعي	%96
التجارة الإلكترونية	نسبة حجم التداول العالمي المدعوم بأنظمة الذكاء الاصطناعي	%89

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (CoinLaw, 2025)

يبرز الجدول التأثير العميق للبيانات الضخمة على القطاع المالي الرقمي، حيث تظهر الإحصائيات تحسن كبير في الكفاءة التشغيلية (30%)، ودقة كشف الاحتيال (96%)، وخفض التكاليف (2 مليار دولار). تعكس هذه الأرقام التحول الجذري نحو الاعتماد على التحليلات القائمة على البيانات والذكاء الاصطناعي، مع تركيز واضح على تحسين تجربة العملاء وتعزيز الأمان المالي. تبرز هذه النتائج كيف أصبحت البيانات الضخمة عاملا حاسما في المؤسسات المالية الحديثة.

- **الكشف عن الاحتيال (Fraud Detection):**

أصبح كشف الاحتيال في الأنظمة المالية الرقمية أولوية قصوى نظرا للتحول المتسارع نحو المعاملات الإلكترونية عبر القطاعات المختلفة. تظهر الدراسات أن أنظمة الذكاء الاصطناعي (AI) قد حققت قفزات نوعية في دقة وكفاءة كشف الاحتيال، حيث تفوقت نماذج التعلم العميق مثل الشبكات العصبية التلافيفية CNNs بنسبة دقة بلغت 96%، ونسبة استدعاء وصلت إلى 97%، مقارنة بالنماذج التقليدية. وقد ساهمت هذه النماذج في تقليل الإنذارات الكاذبة (false positives) بنسبة تصل إلى 20% في قطاعات مثل البنوك والتأمين (Dinesh , 2025, pp. 04-08).

تطبق تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر قطاعات متعددة، حيث تستخدم البنوك أنظمة التعلم الآلي (ML) لتحليل أنماط المعاملات في الوقت الفعلي، بينما تعتمد قطاعات مثل التجارة الإلكترونية والاتصالات على نماذج مثل Random Forest وRNNs للكشف عن الاحتيال في المدفوعات والاشتراكات. إلا أن التحديات لا تزال قائمة، خاصة فيما يتعلق بجودة البيانات، والقدرة على التكيف مع الهجمات المتطورة، وتكاليف الامتثال التنظيمي (Dinesh , 2025, p. 07).

- **المستشارون الآليون (Robo-Advisors):**

يشهد قطاع المستشارين الآليين (Robo-Advisors) نموا غير مسبوق، حيث أصبحت هذه المنصات الذكية تمثل تطور هام في عالم الاستثمار الشخصي وإدارة الثروات. تعتمد هذه التقنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتقديم خدمات استشارية مالية مخصصة بتكاليف منخفضة وكفاءة عالية. يمثل الجدول التالي نمو سوق المستشارين الآليين بين 2023 و2027:

الجدول 10: أداء ونمو سوق المستشارين الآليين بين عامي 2023 و2027

المؤشر الرئيسي	قيمة 2023	التوقع المستقبلي (2027)	معدل النمو السنوي
حجم السوق العالمي	6.2 مليار دولار	12 مليار دولار	%25
الأصول المدارة	1.5 تريليون دولار	2تريليون دولار	%24
عدد المستخدمين في الولايات المتحدة	5 ملايين	6.5ملايين	%15
millennials Gen و Z	75%	80%(متوقع)	-
توفير التكاليف التشغيلية	%30	35% (متوقع)	-
نمو سوق آسيا والمحيط الهادئ	-	-	%30

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (CoinLaw, 2025)

-الحوسبة السحابية (Cloud Computing) :

تشكل الحوسبة السحابية نواة التحول الرقمي في القطاع المالي، حيث تمثل نقلة نوعية من النماذج التقليدية نحو أنظمة أكثر مرونة وكفاءة. وفقا لأحدث الدراسات، بلغت قيمة سوق الحوسبة السحابية في القطاع المالي 51.4 مليار دولار في 2025، بمعدل نمو سنوي مركب 28.99%، مما يؤكد تسارع الاعتماد على هذه التقنية. الجدول التالي يمثل احصائيات الحوسبة السحابية في القطاع المالي

الجدول 11: مؤشرات اعتماد الحوسبة السحابية في القطاع المالي لعام 2025

المؤشر	القيمة 2025	معدل النمو	القطاع الأكثر اعتمادا
حجم السوق العالمي	51.4مليار دولار	%28.99	الخدمات المصرفية
توفير التكاليف التشغيلية	%30	-	التأمين والخدمات المالية
تحسين كفاءة العمليات	%25	-	إدارة الاستثمار
تعزيز تجربة العملاء	%40	-	البنوك الرقمية
نمو سوق آسيا والمحيط الهادئ	-	%30	شركات التكنولوجيا المالية الناشئة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Adivi, 2024)

-واجهات برمجة التطبيقات (APIs) :

تعمل واجهات برمجة التطبيقات (APIs) كوسيط تقني يمكن من التكامل السلس بين الأنظمة والخدمات المالية. ووفق إحدى الدراسات، تظهر البيانات المستخلصة من نموذج ARDL اللواحق أن معدل تبني APIs يؤثر بشكل إيجابي على مؤشر الاقتصاد الرقمي (DEI) على المدى الطويل، مما يعزز الابتكار والقدرة على التوسع داخل المؤسسات المالية. كما يسجل عدد واجهات APIs النشطة (NAAPIs) تأثيرا إيجابيا كبيرا على المؤشر نفسه على المدى القصير والطويل، مما يدعم خلق فرص عمل جديدة ويعزز ريادة الأعمال عبر المنصات القائمة على APIs. (Mohamed & Sara , 2025, pp. 11-12). يبرز الجدول الموالي أبرز إحصائيات APIs لعام 2025:

الجدول 12: إحصائيات لدور واجهات برمجة التطبيقات (APIs) في القطاع المالي لعام 2025

المجال	الإحصائية	القيمة/النسبة
النمو والاعتماد	اعتماد المؤسسات المالية العالمية على APIs	90%
	الاستثمارات العالمية في APIs للخدمات المالية (2023)	24 مليار دولار

	اعتماد البنوك على Open Banking APIs	85%
	حجم الطلبات اليومية عبرAPIs	2مليار طلب
الأمان	المؤسسات المالية التي تعتبر أمان APIsأولوية قصوى	73 %
	الخروقات الأمنية المرتبطة بAPIs	80%
	الإنفاق المتوقع على حلول أمان APIs (2024)	5مليارات دولار
الامتثال التنظيمي	البنوك الأوروبية الممتثلة لـ PSD2 عبر APIs	95%
	الاعتماد علىRegTech APIs	50%
الخدمات المصرفية المفتوحة	الدول المتقدمة التي تتبنى أنظمة Open Banking	85%
	المستهلكين الذين يستخدمون خدمات Open Banking	40%
	قيمة المعاملات عبر Open Banking (2023)	500مليار دولار
الفائدة للمستخدمين	انخفاض التكاليف التشغيلية	%30
	سرعة المعاملات للعملاء	أسرع 50 %
	وقت الموافقة على القروض	أسرع 40 %

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (CoinLaw, 2025)

المبحث الثالث: دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي

كما تم الإشارة اليه سابقا، يعد التمويل الرقمي اليوم أكثر من مجرد وسيلة للتسهيل المالي فهو يمثل جسرا يربط بين الاقتصاد الرسمي والشرائح التي كانت سابقا خارج نطاقه، ويتيح تحويل الإمكانات الاقتصادية الكامنة إلى واقع ملموس على المستويات الفردية والاجتماعية. وفي هذا المبحث، سنتناول بشكل متعمق **دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي** من خلال تحليل الآليات، الأدوات، والتجارب العملية، مع التركيز على الأثر المباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. محددات الشمول المالي في ظل التحول الرقمي

1.1 بين التمويل الرقمي والشمول المالي: دور الثقافة المالية في توجيه العلاقة

المعرفة المالية تعتبر عنصر اساسي معدل للعلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي، كون الشمول المالي يبنى على زيادة الوعي، فهم الخدمات والمنتجات والتقنيات الخاصة بالتمويل الرقمي، مما يمكن الأفراد ذوي خلفية ومعرفة مالية عالية قادرون على استخدام تقنيات التمويل الرقمي بكفاءة. وحسب الدراسات السابقة فإن استعداد الأفراد على التعامل مع المخاطر المرتبطة بالخدمات المالية الرقمية يكون أكبر عند زيادة معرفتهم المالية الجيدة ويؤثر على تصوراتهم تجاه هذه المخاطر إيجابيا.

تلعب المعرفة والثقافة المالية الرقمية دورا مهما في تعزيز الوصول لتقنيات التمويل الرقمي من خلال تشجيع الاستخدام المتزايد للخدمات المعتمدة على الإنترنت، تمكين المستخدمين من اتخاذ قرارات مالية واعية، رفع الوعي بالمخاطر الأمنية، وتحسين جودة القرارات عند تنفيذ المعاملات الإلكترونية .وفي هذا السياق، اظهرت الدراسات أن الشمول المالي الناتج عن تبني تقنيات التمويل الرقمي يستفيد بدرجة كبيرة من المعرفة المالية الرقمية، وذلك لمنحها المهارات والمعرفة اللازمة لاستخدام المنصات الرقمية بفاعلية.

كما أثبتت الادبيات السابقة ان المعرفة المالية يمكن أن تعدل أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي، كم ان تبني التكنولوجيا المالية له تأثير غير مباشر على المعرفة المالية الرقمية بالإضافة لتأثيره المباشر على الشمول المالي (Madhav Adhikari1, 2024)

مع ذلك، ورغم نجاح الابتكارات المالية في سد فجوات الوصول المادي للخدمات المالية، إلا أن الاستفادة الفعلية منها بقت محدودة، ما يعود اساسا للحاجة الى الانتقال نحو مستوى أكثر تطورا في المعرفة المالية الرقمية لدى المجتمع خاصة في وقت يواجه فيه الأفراد صعوبة في التعامل مع الخدمات والمنتجات المالية الرقمية المتقدمة نتيجة افتقارهم المعرفة المالية اللازمة

لهذا ف تحسين مستوى المعرفة المالية وانتشار استخدام الانترنت يعززان تبني المنتجات المالية الرقمية، ويساعدان على التخطيط للاستفادة منها بفعالية، وتجنب الأخطاء المكلفة ومخاطر الاحتيال. كما أن الأفراد ذوي المعرفة الجيدة بالخدمات والمنتجات المالية هم الأكثر قدرة على استخدامها، ما يستدعي النظر إلى كل منتج وخدمة كقيمة مضافة لتعزيز الوعي والوصول.

ومن جانب اخر فانخفاض مستوى المعرفة المالية متعلق مباشرة بانخفاض استخدام تقنيات التمويل الرقمي كما ان الافراد الذين لديهم نقص في المعرفة المالية هم الاكثر عرضة لمخاطر الاحتيال المالي عبر الانترنت بالإضافة لتفاقم الديون، لذلك فان التأثير الإيجابي للمعرفة المالية على التمويل الرقمي يكون أكثر بروزا بالنسبة الى الأفراد ذوي الدخل المرتفع، والساكنين في المناطق الحضرية

الساحلية، نظرا لارتفاع معرفتهم المالية ومساهمة زيادة الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذا الثقة الرقمية. وتوصلت الادبيات السابقة أن المعرفة المالية والخدمات المالية الرقمية يدعمان نشاط ريادة الأعمال.(Elhariry, 2021) .

2.1 دور البنية التحتية في العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي:

لتحقيق القيمة المحتملة من تقنيات التمويل الرقمي لتعزيز الشمول المالي يجب توفر ركائز مترابطة تتمثل في وجود اسواق منتجات و خدمات مالية مستدامة و ديناميكية و مفضلة لدى المجتمع لتفادي لجوئهم نحو القنوات الغير رسمية ،اما عن اهم ركزة هي وجود بنية تحتية رقمية ذات تغطية واسعة تتخطى المناطق الحضرية ، و يجب القاء الضوء على اهمية معالجة هذه الركائز من الافراد والشركات و الحكومة لتبني التمويل الرقمي على نطاق واسع وسريع الذي من شأنه ضم الافراد المستبعدة ماليا الى النظام المالي الرسمي ، لبناء بنية تحتية رقمية واسعة النطاق يمكن الاعتماد على المخزون الحالي او تنفيذها بتكلفة اقل و سرعة اكبر مقارنة بالبنى الأخرى كالكهرباء و النقل ، تتكون هذه البنى التحتية من عناصر اساسية تتمثل في

- إنشار الاتصال اعتمادا على الهواتف المحمولة مع زيادة الملكية: لزيادة الوصول لمجموعة واسعة من الخدمات والمنتوجات المالية الرقمية يجب على جميع فئات المجتمع امتلاك هاتف محمول والوصول لخطط البيانات بأسعار معقولة. بالنسبة للبلدان الناشئة تعتبر تغطية شبكة الانترنت واشتراكات الهاتف وملكية الهواتف الذكية إما مرتفعة بالفعل أو تنمو بسرعة، على الرغم من ذلك فقد تحتاج الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى التدخل في المناطق الريفية للفئات التي لا تصلها الخدمات بسبب ضعف الجدوى الاقتصادية.
- البنية التحتية الوطنية للمدفوعات الرقمية: تعتبر هذه الاخيرة العنصر الأساسي الثاني، حيث يجب على "العمود الفقري" للمدفوعات على تشجيع ودعم المعاملات الآمنة ومنخفضة التكلفة بين أي طرفين مع ترك مجال للابتكار من قبل مقدمي هذه الخدمات، بشرط ان يكون مدعوما بشبكات واسعة من نقاط السحب النقدي (CICO)التي غالبا ما تكون شبكات وكلاء بسيطة للسماح للأفراد بالوصول إلى النقد عندما يحتاجون إليه، ومن قبل مجموعة واسعة من التجار والشركات التي تقبل المدفوعات الرقمية.
- وجود نظام هوية شخصية واسع الانتشار: يحتاج الأفراد إلى بطاقات هوية تستوفي الهوية متطلبات التقديم بسهولة، شبكة تسجيل مادية واسعة النطاق، رسوم منخفضة للتسجيل والإصدار. لا يزال الكثير من الاشخاص غير مسجلين رسميا في البلدان الناشئة غير مسجلين. لذلك تعتبر الهوية الرقمية الوطنية ذات الرقائق أو تقنيات التعريف البيومترية إحدى الطرق لسد هذه الفجوة لجانب جوازات السفر ورخص القيادة. (James Manyika, 2016)

3.1دور الثقة في تعزيز الشمول المالي الرقمي:

يسعى التمويل الرقمي لضم الفئات المحرومة من الخدمات المالية التقليدية وذلك من خلال تحسين الوصول العادل للموارد المالية التي تشمل: المدفوعات الرقمية، الادخار، الائتمان والتأمين بحيث يمكن الوصول إليها عبر الأجهزة المحمولة والإنترنت. مما يحسن تخصيص الأصول داخل محافظ الأسر المعيشية، زيادة المشاركة في الأسواق المالية ذات المخاطر العالية، ويعزز نتائج الاستثمار. ما يعدد اساسيا للأسر ذات الدخل المنخفض والتي غالبا ما تحتاج إلى مزيد من السيولة والوصول إلى المعلومات المالية. علاوة

على ذلك، يرتبط الشمول المالي الرقمي باستهلاك الأسر المعيشية القدرة على إجراء المعاملات وتخزين الأموال رقميا الراحة وتشجع السلوك المالي المسؤول، مما قد يؤدي إلى مزيد من الاستقرار والنمو في الاقتصادات

وهنا تظهر الثقة كعنصر حيوي في تبني التقنيات الرقمية. أكدت الدراسات أن تزايد في مستويات الثقة تعزز تفاعل المستخدمين مع الخدمات المالية الرقمية. إلى أن تصورات المستعملين تختلف اعتمادا على التجارب الفردية والظروف الاجتماعية والاقتصادية. تعرف الثقة بأنها استعداد أحد الطرفين ليكون عرضة لمخاطر طرف آخر بناء على توقع أن الأخير سيتصرف بشكل إيجابي، حتى عندما لا يستطيع الأول مراقبة هذه الإجراءات أو التحكم فيها

لذلك فالثقة ضرورية لقبول التقنيات الرقمية بين المؤسسات الصغيرة والمتناهية، كما ان اعتماد الحلول الرقمية يتطلب ضمان الأمان والموثوقية. تشمل العوامل المؤثرة على هذه الثقة الطلب على خيارات الدفع عبر الإنترنت، الضغط الاجتماعي من طرف الزملاء الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية.

كما وجدت دراسة ان تؤثر بشكل كبير على المودعين في القطاع المصرفي، حيث من المرجح أن يثقون في البنوك الفردية بدلا من القطاع ككل. من جهة اخرى تؤثر العوامل الشخصية كالعمر والجنس والخلفية التعليمية أيضا على الثقة.

تعزيز الشمول المالي العالمي يعتمد بدرجة كبيرة على الثقة، حيث ترتبط المستويات الأعلى من الثقة الاجتماعية بزيادة الوصول إلى خدمات الاقتراض الرسمية، والحسابات الجارية، وغيرها من الخدمات المالي

ومن منظور التمويل الرقمي تتخذ الثقة 3 أبعاد اساسية مترابطة فيما بينها: الثقة المؤسساتية، الثقة التكنولوجية، الثقة الشخصية

- الثقة المؤسساتية: تشير إلى ثقة المستخدمين في المؤسسات المالية التي تقدم المنتجات والخدمات الرقمية، حيث تظهر الأبحاث أن الثقة تؤثر بشكل كبير على قرارات المستخدمين بتبني الخدمات المالية الرقمية مثل المستشارين الآليين
- الثقة التكنولوجية: تتعلق الثقة التكنولوجية بمعتقدات المستخدمين حول أمن التكنولوجيا وموثوقيتها، حيث تعد المخاطر المتصورة المرتبطة بالتكنولوجيا أمرا بالغ الأهمية لاعتماد الخدمات المالية الرقمية مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تدابير قوية للأمن السيبراني وتثقيف المستخدم للتخفيف من المخاوف بشأن المعاملات الرقمية.
- الثقة الشخصية أو البينية: تتمثل في التوقعات والخبرات المشتركة بين المستخدمين تلعب أيضا دورا حاسما في تعزيز الثقة العامة في الخدمات المالية الرقمية. (Mamduh M. Hanafi, 2024)

2. الفرص والتحديات

يعتبر التمويل الرقمي آلية محورية لتحقيق الشمول المالي، لما يوفره من فرص وما يطرحه من تحديات:

1.2 الفرص:

- **توسيع نطاق الوصول:** يمكن التمويل الرقمي من الوصول إلى شرائح واسعة من السكان، بمن فيهم أولئك الذين لا تخدمهم البنوك التقليدية (Unbanked) أو الذين يقطنون في مناطق نائية تفتقر إلى البنية التحتية المصرفية التقليدية. (Marus & Fabian, 2025, p. 183)
- **خفض التكاليف:** يساهم التمويل الرقمي في تقليل التكاليف التشغيلية للمؤسسات المالية، مما ينعكس إيجابا على تكاليف المعاملات التي يتحملها المستخدمون. (Marus & Fabian, 2025, p. 184)
- **تحسين الكفاءة والسرعة:** تتميز المعاملات المالية الرقمية بالسرعة والملاءمة، مما يوفر الوقت والجهد على المستخدمين والمؤسسات على حد سواء. (Marus & Fabian, 2025, p. 184)
- **منتجات وخدمات مبتكرة:** يفتح التمويل الرقمي الباب أمام تصميم منتجات وخدمات مالية مبتكرة تتناسب مع احتياجات الفئات المختلفة من العملاء، بما في ذلك ذوي الدخل المحدود والمشروعات الصغيرة. (Marus & Fabian, 2025, p. 184)
- **خلق مسارات بيانات (Data Trails):** تساهم المعاملات الرقمية في إنشاء سجلات بيانات يمكن استخدامها لتقييم الجدارة الائتمانية للأفراد والمؤسسات، حتى تلك الصغيرة التي قد لا تمتلك تاريخا ائتمانيا تقليديا. (Marus & Fabian, 2025, p. 188)

2.2 التحديات:

- **فخ الديون (Debt Trap):** إن سهولة الوصول إلى الائتمان عبر المنصات الرقمية قد تؤدي إلى تراكم الديون بشكل مفرط، خاصة لدى الأفراد الذين يفتقرون إلى المعرفة المالية الكافية لإدارة ديونهم بمسؤولية. (Pengpeng & Aslihan , The rise of digital finance: Financial inclusion or debt trap?, 2022, pp. 1-2)
- **نقص المعرفة المالية والرقمية:** يعد ضعف الوعي المالي والرقمي لدى شرائح من المجتمع عائقا أمام الاستخدام الفعال والآمن للخدمات المالية الرقمية، وقد يعرضهم لمخاطر مالية. (الحريري ب.، 2021، صفحة 880)
- **مخاطر أمنية وتشغيلية:** تشمل هذه المخاطر احتمالية التعرض للاحتيال المالي، واختراق الأنظمة، وانتهاك خصوصية البيانات، مما يتطلب استثمارات كبيرة في الأمن السيبراني وحماية البيانات. (United Nations, 2023, pp. 2-9)

- **الحاجة إلى بنية تحتية رقمية قوية وموثوقة:** يتطلب التمويل الرقمي توفر بنية تحتية تكنولوجية متطورة وموثوقة، بما في ذلك شبكات اتصالات واسعة النطاق ومستقرة، وهو ما قد يشكل تحديا في بعض الدول النامية. (United Nations, 2023, p. 09)

- **الأطر التنظيمية والرقابية:** يفرض التطور السريع في التكنولوجيا المالية تحديا على الجهات التنظيمية والرقابية، التي يجب أن تواكب هذه الابتكارات بأطر تنظيمية تضمن استقرار النظام المالي وحماية حقوق المستهلكين دون خنق الابتكار. (United Nations, 2023, pp. 02-09)

إن العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي ليست مجرد علاقة سببية بسيطة يمكن اختزالها في أن "التمويل الرقمي يؤدي إلى الشمول المالي". بل هي علاقة تفاعلية ومعقدة، تتأثر بمجموعة من العوامل الوسيطة والمتداخلة. فمستوى المعرفة المالية لدى الأفراد، كما أوضحت دراسة الحريري (2021)، يلعب دورا تعديليا هاما في هذه العلاقة. كذلك، فإن جودة البنية التحتية الرقمية المتاحة، كما أشار Marus & Fabian. (2025)، والأطر التنظيمية القائمة، كما أكد Yue (2022)، كلها عوامل تحدد مدى فعالية التمويل الرقمي في تحقيق شمول مالي حقيقي. هذا يعني أن مجرد توفير التكنولوجيا الرقمية لا يضمن تلقائيا تحقيق الشمول المالي؛ بل يجب أن يكون هذا التوفير مصحوبا بتدخلات وسياسات داعمة تعالج هذه العوامل المتعددة.

علاوة على ذلك، هناك ما يمكن تسميته "بالمفاضلة المحتملة" بين سرعة توسيع نطاق الشمول المالي من خلال الأدوات الرقمية وبين ضمان جودة هذا الشمول واستدامته. فالتوسع السريع الذي لا ترافقه ضوابط كافية أو حملات توعية فعالة للمستخدمين قد يؤدي إلى نتائج عكسية. ومن هذه النتائج، ظهور أشكال جديدة من الاستبعاد المالي، كأن يتم استبعاد الفئات التي لا تملك المهارات الرقمية أو الوصول إلى التكنولوجيا (الفجوة الرقمية). كما قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المالية على الأفراد، مثل الوقوع في فخ الديون كما حذرت دراسة Yue. (2022)، أو التعرض للاحتيال نتيجة نقص المعرفة المالية كما أشارت United Nations Economist Network (2023). هذا يشير بوضوح إلى أن التركيز على الجانب الكمي للشمول المالي (مثل عدد الحسابات المفتوحة أو حجم المعاملات الرقمية) يجب ألا يطغى على الجانب الكيفي، الذي يشمل الاستخدام المسؤول للخدمات، وحماية المستهلك، وتحقيق الرفاهية المالية الفعلية للمستخدمين.

3. التجارب الدولية في التمويل الرقمي والشمول المالي

يظهر استعراض التجارب الدولية في مجال التمويل الرقمي والشمول المالي تباينا كبيرا في النماذج المتبعة ومستويات النجاح المحققة. هذا التباين يعكس أهمية السياق المحلي بكل أبعاده الثقافية، الاقتصادية، التنظيمية، ومستوى تطور البنية التحتية. فما ينجح في دولة ما قد لا يكون بالضرورة قابلا للتطبيق أو بنفس الفعالية في دولة أخرى، مما يؤكد على عدم وجود "حل واحد يناسب الجميع".

1.3 نماذج من الدول الرائدة:

الجدول 13: مقارنة مؤشرات التمويل الرقمي والشمول المالي في دول مختارة

الدولة	ملكية الحسابات الإجمالي %	ملكية الحسابات النساء %	استخدام المدفوعات الرقمية %	الوصول إلى الإنترنت/الهواتف الذكية %	أبرز مبادرة للتمويل الرقمي	أبرز التحديات
الصين	79 (2017)	76 (2017)	80% (بالغون دفعوا دفعة تجارية رقمية)	مرتفع (بيانات محددة غير متوفرة في المصادر)	Alipay، WeChat Pay	مخاطر فخ الديون، الحاجة لتعزيز المعرفة المالية
كينيا	83 (2019)	79 (2017)	مرتفع (خاصة الأموال المتنقلة)	انتشار واسع للهواتف المحمولة	M-Pesa، Equitel	ضمان استدامة النموذج وتوسعه
الهند	80 (2017)	77 (2017)	متزايد (Paytm)	تبني مرتفع للتكنولوجيا المالية (52%)	Aadhaar، Paytm	الفجوة الرقمية، المعرفة المالية
أوغندا	59 (2017)	57 (2017)	55.5% (يستخدمون MMبشكل متكرر جدا)	انتشار الهواتف الذكية 51%	الأموال المتنقلة (MM)	بنية تحتية، معرفة مالية، ثقة، أمن
الجزائر	44 (2021)	31 (2021)	34% (إجراء أو تلقي دفعة رقمية 2021)	66% (استخدام الإنترنت في منطقة مينا)	مبادرات حكومية لتعزيز الدفع الإلكتروني	ثقة منخفضة، أطر تنظيمية، ثقافة رقمية محدودة
مصر	37 (مقارنة بـ 59% عالمي)	بيانات محددة غير متوفرة	متزايد (مبادرات البنك المركزي)	بيانات محددة غير متوفرة	بطاقات ميزة، EKYC، محفظة الهاتف المحمول	انخفاض نسبة الشمول المالي، الحاجة لزيادة المعرفة المالية

ماليزيا	96 (حسابات ودائع (2020	بيانات محددة غير متوفرة	نمو كبير في المدفوعات الإلكترونية	انتشار واسع للإنترنت والجوال	مبادرات التمويل الرقمي الإسلامي (VBI)	ضمان استدامة وتوسع التمويل الإسلامي الرقمي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (Marus & Fabian, 2025, p. 191) (Pengpeng & Aslihan , The rise of digital finance: Financial inclusion or debt trap?, 2022, p. 01) (United Nations, 2023, pp. 03-07) (MEZIANE , 2024, p. 262)(صوالحي، 2023، الصفحات 13-15)

ملاحظة: بعض النسب قد تشير إلى سنوات مختلفة حسب توفر البيانات في المصادر.

يوفر هذا الجدول نظرة كمية ومقارنة سريعة لأداء الدول المختلفة، مما يساعد على تحديد القادة والمتأخرين بصريا ويضع الأساس لمناقشة أسباب هذا التباين. على سبيل المثال، مقارنة كينيا، التي حققت شمولا ماليا مرتفعا نسبيا من خلال الأموال المتنقلة، مع دول المغرب العربي التي لا يزال الشمول المالي فيها أقل، يثير تساؤلات حول العوامل المؤثرة. يعمل هذا الجدول بمثابة "لوحة نتائج" تمهد الطريق للتحليل النوعي للاستراتيجيات والتحديات التي تواجه كل تجربة.

- **الصين**: تعتبر الصين مثالا بارزا على الريادة العالمية في حجم التمويل الرقمي (Pengpeng & Aslihan , The rise of digital finance: Financial inclusion or debt trap?, 2022, p. 02)، مع معدل تبنٍ مرتفع للتكنولوجيا المالية يصل إلى 69% (United Nations, 2023, p. 03). وقد لعبت منصات كبرى مثل Alipay و Wechat Pay دورا محوريا في هذا التحول. يعزى هذا التقدم إلى عوامل متعددة، من بينها وجود بنية تحتية مالية رقمية متطورة، وسوق استهلاكي ضخم، بالإضافة إلى دعم حكومي، وإن كان ضمنيا في بعض الأحيان. ومع ذلك، تواجه التجربة الصينية تحديات، أبرزها مخاطر الوقوع في فخ الديون نتيجة سهولة الوصول إلى الائتمان الرقمي، والحاجة الماسة إلى تعزيز برامج المعرفة المالية لحماية المستهلكين. الدرس الأساسي المستفاد من التجربة الصينية يكمن في أهمية الابتكار المدفوع باحتياجات السوق، مع ضرورة موازنة ذلك بأطر تنظيمية قوية وفعالة قادرة على إدارة المخاطر وحماية المستهلكين.
- **كينيا (ودول شرق إفريقيا)**: تمثل كينيا قصة نجاح ملهمة في مجال الأموال المتنقلة، حيث تُعد رائدة عالميا في هذا المجال بفضل خدمة M-Pesa (United Nations, 2023, pp. 06-07). تساهم M-Pesa وحدها بحوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي الكيني، وقد أدت إلى ارتفاع مذهل في نسبة الشمول المالي من 26% في عام 2006 إلى 83% في عام 2019. وقد ألهم هذا النموذج 24 دولة أفريقية أخرى لتبني خطط مماثلة. يعود نجاح M-Pesa إلى عدة عوامل، منها نموذج شبكة الوكلاء الواسع الانتشار، وسهولة استخدام الخدمة التي لا تتطلب

بالضرورة اتصالا بالإنترنت، وقدرتها على تلبية حاجة ماسة للخدمات المالية في ظل ضعف البنية المصرفية التقليدية. الدروس المستفادة من تجربة كينيا تؤكد على قوة الحلول المبتكرة التي تتناسب مع السياق المحلي، وأهمية بناء الثقة من خلال الاعتماد على علامات تجارية موثوقة (مثل Safaricom)، والدور الحاسم للبيئة التنظيمية الداعمة.

- **الهند:** تظهر الهند أيضا تبنيا مرتفعا للتكنولوجيا المالية، بنسبة تصل إلى 52% (United Nations, 2023, pp. 03-06). وقد لعبت المدفوعات عبر الإنترنت وتطبيقات المراسلة دورا هاما في تطوير خدمات التكنولوجيا المالية، مع بروز منصات مثل Paytm. ساهمت الجهود الحكومية الهادفة إلى تعزيز الرقمنة، مثل نظام الهوية الرقمية الموحد (Aadhaar)، بشكل كبير في توسيع نطاق الشمول المالي. الدرس الرئيسي من التجربة الهندية هو أهمية تكامل السياسات الحكومية الداعمة مع الابتكارات التكنولوجية لتحقيق تأثير واسع النطاق ومستدام.

3. 2نماذج من الدول النامية والساعية للنمو

- **أوغندا:** تُظهر أوغندا مساهمة كبيرة للتمويل الرقمي، وخاصة الأموال المتنقلة (MM) والهواتف الذكية، في تعزيز الشمول المالي. يستخدم حوالي 55.5% من السكان الأموال المتنقلة بشكل متكرر جدا. وتلعب خصائص العملاء، مثل مستوى التعليم والإلمام بالتكنولوجيا، دورا هاما في تبني هذه الخدمات. ومع ذلك، تواجه أوغندا تحديات تشمل الاستخدام المنخفض للخدمات المصرفية عبر الوكلاء بسبب انعدام الثقة والقيود المفروضة، بالإضافة إلى نقص المعرفة والأمية المالية، والمخاوف الأمنية، وعدم كفاية البنية التحتية. الدرس المستفاد من أوغندا هو أن سهولة الاستخدام تمثل عاملا حاسما لتبني التكنولوجيا، خاصة الأموال المتنقلة في المناطق الريفية. كما أن هناك حاجة ماسة إلى سياسات تعالج تحديات البنية التحتية، وتعزز المعرفة المالية، وتوفر حماية للمستهلك (Marus & Fabian, 2025, pp. 183-193).

- **دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا):** لا تزال هذه الدول متخلفة نسبيا في مجال الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية واستخدامها. وعلى الرغم من وجود تحسينات نسبية في المعاملات غير النقدية والمدفوعات الرقمية، إلا أن ملكية الحسابات لا تزال منخفضة، مع وجود فجوة واضحة بين الجنسين. كما يسود الاعتماد على الاقتراض غير الرسمي، وتعاني بعض هذه الدول، وخاصة الجزائر وموريتانيا، من ضعف التغطية المصرفية. تشير هذه المعطيات إلى وجود إمكانات كبيرة غير مستغلة لتبني التكنولوجيا الرقمية، ولكن ذلك يتطلب مواجهة تحديات تتعلق ببناء الثقة في المؤسسات المالية، وتطوير الأطر التنظيمية، وتقليل تكاليف الوصول إلى الإنترنت. وفي الجزائر بشكل خاص، هناك تبنٍ تدريجي للخدمات المالية الرقمية، ولكن تواجه البلاد تحديات في تكييف الأطر التنظيمية ومكافحة محدودية الثقافة الرقمية (Meziane، 2024، p. 262 ;). الدروس المستفادة من هذه المنطقة تشير إلى الحاجة إلى استراتيجيات وطنية شاملة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الثقة، وتصميم منتجات مالية رقمية تلائم السياق المحلي (كردوسي و سعدان، التمويل الرقمي كمدخل للشمول المالي: دراسة مقارنة بين الدول المغاربية، 2022، الصفحات 395-412) .

- **مصر**: تلعب المعرفة المالية دورا تعديليا هاما في العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي في مصر. وقد أطلق البنك المركزي المصري العديد من المبادرات لتعزيز الشمول المالي والتمويل الرقمي، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، لا تزال نسبة الشمول المالي في مصر منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي، على الرغم من الجهود المبذولة. الدروس المستفادة من التجربة المصرية تؤكد على أهمية التثقيف المالي، ووضع استراتيجيات فعالة للإدماج الرقمي، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة (الحريري ب.، 2021، الصفحات 875-898)

3.3 تجربة ماليزيا في التمويل الرقمي الإسلامي كنموذج متخصص

تعد ماليزيا دولة رائدة في مجال الرقمنة وتتمتع ببيئة قوية للشمول المالي بشكل عام. وقد وضعت ماليزيا إطارا واضحا للشمول المالي ضمن خطتها المالية للفترة 2011-2020، وطورت مؤشرات متقدمة لقياس جانبي العرض والطلب على الخدمات المالية. كما نفذت مبادرات ناجحة لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية (صوالحي، 2023، الصفحات 10-15).

في مجال التمويل الرقمي الإسلامي، انخرطت البنوك الإسلامية الماليزية بفعالية في مشاريع الشمول المالي الرقمي، مدفوعة بمبادرات حكومية مستدامة وبمشروع الوساطة المالية القائمة على القيم (VBI) الذي أطلقه البنك المركزي الماليزي. وتشمل أبرز مبادرات البنوك الإسلامية الماليزية تطبيقات موجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة مثل تطبيق "Go Biz" من بنك إسلام، وحلول رقمية لصغار التجار والمقاولين من بنك معاملات. كما قدم بنك CIMB الإسلامي تطبيق "Green biz Ready" لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المهتمة بالاستدامة، وأطلق مبادرة "Ag Tech" لتمويل المزارعين من فئة B40 (وهي فئة تشكل 40% من المجتمع الماليزي وتعتبر محدودة الدخل) باستخدام التكنولوجيا الزراعية. وقدم بنك مايبانك الإسلامي تمويلا رقميا للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، بينما سهل بنك AmBank الإسلامي الحصول على التمويل العقاري والأخضر منخفض التكلفة. (صوالحي، 2023، الصفحات 19-20)

يركز هذا النموذج الماليزي على خدمة شرائح محددة من المجتمع، ويتكامل بشكل وثيق مع مشروع الوساطة المالية القائمة على القيم (VBI)، مما يعكس إمكانية تكييف التمويل الرقمي ليتوافق مع المبادئ الإسلامية ويخدم أهداف الشمول المالي بفعالية. الدرس الأساسي من تجربة ماليزيا هو أهمية وجود رؤية واستراتيجية وطنية واضحة، مدعومة بإطار تنظيمي قوي، لتحقيق النجاح في مجال التمويل الرقمي الإسلامي.

إن هذا التباين في التجارب الدولية، من نجاح كينيا في الأموال المتنقلة إلى نموذج الصين القائم على المنصات الكبرى، وصولا إلى تركيز ماليزيا على التمويل الإسلامي الرقمي، يؤكد على أن العوامل التمكينية غير التكنولوجية تلعب دورا حاسما. فالتكنولوجيا وحدها لا تكفي لتحقيق الشمول المالي الرقمي. عوامل مثل مستوى المعرفة المالية السائد في المجتمع، وجود بيئة تنظيمية داعمة ومحفزة للابتكار، درجة الثقة في النظام المالي الرقمي، ووضوح الاستراتيجيات الوطنية، كلها تظهر كعناصر ضرورية لتحقيق النجاح. فالتمويل الرقمي ليس مجرد أداة تقنية، بل هو جزء من نظام بيئي أوسع يتطلب تضافر جهود مختلف الأطراف لضمان فعاليته واستدامته.

علاوة على ذلك، يمكن ملاحظة وجود "تأثيرات شبكية" و "منحنيات تعلم" في عملية تبني التمويل الرقمي. فالدول التي تبدأ مبكرا وتنجح في الوصول إلى كتلة حرجة من المستخدمين، كما حدث في كينيا مع الأموال المتنقلة، تستفيد من تأثيرات شبكية إيجابية، حيث تزداد قيمة الخدمة وجاذبيتها مع زيادة عدد المستخدمين. وفي الوقت نفسه، تقدم تجارب الدول الرائدة دروسا قيمة للدول الأخرى التي لا تزال في مراحل مبكرة، مما قد يساهم في تسريع منحنى التعلم لديها، شريطة أن يتم تكييف هذه الدروس بشكل صحيح لتناسب السياقات المحلية المختلفة. إن مبادئ مجموعة العشرين للشمول المالي الرقمي، على سبيل المثال، تمثل محاولة لتقنين هذه الدروس وتعميمها على المستوى العالمي، ولكن يبقى التحدي في تطبيقها بمرونة وفعالية.

4. الاستراتيجيات الدولية والوطنية لتعزيز الشمول المالي عبر التمويل الرقمي

يتطلب تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي تبني استراتيجيات متكاملة على المستويين الدولي والوطني، تشمل تطوير السياسات والأطر التنظيمية، والاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتعزيز المعرفة المالية، وضمان حماية المستهلك.

1.4 دور السياسات والأطر التنظيمية الحكومية:

تلعب الحكومات دورا محوريا في تهيئة البيئة المناسبة لنمو التمويل الرقمي وتحقيق الشمول المالي. يتجلى هذا الدور في عدة جوانب أساسية:

- **وضع استراتيجيات وطنية واضحة:** يُعد وجود استراتيجية وطنية شاملة للشمول المالي والتكنولوجيا المالية أمرا بالغ الأهمية، كما يتضح من تجارب دول مثل ماليزيا (صوالحي، 2023، الصفحات 10-12)ومصر (الحريري ب.، 2021، صفحة 882). يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجيات أهدافا محددة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس، وآليات تنسيق فعالة بين مختلف الجهات المعنية.

- **توفير إطار قانوني وتشريعي داعم:** ينص المبدأ الثالث من مبادئ مجموعة العشرين (G20) على ضرورة توفير إطار قانوني وتشريعي مساعد ومناسب للشمول المالي الرقمي (صوالحي، 2023، صفحة 16). يجب أن تكون هذه الأطر مرنة بما يكفي لاستيعاب الابتكارات التكنولوجية السريعة.

- **الموازنة بين الابتكار والمخاطر:** يؤكد المبدأ الثاني لمجموعة العشرين على أهمية تحقيق توازن دقيق بين تشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية وبين إدارة المخاطر المصاحبة له، مثل مخاطر الاستقرار المالي وحماية المستهلك (Sorin & Anca , 2024, pp. 565-580)

- **دور البنوك المركزية:** غالبا ما تقود البنوك المركزية مبادرات الشمول المالي والتمويل الرقمي، من خلال وضع السياسات، والإشراف على القطاع المالي، وإطلاق مبادرات محددة، كما هو الحال في مصر (الحريري ب.، 2021، الصفحات 582-583)

2.4 أهمية تطوير البنية التحتية الرقمية الشاملة:

تعتبر البنية التحتية الرقمية الشاملة والموثوقة حجر الزاوية لتمكين الخدمات المالية الرقمية. تشمل هذه البنية التحتية عدة عناصر أساسية:

1. **الوصول إلى الخدمات الأساسية:** يتضمن ذلك توفير الوصول إلى الكهرباء بشكل موثوق، وتغطية واسعة لشبكات الإنترنت عالية الجودة، وانتشار خدمات الاتصال عبر الهاتف المحمول (United Nations, 2023, p. 09)
2. **الهوية الرقمية:** تسهل أنظمة الهوية الرقمية الموثوقة عملية التحقق من هوية العملاء، مما يقلل من تكاليف فتح الحسابات ويسرع من وتيرة إدماج الأفراد في النظام المالي الرسمي.
3. **التحديات القائمة:** تواجه العديد من الدول النامية تحديات كبيرة في تطوير بنيتها التحتية الرقمية، مما يعيق جهودها في مجال التمويل الرقمي والشمول المالي (Marus & Fabian, 2025, p. 187)
4. **الاستثمار كشرط أساسي:** يُعد الاستثمار في تطوير وتحديث البنية التحتية الرقمية شرطا أساسيا لتمكين انتشار الخدمات المالية الرقمية وضمان استدامتها (Sorin & Anca , 2024, p. 564).

3.4 تعزيز المعرفة والثقافة المالية والرقمية:

لا يقل تعزيز المعرفة والثقافة المالية والرقمية أهمية عن تطوير التكنولوجيا نفسها. فبدون فهم كافٍ للمفاهيم والمخاطر المالية، وبدون مهارات رقمية أساسية، قد لا يتمكن الأفراد من الاستفادة الكاملة من الفرص التي يوفرها التمويل الرقمي، بل وقد يتعرضون لمخاطر إضافية. (الحريري ب.، 2021، الصفحات 877-883)

- **إدراك المفاهيم والمخاطر:** تشير المعرفة المالية إلى قدرة الأفراد على فهم المفاهيم المالية الأساسية والمخاطر المرتبطة بها، واتخاذ قرارات مالية مستنيرة.
- **تشجيع الاستخدام المسؤول:** تلعب المعرفة المالية دورا هاما في تشجيع الأفراد على استخدام الخدمات المالية الرقمية بطريقة مسؤولة، وتقييم الخيارات المتاحة، وتجنب الوقوع في فخ الديون أو التعرض للاحتيال.
- **تأثير ضعف المعرفة:** يمكن أن يؤدي ضعف المعرفة المالية والرقمية إلى انخفاض معدلات تبني التمويل الرقمي، وزيادة تعرض المستخدمين لمخاطر الاحتيال المالي عبر الإنترنت، وتراكم الديون.
- **مبادرات التثقيف المالي:** تتبنى العديد من الدول مبادرات لنشر الثقافة المالية والرقمية، غالبا بقيادة البنوك المركزية أو بالتعاون مع المؤسسات التعليمية، كما هو الحال في مصر وتماشيا مع المبدأ السادس من مبادئ مجموعة العشرين.

4.4 حماية المستهلك ومواجهة المخاطر (الأمن السيبراني، الاحتيال، الخصوصية)

مع توسع استخدام التمويل الرقمي، تزداد أهمية وضع آليات فعالة لحماية المستهلكين ومواجهة المخاطر المتنوعة.

- **ممارسات مالية رقمية مسؤولة:** يدعو المبدأ الخامس لمجموعة العشرين إلى تأسيس ممارسات مالية رقمية مسؤولة تهدف إلى حماية المستهلكين (صوالحي، 2023، صفحة 16)

- **مخاطر الأمن السيبراني والاحتيال:** يُعد الاحتيال المالي واختراق الأنظمة وانتهاك خصوصية البيانات من أبرز المخاطر التي تواجه مستخدمي التمويل الرقمي (Marus & Fabian, 2025, p. 187).

- **حماية البيانات والخصوصية:** تُعد حماية بيانات العملاء وضمان خصوصيتها أمرا بالغ الأهمية لبناء الثقة في النظام المالي الرقمي (Marus & Fabian, 2025, p. 193)

- **دور الأطر التنظيمية:** يجب أن تضمن الأطر التنظيمية أمن المعاملات المالية الرقمية، وتضع معايير واضحة لحماية المستهلك، وتساهم في بناء الثقة في النظام ككل (United Nations, 2023, p. 09).

5.التمويل الرقمي الإسلامي كآلية لتعزيز الشمول المالي

5. 1تعريف الشمول المالي الرقمي الإسلامي

يمكن تعريف **الشمول المالي الرقمي الإسلامي** بأنه مجموعة التطبيقات والعمليات والمنتجات ونماذج الأعمال المبتكرة التي تستخدم الرقمنة والتكنولوجيا المالية في مجال تقديم الخدمات المالية الإسلامية، مع الالتزام الصارم بالضوابط الشرعية. وفي حين أن البنية التحتية والوسائل والمنتجات قد تتشابه إلى حد كبير مع تلك المستخدمة في التمويل الرقمي التقليدي، فإن الفارق الجوهري يكمن في ضرورة الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، يتميز التمويل الإسلامي بآليات خاصة مثل الزكاة والوقف والصدقات، وهي أدوات يمكن توظيفها بفعالية لخدمة الفئات المحرومة عند تطبيق الشمول المالي الرقمي. (صوالحي، 2023، صفحة 17)

وبناء على استقراء القواعد الشرعية والتطبيقات العملية والتجارب الدولية، يمكن تحديد الأسس الرئيسية التي ينبني عليها الشمول المالي الرقمي الإسلامي (صوالحي، 2023، الصفحات 17-18):

- **الامتثال الشرعي والمقاصدي:** التأكد من أن جميع الأنشطة والمنتجات المالية الرقمية تتماشى مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية.

- **خطة عمل واضحة:** وضع خطط عمل محددة (قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى) لتحقيق سياسة الشمول الرقمي الإسلامي، وتحديد الإجراءات والمبادرات المناسبة.

- **تعزيز الإطار القانوني والتشريعي والإشرافي:** تطوير بنية تحتية قانونية وتشريعية ورقابية قوية تدعم وتُنظم الشمول المالي الرقمي الإسلامي.

- **إطار خاص لإدارة المخاطر**: وضع إطار محكم لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المحتملة المرتبطة بالشمول المالي الرقمي الإسلامي.
- **تحديد سياسة العرض والطلب**: وضع سياسة شاملة لتلبية احتياجات المستفيدين من الخدمات المالية الرقمية الإسلامية وتحسين توافر المنتجات.
- **إدماج الوقف والزكاة والصدقات**: وضع سياسة متكاملة لدمج المؤسسات الخيرية المتخصصة في إدارة الوقف والزكاة والصدقات ضمن نظام الشمول المالي الرقمي الإسلامي لتحقيق التكافل الاجتماعي.
- **نشر ثقافة الاستخدام المسؤول**: تعزيز الوعي والثقافة المالية الإسلامية لضمان استخدام الشمول المالي الرقمي بطريقة مسؤولة وفعالة.
- **وضع مؤشرات لقياس الأداء**: تحديد مؤشرات كمية ونوعية لقياس أداء سياسة الشمول المالي الرقمي الإسلامي ومراقبة تحقيق الأهداف.

ومن الجدير بالذكر أن أهداف الشمول المالي بشكل عام تتوافق إلى حد كبير مع مقاصد الشريعة الإسلامية، مثل تحقيق العدالة، وتيسير المعاملات، وحفظ المال وتنميته، وخدمة المجتمع.

5. 2التجربة الماليزية: المبادرات والدروس المستفادة

تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في مجال التمويل الرقمي الإسلامي وتطبيقاته في تعزيز الشمول المالي. فقد انخرطت البنوك الإسلامية الماليزية بفعالية في هذا المجال، مدفوعة بمبادرات حكومية طموحة ومشروع الوساطة المالية القائمة على القيم (VBI) الذي أطلقه البنك المركزي الماليزي (صوالحي، 2023، صفحة 19).

يوضح الجدول التالي بعض أبرز مبادرات البنوك الإسلامية الماليزية في مجال التمويل الرقمي الموجه نحو الشمول المالي:

الجدول14: مبادرات البنوك الإسلامية الماليزية في التمويل الرقمي للشمول المالي

المؤسسة المالية الإسلامية	المنتج/المبادرة الرقمية	الفئة المستهدفة	وصف موجز للخدمة
Islam Bank	تطبيق " Go Biz" على الجوال	الشركات الصغيرة والمتوسطة	يسهل التحويلات المالية واستقبال المدفوعات للشركات الصغيرة والمتوسطة.
Bank Muamalat	تطبيق رقمي "بنك معاملات"	صغار التجار والمقاولين	يسهل المدفوعات المالية لصغار التجار والمقاولين.
CIMB Islamic	تطبيق " Green biz Ready"	الشركات الصغيرة والمتوسطة المهتمة بالاستدامة	تطبيق رقمي خاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة المهتمة بالاستدامة، يتم مرافقة هذه الشركات في كل ما يتعلق بالاستدامة.

CIMB Islamic	مبادرة ""Ag Tech	فئة B40)المزارعون)	مذكرة تفاهم مع MECDلتمويل فئة B40. سيحصل 400-500 مزارع على تمويل أصغر بقيمة 2 مليون دولار للمجموع، وسيتم تدريبهم على الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، والرقمنة لتشكيل جيل من صغار المزارعين يعتمدون على الرقمنة.
Maybank Islamic	تطبيق رقمي لتمويل الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة	الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs))	تتم عملية دراسة الملف، والموافقة، وتوفير التمويل عبر هذا الحل الرقمي. استفاد أكثر من 8500 شركة صغيرة ومتوسطة من هذا التمويل.
AmBank Islamic	تطبيق رقمي لتسهيل التمويل العقاري والأخضر منخفض التكلفة	فئة B40	يهدف إلى تسهيل التمويل العقاري والأخضر منخفض التكلفة، بالتعاون مع المشاريع الحكومية للإسكان منخفض التكلفة.

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على (صوالحي، 2023، الصفحات 19-20)

تظهر هذه الأمثلة العملية والملموسة كيف يمكن تطبيق التمويل الرقمي الإسلامي لخدمة أهداف الشمول المالي، وتوضح الابتكارات الموجهة لشرائح محددة مثل فئة B40 (وهي الفئة التي تشكل 40% من المجتمع الماليزي وتعتبر محدودة الدخل)، وصغار التجار، والمزارعين، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة. إن نجاح تجربة ماليزيا لا يعود فقط إلى تطورها التكنولوجي، بل أيضا إلى وجود نظام بيئي داعم يشمل إطارا تنظيميا قويا للمالية الإسلامية بشكل عام، ومبادرات حكومية استباقية (مثل VBI)، وطلبا مجتمعيا على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة. هذا يعني أن تكرار نجاح ماليزيا في دول أخرى يتطلب بناء هذا النظام البيئي المتكامل، الذي يجمع بين التطور التقني، والأطر التنظيمية الفعالة، والوعي المجتمعي، والالتزام بمقاصد الشريعة.

6.التحديات والآفاق المستقبلية للتمويل الرقمي والشمول المالي

على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي، لا تزال هناك تحديات كبيرة وآفاق مستقبلية تتطلب اهتماما وجهدا متواصلا من جميع الأطراف المعنية.

- **معالجة الفجوة الرقمية وضمان عدم إقصاء فئات معينة**

تعد الفجوة الرقمية من أبرز التحديات التي تعيق تحقيق شمول مالي رقمي حقيقي. تتجلى هذه الفجوة على مستويات متعددة: بين الدول المتقدمة والنامية، وداخل الدول نفسها بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الفئات الغنية والفقيرة، وبين الرجال والنساء، وكذلك بين الأجيال المختلفة، وخاصة الشباب وكبار السن (United Nations, 2023, pp. 05-09). يتطلب معالجة هذه الفجوة توفير وصول شامل وميسور التكلفة للبنية التحتية الرقمية، بما في ذلك الإنترنت والأجهزة، بالإضافة إلى تزويد الأفراد بالمهارات الرقمية اللازمة لاستخدام هذه التقنيات بفعالية (United Nations, 2023, pp. 09-12).

كما يجب مراعاة احتياجات الفئات الضعيفة، مثل كبار السن وذوي الإعاقة، عند تصميم وتوفير الخدمات المالية الرقمية لضمان عدم إقصائهم (الحريري ب.، 2021، صفحة 878).

- **بناء الثقة في الأنظمة المالية الرقمية**

يمثل بناء الثقة عنصرا حاسما لتبني الخدمات المالية الرقمية على نطاق واسع. فبدون ثقة المستخدمين في أمان وسلامة هذه الأنظمة، ستظل معدلات الاستخدام منخفضة. يتضح هذا من تجارب دول مختلفة، حيث كان انعدام الثقة عائقا في أوغندا (Marus & Fabian, 2025, p. 191) ودول المغرب العربي (كردوسي و سعدان، التمويل الرقمي كمدخل للشمول المالي: دراسة مقارنة بين الدول المغاربية، 2022، صفحة 402)، بينما كان بناء الثقة عاملا رئيسيا في نجاح تجربة كينيا (United Nations, 2023, p. 07) وفي تطوير التمويل الرقمي الإسلامي (صوالحي، 2023، صفحة 21). يعتمد بناء الثقة على عدة عوامل، منها تعزيز الشفافية في تقديم الخدمات، وضمان حماية بيانات المستخدمين، وتوفير مستويات عالية من الأمن السيبراني لمواجهة مخاطر الاحتيال والاختراق (United Nations, 2023, pp. 02-09).

- **تأثير الأزمات العالمية (مثل جائحة كوفيد-19) على تسريع التحول الرقمي**

كشفت الأزمات العالمية، مثل جائحة كوفيد-19، عن أهمية التكنولوجيا في قطاع الخدمات المالية، وساهمت في تسريع وتيرة التحول الرقمي (Sorin & Anca , 2024, p. 564). أدت إجراءات التباعد الاجتماعي إلى زيادة ملحوظة في استخدام التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية (United Nations, 2023, p. 10). كما لعبت التكنولوجيا المالية دورا هاما في تمكين الحكومات من إيصال الدعم المالي للأفراد والشركات المتضررة خلال الأزمة (United Nations, 2023, p. 11). ومع ذلك، واجهت شركات التكنولوجيا المالية أيضا تحديات خلال الجائحة، مثل تراجع حجم الإقراض الرقمي وزيادة معدلات التخلف عن السداد، مما استدعى الحاجة إلى التكيف مع الظروف الجديدة (United Nations, 2023, pp. 11-12). لم تكن الجائحة مجرد "مُسرّع" للتحول الرقمي، بل كانت أيضا "كاشفا" للفجوات ونقاط الضعف القائمة، مثل الفجوة الرقمية والحاجة إلى بنية تحتية مرنة وقادرة على مواجهة الصدمات. هذا يوفر فرصة لإعادة التفكير في أولويات الاستثمار والتنظيم لضمان أن يكون التحول الرقمي شاملا ومستداما.

- **الشمول المالي واستقرار النظام المصرفي**

إن العلاقة بين توسيع نطاق الشمول المالي، سواء بالطرق التقليدية أو الرقمية، وبين الحفاظ على استقرار النظام المصرفي هي علاقة معقدة ومتعددة الأوجه. تشير الدراسات إلى أن الشمول المالي يمكن أن يؤثر على استقرار البنوك بطرق مختلفة (Sorin & Anca , 2024, pp. 564-565).

قد تكون هذه العلاقة غير خطية، وتأخذ شكل حرف "U". ففي المراحل الأولى من التوسع السريع للائتمان ليشمل فئات جديدة من المقترضين، قد تزداد المخاطر على النظام المصرفي نتيجة لارتفاع محتمل في القروض المتعثرة أو نقص الخبرة في التعامل مع هذه الفئات. ولكن على المدى الطويل، ومع نضج الأطر التنظيمية والإشرافية، وزيادة الوعي المالي، يمكن للشمول المالي أن

يساهم في تعزيز استقرار النظام المصرفي. يتم ذلك من خلال عدة قنوات، منها تنويع قاعدة الودائع ومحافظ القروض، مما يقلل من تركيز المخاطر، وتحسين كفاءة التشغيل في المؤسسات المالية نتيجة لتبني التقنيات الرقمية وخفض التكاليف (Sorin & Anca , 2024, pp. 565-580)

تؤكد هذه الديناميكية على أهمية وجود إشراف حصيف وفعال من قبل السلطات التنظيمية لضمان أن جهود توسيع الشمول المالي لا تأتي على حساب الاستقرار المالي. إن تحقيق "عتبات حرجة" في تطوير الشمول المالي، التي ينتقل بعدها التأثير من سلبي محتمل إلى إيجابي مؤكد على الاستقرار، يتطلب ليس فقط توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات، ولكن أيضا تعزيز جودة التنظيم، وفعالية الإشراف، ومستوى المعرفة المالية لدى جميع الأطراف. هذا يعني أن السياسات يجب أن تكون ديناميكية وقادرة على التكيف مع مراحل تطور السوق المختلفة، مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات التمكينية في الدول التي لا تزال في المراحل المبكرة من رحلة الشمول المالي الرقمي.

إن التحديات الرئيسية التي تواجه التمويل الرقمي والشمول المالي – مثل الفجوة الرقمية، وبناء الثقة، ونشر المعرفة المالية، ووضع أطر تنظيمية فعالة – ليست تحديات معزولة، بل هي متشابكة وتتطلب حلولا نظامية

خلاصة الفصل:

في الأخير، يمكن القول إن التمويل الرقمي قد وفر حلولا ساهمت في إزالة العديد من الحواجز التقليدية التي كانت تحد من توسع الشمول المالي، سواء من خلال خفض التكاليف أو تحسين سرعة الخدمات أو تجاوز العوائق الجغرافية. كما أن الشمول المالي لم يتوقف عند مجرد إتاحة الخدمات، بل تمحور حول الاستخدام الفعلي، وهو ما تطلب توفر مجموعة من الشروط أهمها وجود بنية تحتية رقمية موثوقة، وأطر تنظيمية وتشريعية قادرة على الموازنة بين الابتكار والحماية، إلى جانب تعزيز الثقافة المالية والرقمية لدى مختلف فئات المجتمع. وقد بينت التجارب الدولية أن نجاح التمويل الرقمي في تحقيق الشمول المالي ارتبط بالقدرة على تكييف هذه الأدوات مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد. ومع ذلك، فقد ظل توسيع دائرة الشمول المالي يواجه العديد من التحديات مثل الفجوة الرقمية، والمخاطر، وضعف الثقة في المنظومات الرقمية، إضافة إلى احتمالية سوء استخدام بعض الأدوات الرقمية، مما استدعى سياسات واضحة حكومية لضمان الاستخدام الأمثل لأدوات التمويل الرقمي والوصول إلى شمول مالي مستدام وبناء نظام مالي رقمي جعل الوصول إلى الخدمات المالية متاحا للأفراد بغض النظر عن موقعهم الجغرافي ودخلهم، وأداة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول التمويل الرقمي والشمول المالي

مقدمة الفصل

مع بزوغ عصر التحول الرقمي وما نتج عنه من تطورات غير مسبوقة في منظومة الخدمات المالية، أضحى تحليل الترابط بين التمويل الرقمي والشمول المالي مسألة بالغة الأهمية ومحورا جوهريا للنقاش الأكاديمي والعملي على حد سواء

فالتمويل الرقمي لم يعد مجرد وسيلة حديثة لتسيير المعاملات، بل غدا أداة استراتيجية تسهم في توسيع دائرة الانتفاع بالخدمات المالية، وخفض تكاليف التعاملات، وفتح آفاق جديدة لإدماج الفئات المهمشة داخل المنظومة المالية الرسمية، بما يعزز النمو المستدام ويحفز الحركة الاقتصادية.

غير أن هذه الآفاق الواعدة ترافقها تحديات عميقة تتمثل أساسا في محدودية الوعي والثقافة المالية، وضعف البنى التحتية، وإشكاليات الحوكمة والثقة، الأمر الذي يفرض ضرورة البحث العلمي الرصين لتشريح هذه الإشكاليات واستكشاف سبل معالجتها.

وانطلاقا من هذا الاهتمام المتنامي، **سيسعى هذا الفصل** إلى تقديم مراجعة منهجية للدراسات السابقة ذات الصلة بالتمويل الرقمي والشمول المالي، مع تقسيمها وفق متغيرات الدراسة وطبيعة العلاقات المتبادلة بينهما، وإبراز النتائج الجوهرية والمناهج المعتمدة، فضلا عن تحديد الثغرات البحثية التي لا تزال بحاجة إلى المزيد من الاستقصاء.

وبناء على ذلك، **سيتم تنظيم محتوى هذا الفصل على النحو الآتي**:

- المبحث الأول: استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالشمول المالي والتمويل الرقمي
- المبحث الثاني: عرض جدول تلخيصي لأهم تلك الدراسات
- المبحث الثالث: تقديم مقارنة منهجية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

المبحث الأول: الأدبيات السابقة حول متغيرات الدراسة

حازت مواضيع التمويل الرقمي والشمول المالي على اهتمام واسع في الدراسات الأكاديمية والسياسات المؤسسية، حيث يُنظر إلى التمويل الرقمي كأداة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتقليص تكاليفها، بينما يعد الشمول المالي هدفا تنمويا محوريا لما له من انعكاسات على النمو الاقتصادي، التخفيف من الفقر، واستقرار النظم. كما تناولت الدراسات أبعادا متعددة لهذه الظاهرة، من بينها الثقافة المالية، البنية التحتية الرقمية، والثقة المؤسسية بوصفها عناصر مؤثرة في نجاح هذا التحوّل.

في هذا المبحث سنعرض الدراسات السابقة ذات الصلة بطريقتين متكاملتين: أولا مراجعة الدراسات التي تعنى بالمتغيرين الأساسيين (الشمول المالي والتمويل الرقمي) من حيث الأطر النظرية، المناهج القياسية، والنتائج، وبعدها ننتقل للعلاقات السببية والآليات الوسيطة بين التمويل الرقمي والشمول المالي.

1. مراجعة الدراسات حول الشمول المالي

- **تقرير** (طلحة، 2019) **بعنوان دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي**

هدف هذا التقرير لتحديد كيف يمكن لأنظمة الهوية الرقمية الموثوقة أن تسهل الوصول للخدمات والمنتجات المالية وبالتالي دعم توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، قام التقرير بتحليل تجارب دولية ناجحة السياسات. ومن أهم نتائج تقرير أن أنظمة الهوية الرقمية القوية تعد عنصر مساهم في تعزيز الشمول المالي كونه يخفف الحواجز الإجرائية لفتح الحسابات وإجراء المعاملات بشرط أن فعالية النظام تعتمد على وجود إطار قانوني يحمي بيانات حقوق المستخدمين، مع وجود بنية تحتية قوية ومبادرات لرفع القدرات الرقمية للمجتمع. ومن أهم توصيات التقرير أهمية التنسيق التشريعي والتنفيذي المحكم وتعزيز آليات الشفافية والشكاوى واختبارات الحماية قبل محاولات التوسع.

- **دراسة** (Ozili P. K., 2023) **بعنوان the future of financial inclusion**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية استشرافية لمستقبل الشمول المالي، وذلك عبر تحليل التطورات السابقة والحالية المرتبطة بالبنوك الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوك تشين، والتكنولوجيا المالية. وقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في تحليل التجارب والدراسات السابقة ذات الصلة بالشمول المالي والتمويل الرقمي، إضافة إلى المنهج الاستشرافي للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها أن المرحلة المقبلة ستتسم بانتقال متسارع نحو الرقمنة، من خلال دمج الخدمات المالية في تطبيقات ومنصات موحّدة تستجيب لاحتياجات الأفراد، وخاصة الفئات المهمشة. كما توقع الباحث أن المستقبل سيشهد تحوّلا من الاعتماد على الحسابات البنكية التقليدية إلى استخدام أرقام الهواتف المحمولة كبوابة رئيسية للشمول المالي، مع اتساع فرص تمكين النساء عبر التقنيات والمنتجات الرقمية. وأكدت الدراسة ان الحكومات ستلعب دورا محوريا في هذا التحول من خلال ابتكارات مثل العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية. ومع ذلك، يبقى مستقبل الشمول المالي مرهونا بقدرة السياسات الحكومية على إيجاد توازن فعال بين متطلبات الابتكار الرقمي من جهة، وضمانات الحوكمة الرشيدة، وحماية المستهلك، وصون الخصوصية، والحد من استغلال البيانات من جهة أخرى.

- **دراسة** (Sakanko, 2023) **بعنوان financial literacy and financial inclusion**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر المعرفة المالية على مستويات الشمول المالي ، اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية من المكتب الوطني للإحصاء النيجيري لسنة 2020 و كانت العينة الأسر في ولاية نيجر، نيجيريا .حيث تم الاعتماد على المنهج الكمي القياسي ، و ذلك باستعمال الانحدار بناء على بيانات مقطعية للأسر .أظهرت نتائج الدراسة أن الثقافة المالية تمثل محدد جوهري للشمول المالي حيث تبين أن الأفراد الذين يتمتعون في مستويات أعلى من المعرفة والثقافة المالية هم الأكثر قدرة على امتلاك حسابات مصرفية .كما برز المستوى التعليمي كأقوى عامل داعم لتعزيز الشمول المالي ، و أظهر العمر والجنس تأثيرات متفاوتة وفي الأخير فالثقافة والمعرفة المالية ليست مجرد مهارة بل هي شرط أساسي للانخراط في النظام المالي الرسمي ورفع مستوياتها.

- **دراسة** (خلالفة محمد بدر، 2023)**بعنوان واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه**

هدفت الدراسة لتحديد واقع الشمول المالي في الجزائر مع تحليل المؤشرات المتعلقة به خلال السنوات 2011 إلى 2017 مع اقتراح استراتيجيات واضحة لتعزيزه، حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وقاموا باستخدام البيانات الثانوية الواردة في المؤشر العالمي للشمول المالي في البنك الدولي خلال الفترة من 2011 إلى 2017.

أظهرت نتائج الدراسة أن مؤشر الشمول المالي في الجزائر سنة 2017 كان متأخرا عن المستويات العالمية والعربية. ومن خلال زاوية الطلب، بينت النتائج أن البطالة، وانتشار الاقتصاد الموازي، وضعف تعامل كبار السن مع المؤسسات المالية، إضافة إلى الاعتماد المفرط على النقد في المعاملات اليومية، تشكل عوامل رئيسية تحد من توسع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية الرسمية.

أما من خلال زاوية العرض، فمحدودية انتشار الفروع البنكية، وضعف تنويع المنتجات المالية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، فضلا عن قصور البنية التحتية الرقمية، كلها عوامل تقيد قدرة المؤسسات المالية على تلبية احتياجات الأفراد وتوسيع نطاق الشمول المالي. وفي ضوء ذلك، اقترحت الدراسة أن تعزيز الشمول المالي في الجزائر لا يتوقف على بناء بنية تحتية مصرفية فحسب، بل يتطلب كذلك سياسات متكاملة تركز على رفع مستويات الوعي المالي وتبني التكنولوجيا المالية كآلية أساسية لتوسيع قاعدة المستفيدين.

- **دراسة** (سمية، 2023) **بعنوان أثر التثقيف المالي على مستويات الشمول المالي**

هدفت الدراسة لقياس أثر الثقافة المالية على الشمول المالي في الجزائر، وذلك بأخذ عينة 320 فرد من مستعملي الخدمات المالية في الجزائر، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS V23 و AMOS V23 باستخدام النّمذجة بالمعادلات الهيكلية. ومن أهم نتائج الدراسة الاثر الايجابي للثقافة والمعرفة المالية على مستويات الشمول المالي في الجزائر، وان انخفاض نسبة الوعي المالي وضف البنية التحتية يشكلان أكبر عائق لدمج الفئات المستبعدة في النظام المالي الرسمي

- **دراسة** (João Jungo, 2023) **بعنوان Financial Literacy، Financial Innovation، and Financial Inclusion as Mitigating Factors of the Adverse Effect of Corruption on Banking Stability Indicators**

هدفت الدراسة لتسليط الضوء على العلاقة بين الفساد واستقرار النظام المصرفي مع اختبار دور كل من الثقافة المالية الابتكار المالي والشمول المالي كعوامل وسيطة يمكن أن تخفف من هذه الآثار السلبية، حيث تمثلت عينة الدراسة في 137 دولة من مختلف القارات الاربعة (إفريقيا، آسيا، أوروبا، وأمريكا) لسنة 2014. و اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي التحليلي ، و تم استخدام نموذج

FGLS (Feasible Generalized Least Squares) .ومن أبرز نتائج الدراسة أن الفساد يهدد الاستقرار المصرفي بشكل مباشر وذلك عبر رفع مخاطر الائتمان وتنقيص الربحية كما أظهرت النتائج أن ارتفاع مستويات الثقافة المالية للابتكار المالي والشمول المالي له دور تعديلي مهم حيث يقلل من حدة الأثر السلبي للفساد في المجتمعات التي تتمتع بوعي مالي وأنظمة ابتكار مالية متطورة وشمول مالي مرتفع يمكن أن تحافظ على مستويات أفضل من الاستقرار المصرفي رغم انتشار الفساد، ومن توصيات الدراسة ضرورة دمج محاور الثقافة والابتكار والشمول المالي ضمن إستراتيجية الإصلاح المالي ومكافحة الفساد خاصة في الدول ذات المخاطر المؤسساتية المرتفعة .

- **دراسة** (محمد فيصل سلامة، 2023) **بعنوان : سياسات الشمول المالى المساهمة فى تمكين الوصول للفقراء فى البلدان النامية**

هدفت هذه الدراسة لتحليل السياسات التي يمكن أن تساهم في تحسين الشمول المالي ودمج الفئة المهمشة في الدول النامية ،وذلك من خلال دراسة الإجراءات المبتكرة كالوكيل البنكي ،حماية المستهلك ودور مؤسسات التكنولوجيا المالية وسبل الدفع المتنقلة لتحديد أي منها أكثر فعالية و ذلك لتحقيق دمج الفئة المهمشة ووصولهم للخدمات المالية، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي .و من أبرز النتائج التي تم التوصل لها أن السياسات كالوكيل البنكي لخدمات الدفع الإلكتروني تعتبر من الآليات الأكثر قدرة على تمكين الفقراء من الوصول المالي وأن سياسات حماية المستهلك تلعب دور أساسي في بناء الثقة مع المستخدمين مما يرفع معدل الوصول والاستخدام للخدمات والمنتجات المالية، كما أن تحسين جودة الخدمات المالية وتوسيع نطاقها ليس كافيا وحدة بل يجب موازاته مع سياسات تشجيعية تنقص من الحواجز التنظيمية والقانونية والثقافية.

- **دراسة** (Ozili peterson, 2024) **بعنوان vulnerable group theory of financial inclusion**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نظرية جديدة توضح أن الفئات المستضعفة هي الأكثر عرضة للاستبعاد من النظام المالي الرسمي، خاصة في أوقات الأزمات، وأن تجاهلها في السياسات المالية يعمّق من هشاشتها الاقتصادية والاجتماعية. اعتمد الباحث في دراسته على بناء إطار نظري مفاهيمي يحدد طبيعة هذه الفئات وخصائصها، مقترحا شبكة تعرض (vulnerability grid) لتصنيفها وفق مستويات الهشاشة المالية. وتخلص الدراسة إلى أن الشمول المالي الفعّال يتطلب سياسات موجهة خصيصا لهذه الفئات، من خلال تصميم منتجات وخدمات مالية تراعي خصوصيتها وتضمن الحماية من المخاطر مثل الاحتيال، مع إدماجها رقميا ومؤسسيا ضمن آليات الحماية والتنظيم.

- **تقرير** (Razzaq, 2024) **بعنوان Determinants of financial inclusion gaps in Pakistan and implications for achieving SDGs ،**

هدفت الدراسة لتحليل الفجوات بين الجنسين في الشمول المالي في باكستان، مع تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تفسر هذه الفجوات .اعتمد الباحث على المنهج الكمي، واستخدم بيانات **المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية Global Findex 2021) الخاصة بباكستان**. ولأغراض التحليل القياسي، تم استخدام **أسلوب الانحدار اللوجستي**. ومن أبرز نتائج الدراسة وجود الفجوات واضحة بين الجنسين، حيث كانت احتمالية امتلاك النساء لحسابات مالية أقل بكثير من الرجال، كما أن

التعليم والدخل والتوظيف يخففان من الفجوة لكن لا يلغيها بالكامل. في الأخير توصي الدراسة بضرورة توظيف التقنيات المالية الحديثة كوسيلة فعالة لتقليص الفجوات القائمة، خاصة من خلال تسهيل وصول النساء والفئات المهمشة إلى المنتجات المالية الرسمية، بما يعزز من فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة في باكستان.

- **دراسة** (Ho, 2024)**بعنوان** **the impact of financial inclusion on financial stability : review of theories and international evidence**

والتي هدفت لدراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي بالاعتماد على الدراسات السابقة، اعتمدت الدراسة على منهجية systematic reviewحيث شملت 26 دراسة منشورة بين 2015 و2022 واعتمد الباحثان على نماذج VARو GMM . ومن أهم نتائج الدراسة أن الشمول المالي يحسن المستوى المعيشي ويقلل من الفقر، كما أن معظم الدراسات وجدت أثر إيجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي خاصة مع وجود الرقابة الفعالة بينما أشارت دراسات أخرى أن التوسع الغير منتظم قد يرفع المخاطر النظامية.

2.دراسات حول التمويل الرقمي

- **تقرير** (Feyen, Natarajan, Heffernan, Saal, & Sarkar, 2022) **المعنونة ب** **Global Market Survey: Digital Technology and the Future of Finance**

هدف التقرير إلى تحليل أثر التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية وعلاقته بالشمول المالي، وذلك من خلال دراسة استقصائية شملت مؤسسات مالية وهيئات تنظيمية في عدد من الأسواق الناشئة والدول النامية. وقد بيّن التقرير أن الطلب على الخدمات المالية الرقمية في هذه الأسواق يشهد تزايدا ملحوظا، الأمر الذي يساهم في تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية وتوسيع مجالات الابتكار. غير أن النتائج أظهرت أيضا استمرار تحديات جوهرية، من أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، والمخاطر المرتبطة بأمن البيانات، فضلا عن محدودية القدرات التنظيمية لمواكبة التحولات المتسارعة في نماذج الأعمال الرقمية. وفي هذا السياق، أوصى التقرير بضرورة تحديث الأطر والسياسات التنظيمية بما يتلاءم مع ديناميكية التحولات الرقمية، وتمكين الجهات الرقابية من دعم الابتكار المالي مع ضمان حماية المستهلك والحفاظ على الاستقرار.

- **دراسة** (Jiang, 2022)**بعنوان** **the impact of digital finance on the innovation performance of enterprises.**

التي هدفت إلى تحليل تأثير التمويل الرقمي على أداء الابتكار في الشركات الصينية المدرجة على لوائح SME و GEMللفترة من 2011 إلى 2018. اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الكمي، حيث طبقوا نماذج تحليل بانل (ثابتة وعشوائية) لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل (التمويل الرقمي) والمتغير التابع (أداء الابتكار). كما اختبروا دور الدعم الحكومي كمتغير وسيط، وتأثير القيود المالية كعامل معدل في هذه العلاقة. وأظهرت النتائج أن التمويل الرقمي له تأثير إيجابي واضح في تعزيز الابتكار داخل الشركات، وأن الدعم الحكومي يلعب دورا وسيطا جزئيا، بينما تظل القيود المالية عاملا مؤثرا في تقييد قوة هذا التأثير.

- **دراسة** (Hasan, 2022) **المعنونة Promoting China's Inclusive Finance Through Digital Financial Services.**

هدفت هذه الدراسة لتحليل الدور المحوري الذي تؤديه الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في الصين، حيث اعتمدت الدراسة على منهج المراجعة المنهجية النوعية، أين قاموا بتحليل الدراسات السابقة والأمثلة التطبيقية، ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الخدمات والمنتجات المالية الرقمية ساهمت في تعزيز وصول الأفراد والشركات إلى التمويل،كما وصت بتحليل عميق لكيفية توظيف الخدمات الرقمية بشكل أوسع بدل التركيز على الحسابات المصرفية.

- **دراسة** (Zuo X. L., 2023)**بعنوان An Empirical Analysis of the Impact of Digital Finance on the Efficiency of Commercial Banks.**

تناولت هذه الدراسة أثر التمويل الرقمي على كفاءة البنوك التجارية في الصين، حيث اعتمدت على بيانات سنوية تغطي الفترة 2011–2020 لـ 30 بنك تجاري صيني، استخدمت الدراسة المنهج الكمي حيث اعتمد الباحثون على البيانات الطولية (Panel Data)وقياس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كمؤشر رئيسي لكفاءة الأداء البنكي.

وقد بينت النتائج أن التمويل الرقمي يساهم بشكل كبير في تحسين أداء البنوك التجارية عبر الدمج بين التكنولوجيا والقطاع المصرفي، بما يعزز القدرة على المنافسة والاستدامة.

- **تقرير** (The digital finance revolution, 2023)

والذي ركز على إبراز دور التمويل الرقمي في بناء اقتصاد أوروبي أكثر شمول واستدامة وأمنا، حيث حدد التقرير أن للتحول الرقمي في المجال المالي اهمية بالغة تمثلت في تعزيز الأمن والمرونة، رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الأوروبي، تحقيق مكاسب بيئية عبر استغلال البيانات، تحسين تجربة العملاء، وأخيرا تعزيز الشمول الاجتماعي. كما قدم التقرير توصيات لصانعي السياسات في الاتحاد الأوروبي بضرورة تسريع عملية التحول الرقمي كخيار استراتيجي لضمان الريادة العالمية.

- **دراسة** (Zuo, Li, & Xia, 2023)**المعنونة ب An Empirical Analysis of the Impact of Digital Finance on the Efficiency of Commercial Banks.**

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التمويل الرقمي على كفاءة البنوك التجارية في الصين، وذلك من خلال الاعتماد على **منهج كمي و منهج قياسي** قائم على تحليل بيانات Panel Data للبنوك خلال الفترة 2011–2019 و تم استخدام نماذج الانحدار المناسبة لبيانات البانل بهدف اختبار العلاقة بين التمويل الرقمي وكفاءة البنوك ورصد الفروق بين المؤسسات المصرفية المختلفة. وتوصلت النتائج إلى أن التمويل الرقمي يساهم بشكل إيجابي وملحوظ في تحسين كفاءة البنوك التجارية، غير أن هذا الأثر يختلف بحسب طبيعة البنك (مملوك للدولة أو خاص) ومدى قدرته على تبني الابتكار التكنولوجي. كما أبرزت الدراسة أن دمج التكنولوجيا المالية وانتشار الأدوات الرقمية يمثلان قناتين رئيسيتين من خلالهما يؤثر التمويل الرقمي في تعزيز الكفاءة البنكية.

- **دراسة** (الحمامصي، 2024) **بعنوان أثر التمويل الرقمي على الأداء المصرفي المستدام بيئيا**

هدفت الدراسة لتحليل كيفية تأثير التمويل الرقمي على الأداء البيئي للبنوك. وتحديدا، يركز على بنوك القطاع المصرفي المصري الملتزمة بمعايير المبادرة العالمية للتقارير، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي. حيث تم استخدام اداة الاستبانة وذلك على عينة 384 فردا، كما تم استخدام برنامج AMOS 25 بالتكامل مع برنامج SPSS 25 لتحليل البيانات واختبار النموذج المقترح. ومن اهم نتائج الدراسة أن التمويل الرقمي يمثل عامل جوهري في تعزيز الأداء البيئي للبنوك المصرية. فقد تبين أن التوسع في نطاق الخدمات الرقمية، وزيادة عمق استخدامها من قبل العملاء، إضافة إلى رفع مستوى الرقمنة داخل العمليات المصرفية، جميعها ترتبط إيجابيا بتحقيق أداء مصرفي أكثر استدامة بيئيا، أي أن أثر التمويل الرقمي لم يقتصر على تحسين الكفاءة التشغيلية للبنوك فحسب، بل امتد ليشكل محفز رئيسي في تبني ممارسات صديقة للبيئة، وهو ما يساهم في بناء قطاع مصرفي رقمي قادر على دعم أهداف الاستدامة.

- **دراسة** (Lee, Wang, & Lee, 2025) **بعنوان How does education promote green digital finance? Evidence from China**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التعليم في تطوير التمويل الرقمي الأخضر بالصين، وذلك بالاعتماد على منهج كمي قياسي باستخدام بيانات لوحية تغطي 30 مقاطعة خلال الفترة 2011–2020 مع استخدام أساليب قياسية ملائمة لاختبار العلاقة بين المتغيرات. وتوصل الباحثون إلى أن التعليم يساهم بشكل مباشر في دعم التمويل الرقمي الأخضر، كما أن تأثيره يتعاظم في ظل جودة تعليمية أفضل وانفتاح اقتصادي أكبر، إضافة إلى مساهمته غير المباشرة عبر قنوات مثل الترقية الصناعية، زيادة الدخل، الابتكار التكنولوجي، وتنمية المواهب المالية، وهو ما يعكس الدور المركزي لرأس المال البشري في دفع مسار التمويل الرقمي الأخضر نحو مزيد من الاستدامة.

3.الدراسات حول دور التمويل الرقمي في توسيع فرص الشمول المالي

- **تقرير** (James Manyika, 2016) ، **بعنوان Digital Finance for All: Powering Inclusive Growth in Emerging Economies**

في هذه الدراسة قام الباحثون بتحليل دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي و النمو الاقتصادي في البلدان النامية مع تسليط الضوء و ابراز اهمية البنية التحتية على انها المتغير الحاسم الذي يحدد مدى تعزيز تقنيات التمويل الرقمي لتعزيز الشمول المالي ، ضرورة وجود بيئة ديناميكية للخدمات المالية ، و وجود منتجات و خدمات مالية رقمية تلبي احتياجات الافراد و اصحاب المشاريع الصغيرة بطريقة ذات فعالية اكبر من القنوات الغير رسمية ، حسب تحليلات التقرير فالتمويل الرقمي المصحوب في حضور بنية تحتية رقمية يتيح الوصول للخدمات والمنتجات الرقمية ل1،6 مليار فرد اكثرهم نساء ما يبين الدور البارز في معالجة جزء من مشكلة الفروق بين الجنسين ، كما يزيد حجم القروض، و يخلق وظائف ، اما بالنسبة لجانب الاقتصاد الكلي فالتمويل الرقمي يرفع من الناتج المحلي للبلدان النامية خصوصا بالنسبة للدول منخفضة الدخل مقارنة مع متوسطة الدخل.

- **جزء كتاب** (Njuguna Ndung'u, 2017) **بعنوان** **The M-Pesa Technological Revolution for Financial Services in Kenya: A Platform for Financial Inclusion**

يهدف الكاتب في هذا الجزء من الكتاب إلى إبراز الابتكارات والإصلاحات السياسية التي رافقت تجربة منصة M-Pesa المالية والتي أحدثت نقلة نوعية في مسار الشمول المالي بكينيا خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2017. وقد اعتمد في ذلك على دراسة تحليلية للبيانات الثانوية المتعلقة بالشمول المالي وخدمات M-Pesa، مبرزا كيف أسهمت هذه المنصة التكنولوجية في إحداث ثورة في أنظمة المدفوعات والتسويات الوطنية، حيث ساعدت على تطوير نظام المدفوعات بالتجزئة وضمان وصول الفئات الفقيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية. كما ساهمت في دفع عجلة التطور لأسواق مالية أخرى مثل التأمينات الصغيرة، أسواق رأس المال، أنظمة التقاعد، وبرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، فضلا عن تعزيز البيئة التنظيمية ودعم نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي السياق ذاته، مكّنت M-Pesa البنوك من إدارة الحسابات الصغيرة واستقطاب غير المتعاملين مع النظام المصرفي، مما أدى إلى توسيع نقاط الوصول المالي عبر مختلف أنحاء البلاد وتعميق النشاط المالي من خلال تنويع المنتجات وزيادة الطلب على الإصلاحات والقدرات التنظيمية. كما شجّعت هذه التجربة على تطوير الخدمات المالية الرقمية، وهو ما انعكس إيجابا على بيئة السياسة النقدية في كينيا، حيث أسهمت في خلق سوق مالي نشط وأكثر تكاملا. وتبرز خصوصية تجربة M-Pesa في كونها نموذجا إفريقيا رائدا استطاع أن يتجاوز مختلف القطاعات وينسق بين الأسواق، الأمر الذي جعل منها تجربة فريدة على صعيد تعزيز الشمول المالي وتطوير البنية المالية.

- **دراسة** (Ozili P. K., 2018) **بعنوان** **Impact of Digital Finance on Financial Inclusion and Stability**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير التمويل الرقمي على الشمول المالي واستقرار النظام المالي، اعتمدت منهج المراجعة النظرية **ومن أبرز النتائج المتحصل عليها** ان التمويل الرقمي يؤثر على كل من الاستقرار والشمول المالي بشكل إيجابي، وأنه حقق نتائج إيجابية للشمول المالي في كل من الاقتصاديات الصاعدة والمتقدمة. كما ان التسهيلات التي يوفرها التمويل الرقمي غالبا ما تكون أكثر قيمة للأفراد ذوي الدخل المنخفض وغير المستقر وأفضل من التكاليف المرتفعة المحتملة عند الحصول على خدمات مماثلة من البنوك التقليدية.

- **دراسة** (Durai, 2019) **بعنوان**: **Digital Finance and its Impact on Financial Inclusion**

سعت الدراسة إلى تحليل تأثير مختلف مكونات التمويل الرقمي، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، المحافظ الرقمية، وبطاقات الائتمان والخصم، على تعزيز الشمول المالي في الهند. اعتمدت الدراسة على منهج تجريبي قائم على استبيانات وُجهت إلى عينة مكوّنة من 100 مشارك شملت تجارا ومستفيدين من الخدمات المالية الرقمية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS واختبار ANOVA. وأظهرت النتائج أن الخدمات الرقمية المختلفة كان لها تأثير ملحوظ في توسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية، غير أنّ الدراسة لفتت أيضا إلى بعض التحديات المرتبطة بالقدرة على تحمل التكاليف، والأمن، والتكيف مع هذه الأدوات الحديثة.

- **دراسة** (Achugamonu Bede Uzoma, 2020)**بعنوان** : **Digital finance as a mechanism for extending the boundaries of financial inclusion in sub-Saharan Africa: A general methods of moments approach**

و التي هدفت لدراسة العلاقة بين التمويل الرقمي و الشمول المالي في 27 دولة في جنوب الصحراء الإفريقية على مدى عشر سنوات (2007-2017) حيث تم التحليل باستخدام طريقة تصحيح الخطأ لـ جرانجر (ECM) مع طريقة المربعات الصغرى العامة المعدلة (GMM) و كان ذلك وفق المنهج التجريبي و المنهج التحليلي .و تم التوصل ان في الديناميكيات قصيرة الأجل، زيادة في التمويل الرقمي تؤدي إلى تراجع في الشمول المالي، ولكن على المدى الطويل، يبدو أن التمويل الرقمي يلعب دور إيجابي في تحديد الشمول المالي للدول الأفريقية جنوب الصحراء المختارة.

كما ان زيادة الشمول المالي الرقمي ستقلل من تردد الأشخاص على البنوك لإجراء معاملات مالية بسيطة، مما يؤدي إلى إدراج عدد أكبر من الأشخاص في النظام المالي السائد بالنسبة للدول ذات المدخرات الصغيرة والكبيرة والعامة، لكن التغييرات أكثر وضوحا في الدول ذات المدخرات الصغيرة، ومع تزايد اعتماد الناس على التمويل السائد من خلال التكنولوجيا الرقمية، ستبدأ الفجوة بين الفقراء والأغنياء بالتضاؤل تدريجيا.

- **دراسة سيف علي حسين وم.د. وفاء حسين الحيدري لسنة 2021 بعنوان:دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي/ بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي**

هدفت الدراسة لإبراز أهمية التمويل الرقمي وتأثيره على جودة وسرعة الحصول على الخدمات المالية. حيث استندت هذه الدراسة إلى عينة شملت مجموعة من العملاء والمؤسسات المالية الناشطة في هذا المجال داخل العراق لعام 2021، مستخدمة في ذلك أداة الاستبانة والمقابلات ، حيث كان ذلك ضمن المنهج الوصفي التحليلي، وقد أُجري التحليل مستعينا بنموذج الانحدار البسيط (Simple Linear Regression)، وأبرزت النتائج أن التمويل الرقمي له تأثير إيجابي ومعنوي على الشمول المالي ومكوناته، حيث يساهم في تسهيل وصول الخدمات المالية للأفراد وتحسين قدراتهم المالية والتنموية، رغم وجود بعض التحديات كارتفاع تكاليف الإنترنت وضعف الثقافة المالية.

- **دراسة** (الحريري ب.، 2021) **بعنوان تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية – دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرية**

حاولت هذه الدراسة تحديد العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي من خلال تحليل دور المعرفة المالية في هذه العلاقة التي كانت في حدود 2020-2021. حيث تم استخدام عينة طبقية عشوائية مكونة من (382) مفردة من عملاء البنوك المصرية ،و تم الاعتماد على اداة الاستبانة لجمع البيانات ليتم تحليلها باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية SEMبواسطة برنامج AMOS V.25 ، و كان ذلك وفق المنهج الاستنباطي لاستقراء فرضيات البحث ،توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها أن التمويل الرقمي له تأثير ايجابي على الشمول المالي ، حيث يعزز فرص الوصول للخدمات المالية لمجموعة واسعة من الأفراد والشركات .بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج البحث وجود تأثير إيجابي للتمويل الرقمي على جودة الخدمات المالية، حيث يزيد من تنوع وأمان المنتجات المقدمة من

البنك للعملاء . وختم البحث بتأكيد وجود تأثير إيجابي للمعرفة المالية على الشمول المالي، و ان المعرفة المالية لها دور كبير في تحسين مستوى الشمول المالي. كما انها تلعب دورا معدلا في العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي، حيث إن زيادة المعرفة المالية تعزز هذه العلاقة بشكل إيجابي. وبالتالي تحقيق الرفاهية المالية، مما ينعكس إيجابا على زيادة مستوى الشمول المالي.

- **دراسة** (Yue، 2022) **بعنوان The rise of digital finance: Financial inclusion or debt trap?**

تناولت الدراسة أثر التمويل الرقمي على الأسر الصينية في تعزيز الشمول المالي ومخاطر الوقوع في فخ الديون. اعتمدت الدراسة على بيانات المسح المالي للأسر الصينية (CHFS) خلال الفترة 2013–2019، وتم تحليلها باستخدام نماذج الانحدار اللوحي (Panel Regression) وفق المنهج القياسي والكمي. وأظهرت النتائج أن الاستخدام المكثف للتمويل الرقمي عزّز المشاركة في سوق الائتمان وساهم في رفع الاستهلاك عبر تغيير الميل الهامشي للاستهلاك، غير أنّ هذا التوسع صاحبه في الوقت نفسه ارتفاع ملموس في احتمالية وقوع الأسر في فخ الديون نتيجة سهولة الوصول إلى الائتمان.

- **دراسة حراق سمية لسنة 2022، بعنوان "فرص وتحديات استقرار النظام المالي العالمي في ظل تنامي التمويل الرقمي"**

هدفت الدراسة إلى البحث عن استقرار النظام المالي الدولي مستقبلا في ضوء نمو إحدى أهم ابتكارات العصر الرقمي، المتمثلة في التمويل الرقمي بجميع استخداماته وتقنياته. وقد اعتمدت الطالبة على المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة لتوفير فهم شامل للموضوع، وتمثلت عينتها في مؤسسات مالية مختلفة في المنطقة الآسيوية.

تشير النتائج إلى أن استخدام تقنيات التمويل الرقمي يُسهم في تحقيق الكفاءة والفاعلية ضمن النظام المالي الدولي بكل مكوناته، والذي ينعكس بدوره على الاقتصاد الحقيقي. إذ يساعد ذلك في تقليل تكاليف الخدمات المالية وحجم المعاملات والوثائق. ومع ذلك، تظل الفائدة مرتهنة بمدى قدرة الحكومات وصانعي السياسات على إيجاد نظام وبيئة تنظيمية وقانونية تضمن السيطرة على مخاطر التمويل الرقمي.

- **دراسة** (مغنم، م.، 2022) **حول دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي ضمن نطاق المنطقة العربية.**

هدفت الدراسة إلى استكشاف دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، وذلك من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لمراجعة المؤشرات والتقارير المتاحة حول المنطقة العربية من 2011 إلى 2017. أظهرت نتائج الدراسة أن التمويل الرقمي له دور كبير في رفع الناتج المحلي الإجمالي عبر تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، كما يساعد على مراقبة تدفق الأموال، الحد من العملات المزيفة، وتسريع المعاملات. وبينت النتائج أيضا أن انتشار الخدمات المالية الرقمية واسع نسبيا بين الفئات الفقيرة والمحرومة وسكان المناطق الريفية، الأمر الذي يعزز مستويات الشمول المالي في البلدان النامية. ومع ذلك، كشفت الدراسة عن وجود تفاوت واضح في مستوى الشمول المالي بين الدول العربية، حيث حققت دول الخليج نسبا مرتفعة تتجاوز المتوسط العالمي، مقابل مستويات أقل في بلدان أخرى. وخلصت الدراسة إلى أن نجاح التمويل الرقمي في دعم الشمول المالي يعتمد بدرجة كبيرة على الدعم الحكومي وطبيعة السوق المحلية، مما يؤكد أهمية العوامل السياقية في تحقيق النتائج المرجوة.

- **دراسة** (Atang Hermawan, 2022)**بعنوان: Intention to Use Digital Finance MSMEs: The Impact of Financial Literacy and Financial Inclusion**

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر كل من الثقافة المالية والشمول المالي على نية استخدام التمويل الرقمي في مدينة باندونغ، مع التركيز على قطاع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة باعتباره من أكثر القطاعات حاجة للتكيف مع متطلبات العصر الرقمي. اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، حيث تم جمع البيانات بواسطة استبانات وتحليلها باستخدام أسلوب المربعات الصغرى الجزئية PLS. وأظهرت النتائج أن الشمول المالي يمثل العامل الأقوى في دفع الأفراد والشركات نحو تبني التمويل الرقمي، إذ إن إتاحة الخدمات المالية الرقمية على نطاق أوسع يساهم في تسهيل الوصول إليها والتغلب على الحواجز التقليدية وتشجيع المؤسسات الصغيرة على الاستفادة من هذه الخدمات في أنشطتها اليومية.

- **دراسة**(Goswami, 2022) **بعنوان Impact of Financial Technology (Fintech) on Financial Inclusion in Rural India.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقنيات التكنولوجيا المالية FinTech على الشمول المالي في المناطق الريفية بالهند، حيث شملت العينة 410 أفراد من سكان الريف. اعتمد الباحث على المنهج الكمي، إذ استخدم الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات والتحليل العاملي الاستكشافي (EFA) لاستخراج العوامل الأساسية، ثم نمذجة المعادلات البنائية (SEM) لاختبار الفرضيات وقياس أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي. وأظهرت النتائج أن معظم الأفراد في الدول النامية، خاصة في آسيا والشرق الأوسط، لا يمتلكون حسابات مصرفية، وأن الحصول على الخدمات المالية الأساسية ما يزال بعيد المنال بالنسبة لملايين الأشخاص في المناطق الريفية والنائية بالهند. كما بينت النتائج أن غالبية المشاركين يستخدمون خدمات التكنولوجيا المالية بانتظام لتعزيز أرباحهم، زيادة مدخراتهم، وتنفيذ عمليات تحويل الأموال بتكلفة منخفضة، مما يعكس دور هذه التقنيات في تحسين مستويات الشمول المالي في تلك البيئات.

- **دراسة** (Al-Smadi, 2023)**بعنوان: " Examining the Relationship between Digital Finance and Financial Inclusion: Evidence from MENA Countries"**

هدفت إلى تحليل العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي في 12 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة من 2004 إلى 2020. اعتمد الباحث على المنهج الكمي القياسي حيث استخدم طريقة اللحظات المعممة للنظام (sys-GMM) ،أظهرت الدراسة ان التمويل الرقمي يلعب دور كبيرا في زيادة عدد حسابات الودائع في البنوك التجارية ، مما يعكس ارتباطه الوثيق بتحسين الوصول إلى الخدمات المالية ،كما تظهر الدول ذات الدخل المرتفع مستويات أعلى من الشمول المالي، مع فروق واضحة في عدد حسابات الودائع وأجهزة الصراف الآلي و من جهة اخرى يؤثر الناتج المحلي الإجمالي للفرد بشكل إيجابي على الوصول والتوفر واستخدام الخدمات المالية، بينما تظهر البيانات علاقة سلبية بين التضخم والشمول المالي.

- **دراسة** (Mohammad Asif, 2023)**بعنوان The Impact of Fintech and Digital Financial Services on Financial Inclusion in India**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية على الشمول المالي في الهند، من خلال الاعتماد على المنهج الكمي، حيث شملت عينة الدراسة 400 مشارك من مستخدمي التكنولوجيا المالية وأصحاب الأعمال في المناطق الريفية الذين

يستفيدون من خدمات المال الرقمي، وتم جمع البيانات باستخدام أداة الاستبانة. استخدم الباحثون تحليل العوامل التأكيدية، إضافة إلى نمذجة المعادلات الهيكلية SEM. وأظهرت النتائج أن الشمول المالي يعتمد بدرجة كبيرة على الثقة في خدمات التكنولوجيا المالية والنية السلوكية لاستخدامها، كما برز كل من التأثير الاجتماعي وسهولة الاستخدام كعوامل داعمة ولكن بدرجات متفاوتة. وأكدت الدراسة أن تعزيز الشمول المالي يعد وسيلة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، خاصة في الدول النامية، معتبرة أن اعتماد التكنولوجيا المالية أصبح ضروريا لتوفير الخدمات المصرفية الأساسية للسكان المحرومين اقتصاديا، ولا سيما في المناطق الريفية في الهند.

- **دراسة** (Umar Habibu Umar, 2024)**بعنوان: Digital finance and SME financial inclusion in Africa**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التمويل الرقمي على الشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في إفريقيا. حيث شملت عينة البحث 17 دولة إفريقية خلال الفترة 2011–2022،. استخدمت الدراسة المنهج الكمي من خلال بياناتPanel Data ، مع تطبيق أسلوب HPCSE لتصحيح الأخطاء المعيارية للوحات غير المتجانسة وانحدارات المربعات الصغرى العامة. وأظهرت النتائج أن حجم التمويل الرقمي يرتبط إيجابيا بإجمالي الودائع، وأن كثافة استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت ساهمت بوضوح في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إيداع أموالها لدى البنوك. كما كشفت النتائج عن ارتباط إيجابي لكل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد وجودة التنظيم مع ودائع هذه المؤسسات، في حين كان لاستخدام الإنترنت ومؤشر مكافحة الفساد أثر سلبي، وهو ما يمكن تفسيره بزيادة مخاطر الاحتيال عبر الإنترنت أو صرامة الامتثال التنظيمي الذي يدفع بعض المؤسسات للاحتفاظ بأموالها نقدا. وأخيرا، تبين أن التضخم (مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك) يؤثر إيجابيا على ودائع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **دراسة** (Abdellah Lakhouili, 2024)**بعنوان** : **the impact of digital finance on financial inclusion in Morocco**

التي هدفت لدراسة تأثير التمويل الرقمي على الشمول المالي في المغرب ،حيث تمثلت عينة الدراسة في 454 عميل لدى البنوك بالمغرب، تم قياس التمويل الرقمي في هذه الدراسة باستخدام استبيان منظم ، مع تحليل نتائجه باستخدام برنامج SPSS وبرنامج AMOS ، و تقييم تأثيره على الشمول المالي باستخدام نماذج المعادلات الهيكلية، و ذلك وفق المنهج الوصفي التحليلي .وأظهرت **نتائج الدراسة** التأثير الإيجابي للتمويل الرقمي على مختلف أبعاد وجوانب الشمول المالي في المغرب، حيث تساهم الخدمات المالية الرقمية في تحسين كل من الوصول و جودة و استخدام المنتجات الرقمية مما يؤدي إلى تحسين نمط حياة ورفاهية المستخدمين ، كما ان التقنيات المالية تعتبر حلولا فعال للتغلب على الحواجز التقليدية من خلال تقليل تكاليف المعاملات وتسهيل الوصول إليها.

- **دراسة** (Onkokame Mothobi, 2024) **بعنوان The impact of network coverage on adoption of Fintech and financial inclusion in sub saharan Africa**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغطية شبكات الهاتف المحمول على تبني الأفراد للأجهزة الرقمية واستخدامهم لمختلف التقنيات المالية التي تساهم في تعزيز الشمول المالي في تسع دول من إفريقيا وجنوب الصحراء. كما سعت إلى إبراز دور تحسن البنية التحتية للاتصالات في دعم الشمول المالي. اعتمد الباحثان في الدراسة على المنهج الكمي التجريبي، مستخدمين نموذجHeckprobit ، بالاستناد إلى

بيانات ثانوية شملت عينة من 12،735 فردا من تسع دول هي: غانا، كينيا، موزمبيق، نيجيريا، رواندا، السنغال، جنوب إفريقيا، تنزانيا، وأوغندا، وذلك لسنة 2017.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين القرب من أبراج الاتصال واعتماد الأفراد على الهواتف في استخدام الخدمات المالية الرقمية. كما أظهرت أن الدول التي تقود فيها شركات الاتصالات عملية تقديم الخدمات المالية الرقمية – مثل خدمات الهاتف النقال عبر QR Codes – تحقق نجاحا أكبر، نظرا لأن هذه الخدمات لا تتطلب تدفقات عالية للإنترنت ويمكن تشغيلها على مختلف أنواع الهواتف. في المقابل، فإن الدول التي تقود فيها البنوك عملية تقديم المنتجات المالية الرقمية – مثل التطبيقات المصرفية – تعتمد بشكل أكبر على الشبكات الحديثة مثل LTE، التي توفر سرعات إنترنت عالية وتتيح استخداما فعالا لهذه التطبيقات.

- **دراسة (نبيل عادل، 2024) بعنوان: تأثير الثقافة المالية الرقمية واعتماد التكنولوجيا على الشمول المالي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية،**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التأثير المشترك للثقافة المالية الرقمية واعتماد تقنيات التكنولوجيا المالية، بما في ذلك ال Blockchain، على الشمول المالي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 2011–2021. اعتمدت الدراسة على بيانات من 56 دولة ناشئة، باستخدام نموذج الأساليب العامة للحظات GMM لمعالجة مشكلات التجانس الداخلي في النماذج الديناميكية والتحكم في عدم التجانس غير الملحوظ، وكان ذلك وفق المنهج الكمي. وأظهرت النتائج أن النضج المالي الرقمي يمثل عاملا رئيسيا في تعزيز الشمول المالي، خاصة من خلال الابتكارات القائمة على الأموال عبر الهاتف المحمول مثل M-Pesa، في حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان له تأثير إيجابي محدود، بينما أظهرت الجودة التنظيمية أثرا سلبيا. وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق الشمول المالي يتطلب استراتيجيات رقمية متخصصة، مع توصية بتبني تدخلات حكومية مرنة، الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، توفير المحتوى المحلي باللغات الأصلية، إطلاق حملات تحفيزية للتبني، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التدريب، إلى جانب إدماج الثقافة الرقمية في أنظمة التعليم.

- **دراسة (Ghosh, 2025) entitled Digital Financial Literacy and Financial Inclusion in the Global South for a Sustainable Future: A Scoping Review،**

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الأدبيات السابقة التي تناولت العلاقة بين الثقافة والمعرفة المالية الرقمية (DFL) والشمول المالي (FI) في بلدان الجنوب العالمي، مع محاولة استشراف آفاق البحث المستقبلية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs). اعتمد الباحثون على إطار PRISMA ScR لإجراء مراجعة منهجية شملت ست قواعد بيانات أساسية (Scopus، Science Direct، Sage، Emerald، Taylor & Francis، Wiley)، وتضمنت المراجعة الدراسات المفاهيمية والتحليلية إضافة إلى البحوث التجريبية الكمية والنوعية والمختلطة. وأبرزت النتائج وجود ارتباط إيجابي بين المعرفة المالية الرقمية والشمول المالي، غير أن هذه العلاقة تتأثر سلبا بعوامل مثل ضعف الثقة بالمؤسسات، التعقيدات المصرفية، انخفاض مستويات الثقافة المالية، الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى التفاوت في القدرات الرقمية. كما أوضحت الدراسة أن تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية في المناطق الريفية يسهم في تحقيق الهدفين 8 و10 من أهداف التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، أوصت بضرورة تدخل الحكومات والبنوك عبر توفير البنية التحتية الرقمية وتبسيط الإجراءات المصرفية وتطوير برامج التعليم المالي الموجهة للفئات الهشة.

المبحث الثاني: تلخيص الدراسات السابقة

بعد الاستعراض التفصيلي للدراسات السابقة في المبحث السابق، سنقوم في هذا المبحث بتقديم صورة موجزة عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التمويل الرقمي والشمول المالي وذلك بتلخيص أهم ما ورد فيها من إشكاليات، متغيرات، مناهج، ونتائج، وذلك في جداول مخصصة تساعد على المقارنة بين الدراسات وتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بينها.

1.تلخيص الدراسات حول الشمول المالي:

الجدول 15: الدراسات السابقة حول الشمول المالي

الدراسة والسنة	العينة	الهدف	المنهج والأداة المستعملة	أهم النتائج
طلحة(2019)	تجارب دولية	دور أنظمة الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي	وصفي/تحليلي	الهوية الرقمية القوية تسهل فتح حسابات بشرط وجود إطار قانوني وبنية تحتية مناسبة.
Ozili P.K. (2023)	مراجعة استشرافية	رؤية استشرافية حول مستقبل الشمول المالي في ظل الرقمنة	مراجعة استقرائية + استشرافية	التحول نحو منصات موحدة وأرقام الهواتف يمثل بوابة رئيسية لتعزيز الشمول المالي.
Sakanko (2023)	عينة أسر ولاية نيجر، 2020	أثر الثقافة المالية على الشمول المالي	منهج كمي (انحدار على بيانات مقطعية)	المعرفة المالية لها علاقة إيجابية بالشمول المالي ؛كما تتأثر بالثقة والبنية التحتية.
خلالفة م.ب(2023) .	الجزائر –بيانات ثانوية– 2011 2017	تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر وتحديد معيقاته	وصفي تحليلي	الشمول المالي في الجزائر منخفض البطالة، الاقتصاد موازي، و الاعتماد على النقد تعتبر من أهم العوائق.
سمية(2023)	عينة: 320 مستعمل للخدمات المالية (الجزائر)	تحليل أثر التثقيف المالي على الشمول المالي	وصفي تحليلي + SEM (SPSS AMOS)	للتثقيف المالي أثر إيجابي وقوي على الشمول المالي نقص الوعي والبنية التحتية عوائق رئيسية.

João Jungo (2023)	137دولة (بيانات 2014)	تحليل اثر الثقافة والابتكار والشمول على الفساد و استقرار البنوك	منهج قياسي (FGLS)	الفساد يقلص الاستقرار الثقافة والابتكار والشمول يخففون الأثر السلبي له.
Mohammad Faisal Salama (2023)	استعراض تجارب وسياسات	تحليل سياسات الشمول المالي وتمكين الفقراء بالدول النامية	وصفي تحليلي	الوكيل البنكي وأنظمة الدفع الإلكتروني وسيلة فعالة لتمكين الفقراء؛ وحماية المستهلك وتبني ثقة.
Ozili (Peterson) (2024)	إطار نظري ومفاهيمي (نظرية الفئات المستضعفة)	نظرية الفئات المستضعفة في الشمول المالي	وصفي تحليلي	الفئات المستضعفة تحتاج سياسات موجهة وتصميم منتجات خاصة مع حماية من مخاطر الاحتيال.
Razzaq (2024)	بيانات Global Findexحول باكستان(	محددات فجوات الشمول بين الجنسين في باكستان	منهج كمي Logistic	فجوة جنسية واضحة؛ التعليم والدخل يقللان الفجوة لكن لا يلغونها.
Ho (2024)	مراجعة منهجية: 26 دراسة (2015–2022)	العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي (نظريات وأدلة)	مراجعة منهجية Systematic review	الشمول المالي يحسن المعيشي ويقلل الفقر؛ الرقابة الفعالة تحمي من مخاطر التوسع غير المنظم.

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

2.تلخيص الدراسات السابقة حول التمويل الرقمي:

الجدول16: الدراسات السابقة حول التمويل الرقمي

الدراسة والسنة	العينة	الهدف	المنهج المتبع	أهم نتيجة
Feyen et al. (2022)	مؤسسات مالية وهيئات تنظيمية في أسواق ناشئة ودول نامية	أثر التحول الرقمي على الخدمات والتنظيم	وصفي/استقصائي (مسح مؤسساتي)	طلب متزايد على الخدمات الرقميةلكن وجود تحديات أمن البيانات، محدودية القدرات التنظيمية، ضعف البينة التحنية

Jiang (2022)	شركات صينية مدرجة في SME وGEM (2011–2018)	قياس أثر التمويل الرقمي على الابتكار المؤسسي واختبار دور الدعم الحكومي والقيود المالية	كمي / قياسي (Panel data: نماذج بانل ثابتة وعشوائية	التمويل الرقمي يعزز الابتكار؛ الدعم الحكومي وسيط جزئي؛ القيود المالية تحد من قوة الأثر
Hasan (2022)	الصين	تحليل دور الخدمات المالية الرقمية في تعميم الشمول المالي بالصين	وصفي تحليلي	الخدمات المالية الرقمية وسعت الوصول وقدمت منتجات رقمية أوسع بدل التركيز فقط على الحسابات البنكية
Zuo X.L. (2023)	30بنك تجاري صينيا (2011–2020)	دراسة أثر التمويل الرقمي على كفاءة البنوك التجارية	كمي / قياسي (Panel data	التمويل الرقمي يحسن أداء البنوك التجارية ويعزز قدرتها التنافسية والاستدامة
The Digital Finance Revolution (EU)،2023		إبراز دور التمويل الرقمي في بناء اقتصاد أوروبي أكثر شمول وأمن واستدامة	وصفي/تحليلي	الرقمنة تعزز الأمن والقدرة التنافسية، تحسن تجربة العملاء، وتدعم الشمول الاجتماعي
Zuo، Li، & Xia *2023*	بنوك تجارية صينية (2011–2019)	تحليل أثر التمويل الرقمي على كفاءة البنوك ورصد الاختلافات حسب نوع الملكية	كمي / قياسي (Panel data)، نماذج انحدار بانل(	التمويل الرقمي يحسن كفاءة البنوك لكن الأثر يختلف حسب طبيعة البنك (حكومي/خاص) وقدرته على التبني التكنولوجي

الحمامص2024)d	البنوك المصرية الملتزمة بمعايير الاستدامة؛ عينة 384 فردا	دراسة أثر التمويل الرقمي على الأداء البيئي للبنوك	كمي استبانة، تحليل SEMباستخدام AMOS 25 و(SPSS 25	التمويل الرقمي يعزز الأداء البيئي للبنوك، ويرتبط بتبني ممارسات صديقة للبيئة
Wang،Lee & ، Lee (2025)	30مقاطعة صينية–2011) 2020)	دور التعليم في دعم التمويل الرقمي الأخضر	كمي / قياسي (Panel data)، أساليب قياسية ملائمة(	التعليم يعزز التمويل الرقمي الأخضر بشكل مباشر وغير مباشر (عبر الابتكار، الدخل، المواهب)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

3.تلخيص الدراسات السابقة حول دور التمويل الرقمي في توسيع فرص الشمول المالي

الجدول 17: الدراسات السابقة حول دور التمويل الرقمي في توسيع فرص الشمول المالي

الدراسة والسنة	العينة	الهدف	المنهج المتبع	أهم النتائج
James Manyika et al. (2016)	بلدان نامية	تحليل دور التمويل الرقمي في دعم الشمول المالي والنمو الاقتصادي مع إبراز دور البنية التحتية الرقمية	تحليلي	التمويل الرقمي مع البنية التحتية يمكن أن يتيح الوصول لـ 1.6 مليار شخص (أغلبهم نساء)، يزيد القروض والوظائف، ويرفع الناتج المحلي خاصة في الدول منخفضة الدخل
Njuguna Ndung'u (2017)	كينيا (2006–2017)	إبراز تجربة M-Pesa ودورها في الشمول المالي	تحليلي / دراسة حالة (بيانات ثانوية)	M-Pesaأحدثت ثورة في المدفوعات والتسويات، عززت وصول الفئات الفقيرة، دعمت إصلاحات تشريعية، ووسّعت منتجات مالية (تأمينات، معاشات...)

Ozili، P.K. (**2018**)	بلدان متقدمة وصاعدة	تحديد أثر التمويل الرقمي على الشمول المالي والاستقرار المالي	تحليلي	التمويل الرقمي يعزز الشمول المالي خاصة لذوي الدخل المنخفض، ويحسن الاستقرار المالي مقارنة بالبنوك التقليدية
Durai (**2019**)	الهند؛ 100 مشارك (تجار + مستفيدون)	تحليل أثر الخدمات الرقمية (بنوك أونلاين، محافظ، بطاقات...) على الشمول المالي	كمي / تجريبي) استبيان + ANOVA باستخدام(SPSS	الخدمات الرقمية عززت الوصول المالي، لكن التحديات بقيت (تكلفة، أمن، تكيف)
Achugamonu B.U. (**2020**)	27دولة إفريقية جنوب الصحراء (2007–2017)	دراسة العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي	كمي / قياسي (ECM + GMM، بيانات بانل	على المدى القصير التمويل الرقمي قد يقلل الشمول، لكن على المدى الطويل يعزز الإدماج ويقلص فجوة الفقر
سيف علي حسين & وفاء الحيدري (**2021**)	العراق (2021)؛ عينة عملاء ومؤسسات مالية	قياس أثر التمويل الرقمي على جودة وسرعة الخدمات المالية	كمي) استبانة + مقابلات Simple + Linear Regression)	التمويل الرقمي يعزز الشمول المالي بشكل معنوي، لكنه يواجه تحديات (تكاليف إنترنت، ضعف الثقافة المالية)
الحريري، ب (**2021**) .	مصر (2020–2021)؛ 382 عميل بنك	دراسة العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي ودور المعرفة المالية كمتغير معدل	كمي) استبانة + SEMباستخدام AMOS)	التمويل الرقمي يعزز الشمول المالي وجودة الخدمات؛ المعرفة المالية تعزز العلاقة بشكل إيجابي
Yue (**2022**)	الصين (2013–2019)؛	دراسة أثر التمويل الرقمي على الشمول ومخاطر الديون	كمي / قياسي (Panel Regression)	التمويل الرقمي رفع الاستهلاك والمشاركة

	بيانات CHFS للأسر			الائتمانية لكنه زاد مخاطر فخ الديون
حراق سمية (2022) —	مؤسسات مالية آسيوية	استكشاف أثر التمويل الرقمي على استقرار النظام المالي العالمي	تحليلي + دراسة حالة	التمويل الرقمي يعزز الكفاءة ويخفض التكاليف، لكن الاستقرار مرتبط بقدرة الحكومات على ضبط المخاطر
مغنم، م— (2022) .	المنطقة العربية (2011–2017)؛	دراسة دور التمويل الرقمي في دعم الشمول المالي	وصفي / تحليلي (بيانات ثانوية)	التمويل الرقمي رفع الناتج المحلي وسهل الوصول، لكن تفاوت بين دول الخليج وبقية الدول العربية
Atang Hermawan (2022)	باندونغ (إندونيسيا)؛ قطاع MSMEs	تحليل أثر الثقافة المالية والشمول المالي على نية استخدام التمويل الرقمي	كمي) استبيان + PLS)	الشمول المالي هو العامل الأقوى في دفع المؤسسات لتبني التمويل الرقمي
Goswami (2022)	الهند (مناطق ريفية)؛ 410 فردا	قياس أثر FinTech على الشمول المالي	كمي) استبيان + EFA + SEM)	التكنولوجيا المالية حسّنت المدخرات والتحويلات في الريف وخفّضت التكاليف
Al-Smadi (2023)	12دولة من MENA (2004–2020)	قياس أثر التمويل الرقمي على الشمول المالي	كمي / قياسي-Sys) GMM)	التمويل الرقمي يزيد الحسابات البنكية وال ATMs؛ الناتج المحلي يعزز الشمول، بينما التضخم يضعفه
Mohammad Asif (2023)	الهند (400 مشارك في الريف)	دراسة أثر FinTech والخدمات الرقمية على الشمول المالي	كمي) استبيان + CFA + SEM)	الثقة والنية السلوكية عوامل حاسمة؛ الأثر

				الاجتماعي وسهولة الاستخدام داعمة
Umar Habibu 2024	17دولة إفريقية (2011–2022)	أثر التمويل الرقمي على شمول الشركات الصغيرة والمتوسطة	كمي / قياسي (Panel data + HPCSE + GMM)	التمويل الرقمي يزيد ودائع الSMEs ؛ الناتج المحلي والجودة التنظيمية إيجابيان؛ الإنترنت والفساد سلبيان
Abdellah Lakhouili 2024	المغرب (454 عميل بنك)	قياس أثر التمويل الرقمي على الشمول المالي	كمي / تحليلي) استبيان SEM +باستخدام AMOSو(SPSS	التمويل الرقمي يحسن الوصول والجودة والاستخدام؛ يقلل تكاليف المعاملات
Onkokame Mothobi 2024	9دول إفريقية (2017)؛ 12،735 فردا	قياس أثر تغطية الشبكات على استخدام الخدمات المالية الرقمية	كمي / تجريبي (Heckprobit)	قرب الأبراج يعزز استخدام الهواتف للخدمات المالية؛ نجاح أكبر حين تقود شركات الاتصالات الخدمات
نبيل عادل (2024)	56دولة ناشئة (2011–2021)	تحليل أثر الثقافة المالية الرقمية واعتماد FinTech (Blockchain)على الشمول المالي	كمي / قياسي (GMM)	النضج المالي الرقمي عامل رئيسي؛ الناتج المحلي تأثيره محدود؛ الجودة التنظيمية سلبية
Ghosh (2025)	6بلدان من الجنوب العالمي	استعراض العلاقة بين الثقافة المالية الرقمية والشمول المالي	مراجعة منهجية (PRISMA ScR)	ارتباط إيجابي بين الثقافة الرقمية والشمول؛ العلاقة تتأثر سلبا بعوامل كالثقة المنخفضة والهشاشة الاجتماعية

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

المبحث الثالث: المقارنة التحليلية للدراسات السابقة واستجلاء موقع الدراسة الحالية

يشكل هذا المبحث خطوة أساسية في بناء الإطار العلمي للدراسة، إذ يهدف إلى إجراء مقارنة تحليلية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من أجل الكشف عن مساحات الاتفاق والاختلاف واستجلاء الفجوة البحثية التي تبرر هذا العمل. فالوقوف على أهداف تلك الدراسات ومناهجها ومجتمعاتها وأدواتها ونتائجها يسمح بفهم المسار الذي قطعته الأدبيات في تناول موضوع التمويل الرقمي والشمول المالي، وفي الوقت نفسه يبرز حدود ما أنجزته والقصور الذي لا يزال قائما، خاصة في السياق الجزائري. ومن هنا، يتأسس هذا المبحث على ثلاثة محاور متكاملة: إبراز أوجه التشابه، توضيح أوجه الاختلاف، ثم تحديد الفجوة البحثية التي تنبثق منها الدراسة الراهنة.

1.أوجه التشابه:

إن الوقوف عند أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الراهنة يسمح برسم ملامح التوافق الذي يجمعها في منطلقاتها العلمية، سواء تعلق الأمر بالأهداف أو بالمنهجية أو بمجتمع الدراسة أو بالأداة المستعملة. فهذا التلاقي لا يُفهم باعتباره تكرارا للطرح، بل يُبرز وجود قاعدة معرفية مشتركة تمثل الأساس الذي بُنيت عليه إسهامات متباينة. ولتوضيح هذه الجوانب بشكل أدق وأكثر تنظيما، سيتم عرضها في الجدول الموالي بما يتيح للقارئ استيعابها بصورة شمولية ونسقية.

الجدول 18: أوجه الاتفاق بين دراستنا والدراسات السابقة

الدراسات السابقة	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	التعليق العلمي
تقرير (طلحة، 2019)، و (Feyen، Natarajan، Heffernan، Saal، و Sarkar، 2022)	التركيز على تعزيز الشمول المالي باستخدام الأدوات الرقمية، التمويل الرقمي كمتغير مستقل	تتماشى هذه الدراسات مع الهدف الأساسي للدراسة الحالية في قياس أثر التمويل الرقمي على الشمول المالي، مع إبراز الدور المحوري للتكنولوجيا في إزالة الحواجز المالية وتسهيل الوصول للخدمات.
(Ozili P.، 2018)، (Ozili peterson, 2024)	تحليل الشمول المالي عبر التكنولوجيا المالية والتمويل الرقمي، تعزيز الاستقرار المالي	تدعم الدراسة الحالية من الناحية النظرية، خصوصا في إبراز التمويل الرقمي كرافعة لتمكين الفئات المهمشة والمجتمعات المحرومة من الخدمات المالية، وتعزيز الاستقرار المالي.
(Sakanko، 2023)، (Jiang، 2022)، (Razzaq، 2024)، (Zuo X.، 2023) و (Lee، Wang، و Lee، 2025)	المنهج الكمي، استخدام الانحدار وتحليل البيانات لتقدير أثر التمويل الرقمي على الشمول المالي	يتوافق مع المنهجية الحالية التي تعتمد التحليل الإحصائي ونماذج الانحدار البسيط والمتعدد وبيانات البانل لقياس أثر التمويل الرقمي على مختلف الفئات في المجتمع.

(**مغنم، م.، 2022**)، (**خلالفة محمد بدر، 2023**)، (**Al-Smadi, 2023**)	التركيز على الشمول المالي في السياق المحلي/الإقليمي) الجزائر، المنطقة العربية، (MENA	يدعم اختيار الحيز الجغرافي للدراسة الحالية ويبرز أهمية الاعتماد على بيانات ميدانية حديثة لتقييم واقع الشمول المالي في السياق الوطني والإقليمي.
(**سمية، 2023**)، (**Atang Hermawan، 2022**)، (**Hermawan**)، (**Ghosh، 2025**)،	الاعتماد على منهج كمي وتحليل العلاقة بين الثقافة المالية الرقمية، الشمول المالي، واستخدام التمويل الرقمي	يعزز الدراسة الحالية في إبراز دور الثقافة المالية الرقمية كعامل معدّل ومؤثر في تحسين فعالية التمويل الرقمي للشمول المالي، خاصة للفئات المستضعفة والمناطق الريفية.
(**Achugamonu Bede Uzoma، 2020**) (**Umar Habibu Umar، 2024**) (**James Manyika، 2016**)	تحليل أثر التمويل الرقمي على الشمول المالي والنمو الاقتصادي، الفئات الصغيرة والمتوسطة، والسياق الإفريقي	تتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في التركيز على التمويل الرقمي كأداة استراتيجية لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز التنمية الاقتصادية، مع مراعاة مختلف الفئات الاقتصادية والمستويات الجغرافية.
(**Njuguna Ndung'u، 2017**)، (**Goswami، 2022**)، (**Mohammad Asif، 2023**)	أثر الابتكارات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية على توسيع الوصول المالي وتحسين الأداء الاقتصادي	تتماشى مع هدف الدراسة الحالية في إبراز أثر المنصات الرقمية والابتكار المالي على توسيع الوصول المالي للفئات المهمشة وتحسين الأداء المالي في المناطق الريفية.
(**الحريري د.، 2021**)	التمويل الرقمي وجودة الخدمات المالية ودور المعرفة المالية كعامل معدّل	يدعم الدراسة الحالية من حيث إبراز دور التمويل الرقمي في تحسين جودة الخدمات المالية، وتأكيد دور الثقافة والمعرفة المالية في تعزيز تأثير هذه الخدمات على الشمول المالي.
(**Yue، 2022**)،	تحليل التأثير المباشر للتمويل الرقمي على الفئات المختلفة، مع مراعاة المخاطر الاقتصادية والمالية	تتوافق مع الدراسة الحالية في إبراز التأثيرات المحتملة للتمويل الرقمي على الاستقرار المالي، والمخاطر المرتبطة بالديون، وأهمية تقييم النتائج الاقتصادية الشاملة.
(**Onkokame Mothobi، 2024**) (**Abdellah Lakhouili، 2024**)	تأثير البنية التحتية الرقمية وشبكات الاتصال على تبني التمويل الرقمي والشمول المالي	تتفق مع الدراسة الحالية في إبراز دور البنية التحتية الرقمية كعامل مؤثر وحاسم في نجاح الخدمات المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا عما سبق

تعكس الدراسات السابقة تنوع واسع في معالجة التمويل الرقمي والشمول المالي، بدءا من التركيز على أثر البنية التحتية الرقمية والابتكارات المالية، مرورا بدور الثقافة والمعرفة المالية، وصولا إلى تحليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين المحلي والإقليمي. وفي حين توفر هذه الدراسات قاعدة صلبة من الأدبيات النظرية والتجريبية، تكشف مقارنة نتائجها عن فجوات

واضحة فيما يتعلق بالسياق الجزائري الحديث وتكامل العوامل المتعددة المؤثرة على الشمول المالي. هنا تكمن قيمة الدراسة الحالية؛ فهي لا تكتفي بتحليل أثر التمويل الرقمي على الشمول المالي من منظور الوصول للخدمات والمنتجات المالية، بل تتوسع لتضم تأثير البنية التحتية الرقمية، ومستوى الثقافة المالية، والقدرة على تبني الخدمات الرقمية في بيئة محلية معاصرة (2024–2025). ومن خلال المزج بين المنهجيات الكمية الدقيقة الانحدار البسيط والمتعدد، والبيانات الميدانية المحلية، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم رؤية شاملة ومتعددة الأبعاد لم تستكشف بشكل منهجي في الدراسات السابقة، ما يجعل مساهمتها البحثية فريدة ومبتكرة، إذ تتجاوز مجرد تأكيد النتائج المعروفة لتقدم نموذجا متكاملا لفهم كيفية تحويل الابتكار الرقمي إلى أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي في الأسواق الناشئة، وبالأخص في الجزائر.

2.أوجه الاختلاف:

يمثل تحليل أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة خطوة أساسية لفهم المزايا التفسيرية والتطبيقية للدراسة الحالية. إذ تسمح هذه المقارنة بتحديد العناصر التي تميز الدراسة الراهنة عن غيرها، سواء من حيث المنهجية، نطاق العينة، طبيعة البيانات، أو التركيز السياقي المحلي. ومن خلال إبراز هذه الفروقات، تتضح مساهمة الدراسة في سد الثغرات البحثية السابقة وتقديم رؤية أكثر دقة وشمولية حول أثر التمويل الرقمي على الشمول المالي في الجزائر.

الجدول 19: أوجه التباين بين دراستنا والدراسات السابقة

الدراسة السابقة	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	التعليق العلمي
(Ozili P.، 2018)، (DOUGLAS ARNER، (2024)، (James Manyika، 2016)	بيانات ثانوية ومراجعات أدبية عامة، تحليل عالمي أو عام	الدراسة الحالية تعتمد بيانات ميدانية حديثة من الجزائر (2025–2024) مع منهج كمي تجريبي **مباشر** وتحليل إحصائي متقدم، **مما** يزيد من الأصالة والتطبيقية ويعزز القدرة على استخلاص استنتاجات سببية دقيقة.
(Njuguna Ndung'u، 2017)، (Achugamonu Bede Uzoma، 2020)، (Marus و Fabian، 2025)	دراسات حالة محدودة في كينيا أو إفريقيا جنوب الصحراء، بيانات تاريخية (2007–2017)	الدراسة الحالية توسع التحليل على المجتمع الجزائري مع أبعاد شمول مالي متنوعة وحديثة السياق، ما يعكس الواقع المالي الرقمي المحلي بدقة أكبر.
(Durai، 2019)، (الحريري ب.، 2021)، (Adel، 2024)	عينة محدودة (100–382 مشارك)، تحليل جزئي (الهند، الصين)	الدراسة الحالية تعتمد **عينة أكبر وأكثر تمثيلية** من المجتمع الجزائري (400 فرد)، مع **تحليل شامل لجميع أبعاد الشمول المالي** لتعميق النتائج وزيادة موثوقيتها.

(Hasan، 2022)، (Yue، 2022)،	تركيز على خدمات مصرفية أو أسر صينية، مع عدم تحليل المخاطر المالية للسياق المحلي	الدراسة الحالية تعالج السلوك المالي ضمن المجتمع الجزائري، مع مراعاة الفئات المختلفة وتأثير التمويل الرقمي على الشمول المالي.
(Ghosh، Onkokame Mothobi) 2024)، (Okoro، 2025) The role of infrastructure in financial inclusion– An integrative review، 2025)	مراجعات أدبية شاملة أو بيانات قديمة من 9 دول أفريقية	الدراسة الحالية تقدم تحليل ميداني حديث للبنية التحتية الرقمية وتأثيرها المباشر على الشمول المالي في الجزائر، مع بيانات تجريبية حقيقية تعكس الواقع المحلي.
(Umar Habibu Umar، 2024)، (MEZIANE ، 2024)	دراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة فقط أو المغرب بعينة محدودة	الدراسة الحالية تشمل كافة الفئات المالية للأفراد ، مع نتائج ميدانية حديثة وموثوقة وتطبيق أدوات تحليل متقدمة لقياس دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي.
(صوالحي، 2023)، (الحريري د.، 2021)، (خلالفة محمد بدر، 2023)، (محمد فيصل سلامة، 2023)، (كردوسي و سعدان، التمويل الرقمي كمدخل للشمول المالي: دراسة مقارنة بين الدول المغاربية، 2022)، (صوالحي، 2023)	دراسات محلية جزئية أو تحليل استراتيجي بدون بيانات ميدانية شاملة	الدراسة الحالية تقدم بيانات ميدانية حديثة وكاملة تشمل جميع أبعاد الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مما يعزز النتائج ويتيح توصيات سياسية عملية.

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على ما سبق

يوضح الجدول أن غالبية الدراسات السابقة ركزت على تحليلات نظرية، مراجعات أدبية، أو دراسات حالة محدودة جغرافيا وزمنيا، مع اعتماد بيانات ثانوية أو عينات صغيرة، ما يحد من قدرتها على تعميم النتائج أو استنتاج أثر التمويل الرقمي على الشمول المالي في السياق الجزائري. على النقيض، تميزت الدراسة الحالية بتوظيف بيانات ميدانية حديثة (2024–2025) لعينة واسعة وشاملة (400 فردا)، مما يوفر رؤية دقيقة وواقعية لأثر التمويل الرقمي على جميع الفئات المالية، سواء الأفراد أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تعالج الدراسة الحالية الفجوات الجوهرية في الدراسات السابقة، مثل التغاضي عن البنية التحتية، الثقافة المالية، والفوارق بين الجنسين، المستوى التعليمي والمناطق الحضرية والريفية، من خلال دمج هذه الأبعاد ضمن نموذج تحليلي كمي للكشف العلاقات الدقيقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي.

بالتالي، يمكن القول إن الدراسة الحالية لا تقتصر على إعادة إنتاج المعرفة السابقة، بل تقدم إسهاما أصيلا ومتكاملا يجمع بين الأصالة الميدانية، التحليل الكمي الدقيق، والتطبيق العملي، مما يجعل نتائجها قابلة للاستخدام في صياغة سياسات وطنية قائمة على أدلة علمية حديثة لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر.

➢ **الفجوة البحثية التي تستند إليها الدراسة:**

رغم التقدم الملحوظ في استخدام التمويل الرقمي لتعزيز الشمول المالي، تظل العديد من الثغرات البحثية قائمة، لا سيما فيما يتعلق بتحليل **الدور المباشر للتمويل الرقمي على الفئات المحلية في سياق وطني محدد** .أغلب الدراسات السابقة اعتمدت على بيانات ثانوية أو سياقات دولية بعيدا عن الواقع الجزائري، مما يحد من قدرة النتائج على تقديم توصيات دقيقة وفعالة. لذلك، تبرز الحاجة لدراسة ميدانية شاملة تجمع بين التحليل الكمي، والفهم السياقي العميق، لتقديم رؤية علمية موثوقة حول دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، وإضافة قيمة معرفية جديدة للصالح العلمي والعملي.

الشكل رقم 8: مخطط الفجوة البحثية

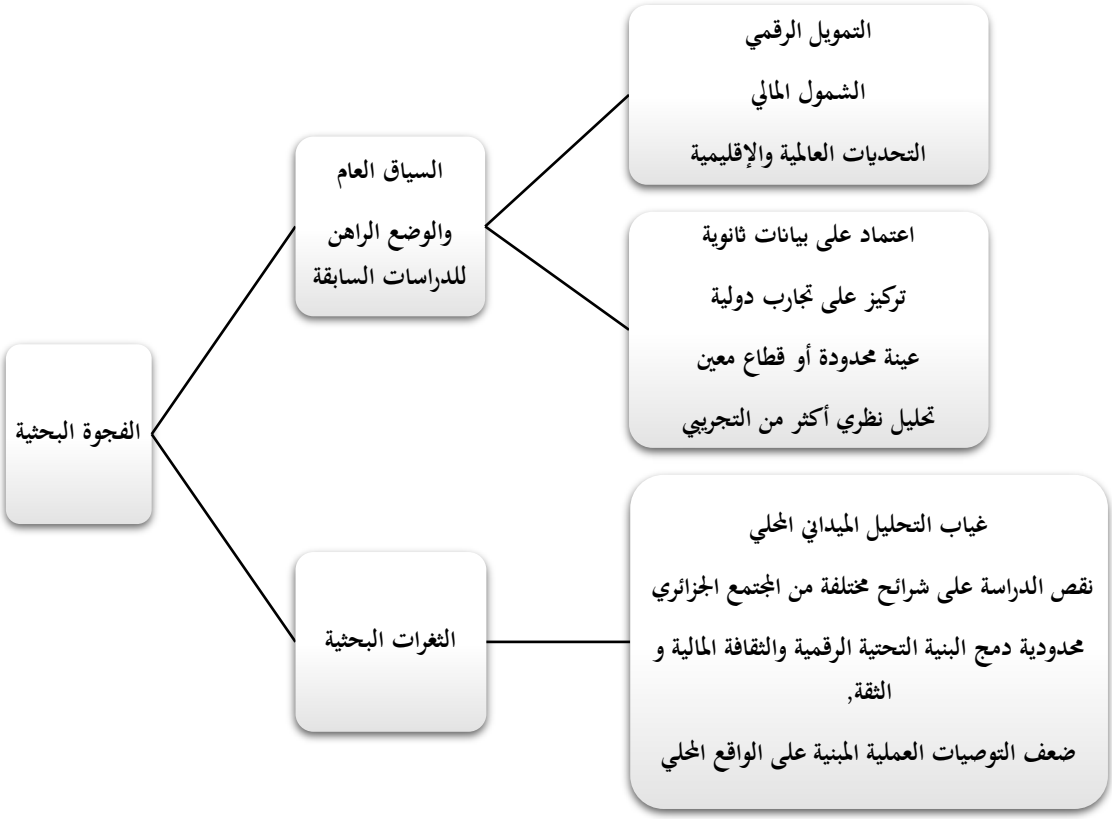

المصدر: من اعداد الطالبة بناء عما سبق

يعكس المخطط المعروض تصورا متكاملا للوضع المعرفي الحالي في مجال التمويل الرقمي والشمول المالي، بدءا من **السياق العام** الذي يوضح أهمية التمويل الرقمي كأداة استراتيجية لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، وما يرافقه من تحديات على المستويين العالمي والإقليمي. يتضح من المخطط أن **الوضع الراهن للدراسات السابقة** يركز غالبا على تحليل تجارب دولية أو استخدام بيانات ثانوية، مع اعتماد منهجيات نظرية أكثر من التجريبية، مما يحد من قدرة هذه الدراسات على تقديم رؤى دقيقة وملموسة للسياقات المحلية. كما يظهر المخطط أن غالبية الدراسات تعتمد على **عينات محدودة أو قطاعات معينة**، ما يحد من إمكانية تعميم النتائج على مجموعات مختلفة من المجتمع. في هذا الإطار، يبرز **محور الفجوات البحثية** بوضوح، حيث تكشف العناصر

المرتبطة به عن غياب التحليل الميداني المحلي، ونقص الدراسة على الفئات المتنوعة سواء على مستوى الأفراد أو الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى محدودية دمج البنية التحتية الرقمية مع الثقافة المالية. كما يشير المخطط إلى وجود **ضعف في التوصيات العملية المبنية على الواقع المحلي**، مما يعكس الحاجة الملحة لتوسيع نطاق البحث ليشمل التجارب الميدانية والبيانات الحديثة لتعزيز فهم أثر التمويل الرقمي في السياق الوطني بدقة أكبر.

من خلال هذا التحليل يمكن صياغة القيمة المضافة التي ساهمت بها دراستنا الحالية فيما يلي:

الشكل رقم 9: إسهامات دراستنا الحالية

المصدر: من اعداد الطالبة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة الملحة إلى سد الثغرات البحثية التي لوحظت في الدراسات السابقة المتعلقة بالتمويل الرقمي والشمول المالي، والتي غالبا ما اقتصرت على التحليل النظري، استخدام بيانات ثانوية، أو التركيز على تجارب دولية بعيدة عن الواقع الجزائري. إذ لم توفر الدراسات السابقة رؤية شاملة تمكن من فهم أثر التمويل الرقمي على الشمول المالي المحلي بشكل دقيق، كما غابت عنها دراسة الفئات المختلفة، بما في ذلك الأفراد، والشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن محدودية دمج البنية التحتية الرقمية مع الثقافة المالية.

تستند الدراسة الحالية إلى **بيانات ميدانية حديثة تم جمعها خلال الفترة 2024–2025**، مما يمنحها قوة تحليلية عالية ودقة في دراسة دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر. كما تعتمد الدراسة على **منهجية كمية**، الأمر الذي يعزز القدرة على استخلاص علاقات تفسيرية دقيقة بين متغيرات التمويل الرقمي والشمول المالي، ويتيح تقديم نتائج قابلة للتطبيق العملي على أرض الواقع.

تمثل القيمة المضافة للدراسة في ثلاثة محاور رئيسية:

- **البعد المعرفي المحلي** :تساهم الدراسة في إثراء المعرفة العلمية الوطنية حول التمويل الرقمي، من خلال تقديم تحليل ميداني حديث يعكس الواقع الجزائري بشكل شامل، مع دمج أبعاد الثقافة المالية والبنية التحتية الرقمية والثقة، ما يسمح بفهم أعمق لكيفية تأثير التمويل الرقمي على كافة الفئات المالية والاجتماعية، بما في ذلك الفئات المهمشة.
- **البعد التطبيقي والاستراتيجي** :توفر الدراسة توصيات عملية واستراتيجيات قابلة للتطبيق، تمكن الفاعلين وصانعي القرار من تصميم سياسات مالية رقمية مستدامة وفعّالة. كما تدعم اتخاذ القرار على المستوى الوطني، بما يحقق تعزيز الوصول المالي، تحسين جودة الخدمات، وتمكين الفئات المهمشة من الاستفادة من الابتكار الرقمي المالي.
- **البعد التنموي والاقتصادي** :من خلال رصد دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي، تسلط الدراسة الضوء على كيفية دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، وتقديم رؤى عملية لتحسين الكفاءة المالية وتعزيز الشمول المالي الشامل على المدى الطويل.

باختصار، تشكل هذه الدراسة خطوة نوعية تجمع بين التحليل الميداني الدقيق، والأسس النظرية القوية، والتطبيق العملي الميداني، لتقديم رؤية شاملة تجمع بين **الأصالة العلمية والقيمة العملية**، بما يعالج القيود المفترضة في الدراسات السابقة ويضع إطارا متقدما لفهم التمويل الرقمي والشمول المالي في الجزائر.

❖ الدراسات المرجعية

بناء على ما سبق يعتمد على عدد من الدراسات كمرجعيات أساسية لما انطوت عليه من متغيرات وتحليلات إحصائية وثيقة الصلة بموضوع البحث. تبرز في هذا الإطار دراسة عبد الله لخويلي 2024 التي اعتمدت استبيانا ميدانيا وتحليلا إحصائيا ببرنامجي SPSS و AMOSوفق نماذج المعادلات الهيكلية مبينة أثر التمويل الرقمي في مختلف أبعاد الشمول المالي مثل الوصول والاستخدام وجودة الخدمات. كما تتضح أهمية دراسة الحريري 2021 في مصر التي وظفت استبيانا ونموذج المعادلة الهيكلية للكشف عن العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي مع إبراز الدور المعدل للمعرفة المالية في تعزيز هذه العلاقة. وتكتسب دراسة سيف علي حسين ووفاء الحيدري 2021 في العراق قيمة خاصة لاعتمادها استبيانا ميدانيا وتحليل انحدار خطي بسيط لإظهار أثر التمويل الرقمي في تحسين مؤشرات الشمول المالي.

إن اختيار هذه الدراسات كمرجعيات يستند إلى ما تضمنته من متغيرات محورية مثل المعرفة المالية والثقة والبنية التحتية الرقمية وإلى منهجيتها الكمية القائمة على الاستبيان والتحليل الإحصائي بما يوفر أساسا علميا رصينا يعزز الإطار المفاهيمي ويدعم البناء التحليلي للأطروحة.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل اتضح أن الدراسات السابقة شكلت حجر الزاوية لفهم أبعاد التمويل الرقمي والشمول المالي، حيث قدمت رؤى نظرية وتجريبية متنوعة حول تأثير التكنولوجيا المالية على تحسين الوصول للخدمات المالية، وبيّنت أهمية المعرفة المالية والثقافة الرقمية كعوامل محورية في تبني الابتكارات المالية. كما سلطت هذه الدراسات الضوء على دور التمويل الرقمي في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، وفي السياقات الإقليمية والدولية المختلفة، بما في ذلك إفريقيا جنوب الصحراء، آسيا، وأجزاء من المنطقة العربية.

ومع ذلك، كشفت المراجعة الدقيقة لهذه الدراسات عن وجود اختلافات جوهرية وفجوات معرفية بالنسبة للدراسة الحالية، أبرزها الاعتماد الكبير على بيانات ثانوية ومراجعات أدبية عامة، مقابل ندرة التحليل الميداني المباشر الذي يعكس الواقع المحلي. كما أظهرت بعض الدراسات محدودية العينات أو التركيز على قطاع معين، مثل البنوك أو الشركات الصغيرة والمتوسطة، دون شمول الفئات الاجتماعية والمالية المتنوعة، إضافة إلى التركيز على تجارب دولية بعيدة عن الخصوصيات المحلية للبلدان قيد الدراسة. كذلك، لم تُدمج بعض الدراسات السابقة بين البنية التحتية الرقمية والثقافة المالية بطريقة متكاملة، مما قلل من قدرتها على تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق في الواقع المحلي.

هذا التحليل التفصيلي وضح أن الدراسات السابقة قدمت أساسا معرفيا مهما، لكنه يبقى محدود من حيث القدرة على الاستجابة للتحديات الخاصة بالسياق الجزائري الحالي، سواء على مستوى تصميم السياسات المالية الرقمية أو على مستوى تعزيز الشمول المالي الفعلي للفئات المهمشة. وعليه، فإن الحاجة إلى دراسة ميدانية حديثة تعتمد على بيانات مباشرة من المجتمع الجزائري، تشمل جميع الفئات المالية والاجتماعية، وتدمج بين الثقافة المالية والبنية التحتية الرقمية، مع استخدام أساليب تحليل كمي متقدم، أصبحت أمرا ملحا. هذه الحاجة تؤكد على أن الدراسة الحالية ستسعى لسد هذه الفجوات المعرفية، وتقديم نتائج قابلة للتطبيق العملي، مما يعزز من القدرة على دعم صانعي القرار وتطوير السياسات المالية الرقمية الوطنية.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية–
دراسة التمويل الرقمي و دوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

مقدمة الفصل:

سيتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة حيث ينتقل من الإطار النظري الذي تم عرضه في الفصول السابقة إلى التحقق الميداني من فرضيات البحث ويعد هذا الجزء الركيزة الأساسية في الدراسة لأنه يهدف إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي في المجتمع الجزائري اعتمادا على بيانات واقعية قابلة للقياس والتحليل.

ولتحقيق ذلك سنعتمد منهجية بحثية دقيقة اعتمدت على جمع البيانات من عينة ممثلة لمجتمع الدراسة باستخدام أداة أعدت خصيصا لهذا الغرض كما سيتم تحليل هذه البيانات بالاستناد إلى أساليب إحصائية متقدمة للوصول إلى نتائج علمية موثوقة.

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مجموعة من المباحث تبدأ بمعاينة واقع الشمول المالي والتمويل الرقمي، ثم عرض منهجية الدراسة وأدواتها مرورا بتقديم وتحليل البيانات الوصفية، وصولا في الأخير إلى نتائج التحليل الاستدلالي المتعلقة باختبار الفرضيات وبذلك سيسعى هذا الفصل إلى تقديم صورة شاملة حول الجانب التطبيقي من للدراسة بما سيسهم في تحقيق أهدافها وتقديم إجابات عن تساؤلات البحث.

المبحث الأول: واقع الشمول المالي والتمويل الرقمي في الجزائر

يشهد مسار الشمول المالي في الجزائر تداخلا متناميا مع مبادرات رقمنة البنية التحتية المالية والإصلاحات التنظيمية الرامية إلى توفير بيئة مؤسساتية ملائمة للتحول الرقمي ، لكن على الرغم من إحراز تقدم معتبر في بعض مجالات الخدمات المالية الرقمية لا تزال تحديات جوهرية قائمة لاسيما ما يتعلق بتفاوت انتشار هذه الخدمات بين مختلف المناطق الجغرافية وضعف مستويات الوعي المالي والرقمي لدى شريحة من المستهلكين، فضلا عن الحاجة إلى تطوير أطر تنظيمية أكثر توازنا ومرونة وانطلاقا من هذه المعطيات، يسعى هذا المبحث إلى تحليل واقع الشمول المالي والتمويل الرقمي في الجزائر، مع استعراض السياسات والبرامج المعتمدة لتعزيز هذا التوجه.

1.الإطار الوطني لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر: السياسات والإصلاحات

1.1 الجهود والسياسات الوطنية: شهدت الجزائر منذ منتصف العقد الماضي جهودا متسارعة لتعزيز الشمول المالي باستخدام التمويل الرقمي، وكان ذلك عبر أطر تنظيمية ومبادرات رقمية متنوعة. ففي 2018 أصدر بنك الجزائر مذكرات تنظيمية مثل Note n°01-2018 وNote n°02-2018 التي شددت على تعميم التغطية البنكية وتسهيل فتح الحسابات، وهو ما شكل خطوة أساسية في ضم شرائح واسعة من المجتمع الجزائري إلى النظام المالي الرسمي. (d'Algérie., 2018)

أما على المستوى التطبيقي، فأطلقت مؤسسة بريد الجزائر سنة 2018 تطبيق BaridiMob المخصص لزبائن الحسابات البريدية، والذي يتيح الاطلاع على الرصيد، إجراء التحويلات، دفع الفواتير، وحجب أو رفع حظر بطاقة الدفع بالتوازي، وفرت بطاقة Edahabia خدمات أوسع لسحب الأموال ودفع المشتريات عبر الصرافات ونقاط البيع إضافة إلى التسوق الإلكتروني. كما تم تطوير خدمة BaridPay التي تعتمد على مسح رمز QR عبر تطبيق BaridiMob لتمكين الدفع المباشر دون تلامس، وهو ما يعزز التجارة الإلكترونية ويقلل من التعاملات النقدية. (D'Algérie, n.d.)

ومن جهة أخرى، وسعت الدولة بنيتها الرقمية عبر مبادرات مشتركة مع القطاع البنكي، أبرزها إطلاق نظام الدفع DZ Mob Pay في 2025 من طرف GIE Monétique بالشراكة مع بريد الجزائر والبنوك الوطنية. هذا النظام يتيح المعاملات والدفع عبر الهاتف النقال باستخدام QR Code وبدون عمولات، ويأتي لدعم استراتيجية تعميم الدفع الإلكتروني في البلاد، ورغم هذه الإصلاحات، لا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بانتشار أجهزة نقاط البيع الإلكترونية خارج المدن الكبرى وضعف الثقافة المالية الرقمية، غير أن هذه السياسات تعكس إرادة الدولة في تعزيز الشمول المالي عبر الرقمنة وتوسيع قاعدة المتعاملين الماليين

2.1الإصلاحات والتدابير التشريعية والتنظيمية: أدركت الجزائر في السنوات الأخيرة أن الشمول المالي الرقمي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتقليص الفوارق الاجتماعية، ولذلك تبنت جملة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية. فقد شكل قانون التجارة الإلكترونية (05/2018-18) نقطة انطلاق لتقنين المعاملات الرقمية وحماية المستهلك، مما فتح الباب أمام الدفع الإلكتروني كأداة حديثة للتعاملات التجارية (الجريدة الرسمية، 2018). ثم جاء القانون النقدي والمصرفي الجديد (09/2023-23) ليرسخ هذا التوجه عبر إدراج الدفع الإلكتروني ضمن صلب المنظومة المصرفية، مع السماح بإنشاء شركات متخصصة في خدمات الدفع، ووضع الأساس القانوني للعملة الرقمية للبنك المركزي. (Doctrine, 2023)

كما بادرت السلطات العمومية، ممثلة في وزارة المالية وبنك الجزائر، إلى إطلاق مشروع الاستراتيجية الوطنية للدفع الإلكتروني التي تتضمن أكثر من خمسين إجراءا في مجالات البنية التحتية، الإطار التنظيمي، ونشر الثقافة المالية، بما يعكس رغبة جادة في بناء منظومة مالية رقمية متكاملة، هذه الديناميكيات التشريعية جاءت استجابة لحاجة ملحة، إذ تشير التقارير الرسمية إلى أن نسبة كبيرة من المواطنين كانت لا زالت خارج المنظومة المصرفية، وأن الاعتماد على النقد يظل مهيمنا في المعاملات.

أما على المستوى البنكي، فقد انخرطت المؤسسات المالية العمومية والخاصة في مسار التحول الرقمي. فقد أطلق بنك التنمية المحلية (BDL)منصة لطلب التمويل عبر الإنترنت، في خطوة تعكس انتقالا تدريجيا نحو رقمنة العمليات المالية وتبسيط الوصول إلى القروض .كما عملت بنوك أخرى، مثل القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة، على تطوير تطبيقات مصرفية وخدمات عبر الهاتف المحمول، بما يتماشى مع تطلعات جيل رقمي يبحث عن السرعة والمرونة(APS, 2024) ..

لكن ورغم هذه الإنجازات، يظل الطريق أمام الجزائر محفوفا بتحديات ترتبط أساسا بضعف الثقة في الوسائل الرقمية، استمرار هيمنة النقد، ومحدودية الثقافة المالية. ومع ذلك، فإن الإرادة السياسية الداعمة، التشريعات المواكبة، وتزايد الانخراط المجتمعي في الخدمات المالية الرقمية، كلها عوامل تجعل من الإصلاحات الحالية أساسا متينا للانتقال نحو شمول مالي رقمي أكثر شمولية وعدالة. ,'Visa') 2024)

2. واقع الشمول المالي في الجزائر (2011–2023): قراءة في الهياكل والاختلالات

قبل تحليل آفاق التمويل الرقمي، يبرز التساؤل الجوهري حول متانة الأرضية الهيكلية التي يبنى عليها هذا التحول، إن تحليل واقع القطاع المالي الجزائري خلال العقد الأخير يتطلب تحليلا حول مؤشرات الاستخدام (جانب الطلب) وتوزيع البنية التحتية (جانب العرض)World Bank) .،(2022

1.2امتلاك الحسابات المالية(Account Ownership) : يعكس امتلاك الحساب المالي العتبة الأولى والمحرك الأساسي للشمول المالي، إذ يتيح الاستفادة من باقي الخدمات كالدفع والادخار والائتمان وبالاعتماد على بيانات البنك الدولي، يتضح أن مسار امتلاك الحسابات في الجزائر اتسم بعدم الخطية، فبعد أن بلغت النسبة 33% سنة 2011، سجلت قفزة لافتة سنة 2014 لتصل إلى 50% من البالغين، قبل أن تتراجع إلى 43% سنة 2017، ثم تستقر نسبيا عند حدود 44% سنة 2021. ويعكس هذا التطور مجهودات تنظيمية ومؤسساتية لتوسيع قاعدة المتعاملين مع النظام المالي الرسمي، غير أنها ظلت دون المستوى المطلوب لتحقيق شمول مالي واسع ومستدام. كما يشير هذا التذبذب إلى أن التحسن المسجل في منتصف العقد كان، إلى حد كبير، نتيجة لإجراءات إدارية ظرفية كتوطين الأجور أكثر من كونه تعبيرا عن تحول بنيوي في السلوك والقناعات المالية للأفراد. فرغم ما تحمله نسبة 44% من دلالة على تقدم نسبي في النفاذ إلى الخدمات البنكية، خاصة في أوساط الموظفين وأصحاب الدخل المنتظم في المناطق الحضرية، إلا أن استمرار بقاء 56% من السكان خارج النظام المالي الرسمي يؤكد محدودية هذا التقدم، ويعكس رسوخ ثقافة التعامل النقدي وتنامي حجم الاقتصاد الموازي.

وتتجلى أزمة هذا النموذج التقليدي في "الفجوة بين الجنسين" حيث تكرس البيانات استمرارية إقصاء المرأة ماليا، إذ بلغت الفجوة 26 نقطة مئوية في عام 2021 (57% للذكور مقابل 31% للإناث)، ورغم تسجيل تحسن تدريجي في شمول النساء مقارنة ببداية الفترة، إلا أن وتيرة هذا التحسن تبقى بطيئة، وهو ما يعكس تداخل عوامل اقتصادية واجتماعية ومؤسسية تحد من إدماج المرأة ماليا.

-ولعل المؤشر الأكثر خطورة هو "شيخوخة النظام المصرفي" فبينما كان الشباب (15-24 سنة) يمتلكون حسابات بنسبة 38% في عام 2014، انحدرت هذه النسبة بشكل حاد لتصل إلى 27% في عام 2021،ما يشير إلى محدودية ملاءمة المنتجات البنكية التقليدية لخصائص هذه الفئة، التي يغلب عليها العمل غير الرسمي والاعتماد المتزايد على الأدوات الرقمية. ويبرز هذا الوضع الحاجة إلى نماذج مالية أكثر مرونة تستجيب لأنماط عيش الشباب.

2.2الوساطة الائتمانية والادخار الرسمي : يعكس الاقتراض الرسمي قدرة النظام المالي على أداء وظيفته الأساسية في الوساطة الائتمانية، غير أن بيانات البنك الدولي تكشف عن خلل بنيوي في وظيفة البنوك الجزائرية كوسطاء ماليين فمؤشر الاقتراض الرسمي ظل منخفضا جدا حيث بلغت الذروة المتواضعة 6% سنة 2014 قبل أن تتراجع إلى 4% سنة 2021، مما يشير إلى أن البنوك تعمل أساسا كمؤسسات صناديق ودائع، مع تركيز القروض في القطاع العمومي والمؤسسات الكبرى بينما يظل الأفراد والأسر والشباب مرتهنين للقنوات غير الرسمية والائتمان العائلي، ما يحد من قدرة النظام المالي على تحفيز الاستهلاك والاستثمار الصغير. أما الادخار، فقد شهد ارتفاعا تدريجيا من 4% سنة 2011 إلى 16% سنة 2021، وهو تحسن نسبي يعكس زيادة الوعي المالي لدى بعض الفئات، غير أن الفجوة بين المدخرات الموطنة في البنوك وحجم الكتلة النقدية المكتنزة بقيت هائلة، حيث يعتمد 84% من المدخرين على الكنز المنزلي، بينما يساهم الشباب بنسبة 6% فقط في الادخار الرسمي، مما يفسر الأزمات الدورية في السيولة ويؤكد الحاجة إلى منتجات ادخارية جذابة تتماشى مع القيم الثقافية والدينية والاحتياجات الرقمية. وعند دراسة التوزيع الجغرافي للبنية التحتية المصرفية يبرز نمط من الاستعلاء الحضري حيث ظل التوسع البنكي محصورا في المدن الكبرى (ارتفاع الفروع الحضرية من 1242 إلى 1499 فرعا بين 2009 و2023)، بينما تمثل الفروع الريفية نسبة 7.1% فقط من الشبكة، ما يفرض تكاليف عالية على السكان الريفيين ويعزز اعتمادهم على النقد، كما شهدت شبكة أجهزة الصراف الآلي تقلبات، إذ تراجع عددها من 1755 جهازا سنة 2022 إلى 1614 جهازا سنة 2023 مع توفر 115 جهازا فقط للمناطق الريفية مما يبرز استحالة تعميم الشمول المالي عبر القنوات التقليدية وحدها.

3. تحليل تطور التمويل الرقمي كآلية داعمة للشمول المالي في الجزائر(2022-2025)

حيث بدأت مؤشرات التمويل الرقمي في الظهور بشكل واضح في هذه الاونة ليس فقط على مستوى الإطار القانوني والتنظيمي، بل كذلك من خلال البيانات الكمية المرتبطة بوسائل الدفع، حجم المعاملات، والبنية التحتية الرقمية. ويتيح تحليل هذه الفترة الانتقال من تشخيص الشمول المالي التقليدي إلى تقييم واقعي لمدى تجسد الشمول المالي الرقمي على أرض الواقع.

1.3مؤشرات البنية التحتية لوسائل الدفع الإلكتروني: تعكس الإحصائيات المسجلة خلال الفترة (2022–2025) نموا سريعا في جانب إصدار أدوات الدفع الرقمي،

-**بطاقات الدفع المتداولة CIB وبطاقات "الذهبية"**:" شهد عدد بطاقات الدفع المتداولة نموا معتبرا، حيث بلغ إجمالي البطاقات المشتركة CIB) وبطاقات "الذهبية" الصادرة عن بريد الجزائر (حوالي 20.68 مليون بطاقة في نهاية جويلية 2025. ويعكس هذا الرقم توسعا واسع النطاق في إتاحة أداة الدفع الرقمي للأفراد .وتظهر البيانات هيمنة واضحة لبطاقات "الذهبية"، التي مثلت حوالي 80% من إجمالي البطاقات المتداولة، مقابل 20% فقط لبطاقات .CIB ويفسر هذا التفوق بانتشار شبكة بريد الجزائر، وسهولة فتح الحسابات البريدية، إضافة إلى ارتباط هذه البطاقات بالتحويلات الاجتماعية والأجور، ما ساهم في إدخال شرائح واسعة من السكان إلى منظومة الدفع الرقمي، غير أن هذا النجاح يبقى في جوهره نجاحا في "الإصدار" أكثر منه في "الاستخدام الفعلي"، وهو ما يتضح عند تحليل مؤشرات القبول.

الجدول20: تطور بطاقات الدفع المشتركة المتداولة في الجزائر (2023 – جويلية 2025)

المؤشر	2023	2024	2025	نسبة "الذهبية" (2025)
بطاقات CIB (مليون)	4.02	4.24	4.08	20%
بطاقات "الذهبية" (مليون)	12.49	15.61	16.60	80%
الإجمالي (مليون)	**16.51**	**19.85**	**20.68**	**100%**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (GIE Monétique, 2025)

-استمرار عجز البنية التحتية للقبول :على الرغم من التوسع في إصدار وسائل الدفع الرقمي، لا تزال محدودية انتشار أجهزة القبول الإلكتروني تشكل عائقا بنيويا أمام الاستخدام الفعلي للدفع الإلكتروني، مما يكرس فجوة واضحة بين الإتاحة التقنية والتبني الحقيقي

الجدول 21: مؤشرات النفاذ والاستقبال للبنية التحتية المصرفية (جويلية 2025)

مؤشر النشاط/الفعالية(2025)	مؤشر الكثافة/التجهيز(2025)	جويلية 2025	2024	المؤشر
أقل بكثير من المتوسط العالمي (39.49)	13.84جهاز لكل 100 ألف بالغ	621،4	942،3	**أجهزة الصراف الآلي (ATM)**
25%من الأجهزة نشطة (19،275 جهاز)	معدل تجهيز ~5% من التجار المسجلين (~1.65 مليون)	512،77	-	**نقاط البيع الإلكترونية (TPE)**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التجمع النقدي المالي (GIE Monétique, 2025)

–أجهزة الصراف الآلي: يشير ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي بنسبة 17.2%بين 2024 و2025 إلى جهد استثماري ملموس واستثمار مادي مستمر، لكن ومع ذلك فإن تحليل الكثافة (13.84 جهاز لكل 100 ألف بالغ) يكشف استمرارية مشكلة هيكلية متمثلة في فجوة النفاذ المادي، فالمعدل الجزائري لا يزال يمثل حوالي 35%فقط من المتوسط العالمي (39.49). هذه الفجوة ليست رقمية فحسب، بل هي ذات دلالة جغرافية واجتماعية عميقة اولها البعد الجغرافي، تؤكد هذه الكثافة المنخفضة استمرار "التحيز الحضري" في التوزيع، حيث تتركز الأجهزة في المراكز الحضرية، والبعد الوظيفي :يبقى الجهاز في هذا السياق أداة لـ "استخراج النقد (Cash-Out) "أكثر من كونه منصة للخدمات المالية المتكاملة، وهذا يعزز حلقة مفرغة: قلة الأجهزة تدفع للاعتماد على النقد، والاعتماد على النقد يقلل من الجدوى الاقتصادية لتوسيع الشبكة.

–نقاط البيع الإلكترونية(TPE) : تعد بيانات نقاط البيع الإلكترونية الأكثر دلالة على طبيعة التحدي فرغم الوصول إلى 77، 512جهازا، يظهر معدل التجهيز الهامشي اذ يشكل العدد الحالي نسبة لا تتجاوز 5%من قاعدة التجار المحتملين (1.65 مليون مسجل في السجل التجاري). هذا يشير إلى أن بيئة الأعمال السائدة لا تزال غير مهيأة أو أن حوافز اعتماد الدفع الإلكتروني ضعيفة بالنسبة للتاجر الصغير والمتوسط، ومن جهة اخرى نجد معدل النشاط الحرج أن يكون 75%من الأجهزة غير نشط، وأن يبلغ متوسط المعاملات للجهاز النشط 11معاملة فقط (في جويلية 2025) فهذا لا يعكس مجرد تبني بطيئ بل قد يشير إلى فشل في تصميم الحوافز أو عوائق في تجربة المستخدم (كالتكلفة، والتعقيد، ومشاكل الربط). يبقى النظام عالقا في مرحلة المتبنين الأوائل دون اختراق الجمهور الأوسع.

2.3ديناميكيات المعاملات الرقمية وحجم التبني:

أظهرت ديناميكيات المعاملات الرقمية أن مسار التبني في الجزائر يتسم بطابع غير متجانس، حيث لا ينبع النمو أساسا من تغيرات سلوكية طوعية، بل من تداخل عاملين رئيسيين: القرارات الإدارية من جهة، وتسارع خدمات الدفع عبر الهاتف النقال من جهة أخرى. ويكشف هذا النمط عن تبنٍ وظيفي للرقمنة أكثر منه تحولا ثقافيا شاملا في السلوك المالي.

–نشاط الدفع عبر الإنترنت(E-Commerce) : سجل عدد المعاملات نموا ملحوظا، إذ ارتفع من 9.05 مليون عملية سنة 2022 إلى 19.59 مليون عملية سنة 2024، بقيمة إجمالية تجاوزت 51.9 مليار دينار جزائري. غير أن هذا التطور الكمي لا يعكس بالضرورة توسعا تلقائيا في قاعدة الاستخدام، بل يرتبط بدرجة كبيرة بدمج الخدمات الإدارية الرقمية، مثل دفع الرسوم والضرائب وإيجارات سكنات ''عدل''، التي أصبحت تمثل المحرك الرئيسي لهذا النشاط. وتؤكد مؤشرات عام 2025 هذا الاتجاه، حيث سجلت الخدمات الإدارية الرقمية ارتفاعا حادا في حجم المعاملات بنسبة 228% خلال شهر جانفي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وهو ما يكرس نمط ''النمو القسري'' الناتج عن إلزامية الدفع الإلكتروني.

ويعني ذلك أن الرقمنة في هذا السياق أدت دور ''بوابة الدخول'' إلى النظام المالي الرقمي، حيث ضمنت إدماجا أوليا لشرائح واسعة من المستخدمين، دون أن تترجم بالضرورة إلى تبنٍ طوعي مستدام. ويظهر هذا التوجه كذلك في الزيادة المحدودة نسبيا في عدد التجار

الإلكترونيين المنخرطين في النظام، الذي بلغ 644 تاجرا فقط بحلول جويلية 2025، رغم التوسع الكبير في قاعدة المستخدمين المحتملين.

الجدول22: ديناميكية المعاملات النقدية والنظيرة عبر الهاتف النقال والدفع عبر الإنترنت (2024)

النشاط	حجم المعاملات (مليون)	القيمة السنوية (مليار د.ج)	متوسط القيمة للعملية (د.ج)
الدفع النقالIntra-bancaire	58.47	43.59	750 – 830
التحويلات-Intra P2P bancaire	36.24	503.68	000،000 - 14،13
الدفع عبر الإنترنت (2024)	19.59	51.95	2، 652(تقريبي)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (GIE Monétique, 2025)

-نشاط الدفع والتحويلات عبر الهاتف النقال (Mobile Payment & P2P) تبرز البيانات هذا الوسيط باعتباره القناة الأكثر ديناميكية في منظومة التمويل الرقمي الداعمة للشمول المالي. فقد بلغ عدد معاملات الدفع النقال داخل النظام المصرفي 58.47 مليون معاملة سنة 2024، بقيمة إجمالية قدرها 43.59 مليار دينار، مما يعكس استخدامه أساسا في المعاملات اليومية ذات القيم الصغيرة. في المقابل، سجلت التحويلات النظيرة بين الأفراد 36.24 (P2P) مليون معاملة بقيمة فاقت 503 مليار دينار، وبمتوسط تحويل مرتفع نسبيا، وهو ما يشير إلى نجاح الهاتف النقال في استبدال قنوات التحويل النقدي التقليدية حتى في المعاملات ذات القيم الكبيرة.

ويعكس هذا التمايز الوظيفي قدرة الهاتف النقال على تغطية طرفي الهرم المالي، من المدفوعات الدقيقة إلى التحويلات ذات القيمة المرتفعة، مما يجعله أداة مركزية في دعم الشمول المالي الرقمي دون المرور بالبنية التحتية التقليدية المكلفة. وقد تعزز هذا المسار بإطلاق نظام الدفع النقال البيني "DZ Mob Pay" مطلع سنة 2025، حيث بلغ عدد الحسابات النشطة 47،016 حسابا إلى غاية جويلية، إلى جانب النمو المتسارع لاستخدام الدفع عبر رمز الاستجابة السريعة.(QR-Code)

3.3النفاذ الرقمي كشرط تمكيني لمسار التمويل الرقمي

يمثل النفاذ الواسع إلى الإنترنت شرطا بنيويا أساسيا لنجاح التمويل الرقمي باعتباره القناة الرئيسية لتقديم الخدمات المالية الرقمية. ففي نهاية مارس 2025، بلغت الحظيرة الإجمالية لمشتركي الإنترنت حوالي 58.6 مليون مشترك، مع هيمنة شبه كاملة لإنترنت الهاتف النقال الذي يمثل 88.91% من الإجمالي. كما بلغ متوسط استهلاك البيانات الشهرية لكل مشترك نقال 8.81 جيغابايت خلال الربع الأول من 2025، مسجلا نموا سنويا ملحوظا.

ويعكس هذا الانتشار انسجام البنية الرقمية مع الحلول المعتمدة فعليا في مجال التمويل الرقمي، ويبرر التوجه التشريعي والمؤسسي نحو البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع النقال، كما يتجسد في القانون 09/23. غير أن هذا الاتساع في النفاذ الرقمي، رغم أهميته، لا يكفي لضمان تحقق الشمول المالي الفعلي، في ظل استمرار القيود الهيكلية المرتبطة بضعف شبكات القبول وهيمنة الاستخدام النقدي.

وبناء على ذلك، يتضح أن التمويل الرقمي في الجزائر حقق تقدما ملموسا في إدخال المستخدمين إلى المنظومة الرقمية وتوسيع الإتاحة التقنية، لكنه لا يزال يواجه تحديات بنيوية تحول دون تحوله إلى شمول مالي مستدام. وفي هذا السياق، يبرز الهاتف النقال كالمسار الأكثر مرونة وفعالية لتجاوز اختلالات البنية التحتية التقليدية، خاصة من خلال حلول القبول الرقمية منخفضة التكلفة، بما يسمح بالانتقال التدريجي من الإدماج القسري إلى الاستخدام الطوعي.

المبحث الثاني: مجتمع الدراسة وأدواتها وأساليب جمع البيانات وتحليلها

بعد استعراض واقع الشمول المالي والتمويل الرقمي في الجزائر وما تضمنه من سياسات ومبادرات وإصلاحات، يصبح من الضروري الانتقال إلى عرض منهجية الدراسة الميدانية التي تمثل الركيزة الأساسية للتحقق من فرضيات البحث والإجابة عن إشكاليته. يتناول هذا المبحث تحديد نموذج الدراسة ومتغيراتها، وبيان مجتمعها وعينتها، إضافة إلى استعراض أدوات جمع البيانات وأساليب تحليلها. كما يتم التطرق إلى اختبار الصدق والثبات لضمان موثوقية أداة البحث. وبذلك يشكل هذا الجزء حلقة الوصل بين الإطار النظري والجانب التطبيقي.

1. نموذج الدراسة

تسعى هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تحديد دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي من خلال استقراء آراء فئات مختلفة من المجتمع الجزائري. ولتحقيق هذا الهدف تم بناء نموذج بالاعتماد على الأطر النظرية والدراسات السابقة.

1.1 تحديد المتغيرات وتصنيفها

تعد مرحلة تحديد المتغيرات وتصنيفها خطوة حاسمة في أي بحث كمي. فالمفاهيم المجردة كـ "الشمول المالي" و"التمويل الرقمي" يجب تحويلها إلى مقاييس قابلة للرصد والقياس، هذه العملية تعرف بـ التعريف الإجرائي، وهي تحويل الأفكار النظرية إلى مؤشرات سلوكية قابلة للقياس. وعليه تم تصنيف متغيرات الدراسة وفقا للتعريفات الأكاديمية كما يلي (Diane , 2009, p. 82)

- **المتغير المستقل:(Independent Variable)** هو المتغير الذي يعتقد أنه يؤثر على متغير آخر، أي أن أي تغيير يطرأ عليه يفسر جزءا من التغيير في المتغير التابع. في هذه الدراسة، يمثل **التمويل الرقمي**.
- **المتغير التابع:(Dependent Variable)** هو المتغير الذي يلاحظ الباحث التغيرات فيه ويسعى إلى تفسيرها. ويعتمد هذا التغيير على المتغير المستقل. وفي هذه الدراسة يمثل **الشمول المالي**.

2.1نموذج الدراسة

للإحاطة بكل جوانب الاشكالية وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، تم تصميم نموذج خاص بهذه الدراسة اعتمادا على الأدبيات التطبيقية والنظرية التي تناولت موضوع البحث بشكل كلي أو جزئي. ويمكن عرض الشكل الفرضي لنموذج الدراسة على النحو التالي:

الشكل رقم (10): النموذج المقترح للدراسة التطبيقية

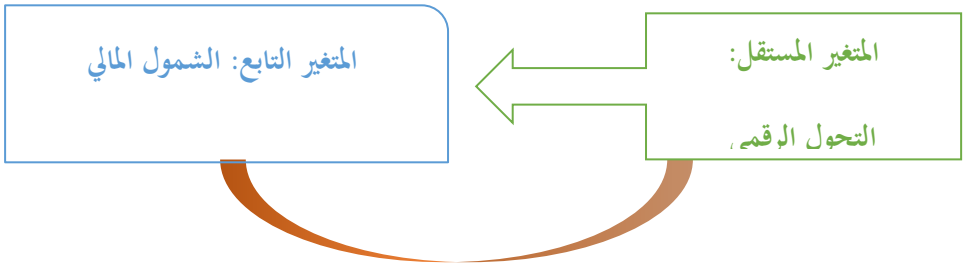

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

3.1منهجية الدراسة

تعد مرحلة تحديد المنهجية البحثية خطوة حاسمة في أي دراسة علمية، خاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. التي تتميز بطبيعتها المتداخلة مع العديد من التخصصات. هذا التداخل يفرض على الباحث اختيار المسار المنهجي الأمثل للانتقال من الإطار النظري إلى المعالجة الميدانية، بهدف ضمان دقة النتائج ومصداقيتها. وعليه تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتبر أحد أكثر المناهج ملاءمة لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية.

يقوم المنهج الوصفي على فحص الظاهرة كما هي في الواقع بهدف تقديم وصف شامل ودقيق لها سواء كان كمي (عبر الأرقام والإحصاءات) أو كيفي (عبر الملاحظات والمقابلات). تستخدم الأساليب الوصفية لتحديد خصائص الظاهرة، وقياس حجمها، واستكشاف العلاقات بينها وبين الظواهر الأخرى، وهو ما يتناسب تماما مع طبيعة هذه الدراسة التي تسعى لوصف العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي.

يعتبر هذا المنهج متعدد الأبعاد، حيث لا يقتصر دوره على مجرد الوصف، بل يتجاوزه إلى:

- **وصف الظاهرة** :تقديم صورة واضحة ومفصلة للظاهرة من حيث طبيعتها وخصائصها.
- **دراسة الأسباب** :التعمق في العوامل التي تُؤدي إلى وجود الظاهرة أو تؤثر فيها.
- **اقتراح الحلول** :تقديم توصيات وحلول قائمة على الأدلة المستخلصة من التحليل.

2.مجتمع وعينة الدراسة

قبل القيام بالدراسة التطبيقية لأي بحث يجب تحديد المجتمع والعينة. التي يتم تطبيق الدراسة عليها، ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع مفردات الظاهرة قيد الدراسة، ويقصد به "جميع أفراد أو وحدات أو مشاهدات موضوع الدراسة". أما العينة فهي وحدات المجتمع التي تم اختيارها من أجل اختبارها.

1.2مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة أساس الدراسات التطبيقية، فهو يضم كل الأفراد أو الظواهر التي تعم الدراسة ويمكن تعميم النتائج عليها وبعبارة أخرى هو مجموعة الأفراد، المؤسسات، أو كل الوحدات التي يمكن أن تطبق عليها الدراسة، (Diane , 2009, p. 82) أما المجتمع المستهدف فهو تحديد نوع الوحدات التي تعتبر كعناصر من المجتمع المدروس والتي تقتصر عليها الدراسة. , Robert) (2009, p. 70 ولما نتحدث عن دراسة ميدانية لموضوع يخص الشمول المالي والتمويل الرقمي. يكون المجتمع المستهدف متمثلا في كل فئات المجتمع المقيمين داخل النطاق الجغرافي المراد دراسته والذي يتمثّل في الجزائر في دراستنا هذه، وبحسب الإحصائيات التي تحصلت عليها الطالبة من البنك الدولي فقد قدر عدد السكان في الفئة العمرية بين 15 و65 سنة بـ: 29.5 مليون نسمة. (البنك الدولي، 2025)

2.2 عينة الدراسة

يعد اختيار العينة خطوة محورية في أي بحث ميداني، فهي بمثابة المرآة التي تعكس خصائص مجتمع الدراسة الأكبر. (Baker , 1991, p. 147) فجوهر هذه العملية يكمن في ضمان عشوائية المعاينة، وهي ليست مجرد إجراء شكلي، بل هي الركيزة التي تبنى عليها مصداقية النتائج الإحصائية. ولتحقيق هذه المصداقية كان خيارنا هو المعاينة العشوائية البسيطة، وهي طريقة تمنح كل فرد من أفراد المجتمع الجزائري فرصة متساوية ليكون جزء من بحثنا.

3.2طريقة تحديد حجم العينة

هذه المرحلة عرفت عدة تحديات، فالمجتمع الجزائري مترامي الأطراف، وتوزيع الاستبيانات ورقيا تطلب جهدا ووقتا هائلين بالاضافة الى نقص ثقافة الاجابة على الاستبانات. هنا، أتى الحل التكنولوجي ليسير الأمر، فتم اللجوء الى الاستمارات الإلكترونية (Google Forms).هذه الأدوات الرقمية لم تكن مجرد وسيلة لجمع البيانات، بل كانت جسرا مكننا من الوصول إلى أفراد المجتمع في مختلف المناطق، متجاوزين الحواجز الجغرافية. وبهذا، تمكننا من جمع البيانات اللازمة بدقة وفعالية. أما فيما يتعلق بالكم المناسب من المستجيبين، فقد استرشدنا بقواعد علمية صارمة لتحديد حجم العينة الأمثل، حيث تم استخدام معادلة هيربرت أركان، التي تقدم إطارا علميا لضمان أن العينة التي تم اختيارها كافية لتمثيل المجتمع بشكل موثوق. (Glenn , 1991, p. 03)

معادلة هيربرت أركان

$$n = \frac{p(1-p)}{(SE \div t) + [p(1-p) \div N]}$$

حيث: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96 : Z

نسبة الخطأ وتساوي 0.05 : d

نسبة توفر الخاصية والمحايدة 0،5 : P

حجم العينة: n ، حجم المجتمع : N

باستخدام معادلة هيربرت أركان، ومع الأخذ في الاعتبار حجم المجتمع الإجمالي المقدر بـ 29.5 مليون نسمة، توصلت الحسابات إلى أن الحجم الأمثل للعينة هو **384.15**فردا. هذا الرقم لا يمثل مجرد قيمة رياضية، بل هو الحد الأدنى من المستجوبين الذي يمنحنا القدرة على تعميم النتائج على المجتمع الجزائري ككل بدرجة عالية من الثقة والدقة الإحصائية.

لتلبية هذا المتطلب تم اللجوء إلى التكنولوجيا لتيسير عملية جمع البيانات، حيث جرى توزيع الاستبانة إلكترونيا عبر منصات مختلفة مثل البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي. هذا النهج سمح بالتغلب على الحواجز الجغرافية والوصول إلى شريحة واسعة ومتنوعة من الأفراد في المجتمع، مع التأكيد على أهمية الإجابة الموضوعية على جميع الأسئلة.

تم استلام **468إجابة** عن الاستبيان الالكتروني. ومع ذلك، وكما هو الحال في أي دراسة ميدانية، لا يمكن الاعتماد على جميع الردود بشكل مطلق. ولضمان جودة البيانات وموثوقيتها، تم إخضاع الاستبانات لعملية فحص دقيقة باستخدام برنامج **SPSS**.هذه العملية كشفت عن وجود 68 استبانة غير مكتملة أو غير صالحة للتحليل، مما أدى إلى استبعادها.

وعليه، أصبح حجم العينة النهائي المعتمد في الدراسة هو 400استبانة. هذه القيمة تتجاوز الحجم الأمثل المطلوب (384.15)، وهو مؤشر إيجابي يعزز من قوة الدراسة. فزيادة حجم العينة لا تضمن فقط تحقيق المتطلبات الإحصائية، بل تعزز أيضا من خصائص تمثيلها للمجتمع

من المهم الإشارة إلى أن عملية تحديد حجم العينة ليست عملية رياضية بحتة، بل تتأثر بعوامل متعددة يجب أخذها في الاعتبار، منها:

- **التكاليف والوقت المخصصان للدراسة** :فهناك توازن دائم بين الدقة العلمية والموارد المتاحة.
- **طبيعة البيانات المطلوبة** :حيث يختلف حجم العينة اللازم لدراسة ظاهرة معقدة ومتخصصة عن تلك المطلوبة لدراسة آراء عامة.
- **درجة الدقة المطلوبة في النتائج** :فكلما زادت الحاجة إلى نتائج عالية الدقة، زاد حجم العينة اللازم لتحقيقها.
- **توافر إطار للمعاينة** :أي وجود قائمة شاملة بأفراد المجتمع، مما يسهل عملية الاختيار العشوائي. (حسان ، 1999، صفحة 331)

3.أساليب جمع وتحليل البيانات

3. 1أساليب جمع البيانات

تستند كل الدراسات سواء الكمية أو النوعية إلى معلومات أولية يعدها الباحث وأخرى ثانوية يستقيها من التقارير والوثائق التي يعدها غيره، كما يتطلب استخدام أي منهج علمي الاستعانة بجملة من الأدوات والوسائل المناسبة، التي تمكن الباحث من الوصول إلى البيانات اللازمة، حيث يستطيع من خلالها معرفة واقع أو ميدان الدراسة، وتفرض طبيعة الموضوع الخاضع للدراسة وخصوصيته انتقاء مجموعة من الأدوات المساعدة على جمع البيانات. لذا اعتمدنا في دراستنا على الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة.

- الاستبيان: هو أداة تستخدم لغرض الحصول على البيانات والمعلومات لتنفيذ مقاصد الدراسة الحالية، حيث يعتبر من أكثر أدوات البحث شيوعا، فهو أداة قياس إدراكية يتم الاعتماد في تصميمها على آراء مجموعة من الكتاب والباحثين في مجال موضوع الدراسة للحصول على البيانات الأولية والثانوية اللازمة لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة، وجعل المستجيب واعيا لأهدافها، مكوناتها، دقتها، وضوحها وتجانسها بالشكل والطريقة التي تخدم أهداف وفرضيات الدراسة. (سعاد، 2018)

لذلك تم تصميم أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة التي أعدت خصيصا من أجل الوصول إلى نتائج علمية حول الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث، ولقد تم تصميمها وفق الفرضيات الدراسة بما يمكن من معالجة الإشكالية، وإمكانية قياس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة ومعرفة طبيعة العلاقة بينها، بحيث تحتوي فقراتها على مجموعة من الأسئلة التي وبمجرد إجابة مفردات العينة عليها نكون قد تحصلنا على المعلومات الأولية والبيانات اللازمة لمتطلبات الدراسة. فهي عبارة عن صياغة لمجموعة من الأسئلة ليقوم المبحوث باختيار إجابة واحدة بين البدائل المتاحة، ويعتبر وسيلة فعالة لجمع البيانات، وفيما يأتي استعراض لأهم مبادئ صياغة الألفاظ وتشمل:

– **لغة وألفاظ الاستبانة:** يجب مراعاة مستوى فهم المستقصى واستخدام المصطلحات المرتبطة بثقافة وقيم المجتمع، كما أنه من المهم إدراج بعض الأسئلة ذات الصياغة السلبية لتخفيض ميل المستجيب إلى الإجابة دون تفكير، والابتعاد عن الأسئلة المركبة قدر الإمكان، والأسئلة الغامضة، والأسئلة التي تعتمد على القدرة على التذكر، والأسئلة المصاغة بطريقة تقود إلى إجابة مطولة. كما يجب مراعاة تتابع الأسئلة بصورة تقود المستجيب من أسئلة ذات طبيعة عامة إلى الأسئلة الخاصة، ومن أسئلة سهلة إلى أسئلة متدرجة في الصعوبة.

– **المظهر العام:** يجب مراعاة تقديم مقدمة جيدة للاستبيان، تكشف بوضوح عن هوية الباحث والهدف من البحث، وإيجاد بعض الروابط بين المستجيبين وتحفيزهم للإجابة، وتأكيد سرية المعلومات، ثم تقديم الشكر. كما يجب تنظيم الأسئلة، وإعطاء التعليمات والتوجيهات، وضمان عدم إرهاق المستجيب من حيث الجهد والوقت.

– **طريقة الإخراج** : كانت طريق توزيع الاستبيان النهائي بشكل إلكتروني لما له من إيجابيات كثيرة على الطالبة نذكر منها :

- ✓ تقليص التكاليف المرتبطة بالاستبانة (تكاليف التحضير والإدارة وتكاليف الفرز والتحليل)، فالاستبانة الالكترونية لا يحتاج إلى مساعدين يقومون بعملية الاستجواب عن طريق المقابلة في الميدان أو عن طريق الهاتف، ولا يتطلب أيضا مساعدين للفرز وإدخال المعلومات، فهو يعتمد فقط على الويب ومواقع التواصل الاجتماعي والبريد الالكتروني في النشر والاسترجاع والتفريغ
- ✓ تقليص مدة توزيع الاستبانة أي الحصول على الإجابات في وقت قصير ومن أماكن بعيدة حيث تعتبر الانترنت مختزلة للمسافات ومخترقة للحدود الجغرافية
- ✓ الرفع من معدل الإجابات نظرا لسهولة انتشار الاستبانة وسهولة ملئها من طرف العينة.

وفي هذه الدراسة، تعمدت الطالبة الاستعانة بالأسئلة المغلقة، وهي الأسئلة التي تتطلب من المستجوب اختيار إجابة واحدة أو عدة إجابات من تلك المقترحة.

الأسئلة المغلقة لها عدة أنواع، منها:

- ❖ **أسئلة مغلقة ذات إجابتين:** وهي أسئلة محددة بإجابة واحدة فقط، ويُمنح للمستقصى خيارين فقط، كالسؤال المتعلق بجنس المستقصى.
- ❖ **أسئلة مغلقة متعددة الخيارات،** وتنقسم بدورها إلى:

- ➢ **أسئلة مغلقة باختيار واحد:** وهي أسئلة متعددة الخيارات، ولا يمكن للمستقصى أن يجيب إلا بإجابة واحدة فقط.
- ➢ **أسئلة مغلقة باختيارات متعددة:** وهي أسئلة متعددة الخيارات، ويمكن للمستقصى أن يجيب بأكثر من إجابة واحدة، كالسؤال المتعلق بأكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداما (يمكن اختيار أكثر من إجابة واحدة).
- ➢ **الأسئلة السلمية (أو ذات المقاييس):** وفيها يُطلب من المستجوب أن يختار مكان تموضعه على سلم معين. وهي عدة أنواع، منها:

- ➢ **الأسئلة الترتيبية** :يطلب من المستجوب في هذه الحالة ترتيب الإجابات ترتيبا تصاعديا أو تنازليا حسب طبيعة السؤال ووفق معيار معين.
- ➢ **الأسئلة حسب سلم:"Likert"** ويستخدم في قياس الاتجاهات، حيث يقوم المستجوب بتحديد درجة الموافقة أو عدم الموافقة على مجموعة من العبارات التي تتعلق بالشيء موضوع السؤال.
ويتكون سلم "Likert" من خمس درجات، ويتطلب من الفرد التعبير عن درجة موافقته أو عدم موافقته.

- – **المقياس المستخدم في معالجة الاستبيان** لقياس اتجاهات وآراء عينة الدراسة نحو العبارات المتضمنة في الاستبانة، والتي تعكس متغيرات الدراسة المختلفة (التحول الرقمي، الشمول المالي)، تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي-(Five Point Likert Scale). حيث يُعد هذا المقياس أحد أكثر أدوات القياس شيوعا واستخداما في البحوث الاجتماعية والإدارية، وهو ما أشار إليه(Baker (Baker , 1991, p. 147 نظرا لمزاياه المتعددة. ويتيح مقياس ليكرت للمستجيبين التعبير عن درجة موافقتهم أو عدم موافقتهم على مجموعة من العبارات المتعلقة بموضوع البحث بشكل متدرج. وفي هذه الدراسة تم استخدام التدرج الخماسي الذي يتراوح بين "موافق بشدة" و "غير موافق بشدة"، ويتضمن نقطة استجابة محايدة ("محايد") في المنتصف.

وقد وقع الاختيار على هذا المقياس تحديدا لعدة اعتبارات:

- ➢ **سهولة الفهم والتطبيق:** يتميز المقياس بوضوحه وسهولة استيعابه من قبل المستجيبين، مما يقلل من احتمالية سوء الفهم ويشجع على المشاركة.

- ➢ **القدرة على قياس المتغيرات السلوكية والاتجاهات:** يُعتبر فعالا في قياس المفاهيم غير الملموسة بشكل مباشر، مثل الآراء والتوجهات والمعتقدات.

- **شيوع الاستخدام في الدراسات السابقة:** إن اعتماد العديد من الدراسات السابقة في مجال الإدارة والمحاسبة والتدقيق على مقياس Likert يسهل عملية مقارنة النتائج ويدعم موثوقية الأداة المستخدمة.

2.3أساليب تحليل البيانات

بعد استكمال عملية جمع البيانات الميدانية عبر الاستبيانات الموزعة على أفراد عينة الدراسة، تم الانتقال إلى مرحلة المعالجة والتحليل الإحصائي لهذه البيانات. لتحقيق الأهداف البحثية والتحقق من فرضيات الدراسة، استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية المتقدمة، وذلك بالاعتماد بشكل رئيسي على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار 27، بالإضافة إلى برنامج الجداول الإلكترونية (Microsoft Excel)الذي ساهم في تنظيم البيانات الأولية وإجراء بعض العمليات التمهيدية.

– الأساليب الإحصائية : لقد تم توظيف الأساليب الإحصائية التالية لضمان تكامل وشمولية التحليل، بما يتناسب مع طبيعة متغيرات الدراسة وأهدافها:

–الإحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics) تعد الإحصاءات الوصفية المحطة الأولى في تحليل البيانات، حيث تهدف إلى تلخيص ووصف الخصائص الرئيسية للعينة وتوزيع استجاباتها وتتمثل في:

التكرارات والنسب المئوية :(Frequencies and Percentages) استخدمت هذه المقاييس لوصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة (مثل المهنة، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، ونوع المكتب). كما أنها ضرورية لتحديد توزيع استجابات المبحوثين على مختلف فقرات ومحاور الاستبيان، مما يوفر صورة واضحة عن مدى شيوع كل استجابة.

المتوسط الحسابي :(Arithmetic Mean) تم حساب المتوسط الحسابي لكل عبارة وكل بعد وكل محور من محاور الدراسة. يُعتبر هذا المقياس مؤشرا مركزيا لتحديد الاتجاه العام لآراء ومواقف أفراد العينة (درجة الموافقة أو عدم الموافقة المتوسطة). يساعد المتوسط الحسابي أيضا في ترتيب أهمية الفقرات أو الأبعاد أو المحاور من وجهة نظر أفراد العينة.

الانحراف المعياري :(Standard Deviation) استُخدم الانحراف المعياري كمقياس لدرجة تشتت أو تجانس استجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي لكل عبارة أو محور. فكلما انخفضت قيمة الانحراف المعياري، دل ذلك على وجود تقارب وتجانس أكبر في آراء المستجيبين، مما يعكس اتفاقا واسعا حول هذه النقطة، والعكس صحيح في حال ارتفاع قيمته.

3.3تحليل موثوقية أداة القياس (Reliability Analysis)للتأكد من جودة وثبات أداة جمع البيانات (الاستبيان)، تم إجراء تحليل للموثوقية من خلال المعامل التالي:

- **معامل ألفا كرونباخ** :(Cronbach's Alpha) تم حساب هذا المعامل لكل بعد من أبعاد الدراسة لتقييم درجة الاتساق الداخلي (Internal Consistency) لمجموعة الفقرات التي تقيس كل متغير حيث يهدف هذا الاختبار

إلى التأكد من أن جميع العبارات في البعد الواحد تقيس نفس المفهوم بشكل متجانس. تشير القيم المرتفعة لمعامل ألفا كرونباخ (عادة ما فوق 0.70) إلى موثوقية عالية للأداة وقدرتها على تقديم نتائج مستقرة يمكن الاعتماد عليها. قد يتم تدعيم هذا التحليل بفحص معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه (Item-Total Correlation) لاستبعاد أي فقرات قد تضعف من الاتساق العام للمقياس، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من إحصائيات الموثوقية والثبات التي سيتم توضيحها عند تطبيق أسلوب تحليل المسار.

- **الأساليب الإحصائية المتقدمة**

لتعميق التحليل وفحص العلاقات بين المتغيرات، تم توظيف الأساليب التالية:

- **أسلوب الانحدار الخطي البسيط** :(Simple Linear Regression) يعتبر هذا الأسلوب تحليلا قياسيا يهدف إلى نمذجة العلاقة بين متغير تابع (مستجيب) ومتغير مستقل، الغرض الأساسي من استخدامه هو فحص ما إذا كان المتغير المستقل قادر على التنبؤ بنتيجة المتغير التابع قيد الدراسة، كما يتميز هذا الأسلوب بتقديم مقدرات خطية غير متحيزة وذات كفاءة عالية كما يتيح مرونة في التعامل مع المتغيرات المستقلة سواء كانت كمية أو نوعية.
- **اختبارات التوزيع الطبيعي** :(Normality Tests) تستخدم هذه الاختبارات (مثل اختبار كولموجروف- سميرنوف وشابيرو- ويلك) لتقييم ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهو افتراض أساسي للعديد من الاختبارات الإحصائية البارامترية، بما في ذلك الانحدار الخطي.
- **اختبارات كريسكال- واليس** :(Kruskal-Wallis Tests for Differences) يعد هذا الاختبار بديلا غير بارامتري لاختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) عندما لا تستوفي البيانات افتراض التوزيع الطبيعي، أو عندما تكون البيانات رتبية، ويستخدم للكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب ثلاث مجتمعات مستقلة أو أكثر.

يضمن هذا المزيج من الأساليب الإحصائية تحقيق فهم عميق لمتغيرات الدراسة، والتحقق من فرضياتها بدقة وموثوقية عالية.

4.اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

1.4الصدق الظاهري لأداة الدراسة

تعد جودة أداة الدراسة حجر الزاوية في أي بحث كمي، خاصة في الدراسات الاستقصائية. فالاستبانة ليست مجرد مجموعة من الأسئلة، بل هي جسر يربط بين الأهداف النظرية للبحث والبيانات الميدانية التي ستشكل أساس النتائج. كلما كانت هذه الأداة مصممة بعناية ودقة، وكلما كانت أسئلتها واضحة وشاملة للمفاهيم المدروسة، زادت موثوقية النتائج ومصداقيتها .

لضمان أن الاستبانة تقيس بالفعل ما صممت لقياسه، تم اعتماد منهجية دقيقة للتحقق من صدقها الظاهري (Face Validity) وبنائها. مرت هذه العملية بعدة مراحل مدروسة:

- ✓ **المرحلة الأولى:** تم إعداد مسودة أولية للاستبانة بالاعتماد على مراجعة شاملة للأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث. هذا الأمر يضمن أن الأسئلة المطروحة تغطي كافة الأبعاد النظرية للمتغيرات (الشمول المالي والتمويل الرقمي).
- ✓ **المرحلة الثانية:**تم عرض المسودة الأولية على الاستاذ المشرف، الذي قدم توجيهاته وملاحظاته القيمة حول مدى ملاءمة الاستبانة لتحقيق أهداف البحث.
- ✓ **المرحلة الثالثة:** بعد إجراء التعديلات الأولية، تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجالات التسيير، البنوك، ومنهجية البحث العلمي. وقد كانت ملاحظاتهم واقتراحاتهم حول إعادة صياغة بعض العبارات، أو حذف وإضافة أسئلة، حاسمة في تنقيح الأداة.

- ✓ **المرحلة الرابعة:** بناء على آراء المحكمين، تم إعداد النسخة النهائية من الاستبانة، والتي تميزت بوضوح الصياغة ودقتها بما يضمن فهما صحيحا وموحدا للأسئلة من قبل المستجيبين. وقد أشرف على هذه المرحلة مجموعة من الأساتذة المختصين، وهم: بوشلاغم نور الدين (أستاذ محاضر "أ" في علوم المالية والمحاسبة)، وبوعمرة حسن (أستاذ محاضر "ب" في تحليل البيانات)، ونورين مولود (أستاذ محاضر "أ" في الإحصاء والاقتصاد).

2.4 الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة :

يهدف تحليل الصدق الداخلي (Internal Validity) إلى قياس مدى ارتباط كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه. بعبارة أخرى، هو مؤشر على مدى تماسك الفقرات مع المفهوم العام الذي يفترض أنها تقيسه. يتم ذلك عادة من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور. إذا كانت قيمة معامل الارتباط عالية وذات دلالة إحصائية (عند مستوى 0.05)، فإن ذلك يشير إلى أن الفقرة تقيس بالفعل جزءا من المفهوم الذي يقيسه المحور ككل، وبالتالي تساهم في صدق الأداة. في هذا التحليل، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) ، حيث تشير علامة (**)، إلى أن الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01

- **قياس الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: التمويل الرقمي في الجزائر**

الجدول 23: الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول

العبارات	التمويل الرقمي في الجزائر	
	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
التمويل الرقمي في الجزائر	1	
لدي معرفة كافية بخدمات التمويل الرقمي المتاحة في الجزائر (مثل بريدي موب، تطبيقات البنوك الجزائرية، الدفع بالبطاقة الذهبية...).	.622**	0

سبق لي استخدام واحدة أو أكثر من الخدمات المالية الرقمية المذكورة أعلاه.	.639**	0
أستخدم الخدمات الرقمية بانتظام لأغراض متعددة مثل: تحويل الأموال، دفع الفواتير، والشراء من التجار أو عبر الإنترنت.	.709**	0
ألجأ تلقائيا إلى القنوات الرقمية عند الحاجة إلى إجراء معاملة مالية.	.727**	0
تعلم استخدام التطبيقات المالية كان سهلا مقارنة بزيارة الفرع التقليدي.	.631**	0
الخدمات الرقمية تسهل علي إدارة أموالي.	.654**	0
تكاليف استخدام خدمات التمويل الرقمي (رسوم، بيانات الإنترنت) معقولة مقارنة بالخدمات البنكية التقليدية.	.652**	0
توفر خدمة الإنترنت وشبكات الاتصال في منطقتي مناسب بما يكفي لاستخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل منتظم.	.496**	0
ثقتي بالمؤسسات المالية (البنوك، بريد الجزائر) تجعلني أكثر استعدادا لاستخدام التمويل الرقمي بانتظام.	.645**	0
أثق أن التجار والمؤسسات التجارية سيتعاملون بنزاهة عند الدفع الرقمي ولن يحدث احتيال تجاري.	.523**	0
أخشى من ضياع أموالي في حال حدوث خطأ في التحويل. (عكس إيجابي)	0.02	0.695
رأي أو سلوك المحيطين بي (العائلة، الأصدقاء) يشجعني على استخدام الخدمات المالية الرقمية.	.555**	0
معرفتي المالية تجعلني واثقا من الاستفادة من الخدمات الرقمية بشكل آمن.	.747**	0
لدي القدرة على اتخاذ قرارات مالية مهمة (اختيار قرض/منتج ادخاري).	.547**	0
أنوي زيادة اعتمادي على خدمات التمويل الرقمي في المستقبل.	.647**	0
إذا توفرت خدمات القروض الرقمية، التأمين الرقمي، حسابات التوفير عبر التطبيقات، أو الاستثمار عبر المنصات الرقمية، سأكون مهتما باستخدامها.	.606**	0
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		
* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).		

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

أظهر الجدول نتائج اختبار الصدق الداخلي الذي يقيس مدى الاتساق بين إجابات المستجيبين على كل فقرة، وبين إجاباتهم الكلية على المحور، بحيث يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج الهامة:

تظهر معظم الفقرات **علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية** عند مستوى دلالة 0.01) حيث أن قيمة .Sig هي 0 في أغلب الفقرات .(وهذا يشير إلى أن كل فقرة من هذه الفقرات تساهم بشكل فعال وموثوق في قياس مفهوم التمويل الرقمي. على سبيل المثال، الفقرة المتعلقة بالمعرفة الكافية بالخدمات الرقمية (معامل ارتباط .622**) والفقرة التي تتناول نية زيادة الاعتماد على هذه الخدمات في المستقبل (معامل ارتباط .647**) تظهران ارتباطا قويا بالبعد العام للتمويل الرقمي.

تظهر الفقرة التي تتناول **المعرفة المالية والثقة في الاستفادة من الخدمات الرقمية** (معامل ارتباط .747**) أعلى معامل ارتباط. هذا يشير إلى أن الوعي المالي والثقة بالخدمات الرقمية يمثلان جوهر مفهوم التمويل الرقمي في هذه الدراسة، وأنهما من أهم العوامل التي تؤثر في مدى تبني الأفراد لهذه الخدمات.

الفقرة المتعلقة **بالخوف من ضياع الأموال** تظهر معامل ارتباط ضعيف جدا (.020) وغير ذي دلالة إحصائية (Sig. 0.695.)وهذا يعني أن هذه الفقرة لا ترتبط بشكل فعال بمفهوم التمويل الرقمي ككل، وقد يكون سبب ضعف الارتباط هو أن الخوف من الاحتيال المالي ليس بالضرورة مرتبطا بمدى استخدام الفرد للخدمات الرقمية، بل قد يكون عاملا نفسيا أو ثقافيا منفصلا.

- **قياس الصدق الداخلي لفرات المحور الثاني: الشمول المالي في الجزائر**

الجدول24: الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

العبارات	الشمول المالي في الجزائر	
	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
الشمول المالي في الجزائر	1	
أجد سهولة في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية (مثل فروع البنوك، مكاتب البريد، أو أجهزة الصراف الآلي) في منطقتي.	0**	0
أجد الإجراءات الإدارية للوصول إلى الخدمات المالية معقدة وتستغرق وقتا طويلا.	.654**	0
أستخدم حسابي المالي (بنكي أو بريدي) بشكل منتظم للقيام بالعمليات المالية (مثل السحب، الإيداع، التحويل، أو الادخار).	.528**	0
عند الحاجة إلى قرض، أفضل اللجوء إلى مؤسسة مالية رسمية (بنك أو مؤسسة مالية).	.657**	0
أثق في قدرة المؤسسات المالية (البنوك، بريد الجزائر) على حماية أموالي وبياناتي الشخصية.	.654**	0
أميل للاحتفاظ بالنقد في المنزل بدلا من وضع أموالي في أنظمة رقمية/بنكية بسبب مخاوف تاريخية وأزمات سابقة.	0.066	0.189
التكاليف والرسوم المرتبطة بالخدمات المالية (فتح حساب، تحويل أموال، إلخ) تعد عائقا أمام استخدامي لهذه الخدمات.	.629**	0
أنا راض عن جودة الخدمات المالية (البنكية والبريدية) المتوفرة لي، وعن سرعة استجابتها لاحتياجاتي.	.671**	0

بشكل عام، تجربتي مع الخدمات المالية حسنت قدرتي على إدارة أموالي.	.716**	0
ضعف الثقافة المالية لدى المجتمع الجزائري يحد من توسع الشمول المالي.	.487**	0
السياسات الحكومية والإطار التنظيمي الحالي يسهمان في توسيع نطاق الشمول المالي من خلال دعم الابتكار في خدمات التمويل الرقمي.	.603**	0
القانون الجديد رقم (25-10) المتعلق بمنع العملات الافتراضية قد يحد من قدرة التمويل الرقمي على تعزيز الشمول المالي، رغم أهدافه الأمنية.	.339**	0
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		
* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).		

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V27

بناءا على النتائج الواردة في الجدول السابق يتضح أن غالبية الفقرات أظهرت علاقة ارتباط إيجابية قوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، يث أن قيمة .Sig هي 0في معظم الحالات وهذا يشير إلى أن هذه الفقرات مترابطة فيما بينها، وتساهم بشكل كبير في قياس مفهوم الشمول المالي. على سبيل المثال، تظهر الفقرة التي تتحدث عن **"الرضا عن جودة الخدمات المالية"** (معامل ارتباط .671**) والفقرة التي تتناول **"تأثير التجربة المالية على إدارة الأموال"**(معامل ارتباط .716**) ارتباطا قويا جدا بالشمول المالي.

تظهر الفقرة التي تنص على:**"بشكل عام، تجربتي مع الخدمات المالية حسّنت قدرتي على إدارة أموالي"** أعلى معامل ارتباط (.716**). هذا يؤكد أن **المنفعة الملموسة** التي يشعر بها الأفراد من الخدمات المالية هي المحرك الأساسي لمفهوم الشمول المالي في هذه الدراسة؛ في المقابل الفقرة التي تقول **"أميل للاحتفاظ بالنقد في المنزل بدلا من وضع أموالي في أنظمة رقمية/بنكية بسبب مخاوف تاريخية وأزمات سابقة"** تظهر معامل ارتباط ضعيف جدا (0.066)، والأهم من ذلك، أنه **غير ذي دلالة إحصائية** .(Sig. 0.189) هذا يعني أن هذه الفقرة لا ترتبط بشكل موثوق بمفهوم الشمول المالي ككل. قد يعزى ذلك إلى أن هذا السلوك لا يعبر عن عدم الشمول المالي بقدر ما يعبر عن سلوك فردي مرتبط بالثقافة أو الخبرات الشخصية غير المرتبطة مباشرة بالخدمات المالية الرسمية.

- **ثبات فقرات الاستبيان**

يعد اختبار ثبات الأداة خطوة أساسية لضمان أن الاستبانة تقدم نتائج متسقة وموثوقة إذا ما تم تكرارها في ظروف مماثلة، يعد**معامل ألفا كرونباخ** هو المؤشر الإحصائي الأكثر استخداما لهذا الغرض، حيث يقيس مدى الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة، وكلما اقتربت قيمته من 1، دل ذلك على ثبات وموثوقية أعلى للأداة. بشكل عام، تعد القيمة 0.70فما فوق مقبولة، والقيمة 0.80 فما فوق ممتازة.

يوضح الجدول التالي معاملات ألفا كرونباخ للمحاور:

الجدول رقم 25: معاملات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

المحاور	Cronbach's Alpha
المعامل الكلي	**0.889**
المحور الأول: التمويل الرقمي في الجزائر	**0.868**
المحور الثاني: الشمول المالي في الجزائر	**0.773**

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

بناءا على الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة ما يلي:

- **المعامل الكلي للاستبانة:** تظهر القيمة الكلية لألفا كرونباخ للاستبانة بأكملها (0.889) وهذا يدل على أن الأداة تتمتع بمستوى عالي جدا من الثبات والموثوقية. هذا يشير إلى أن جميع فقرات الاستبانة مترابطة فيما بينها بشكل منطقي، وأنها تقيس المفهوم الكلي للدراسة (العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي) باتساق وفعالية.
- **ثبات المحور الأول (التمويل الرقمي):** بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمحور الأول .0.868 وهي قيمة ممتازة تشير إلى أن فقرات هذا المحور مترابطة بشكل كبير وتقيس مفهوم التمويل الرقمي بثبات عالي، ما يعزز الثقة في أن إجابات المستجيبين على هذا المحور تعكس فهم واستخدام حقيقي للخدمات المالية الرقمية.
- **ثبات المحور الثاني (الشمول المالي):** بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمحور الثاني .0.773 وهي قيمة مقبولة جدا وتشير إلى وجود اتساق داخلي جيد بين فقرات هذا المحور. وعلى الرغم من أنها أقل من قيمة المحور الأول، إلا أنها لا تزال تقع ضمن النطاق المقبول إحصائيا، مما يؤكد أن فقرات المحور تساهم بفعالية في قياس مفهوم الشمول المالي.

بشكل عام، تشير نتائج اختبار ألفا كرونباخ إلى أن الاستبانة كأداة للبحث تتمتع بخصائص **ثبات ممتازة**، ما يمنحنا الثقة في أن البيانات التي تم جمعها موثوقة، وأن النتائج التي سيتم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي يمكن الاعتماد عليها في تقديم استنتاجات علمية دقيقة حول العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي في الجزا

المبحث الثالث: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة

استنادا إلى النموذج والمنهجية المعروضة في المبحث السابق، يتجه هذا المبحث إلى تحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها من أفراد العينة، وسيتم التركيز أولا على الخصائص الديموغرافية للمبحوثين، ثم الانتقال إلى التحليل الوصفي لإجاباتهم حول محوري الدراسة (التمويل الرقمي والشمول المالي)، بما يوفر صورة أولية عن اتجاهاتهم وسلوكياتهم المالية، ويمهد للتحليل الاستدلالي واختبار الفرضيات في المباحث اللاحقة

1.تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

بهدف إعطاء صورة واضحة لعينة المبحوثين المستهدفة من الدراسة تم ترتيب البيانات وتبويبها في هذا العنصر بناء على مجموعة من المتغيرات النوعية وهي كالتالي

1.1الجنس: يعرض الجدول والشكل التاليان توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الشكل 11 : التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الجنس

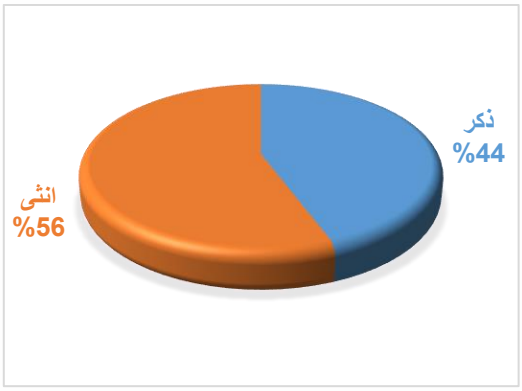

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

الجدول 26 :توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	N	%
ذكر	177	44.30%
انثى	223	55.80%

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

أظهرت البيانات أن التوزيع بين الجنسين كان متوازن نسبيا مع ميل طفيف لصالح الإناث، حيث بلغت نسبتهن 55.8٪ (223 مستجيبة) مقابل 44.3٪ للذكور (177 مستجيب) حيث يعتبر هذا التوازن مؤشر إيجابي إذ يضمن أن نتائج الدراسة لا تعكس منظور جنس واحد فقط، بل تعبر عن تجارب وآراء كلا الجنسين فيما يخص الشمول المالي والتمويل الرقمي.

1.2 المستوى التعليمي: يعرض الجدول والشكل التاليان توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

الشكل 12: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

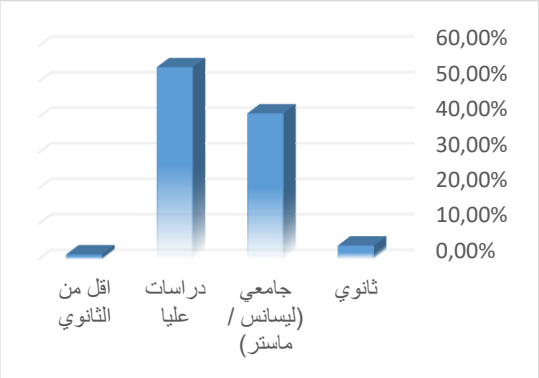

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

الجدول 27: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	N	%
ثانوي	15	3.80%
جامعي (ليسانس / ماستر)	164	41.00%
دراسات عليا	216	54.00%
اقل من الثانوي	5	1.30%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

تشير أغلبية المستويات التعليمية العليا في العينة (أكثر من 95% جامعيون وما فوق) إلى أننا لسنا أمام توزيع ديموغرافي عشوائي، بل أمام "نخبة معرفية" تمثل المتبنين الأوائل (**Early Adopters**) للتقنيات المالية فمن الناحية التحليلية، يعمل التعليم كأداة للرفع من "كفاءة الذات الرقمية" ويقلل من "المخاطر المدركة" المرتبطة بالتعاملات المالية الافتراضية، مما يجعل الثقافة المالية هنا نتيجة تراكمية لرأس المال الفكري وليست مجرد مهارة تقنية معزولة.

1.3 الفئة العمرية: يبين الجدول والشكل التاليان توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية.

الشكل 13: توزيع افراد العينة حسب الفئة العمرية

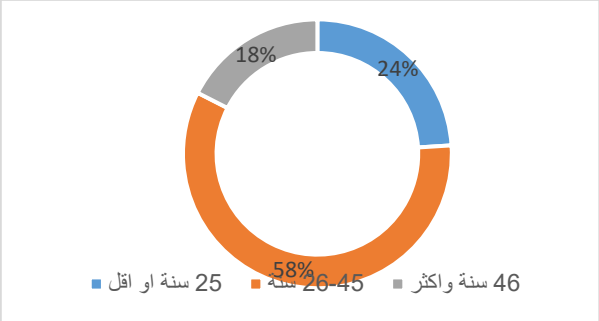

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

الجدول 28: توزيع افراد العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	N	%
25 سنة او اقل	96	24.00%
26-45 سنة	234	58.50%
46 سنة وأكثر	70	17.50%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

تظهر النتائج أن الفئة العمرية ما بين 26 و45 سنة تمثل النسبة الأكبر في العينة بنسبة 58.50% أي ما يعادل 234 مستجيبا. أما الفئة التي تقل أعمارها عن 25 سنة فقد بلغت نسبتها 24.00%، في حين سجلت الفئة الأكبر من 46 سنة نسبة 17.50% هذا التوزيع يعكس أهمية التركيز على الفئة الشابة والمنتجة لفهم توجهاتهم نحو التمويل الرقمي،حيث ان هيمنتها تمثل القوة الضاربة في سوق التكنولوجيا المالية لامتلاكهم مرونة عالية في تبني الابتكارات مقارنة بالفئات الأكبر سنا التي قد تظهر "مقاومة تقنية" ناتجة عن فجوة الأجيال، كما أن الفئة الأقل من 25 سنة تشكل مخزونا استراتيجيا سيقود التحول الكامل مستقبلا بفضل نشأتها في بيئة رقمية خالصة

1.4 الوضعية المهنية: يوضح الجدول والشكل توزيع أفراد العينة وفقا للوضعية المهنية.

الشكل 14: توزيع افراد العينة حسب الوضعية المهنية

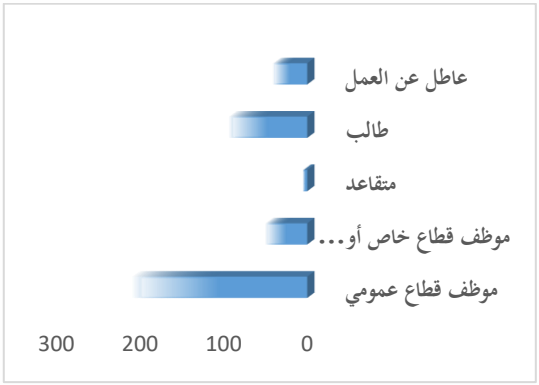

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

الجدول 29: توزيع افراد العينة حسب الوضعية المهنية

الوضعية المهنية	N	%
موظف قطاع عمومي	210	52.50%
موظف قطاع خاص أو عامل حر	50	12.50%
متقاعد	5	1.30%
طالب	94	23.50%
عاطل عن العمل	41	10.30%

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

يتصدر الموظفون في القطاع العمومي قائمة المستجيبين بنسبة 52.50%، وهو ما يعطي وزنا كبيرا لوجهة نظر هذه الفئة في الدراسة. يليهم الطلبة بنسبة 23.50%، ثم الموظفون في القطاع الخاص أو العاملون بشكل حر بنسبة 12.50%. أما نسبة المتقاعدين والعاطلين عن العمل، فكانت الأقل تمثيلا. هذا التوزيع يعكس تنوعا في المهن، لكنه يظهر تركيزا على فئة الموظفين، يكشف هذا التصدر ان الدخل الثابت والمنتظم لهذه الفئة حافزا لاعتماد القنوات المالية الرقمية لتسيير نفقاتهم فضلا عن كون الرواتب في هذا القطاع غالبا ما يتم توطينها بنكيا، مما يفرض عليهم احتكاكا مباشرا ومستمرا بالخدمات المصرفية،أما الحلول المبتكرة للقطاع الخاص والمهن الحرة، فرغم انخفاض تمثيلها إلا أنها تعبر عن فئة تبحث عن "المرونة" لا "الاستقرار".

1.5 الدخل الشهري: يعرض الجدول والشكل التاليان توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري.

الجدول 30: توزيع افراد العينة حسب الدخل الشهري

الدخل الشهري	N	%
اقل من 20000 دج	48	12.00%
20000-39999 دج	17	4.30%
40000-59999 دج	42	10.50%
60000-79999 دج	45	11.30%
80000-100000 دج	55	13.80%
أكثر من 100000 دج	97	24.30%
ليس لدي دخل ثابت	96	24.00%

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

الشكل 15: توزيع افراد العينة حسب الدخل الشهري

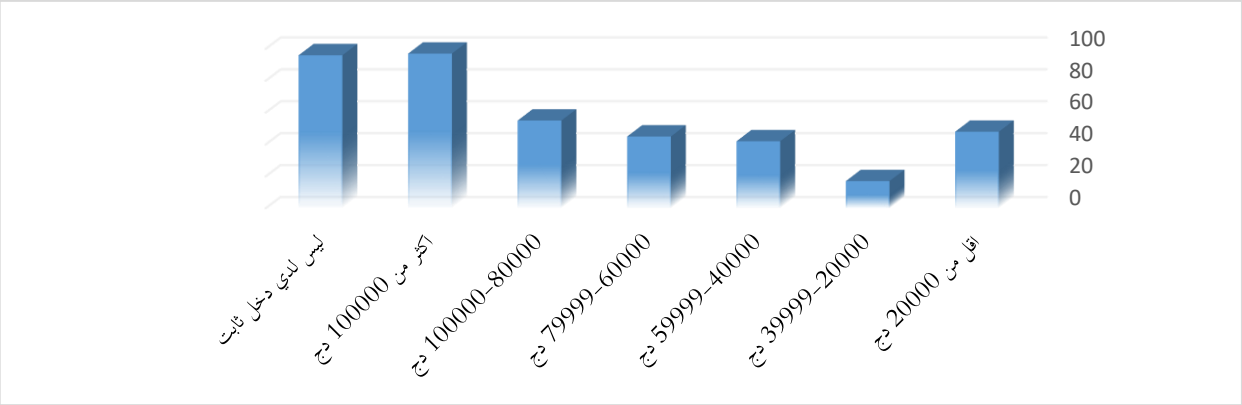

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

توضح البيانات وجود تفاوت واضح في مستويات الدخل بين أفراد العينة، حيث شكلت الفئة ذات الدخل الذي يتجاوز 100000 دج النسبة الأكبر بواقع 24.30%، في حين جاءت فئة من لا يملكون دخلا ثابتا بنسبة قريبة بلغت 24.00%، ان الدخل المرتفع يعمل كدافع لاستخدام التمويل الرقمي من أجل الرفاهية والكفاءة، بينما يمثل لذوي الدخل غير الثابت أداة للصمود المالي والبحث عن بدائل مرنة.

1.6وفق السكن: يبين الجدول والشكل توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن.

الشكل 16: توزيع افراد العينة حسب نوع السكن

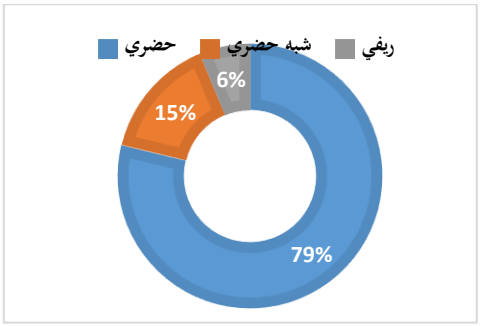

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

الجدول 31توزيع افراد العينة حسب نوع السكن

نوع السكن	N	%
حضري	315	78.80%
شبه حضري	60	15.00%
ريفي	25	6.30%

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

نلاحظ أن أغلبية المستجيبين (78.80%) يقطنون في المناطق الحضرية، وهو ما يتوافق مع حقيقة أن الخدمات المالية والرقمية غالبا ما تكون أكثر انتشارا وتوفرا في المدن، بينما شكل سكان المناطق شبه الحضرية والريفية نسبا أقل، هذا التوزيع يبرز أهمية النتائج في فهم مدى فعالية التمويل الرقمي في تجاوز الفجوة الجغرافية بين المناطق الحضرية والريفية.

–تؤكد هذه النتائج أن الشمول المالي الرقمي في الجزائر يتأثر بالتركيبة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، حيث يزداد اعتماد التمويل الرقمي لدى الفئات الوسطى (26–45 سنة)، والذين يتمتعون بمستوى تعليمي عال، وأصحاب الدخول المرتفعة، ما يستدعي تعزيز الوعي المالي والرقمي بين جميع الفئات.

2. تحديد مجال المتوسطات الحسابية

من أجل القيام بالتحليل الإحصائي الكمي، تم تخصيص قيم رقمية (ترميز) لكل خيار من خيارات الاستجابة الخمسة، حيث تمثل القيمة (5) أعلى درجة موافقة ("موافق بشدة") والقيمة (1) أدنى درجة موافقة ("غير موافق بشدة"). سيوضح الجدول التالي تفاصيل هذا الترميز. إن هذا الترميز العددي يسمح بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة على عبارات كل محور من محاور الدراسة، مما يمكن من تحديد مستوى الاتجاه العام (مرتفع، متوسط، منخفض) نحو كل مفهوم، وذلك استنادا إلى أطوال فترات محددة للمقياس تم حسابها مسبقا (كما هو موضح في الملاحظة المرفقة بالجدول رقم 06، حيث تم تحديد طول الفترة بـ 0.80 بناء على قسمة المدى (4) على عدد فئات المقياس (5).

بالنسبة لمقياس " ليكارت الخماسي"يكون مجال المتوسط المرجح كما هو موضح فيما يلي:

الجدول 32: قيم المتوسط المرجح والمستوى المرفق له

اتجاه العينة	المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.8
غير موافق	من 1.8 إلى 2.6
محايد	من 2.6 إلى 3.4
موافق	من 3.4 إلى 4.2
موافق بشدة	من 4.2 إلى 5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

3. التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه المحور الاول (التمويل الرقمي في الجزائر)

يهدف هذا الجزء إلى تقديم تحليل وصفي شامل ومفصل لإجابات عينة الدراسة وذلك فيما يخص المحور الأول من الدراسة المعنون بـ "التمويل الرقمي في الجزائر، يعتبر هذا التحليل نقطة الانطلاق لفهم واقع التمويل الرقمي في البيئة الجزائرية من وجهة نظر مستخدميها. حيث سنقوم باستعراض كل عبارة على حدة بالاستناد إلى المؤشرات الإحصائية الرئيسية وهي :المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي، والاتجاه العام (درجة الموافقة).

الجدول 33: تحليل إجابات عينة الدراسة حول محور "التمويل الرقمي في الجزائر"

رقم السؤال	نص السؤال	غير موافق بشدة (%N)	غير موافق (%N)	محايد (%N)	موافق (%N)	موافق بشدة (%N)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	القيمة الاحتمالية Sig.	الاتجاه العام
1	لدي معرفة كافية بخدمات التمويل الرقمي المتاحة في الجزائر (مثل بريدي موب، تطبيقات البنوك الجزائرية، الدفع بالبطاقة الذهبية...).	15 (3.8%)	26 (6.5%)	45 (11.3 %)	198 (49.5 %)	116 (29.0 %)	3.94	0.999	78.8	3	0	مرتفع
2	سبق لي استخدام واحدة أو أكثر من الخدمات المالية الرقمية المذكورة أعلاه.	20 (5.0%)	21 (5.3%)	27 (6.8%)	165 (41.3 %)	167 (41.8 %)	4.1	1.067	82	2	0	مرتفع
3	أستخدم الخدمات الرقمية بانتظام لأغراض متعددة مثل: تحويل الأموال، دفع الفواتير، والشراء من التجار أو عبر الإنترنت.	31 (7.8%)	40 (10.0 %)	54 (13.5 %)	149 (37.3 %)	126 (31.5 %)	3.75	1.22	75	6	0	مرتفع
4	ألجأ تلقائيا إلى القنوات الرقمية عند الحاجة إلى إجراء معاملة مالية.	28 (7.0%)	57 (14.2 %)	82 (20.5 %)	138 (34.5 %)	95 (23.8 %)	3.54	1.197	70.8	10	0	مرتفع
5	تعلم استخدام التطبيقات المالية كان سهلا مقارنة بزيارة الفرع التقليدي.	10 (2.5%)	26 (6.5%)	66 (16.5 %)	144 (36.0 %)	154 (38.5 %)	4.01	1.019	80.2	4	0	مرتفع
6	الخدمات الرقمية تسهّل علي إدارة أموالي.	13 (3.3%)	31 (7.8%)	60 (15.0 %)	152 (38.0 %)	144 (36.0 %)	3.96	1.055	79.2	5	0	مرتفع

7	تكاليف استخدام خدمات التمويل الرقمي (رسوم، بيانات الإنترنت) معقولة مقارنة بالخدمات البنكية التقليدية.	19 (4.8%)	37 (9.3%)	97 (24.3 %)	150 (37.5 %)	97 (24.3 %)	3.67	1.085	73.4	7	0	مرتفع
8	توفر خدمة الإنترنت وشبكات الاتصال في منطقتي مناسب بما يكفي لاستخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل منتظم.	30 (7.5%)	66 (16.5 %)	73 (18.3 %)	162 (40.5 %)	69 (17.3 %)	3.44	1.172	68.8	14	0	مرتفع
9	ثقتي بالمؤسسات المالية (البنوك، بريد الجزائر) تجعلني أكثر استعدادا لاستخدام التمويل الرقمي بانتظام.	21 (5.3%)	39 (9.8%)	130 (32.5 %)	149 (37.3 %)	61 (15.3 %)	3.48	1.033	69.6	12	0	مرتفع
10	أثق أن التجار والمؤسسات التجارية سيتعاملون بنزاهة عند الدفع الرقمي ولن يحدث احتيال تجاري.	48 (12.0 %)	80 (20.0 %)	127 (31.8 %)	111 (27.8 %)	34 (8.5%)	3.01	1.14	60.2	16	0.895	متوسط
11	أخشى من ضياع أموالي في حال حدوث خطأ في التحويل. (عكس إيجابي)	41 (10.3 %)	34 (8.5%)	51 (12.8 %)	151 (37.8 %)	123 (30.8 %)	3.7	1.27	74	8	0	مرتفع
12	رأي أو سلوك المحيطين بي (العائلة، الأصدقاء) يشجعني على استخدام الخدمات المالية الرقمية.	32 (8.0%)	51 (12.8 %)	92 (23.0 %)	139 (34.8 %)	86 (21.5 %)	3.49	1.191	69.8	11	0	مرتفع
13	معرفتي المالية تجعلني واثقا من الاستفادة من الخدمات الرقمية بشكل آمن.	15 (3.8%)	49 (12.3 %)	112 (28.0 %)	158 (39.5 %)	66 (16.5 %)	3.53	1.026	70.6	9	0	مرتفع

14	لدي القدرة على اتخاذ قرارات مالية مهمة (اختيار قرض/منتج ادخاري).	28 (7.0%)	44 (11.0 %)	108 (27.0 %)	156 (39.0 %)	64 (16.0 %)	3.46	1.101	69.2	13	0	مرتفع
15	أنوي زيادة اعتمادي على خدمات التمويل الرقمي في المستقبل.	6 (1.5%)	18 (4.5%)	57 (14.2 %)	165 (41.3 %)	154 (38.5 %)	4.11	0.913	82.2	1	0	مرتفع
16	إذا توفرت خدمات القروض الرقمية، التأمين الرقمي، حسابات التوفير عبر التطبيقات، أو الاستثمار عبر المنصات الرقمية، سأكون مهتما باستخدامها.	23 (5.8%)	25 (6.3%)	69 (17.3 %)	144 (36.0 %)	139 (34.8 %)	3.88	1.129	77.6	5	0	مرتفع
المتوسط المرجح							3.69188	1.10106	73.8375	7.875	0.05594	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

تستعرض الفقرات التالية تحليلا إحصائيا لعبارات المحور الأول حيث تم ترتيبها تنازليا وفقا لدرجة الموافقة الاستجابية، متبوعة بقراءة تحليلية شاملة لمدى اتساق آراء العينة تجاه أبعاد هذا المتغير:

احتلت الفقرة رقم (15) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.11، وانحراف معياري قدره 0.913، ووزن نسبي بلغ 82.2%. وتتحدث الفقرة عن "نية زيادة الاعتماد على خدمات التمويل الرقمي في المستقبل"، إن حصول هذه الفقرة على أعلى متوسط يعكس تفاؤلا كبيرا ورغبة واضحة لدى الأفراد في المجتمع الجزائري نحو تبني التمويل الرقمي. هذا الرقم ليس مجرد مؤشر إحصائي، بل هو بمثابة صوت المستجيبين الذي يقول: "نحن مستعدون للمضي قدما في هذا المجال". الانحراف المعياري المنخفض يشير إلى وجود اتفاق كبير بين أفراد العينة حول هذه النية. كما أن القيمة الاحتمالية (0.000) تؤكد أن هذا التوجه ليس عشوائيا، بل هو موقف حقيقي وذو دلالة إحصائية. هذه النتيجة تقدم رسالة واضحة للمؤسسات المالية وصناع القرار بوجود سوق متعطش للخدمات الرقمية.

احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 4.10، وانحراف معياري قدره 1.067، ووزن نسبي بلغ 82% وتتناول الفقرة مدى "استخدام الخدمات المالية الرقمية."هذه النتيجة تقدم دليلا ملموسا على أن التمويل الرقمي في الجزائر ليس مجرد فكرة نظرية بل هو تجربة حقيقية عاشها عدد كبير من المستجيبين و ان حصول هذه الفقرة على متوسط مرتفع جدا يثبت أن الخدمات المتاحة حاليا (مثل بريدي موب والبطاقات البنكية) قد حققت انتشارا واسعام مما يرفع من مستوى الثقة في البيئة الرقمية، ويجعل الانتقال نحو خدمات أكثر تطورا أمرا أكثر سهولة في المستقبل.

احتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الثالثة والتي تتحدث الفقرة عن "المعرفة بخدمات التمويل الرقمي المتاحة في الجزائر."قبل الاستخدام، تأتي المعرفة ، تعكس النتائج وصول العينة إلى الوعي المعلوماتي حيث يشير المتوسط الحسابي 3.94 إلى تجاوز مرحلة الغموض التقني نحو الفهم الإدراكي للخدمات المتاحة. ومن الناحية السلوكية، يمثل هذا الارتفاع مؤشرا على نجاح قنوات التنشئة الرقمية في ردم فجوة المعلومات، مما يحول المعرفة من مجرد معلومة عابرة إلى محرك استراتيجي لقرار التبني الفعلي. أما قيمة الانحراف المعياري 0.999 فتدل على وجود توافق عام وتجانس نسبي في مستويات الإدراك بين أفراد العينة، مما يجعل من هذه القاعدة المعرفية أرضية صلبة لتعزيز معدلات الشمول المالي، باعتبار أن المعرفة هي المتطلب القبلي لكسر حاجز التوجس من الأنظمة المالية المستحدثة.

احتلت الفقرة رقم (5) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 4.01، وانحراف معياري قدره 1.019، ووزن نسبي بلغ 80.2%. وتتناول الفقرة مدى سهولة استخدام التطبيقات المالية مقارنة بزيارة الفرع التقليدي. هذه النتيجة تعطينا لمحة عن الجانب العملي والواقعي للتجربة. فالمستجيبون يجدون أن التكنولوجيا المالية تقدم حلا أبسط وأكثر سهولة مقارنة بالتعقيدات والإجراءات الروتينية لزيارة الفروع التقليدية. هذا يؤكد أن "الراحة والسهولة "هما عاملان أساسيان يدفعان الأفراد نحو التحول الرقمي، وهو ما يمثل نقطة قوة كبيرة للخدمات الرقمية في مواجهة الطرق التقليدية.

احتلت الفقرتان رقم (6) ورقم (16) المرتبة الخامسة.

الفقرة رقم (6) بمتوسط حسابي بلغ 3.96، وانحراف معياري قدره 1.055، ووزن نسبي بلغ .79.2%وتتحدث عن "الخدمات الرقمية التي تسهّل إدارة الأموال." والفقرة رقم (16) بمتوسط حسابي بلغ 3.88، وانحراف معياري قدره 1.129، ووزن نسبي بلغ .77.6%وتتحدث عن "الاهتمام باستخدام خدمات القروض الرقمية، التأمين الرقمي، وحسابات التوفير عبر التطبيقات."

هاتان الفقرتان تظهران أن المستجيبين لا يرون في التمويل الرقمي مجرد أداة لإجراء المعاملات البسيطة، بل يرونه وسيلة لتحسين حياتهم المالية (الفقرة 6). كما أن اهتمامهم بالخدمات الأكثر تعقيدا مثل القروض والتأمين (الفقرة 16) يشير إلى نضج الطلب في السوق، وأن الأفراد أصبحوا يبحثون عن حلول مالية متكاملة، وهذا يمثل فرصة ثمينة للمؤسسات المالية لتطوير خدماتها لتلبية هذا الطلب المتزايد.

احتلت الفقرة رقم (3) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ 3.75، وانحراف معياري قدره 1.22، ووزن نسبي بلغ .75%وتتناول الفقرة "الاستخدام المنتظم للخدمات الرقمية." هذا المتوسط المرتفع يؤكد أن التمويل الرقمي لم يعد مجرد تجربة عابرة، بل أصبح جزءا من الروتين اليومي لعدد كبير من الأفراد في أغراض متعددة مثل دفع الفواتير والشراء عبر الإنترنت. هذا مؤشر على أن ادوات التمويل الرقمي اصبحت جزءا لا يتجزأ من السلوك المالي للمجتمع.

احتلت الفقرة رقم (7) المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.67، وانحراف معياري قدره 1.085، ووزن نسبي بلغ .73.4% وتتحدث الفقرة عن "معقولية تكاليف استخدام خدمات التمويل الرقمي." التكلفة هي عامل حاسم في اتخاذ القرار، وهذا المتوسط المرتفع يشير إلى أن الأفراد يرون أن تكاليف استخدام الخدمات الرقمية (مثل رسوم المعاملات أو تكلفة الإنترنت) مقبولة مقارنة بالخدمات التقليدية مما يساهم في إزالة أحد أكبر العوائق أمام الشمول المالي، ويجعل الخدمات الرقمية خيارا جيدا للفئات ذات الدخل المتوسط.

احتلت الفقرة رقم (11) المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ 3.70، وانحراف معياري قدره 1.27، ووزن نسبي بلغ 74% وتتحدث الفقرة عن "الخوف من ضياع الأموال في حال حدوث خطأ في التحويل."متوسط الموافقة المرتفع على هذه الفقرة ذات الصياغة السلبية يشير إلى أن الخوف من الأخطاء المالية لا يزال يمثل هاجسا كبيرا لدى المستجيبين وعلى الرغم من أنهم يثقون في التكنولوجيا، إلا أنهم لا يزالون يخشون من فقدان أموالهم في حال حدوث خطأ فني أو بشري. هذا يسلط الضوء على أهمية زيادة حملات التوعية حول آليات الأمان والحماية، وضرورة وجود آليات تعويض سريعة وفعالة لمعالجة أي أخطاء محتملة.

احتلت الفقرة رقم (13) المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ 3.53، وانحراف معياري قدره 1.026، ووزن نسبي بلغ 70.6% وتتحدث الفقرة عن "المعرفة المالية التي تجعلهم واثقين من الاستفادة من الخدمات الرقمية."هذه النتيجة تؤكد أن الثقافة المالية تعد عاملا حاسما في بناء الثقة. فالأفراد الذين يمتلكون معرفة مالية جيدة يشعرون بثقة أكبر في التعامل مع الخدمات الرقمية بشكل آمن مما يعزز من أهمية برامج التثقيف المالي كجزء من استراتيجية تعزيز الشمول المالي.

احتلت الفقرة رقم (4) المرتبة العاشرة بمتوسط 3.54 إلى وجود فجوة واضحة بين المعرفة الإدراكية والممارسة السلوكية التلقائيةحيث لم يرق التمويل الرقمي بعد إلى مستوى **العادة** أو الخيار الذهني الأول لدى شريحة واسعة من العينة. فمن المنظور السلوكي تعكس هذه النتيجة أن الانتقال من القنوات التقليدية إلى الرقمية لا يزال فعلا مقصودا يتطلب تقييما للمفاضلة وليس سلوكا نمطيا وهو ما يفسره ارتفاع الانحراف معياري قدره 1.197 الذي يشير إلى تشتت في الاستجابات فبينما تبنت فئة من العينة الرقمنة كنمط حياة، لا تزال فئة أخرى تستخدم الوسائل التقليدية عند الحاجة الفعلية. هذا الترتيب المتأخر نسبيا يؤكد أن الثقة في الأنظمة الرقمية لا تزال قيد التشكل مما يعيق تحولها إلى بديل كلي وتلقائي للنظام النقدي التقليدي.

احتلت الفقرة رقم (12) المرتبة الحادية عشرة بمتوسط حسابي بلغ 3.49، وانحراف معياري قدره 1.191، ووزن نسبي بلغ 69.8% وتتحدث الفقرة عن "تأثير رأي المحيطين على استخدام الخدمات المالية الرقمية."هذه النتيجة تُبرز أهمية العامل الاجتماعي في تبني التكنولوجيا. فرأي العائلة والأصدقاء يلعب دورا في تشجيع أو تثبيط استخدام هذه الخدمات. وهذا يؤكد أن الترويج للتمويل الرقمي لا يجب أن يقتصر على الحملات الإعلانية، بل يجب أن يركز أيضا على بناء الثقة من خلال القصص والتجارب الإيجابية على المستوى الاجتماعي.

احتلت الفقرة رقم (9) المرتبة الثانية عشرة بمتوسط حسابي بلغ 3.48، وانحراف معياري قدره 1.033، ووزن نسبي بلغ 69.6% وتتناول الفقرة "الثقة بالمؤسسات المالية التي تجعلهم أكثر استعدادا لاستخدام التمويل الرقمي." رغم بقاء المتوسط في النطاق الإيجابي، إلا أن تأخره في الترتيب يوحي بأن الثقة لا تزال تمثل عقبة صامتة مقارنة بعوامل المعرفة أو الحاجة،حيث يشير الانحراف المعياري المتجاوز للواحد الصحيح إلى تباين واضح في التجارب الشخصية مع المؤسسات المالية، إن هذا المركز المتأخر يثبت أن الجاهزية الرقمية لدى العينة مدفوعة بضرورات العصر أو سهولة الوصول أكثر من كونها نابعة عن ولاء مؤسسي صلب، مما يضع البنوك والمؤسسات المالية أمام تحدي تحويل الثقة من مجرد قبول حذر إلى ركيزة استراتيجية تضمن استدامة التحول الرقمي بعيدا عن المخاوف الأمنية.

.

احتلت الفقرة رقم (14) المرتبة الثالثة عشرة بمتوسط حسابي بلغ 3.46، وانحراف معياري قدره 1.101، ووزن نسبي بلغ 69.2% وتتحدث الفقرة عن "القدرة على اتخاذ قرارات مالية مهمة."هذا المتوسط المرتفع نسبيا يشير إلى وجود وعي لدى الأفراد بأهمية القرارات المالية، لكنه يقع في مراتب متأخرة، مما قد يدل على أن الأفراد لا يزالون يفضلون التفاعل المباشر مع مستشار مالي عند اتخاذ قرارات مهمة مثل الحصول على قرض أو منتج ادخاري بدلا من الاعتماد الكامل على التطبيقات الرقمية.

احتلت الفقرة رقم (8) المرتبة الرابعة عشرة بمتوسط حسابي بلغ 3.44، وانحراف معياري قدره 1.172، ووزن نسبي بلغ 68.8%.وتتناول الفقرة " توفر خدمة الإنترنت وشبكات الاتصال."هذه النتيجة تسلط الضوء على أحد أبرز التحديات العملية التي تواجه التمويل الرقمي في الجزائر فضعف البنية التحتية للاتصالات قد يشكل عائقا أمام الاستخدام المنتظم للخدمات المالية الرقمية، حتى لو كانت النية موجودة. هذا يشير إلى أن نجاح التحول الرقمي يتطلب جهودا متكاملة من القطاعين المالي والاتصالات.

احتلت الفقرة رقم (10) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.01، وانحراف معياري قدره 1.14، ووزن نسبي بلغ 60.2% وتتحدث الفقرة عن "الثقة في أن التجار والمؤسسات التجارية سيتعاملون بنزاهة."هذه النتيجة هي الأكثر أهمية وحساسية. فمتوسطها يقترب من نقطة الحياد، والأهم من ذلك، أن قيمتها الاحتمالية (Sig. 0.895) هي الأعلى في الجدول، مما يعني أن النتيجة ليست ذات دلالة إحصائية .هذا يُشير إلى أن الثقة في نظام الدفع الرقمي، خاصة فيما يتعلق بالتعاملات التجارية ومنع الاحتيال، هي الحلقة الأضعف في سلسلة التمويل الرقمي في الجزائر. هذا التحدي يتعلق بضرورة بناء نظام بيئي كامل للدفع الرقمي، يضمن حماية المستهلكين ويُعزز ثقتهم في جميع الأطراف المعنية بالعملية.

بشكل عام تظهر نتائج المحور الأول أن هناك توجها إيجابيا قويا ووعيا متزايدا بالتمويل الرقمي في الجزائر. الأفراد لديهم معرفة جيدة بالخدمات المتاحة، ويجدون أنها سهلة الاستخدام وتسهل حياتهم، ولديهم نية واضحة للاستمرار في استخدامها في المستقبل. ومع ذلك، هناك تحديات واضحة لا يمكن إغفالها، أبرزها ضعف البنية التحتية للاتصالات، والخوف من أخطاء التحويل، والأهم من ذلك كله، انعدام الثقة في نزاهة التجار ومنع الاحتيال .هذا يتطلب من صناع القرار والمؤسسات المالية التركيز على بناء منظومة متكاملة تضمن الأمان والحماية، إلى جانب الاستثمار في التوعية المالية والبنية التحتية، لضمان تحويل هذا التوجه الإيجابي إلى واقع ملموس يُعزز الشمول المالي في البلاد.

4. التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه المحور الثاني (الشمول المالي في الجزائر)

يهدف هذا االعنصر إلى تقديم تحليل وصفي دقيق ومفصل لإجابات عينة الدراسة وذلك فيما يتعلق بالمحور الثاني من الدراسة الذي يركز على "الشمول المالي في الجزائر ."يمثل هذا التحليل محاولة لاستكشاف وتقييم كيف ينظر المجتمع الجزائري بكل فئاته إلى الشمول المالي ، والأسس التي تستند إليها هذه.

سيتم عرض وتحليل كل عبارة بشكل منفصل، مع التركيز على المؤشرات الإحصائية الأساسية مثل :المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي، والاتجاه العام (درجة الموافقة).

الجدول34 تحليل إجابات عينة الدراسة حول محور "الشمول المالي في الجزائر"

رقم السؤال	نص السؤال	غير موافق بشدة (%N)	غير موافق (%N)	محايد (%N)	موافق (%N)	موافق بشدة (%N)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	القيمة الاحتمالية Sig.	الاتجاه العام
1	أجد سهولة في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية (مثل فروع البنوك، مكاتب البريد، أو أجهزة الصراف الآلي) في منطقتي.	21 (5.3%)	34 (8.5%)	65 (16.3%)	179 (44.8%)	101 (25.3%)	3.76	1.084	75.2	3	0	مرتفع
2	أجد الإجراءات الإدارية للوصول إلى الخدمات المالية معقدة وتستغرق وقتا طويلا.	19 (4.8%)	21 (5.3%)	107 (26.8%)	181 (45.3%)	72 (18.0%)	3.67	0.988	73.4	4	0	مرتفع
3	أستخدم حسابي المالي (بنكي أو بريدي) بشكل منتظم للقيام بالعمليات المالية (مثل السحب، الإيداع، التحويل، أو الادخار).	10 (2.5%)	26 (6.5%)	51 (12.8%)	172 (43.0%)	141 (35.3%)	4.02	0.983	80.4	2	0	مرتفع
4	عند الحاجة إلى قرض، أفضّل اللجوء إلى مؤسسة مالية رسمية (بنك أو مؤسسة مالية).	19 (4.8%)	22 (5.5%)	120 (30.0%)	170 (42.5%)	69 (17.3%)	3.62	0.989	72.4	5	0	مرتفع
5	أثق في قدرة المؤسسات المالية (البنوك، بريد الجزائر) على حماية أموالي وبياناتي الشخصية.	20 (5.0%)	47 (11.8%)	116 (29.0%)	145 (36.3%)	72 (18.0%)	3.51	1.071	70.2	6	0	مرتفع
6	أميل للاحتفاظ بالنقد في المنزل بدلا من وضع أموالي في أنظمة رقمية/بنكية بسبب مخاوف تاريخية وأزمات سابقة.	85 (21.3%)	84 (21.0%)	81 (20.3%)	110 (27.5%)	40 (10.0%)	2.84	1.309	56.8	12	0.015	متوسط
7	التكاليف والرسوم المرتبطة بالخدمات المالية (فتح حساب، تحويل أموال، إلخ) تعد عائقا أمام استخدامي لهذه الخدمات.	14 (3.5%)	15 (3.8%)	101 (25.3%)	166 (41.5%)	104 (26.0%)	3.83	0.975	76.6	3	0	مرتفع
8	أنا راضٍ عن جودة الخدمات المالية (البنكية والبريدية) المتوفرة لي، وعن سرعة استجابتها لاحتياجاتي.	36 (9.0%)	60 (15.0%)	124 (31.0%)	134 (33.5%)	46 (11.5%)	3.235	1.119	64.7	11	0	متوسط

9	بشكل عام، تجربتي مع الخدمات المالية حسّنت قدرتي على إدارة أموالي.	17 (4.3%)	32 (8.0%)	134 (33.5%)	151 (37.8%)	66 (16.5%)	3.542	0.997	70.84	5	0	مرتفع
10	ضعف الثقافة المالية لدى المجتمع الجزائري يحدّ من توسع الشمول المالي.	9 (2.3%)	20 (5.0%)	61 (15.3%)	155 (38.8%)	155 (38.8%)	4.067	0.969	81.34	1	0	مرتفع
11	السياسات الحكومية والإطار التنظيمي الحالي يسهمان في توسيع نطاق الشمول المالي من خلال دعم الابتكار في خدمات التمويل الرقمي.	35 (8.8%)	36 (9.0%)	118 (29.5%)	159 (39.8%)	52 (13.0%)	3.392	1.098	67.84	8	0	متوسط
12	القانون الجديد رقم (25-10) المتعلق بمنع العملات الافتراضية قد يحدّ من قدرة التمويل الرقمي على تعزيز الشمول المالي، رغم أهدافه الأمنية.	18 (4.5%)	28 (7.0%)	162 (40.5%)	121 (30.3%)	71 (17.8%)	3.497	1.008	69.94	7	0	مرتفع
المتوسط المرجح							3.581912	1.049117	71.6383		0.001255	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V2

احتلت الفقرة رقم (10) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.067، وانحراف معياري قدره 0.969، ووزن نسبي بلغ 81.34% وتتحدث الفقرة عن أن "ضعف الثقافة المالية لدى المجتمع الجزائري يحد من توسع الشمول المالي." ، يعكس حصول هذه الفقرة على أعلى متوسط إدراك جد عميق لدى المستجيبين بأن الجهل المالي يشكل العائق الأبرز أمام تحقيق الشمول المالي ، فالنتيجة لا تقتصر على تشخيص المشكلة والنمط ،بل تشكل مؤشر إيجابي على وجود وعي بالمشكلة واستعداد مسبق للتعامل معها ،فالشخص الذي يعترف بأن نقص المعرفة يمثل حاجزا يكون أكثر انفتاحا على مبادرات التثقيف المالي وتبني أدوات تمكنه ماليا، وبالتزامن يؤكد الانحراف المعياري المنخفض أن هذه القناعة ليست فردية عابرة بل رؤية مشتركة بين مختلف فئات العينة. ومن ثم، فإن الخطوة المنطقية التالية تتمثل في توجيه جهود منهجية نحو برامج تثقيفية مستهدفة ومقترحات سياساتية تحول هذا الوعي إلى ممارسات مالية فعلية.

احتلت الفقرة رقم (3) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 4.02، وانحراف معياري قدره 0.983، ووزن نسبي بلغ .80.4% وتتناول الفقرة مدى "استخدام الحساب المالي (بنكي أو بريدي) بشكل منتظم." هذه النتيجة تقدم دليل ملموس على الاستخدام الفعلي اي أن فئة جد معتبرة من المجتمع الجزائري لديها حسابات مالية تستخدمها بانتظام، هذا يمثل جوهر الشمول المالي، أي "الوصول" و"الاستخدام الفعلي". هذا الاستخدام المنتظم يشير إلى أن الخدمات الأساسية مثل السحب، الإيداع، والتحويل قد أصبحت جزء من الحياة اليومية للأفراد مما يثبت أن الأنظمة المصرفية والبريدية قد نجحت في استقطاب عدد لا بأس به من العملاء.

احتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3.76، وانحراف معياري قدره 1.084، ووزن نسبي بلغ .75.2% وتتحدث الفقرة عن "سهولة الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية." هذا المتوسط المرتفع يوضح أن البنية التحتية التقليدية، مثل فروع البنوك ومكاتب البريد وأجهزة الصراف الآلي، متوفرة بشكل جيد في المناطق التي يقطنها المستجوبون، هذا العامل المادي: سهولة الوصول يعتبر بعد اساسي من الشمول المالي، فالأفراد لا يمكنهم استخدام الخدمات إذا لم يتمكنوا من الوصول إليها فعليا.

احتلت الفقرة رقم (7) المرتبة الثالثة أيضا بمتوسط حسابي بلغ 3.83، وانحراف معياري قدره 0.975، ووزن نسبي بلغ .76.6% وتتناول الفقرة أن "التكاليف والرسوم المرتبطة بالخدمات المالية تعد عائقا أمام استخدامها."المتوسط المرتفع على هذه العبارة ذات الصياغة السلبية يشير إلى أن الأفراد يعتبرون التكاليف عائقا حقيقيا، وهو ما يدل على أن الحواجز المالية لا تزال موجودة وتؤثر على قرار الأفراد بالانخراط في النظام المالي الرسمي، لذلك تزايد الموافقة على أن التكاليف تشكل عائق يفرض على المؤسسات المالية إعادة النظر في سياسات الرسوم لجعلها أكثر جذبا للجميع.

احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.67، وانحراف معياري قدره 0.988، ووزن نسبي بلغ 73.4% وتتناول الفقرة "أن الإجراءات الإدارية للوصول إلى الخدمات المالية معقدة وتستغرق وقتا طويلا."هذا المتوسط المرتفع يؤكد أن البيروقراطية والإجراءات المعقدة لا تزال تمثل تحديا كبيرا أمام الأفراد الراغبين في الوصول إلى الخدمات المالية. هذا الحاجز، الذي يوصف غالبا بأنه "إداري"، يثبت أن الشمول المالي ليس فقط مسألة توفر خدمات، بل هو أيضا مسألة تبسيط الإجراءات لجعلها أكثر سهولة ويسرا للأفراد.

احتلت الفقرة رقم (4) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 3.62، وانحراف معياري قدره 0.989، ووزن نسبي بلغ 72.4% وتتحدث الفقرة عن "تفضيل اللجوء إلى مؤسسة مالية رسمية عند الحاجة إلى قرض."هذه النتيجة تعطينا لمحة عن ثقة الأفراد في المؤسسات المالية الرسمية عند الحاجة إلى منتجات مالية أكثر تعقيدا مثل القروض لا أن هذا التوجه لا يعكس بالضرورة اعتمادا فعليا على القروض المصرفية بقدر ما يعكس إدراكا بأن البنوك تمثل القناة الأكثر شرعية وأمانا مقارنة بالبدائل غير الرسمية لكن في الواقع قد تحد عدة عوامل من لجوء الأفراد فعليا إلى القروض من بينها صرامة شروط منح الائتمان وارتفاع معدلات الرفض، إضافة إلى اعتبارات دينية وأخلاقية تجعل شريحة من المجتمع متحفظة تجاه القروض التقليدية. وبذلك يمكن القول إن هذه النتيجة تعبر أكثر عن صورة البنوك كجهات موثوقة وملاذ رسمي في حال الضرورة، لا عن ممارسات يومية واسعة الانتشار، مما يكشف عن فجوة بين التفضيل النظري والاستخدام العملي لخدمات الإقراض الرسمي.

احتلت الفقرة رقم (9) المرتبة الخامسة أيضا بمتوسط حسابي بلغ 3.542، وانحراف معياري قدره 0.997، ووزن نسبي بلغ 70.84% وتتحدث الفقرة عن "تجربة مع الخدمات المالية حسنت قدرة الفرد على إدارة أمواله." هذه النتيجة لا تعكس فقط منفعة فردية آنية، بل يتجاوز الأمر مجرد الوصول الشكلي إلى الخدمات ليشمل تحقيق قيمة مضافة محسوسة في حياة المستفيدين. فمن جهة، يساهم الاستخدام المتكرر للخدمات المالية الرسمية في تنمية الثقافة المالية بشكل غير مباشر، إذ يتعلم الأفراد كيفية التعامل مع الحسابات البنكية، ضبط الإنفاق، واستغلال أدوات الادخار أو التحويل. ومن جهة أخرى، فإن هذه التجربة الإيجابية تولد ما يشبه "حلقة الثقة"، حيث يعزز الرضا الأولي الاستعداد للاستمرار في التعامل مع المؤسسات المالية، مما يحد من العودة إلى البدائل غير الرسمية. ومع ذلك، يبقى المستوى المتوسط للمؤشر دلالة على أن هذه الفوائد لم تستثمر بشكل واسع أو متكافئ بين مختلف الفئات، ربما بسبب محدودية انتشار الخدمات الرقمية، أو ضعف التثقيف المالي، أو تباين قدرات الأفراد على الاستفادة الفعلية من تلك الأدوات. وعليه، فإن النتيجة تؤكد أن نجاح الشمول المالي في الجزائر يقتضي ليس فقط توسيع قاعدة الوصول، بل ضمان جودة التجربة وتمكين الأفراد من تعظيم الاستفادة من الخدمات بما يترجم إلى تحسّن ملموس في سلوكهم المالي.

احتلت الفقرة رقم (5) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ 3.51، وانحراف معياري قدره 1.071، ووزن نسبي بلغ 70.2% وتتناول الفقرة "الثقة في قدرة المؤسسات المالية على حماية الأموال والبيانات الشخصية." ان الثقة و رغم أهميتها قد تظل هشة إذا لم تدعم باستمرارية التجربة الإيجابية وجودة الخدمات ، فثقة الأفراد بالمؤسسات المالية لا تبنى فقط على الانطباع العام حول الأمان وحماية الأموال، بل تتأثر أيضا بعوامل مثل سهولة الحصول على الخدمات، وضوح الإجراءات، وشفافية التعاملات ومن ثم فإن الحفاظ على هذا المستوى من الثقة وتعزيزه يتطلب من البنوك والمؤسسات المالية الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع نطاق التثقيف المالي، حتى تتحول الثقة النظرية إلى سلوك عملي يترجم في زيادة الاستخدام والاعتماد على الخدمات المالية الرسمية.

احتلت الفقرة رقم (12) المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.497، وانحراف معياري قدره 1.008، ووزن نسبي بلغ 69.94% وتتناول الفقرة "تأثير القانون الجديد المتعلق بالعملات الافتراضية."هذه النتيجة تظهر أن الأفراد يدركون أن الإطار القانوني والتنظيمي له تأثير مباشر على تطور التمويل الرقمي فعلى الرغم من أن المتوسط ليس الأعلى، إلا أنه في نطاق الموافقة المرتفعة، مما يدل على أن المستجيبين يرون أن الإجراءات التنظيمية، حتى وإن كانت ضرورية لأهداف أمنية، قد تشكل عائقا أمام الابتكار.

احتلت الفقرة رقم (11) المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ 3.392، وانحراف معياري قدره 1.098، ووزن نسبي بلغ 67.84% وتتحدث الفقرة عن "إسهام السياسات الحكومية والإطار التنظيمي في توسيع نطاق الشمول المالي."هذا المتوسط، الذي يقع في نطاق "الموافقة المتوسطة"، يشير إلى أن المستجيبين يرون أن هناك جهودا حكومية لدعم الشمول المالي، لكنهم قد لا يرونها كافية أو فعالة بالدرجة المطلوبة وهو ما يدعو لبذل وتعزيز الجهود في هذا المجال.

احتلت الفقرة رقم (8) المرتبة الحادية عشرة بمتوسط حسابي بلغ 3.235، وانحراف معياري قدره 1.119، ووزن نسبي بلغ 64.7% وتتناول الفقرة "الرضا عن جودة الخدمات المالية." ما يعكس وجود فجوة ملموسة بين توافر الخدمات واختيارها من جهة وجودة تجربتها من جهة أخر ففي السياق الجزائري، يمكن تفسير هذا التفاوت بعوامل مؤسسية وبنية تحتية: بطء الإجراءات المصرفية التقليدية، قصور قنوات الخدمة الرقمية أو ضعفها في بعض المناطق، نقص التدريب على إدارة علاقات العملاء وكذلك محدودية آليات الشكوى والاستجابة للشكاوى. هذا النقص في الجودة يحمل مخاطر إضعاف ثقة المستفيدين ويقلص من الاستفادة الحقيقية من خدمات الشمول المالي، إذ قد يدفع المستفيدين مرة أخرى إلى البدائل غير الرسمية أو إلى الاستخدام السطحي فقط لذلك يتطلب تدارك المشكلة مقاربة شاملة تركز على تحسين تجربة العميل (تبسيط الإجراءات، قياسات زمنية للاستجابة، تدريب الموارد البشرية)، تطوير البنية الرقمية وتوافرها جغرافيا، وتعزيز آليات حماية المستهلك ومؤشرات الأداء لدى الجهات الرقابية لضمان ترجمة الوصول إلى خدمات مالية إلى فوائد ملموسة ومستدامة..

احتلت الفقرة رقم (6) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 2.84، وانحراف معياري قدره 1.309، ووزن نسبي بلغ 56.8% وتتناول الفقرة "الميل للاحتفاظ بالنقد في المنزل."هذه النتيجة هي الأكثر أهمية وحساسية فوجود معياري ودال إحصائيا لميل واضح للاحتفاظ بالنقد في المنازل داخل العينة هو سلوك يتجاوز كونه مجرد عادة فردية ليعكس تراكما من الصدمات التاريخية والثقافية والمؤسساتية في السياق الجزائري. فالتشتت العالي (SD = 1.309) يدل على تفاوت شريحي: فئات تحفظ النقد لأسباب عملية (هيمنة الاقتصاد غير الرسمي، الحاجة لسيولة فورية في الأسواق التقليدية)، وفئات تخشى النظام المصرفي لأسباب مؤسسية (ازمات سابقة) أو لاعتبارات دينية وسلوكية تتعلق بتحفظ على أدوات الائتمان والفوائد ،كما تساهم عوامل عرضية مثل تكاليف السحب والإيداع، ضعف انتشار بنية قبول الدفع الإلكتروني في المناطق النائية، والنقص في التثقيف المالي في إبقاء الأفراد متمسكين بالسيولة المادية فمن الناحية التطبيقية، يعني هذا أن أي استراتيجية للشمول المالي لا بد أن تتجاوز مجرد توسيع الوصول إلى الحسابات، فتحتاج إلى معالجة جانبي الطلب والعرض معا: بناء الثقة من خلال ضمانات وحماية للودائع، تبني منتجات متوافقة مع الضوابط الدينية، تخفيض الحواجز التشغيلية والرسوم، وتدابير تشجيعية لقبول المدفوعات الرقمية لدى التجار، إلى جانب بحوث تكميلية

(انحدارات متعددة المتغيرات وتقارير كيفيّة) لفهم محددات الاحتفاظ بالنقد على مستوى الفئات وتقييم جدوى تدخلات ميدانية مستهدفة.

تشير نتائج المحور الثاني بشكل منطقي ومتكامل إلى أن الشمول المالي في الجزائر أحرز تقدم ملحوظ على مستوى **الوصول** و**الاستخدام**، لكنه لا يزال محصورا بنطاقات محددة تواجهها معوقات جوهرية، فالمستجيبون يضعون **نقص الثقافة المالية** في صدارة المعيقات، بينما تظل التكاليف والإجراءات الإدارية عقبات عملية تعيق التحويل من امتلاك حساب إلى اعتماد مستدام للخدمات

إلى ذلك، يوجد فجوة بين التوفر وجودة الخدمة، كما يظهر أن العادات الثقافية وعلى رأسها الميل للاحتفاظ بالنقد تشكل عامل بنيوي يقلص أثر السياسات الرقابية والتقنية. وبناء على ذلك، يتطلب الانتقال إلى شمول مالي فعال **استراتيجية متكاملة** تجمع بين بناء الثقة (بحماية الودائع وشفافية المعاملات)، تبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف، رفع مستوى جودة الخدمات، وبرامج تثقيف مالي مستهدفة تراعي الفوارق الشرائحية والثقافية، مع تصميم حلول عملية تحفز قبول المدفوعات الرقمية لدى المستهلكين والتجار على حد سواء، فإدراك المشكلة موجود، والمرحلة التالية هي تحويل هذا الوعي إلى ممارسات وسياسات قابلة للقياس والتطبيق

المبحث الرابع: عرض النتائج ومناقشة الفرضيات

في هذا المبحث سيتم تقديم عرض وتحليل شامل للنتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها من خلال معالجة البيانات التي جمعت بواسطة الاستبيان الموجه لعينة الدراسة كما سيتم مناقشة هذه النتائج في ضوء الفرضيات التي قامت عليها الدراسة.

1. **مناقشة وتحليل الفرضية الرئيسية الأولى:** وجود أثر إيجابي للتمويل الرقمي على الشمول المالي.

1.1الإطار المنهجي لاختبار الفرضية: يعد تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) الأداة الإحصائية الأنسب لدراسة هذه العلاقة حيث يهدف إلى تحديد تأثير المتغير المستقل **التمويل الرقمي** على المتغير التابع **الشمول المالي** وصيغت كالتالي:

- **الفرضية العدمية H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الرقمي على الشمول المالي في الجزائر عند مستوى المعنوية ($\sigma \leq 0.05$).**
- **الفرضية البديلةH_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الرقمي على الشمول المالي في الجزائر عند مستوى معنوية ≤ 0.05.**

2.1 نتائج الانحدار الخطي البسيط : فيما يلي الجدول الذي يلخص نتائج تطبيق نموذج الانحدار البسيط الذي يختبر الفرضيات المطروحة أعلاه:

الجدول 35: نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر التمويل الرقمي على على الشمول المالي

المتغيرات	المعلمات	إحصائية ستودنت	القيمة الاحتمالية		
(Constant)	1.394	11.425	0		
التمويل الرقمي في الجزائر	0.593	18.184	0		
إحصائية فيشر		330.651	القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر		**0**
R		0.674	R Square		**0.454**
Durbin-Watson					1.99
المعادلة المقدرة					
y=1.39+0.59X					

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V27

3.1 تحليل الانحدار الخطي البسيط:

1.3.1: العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي

يكشف الجدول الأول عن قوة العلاقة بين المتغيرين، حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة بين التمويل الرقمي ومؤشر الشمول المالي($\boldsymbol{R = 0.674}$) ، حيث يوضح معامل التحديد $\boldsymbol{R^2 = 0.454}$أن نحو $\boldsymbol{45.4\%}$من تباين الشمول المالي يمكن تفسيره بتغيرات التمويل الرقمي، ما يؤكد أن التمويل الرقمي عامل جوهري ومحفز رئيسي للشمول المالي في الجزائر، هذا يعني أن كل زيادة في تبني واستخدام الخدمات الرقمية تقابلها زيادة ملموسة في مستوى الشمول المالي. ولكن الأهم من ذلك، هو قيمة **معامل التحديد** ($\mathbf{R^2}$) **التي بلغت** $\mathbf{0.454}$.هذه القيمة لا تخبرنا فقط بوجود العلاقة، بل تحدد مدى أهميتها، حيث تشير إلى أن $\mathbf{45.4\%}$ **من التغيرات في مستوى الشمول المالي يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في التمويل الرقمي** .هذا الرقم يبين أن التمويل الرقمي **عامل مؤثر وفعال** في دفع عجلة الشمول المالي في الجزائر .

ومع ذلك تبقى نسبة $\mathbf{54.6\%}$غير مفسرة ضمن هذا النموذج، وهو ما يعكس طبيعة الظاهرة المالية المركبة وتعقيد تفاعلاتها ،إذ تشير إلى وجود متغيرات خارجية أساسية مثل الأطر القانونية والتنظيمية، البنية التحتية ،مستويات الثقافة المالية، الثقة في النظام المالي الرسمي والتي تشكل العناصر المكملة لنجاح الشمول المالي، لذلك ينظر إلى التمويل الرقمي على أنه المحرك الرئيسي للتوسع المالي، لكنه يظل شرطا ضروريا وليس كافيا لتحقيق شمول مالي متكامل، ما يستدعي تبني سياسات مؤسساتية متكاملة تعمل على تفعيل العوامل المكملة لضمان تحقيق أهداف الشمول المالي بشكل فعلي ومستدام.

1.3.2 الدلالة الإحصائية للنموذج والمعاملات

- **المعنوية الكلية:** يظهر اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVAأن قيمة **إحصائية** (F=330.651)، وهي قيمة مرتفعة، مصحوبة بقيمة احتمالية .0.000 (Sig.) هذه النتيجة تؤكد أن النموذج الذي تم بنائه ذو دلالة إحصائية
- **المعنوية الجزئية:** بلغت قيمة **معامل الانحدار** .$\mathbf{0.593}$ ($\mathbf{B}$) تشير هذه القيمة إلى أنه مقابل كل زيادة بوحدة واحدة في التمويل الرقمي، تحدث زيادة قدرها $\mathbf{0.593}$ وحدة في الشمول المالي. وهذا يثبت وجود **تأثير إيجابي** للتمويل الرقمي على الشمول المالي، بالنسبة للثابت تفسيره هو أنه عندما يكون التمويل الرقمي مساويا للصفر فإن الشمول المالي يبلغ 1.39

1 .3.3 تقييم صحة النموذج واختبارات مشاكل القياس

سيتم في هذه المرحلة التحقق من خلو النموذج المقدر من مختلف مشاكل القياس وبالتالي التأكد من دقة وكفاءة النتائج المتوصل اليها بناء على عملية التقدير، حيث أن وجود أي مشكلة من مشاكل القياس في بواقي تقدير النموذج محل الدراسة، تؤدي إلى الوصول إلى نتائج زائفة ومقدرات غير متسقة.

فيما يلي نتائج اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية

- **اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:** بلغت قيمة دربن–واتسون Durbin-Watson = 1.997 نظرا لأن هذه القيمة قريبة جدا من 2، فإن هذا يُشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين بقايا نموذج الانحدار. وهو ما يؤكد أن نموذج

الانحدار الخطي البسيط الذي تم استخدامه لدراسة تأثير التمويل الرقمي على الشمول المالي، يُعتبر مناسبا وموثوقا .كما يُعزز هذا من صحة النتائج التي تم التوصل إليها، ويُؤكد أن العلاقة بين المتغيرين قائمة على أسس إحصائية سليمة.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**: من خلال الشكل أدناه (Histogram)، يظهر توزيع البواقي (Residuals) بشكل قريب من التوزيع الطبيعي، حيث تتمركز معظم القيم حول الصفر وتتبع تقريبا شكل الجرس، مما يشير إلى أن افتراض التوزيع الطبيعي للبواقي قد تم استيفاؤه بشكل معقول. هذا يقلل من احتمالية وجود تحيز في تقديرات المعاملات.

الشكل 17: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

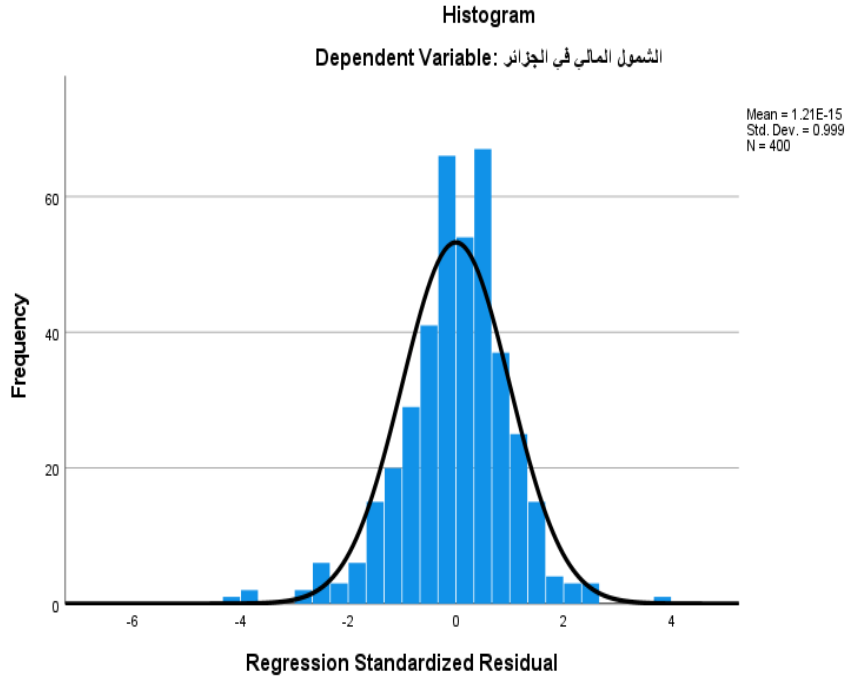

المصدر:مخرجات برمجية SPSS 27.

بعد التحقق من اختبارات جودة النموذج والتي تبين أنها محققة من الناحية الاحصائية والقياسية الأمر الذي يقودنا إلى قبول للنموذج المفسر **لدور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر** .عند مستوى دلالة (5%) وكخلاصة لنتائج التحليل الاحصائي والقياسي السابقة فالنموذج مقبول من الناحية الاحصائية وسيتم في المرحلة التالية مناقشة الفرضيات المطروحة على أساس هذا النموذج بدرجة عالية من الموثوقية.

4.1 مناقشة الفرضية الأساسية الأولى:

بالرجوع إلى نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الخطوة السابقة، والتي أكدت نتائج تحليل الانحدار البسيط، نجد أن التمويل الرقمي يمتلك تأثيرا إيجابيا على الشمول المالي في الجزائر وهو ذو دلالة إحصائية واضحة. ومن جهة أخرى، أظهرت نتائج التقدير كفاءة النموذج من الناحيتين الإحصائية والقياسية، مما يتيح لنا رفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الرقمي على الشمول المالي في الجزائر عند مستوى المعنوية .$\alpha \leq 0.05$

تشير نتائج تحليل الانحدار إلى أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لمعامل الانحدار بلغت 0.000، وهي أقل بكثير من مستوى المعنوية المعتمد، مما يدل على أن العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي ليست عشوائية، بل هي علاقة ذات دلالة إحصائية قوية. بناءً على هذه النتيجة، يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود أثر إيجابي للتمويل الرقمي على الشمول المالي.

إن رفض الفرضية الصفرية لا يقتصر على كونه خطوة إحصائية فحسب، بل يمكن تفسيره في ضوء المؤشرات العملية التي تظهر أثر التمويل الرقمي على الشمول المالي، ويمكن توضيح هذا الأثر الإيجابي من خلال النقاط التالية:

أولا، تكشف النتائج أن التمويل الرقمي لم يعد مجرد وسيلة بديلة للحصول على الخدمات المالية، بل أصبح عاملا بنيويا يعيد تشكيل معادلة الشمول المالي في الجزائر. فالقيمة التفسيرية لمعامل التحديد ($R^2 = 45.4\%$) تعكس قدرة النموذج على تفسير جزء مهم من التباين في الشمول المالي، مما يشير إلى الدور البارز للرقمنة في تقليص "تكاليف المعاملات" وتجاوز "عقبات الجغرافيا البنكية"، حيث تصبح أدوات الدفع الرقمي والتحويلات عبر الهاتف المحمول محركا رئيسيا للتحول المالي، ومع ذلك يمثل التباين غير المفسر بنسبة 54.6% المتغيرات الكامنة (Latent Variables) التي لم يشملها النموذج، مثل الممانعة الثقافية للتعاملات الرقمية، تأثير الاقتصاد غير الرسمي، ضعف الوعي المالي، ونقص البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق. بناء على ذلك، يمكن القول إن التمويل الرقمي شرط ضروري لكسر الجمود المالي، لكنه يظل غير كاف بمفرده لتحقيق الشمول المالي الكامل، ما لم يترافق مع إصلاحات مؤسساتية تعالج الجوانب الهيكلية والثقافية والتقنية المتبقية.

ثانيا، يظهر الأثر الأعمق في التحول التدريجي للسلوك المالي للأفراد، بدلا من الاعتماد المطلق على النقد، وهو سلوك راسخ في الثقافة المالية للأجيال السابقة نتيجة أزمات سابقة وصدمات اقتصادية، بدأت شرائح متزايدة من المجتمع تظهر استعدادا لتبني أدوات مالية حديثة، مثل الدفع الإلكتروني، الفواتير الرقمية، والتحويلات عبر الهاتف المحمول. هذا التحول، رغم أنه لا يزال في بداياته، يمثل نقلة نوعية في الثقافة المالية الجزائرية ويشير إلى إمكانية تعظيم أثر التمويل الرقمي مع مرور الوقت.

ومع ذلك، يظل نجاح التمويل الرقمي مرتبطا بعوامل هيكلية لم تُعالج بعد بشكل كامل، الثقافة النقدية التقليدية، ضعف الوعي المالي وعدم التغطية الكاملة للبنية التحتية الرقمية في بعض المناطق، جميعها عناصر تحد من قدرة هذا التحول على أن يكون شاملًا ومستدامًا. لذا، يظهر التمويل الرقمي كقوة دفع رئيسية، لكنه لن يؤدي دوره الكامل إلا إذا ترافق مع إصلاحات هيكلية وسياسات مكملة تعالج الجوانب الثقافية والتعليمية والتكنولوجية، لتتحول من "التمكين التقني" إلى "الاستيعاب الهيكلي" الشامل

.

2. **مناقشة وتحليل الفرضية الثانية :تباين أثر التمويل الرقمي على الشمول المالي بين الفئات الاجتماعية**

1.2 الإطار المنهجي لاختبار الفرضية: تستند هذه الفرضية إلى فكرة أن الأثر الإيجابي للتمويل الرقمي على الشمول المالي **يتباين بين الفئات الاجتماعية،** ويظل أضعف لدى الفئات الهشة اقتصاديا أو الأقل تعليما، مثل النساء وسكان المناطق الريفية.

لاختبار هذه الفرضية، تم الاعتماد على **اختبارات الفروقات اللامعلمية(Non-Parametric Tests)** ، وبشكل محدد **اختبارKruskal-Wallis H** ، وذلك بعد التحقق من عدم تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام اختبارات **Kolmogorov-Smirnovو.Shapiro-Wilk**

- **الفرضية العدمية:H_0 لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ في توجهات مفردات العينة تبعا للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل).**
- **الفرضية البديلة :H_1 توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ في توجهات مفردات العينة تبعا للمتغيرات الديموغرافية.**

2.2 التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات: قبل الشروع في تطبيق أي اختبارات معلمية (**Parametric Tests**) مثل تحليل التباين الأحادي (**ANOVA**)، يعد التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات خطوة منهجية حاسمة. فالفشل في تحقيق هذا الافتراض قد يؤدي إلى نتائج إحصائية غير دقيقة ومضللة. ولهذا الغرض، سيتم الاعتماد على اختباري كولموغوروف-سميرنوف(**Kolmogorov-Smirnov**) وشابيرو-ويلك.(**Shapiro-Wilk**)

وتقوم هذه الاختبارات على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية :(H_0)** البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- **الفرضية البديلة (H_1)** البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

أما إذا رفض الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ويفرض علينا اللجوء إلى اختبارات بديلة لا معلمية (Non-Parametric Tests) مثل اختبار **كروسكال-واليس**(Kruskal-Wallis) لضمان صحة التحليل .

نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول 36: اختبارات التوزيع الطبيعي

Tests of Normality						
Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnova			
Sig.	Df	Statistic	Sig.	Df	Statistic	
0	400	0.969	0	400	0.091	**التمويل الرقمي في الجزائر**
0	400	0.96	0	400	0.083	**الشمول المالي في الجزائر**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

تظهر نتائج الاختبارين في الجدول أن قيمة الدلالة الإحصائية (.Sig) للمحورين كانت .0.000 هذه القيمة، كونها أقل من مستوى المعنوية المعتمد(0.05) ، مما يؤكد رفض الفرضية الصفرية (H0) التي تفترض أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- **بالنسبة للمحور الأول "التمويل الرقمي:"** جاءت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) في كلا الاختبارين، وهذا يعني أن بيانات هذا المحور **لا تتبع التوزيع الطبيعي** هذا يفسر ان في الدراسات الاجتماعية لا تكون استجابات الأفراد دائما موزعة بشكل متجانس، بل قد تميل نحو مواقف معينة.
- **بالنسبة للمحور الثاني "الشمول المالي:"** جاءت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) أيضا، مما يؤكد أن بيانات هذا المحور **لا تتبع التوزيع الطبيعي**.

2.3 **نتائج اختبار فروقات آراء المستجيبين حسب المتغيرات الديموغرافية (Kruskal–Wallis H)** : لضمان سلامة المنهج العلمي، يجب اللجوء إلى بديل موثوق. وهنا يأتي دور الاختبارات اللامعلمية (Non-Parametric Tests) التي لا تشترط التوزيع الطبيعي. يعتبر اختبار كروسكال-واليس (Kruskal-Wallis) هو البديل لاختبار ANOVA، وهو الذي سيمكننا من دراسة الفروقات بين آراء الفئات المختلفة في العينة بدقة وموثوقية.

والجدول أدناه يوضح نتائج هذا الاختبار بالنسبة للمتغيرات الكيفية أو المجموعات التي سيتم المقارنة على أساسها (المستوى التعليمي، الجنس،العمر، الدخل):

الجدول37: اختبارKruskal–Wallis H

المتغيرات الديموغرافية	التمويل الرقمي		الشمول المالي	
	قيمة H	الدلالة الإحصائية (.Sig)	قيمة H	الدلالة الإحصائية (.Sig)
الجنس	6.752	0.007*	10.034	0.000**
الفئة العمرية	10.671	0.000**	14.855	0.000**
المستوى التعليمي	8.766	0.033*	15.836	0.000**
الوضعية المهنية	6.878	0.142	4.833	0.305
الدخل الشهري	15.026	0.004*	18.594	0.000**
(*)تعني أن الفروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى0.05>s				

(**)تعني أن الفروقات ذات دلالة إحصائية عالية جدا عند مستوى0.01>s

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS V27

4.2 تحليل الفروقات حسب المتغيرات الديموغرافية:

تحليل الفروقات حسب الجنس :يظهر التحليل وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء المستجيبين حول كل من التمويل الرقمي والشمول المالي بناءا على متغير الجنس.بالنسبة للتمويل الرقمي، بلغت قيمة (6.752)=H وقيمة احتمالية (0.007)=Sig أما بالنسبة للشمول المالي، فقد بلغت قيمة (10.034)=H وقيمة .(0.000)=Sig بما أن قيمة الدلالة الإحصائية في كلتا الحالتين أقل من مستوى المعنوية (0.05) ، فإن هذا يشير إلى أن هناك تباين حقيقي في وجهات نظر الذكور والإناث تجاه التكنولوجيا المالية والخدمات المالية بشكل عام.

تحليل الفروقات حسب الفئة العمرية : يعد العمر عامل حاسم في تحديد آراء المستجيبين حيث أظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في كلا المحورين.

فيما يخص محور للتمويل الرقمي، بلغت قيمة (10.671)=H وقيمة .(0.000)=Sig أما بالنسبة للشمول المالي، فقد بلغت قيمة (14.855) H وقيمة .(0.000) .Sig هذه النتائج تؤكد أن العمر يلعب دور رئيسي في مدى تبني الأفراد للتقنيات الجديدة، حيث غالبا ما تظهر الفئات العمرية الأصغر سنا استعدادا وقبولا أكبر للتغيرات التكنولوجية في القطاع المالي و هذا لامتلاكهم مرونة عالية في تبني الابتكارات مقارنة بالفئات الأكبر سنا التي قد تظهر "مقاومة تقنية" ناتجة عن فجوة الأجيال .

تحليل الفروقات حسب المستوى التعليمي :يشير التحليل إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستويات التعليمية المختلفة ،فبالنسبة للتمويل الرقمي بلغت قيمة (8.766)=H وقيمة .(0.033)=Sig أما بالنسبة للشمول المالي فقد بلغت قيمة (15.836)=H وقيمة .(0.000)=Sig هذه النتيجة تعزز فكرة أن التعليم يعمل كأداة للرفع من "كفاءة الذات الرقمية" ويقلل من "المخاطر المدركة" المرتبطة بالتعاملات المالية الافتراضية، مما يجعل الثقافة المالية هنا نتيجة تراكمية لرأس المال الفكري وليست مجرد مهارة تقنية معزولة. ومع ذلك، فإن هذه النتائج تطرح إشكالية نقدية حول "الفجوة الرقمية"؛ فبينما يفترض بالشمول المالي استهداف الفئات الهشة، تظهر الدراسة أن المنظومة الرقمية الحالية تخدم بشكل أساسي الفئات الأكثر تعلماًمما يعني أن التحول الرقمي قد يؤدي إلى إقصاء مالي جديد للفئات الأقل تعليماً ما لم يتم تبسيط الأدوات التقنية لتتجاوز حاجز الشهادات الأكاديمية.

تحليل الفروقات حسب الدخل الشهري : أكدت النتائج أن الدخل الشهري يعد عاملا مؤثرا. فقد أظهرت وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء المستجيبين حول كلا المحورين.

محور لتمويل الرقمي، بلغت قيمة (15.026)=H وقيمة احتمالية (0.004)=Sig، أما بالنسبة للشمول المالي، فقد بلغت قيمة (18.594) H وقيمة (0.000) .Sig هذه النتيجة تشير إلى أن مستوى الدخل يؤثر على قدرة الأفراد على

الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، سواء كانت رقمية أو تقليدية. فالدخل يقلل من حساسية الفرد تجاه المخاطر التقنية ويوفر فائضا ماليا يسمح بالتجربة والاستثمار الرقمي، في حين يظل سلوك الفئات الأقل دخلا محكوما بالضرورة والمخاوف من تكاليف الوصول

تشير هذه النتائج مجتمعة إلى وجود تباين ذي دلالة إحصائية في توجهات الأفراد نحو التمويل الرقمي والشمول المالي يعزى إلى عوامل الجنس والعمر والمستوى التعليمي والدخل. وهو ما يدعم فرضية الدراسة الثانية حول تباين الأثر بين الفئات الاجتماعية.

5.2 مناقشة الفرضية الثانية: تباين أثر التمويل الرقمي على الشمول المالي بين الفئات الاجتماعية

تهدف هذه المناقشة إلى فحص الفرضية التي تتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في توجهات عينة الدراسة حول محوري الدراسة (الشمول المالي والتمويل الرقمي) تبعا للمتغيرات الديموغرافية **الجنس والعمر والمستوى التعليمي والدخل** سيتم تقييم الفرضية بناءا على قيم الدلالة (Asymp. Sig.) المستخلصة من اختبارات كريسكال–واليس، مع اعتماد مستوى معنوية (α) قدره 0.05. إذا كانت قيمة .Sig أقل من مستوى المعنوية(0.05) ، فإننا **نرفض** الفرضية الصفرية، مما يعني وجود فروقات.

وفيما يلي عرض تحليلي ومناقشة تفسيرية للنتائج المتحصل عليها حسب كل محور:

أولا: مناقشة الفروق في مستويات الشمول المالي

–بالنسبة للمستوى التعليمي :بلغت قيمة .Sig 0.000 بما أن هذه القيمة أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية . وهذا يعني أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في توجهات الأفراد نحو الشمول المالي بناءا على مستواهم التعليمي. هذا التباين منطقي، فكلما ارتفع المستوى التعليمي، زادت القدرة على فهم الخدمات المالية المعقدة، والوعي بأهمية الادخار والاستثمار، مما يعزز من تبني الفرد للشمول المالي.

–بالنسبة للجنس: بلغت قيمة .Sig 0.000 بما أن هذه القيمة أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية. وهذا يشير إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في توجههم نحو الشمول المالي ،ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء البنية التاريخية للنظام المالي الذي تشكل تقليدي ضمن إطار ''ذكوري'' مرتبط بهيمنة الرجل على النشاط الاقتصادي الرسمي. غير أن النتائج تشير في المقابل إلى تحول نوعي في مسار الشمول المالي للمرأة، حيث تمثل الخدمات المالية – وخاصة الرقمية منها – أداة تمكينية تسمح بتجاوز القيود الاجتماعية والإجرائية التي قد تواجهها في القنوات المصرفية التقليدية. وبذلك، لا يعكس التباين اختلافا في درجة الشمول فحسب، بل اختلافا في طبيعة ودوافع الاندماج المالي بين الجنسين.

–بالنسبة للعمر: بلغت قيمة .Sig. 0.000 بما أن هذه القيمة أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية. وهذا يعني أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية المختلفة حيث تظهر الفئات الأصغر سنا توجهات أعلى من الاستيعاب والانخراط في مفاهيم الشمول المالي، انسجاما مع احتياجاتهم الحياتية المعاصرة مثل التعليم، والتجارة الإلكترونية، والمشاريع الصغيرة، فضلا عن تشبعهم بثقافة الخدمات السريعة والرقمية في المقابل يميل الأفراد الأكبر سنا إلى تفضيل الأمان المادي الملموس والتعامل النقدي، وهو سلوك يتشكل بفعل خبرات تاريخية سابقة كالأزمات المالية ، و الصدمات التاريخية و الارتباط بالمال المادي إلى جانب ضعف الثقة في الأنظمة غير المباشرة .

–بالنسبة للدخل: بلغت قيمة Sig. 0.000. بما أن هذه القيمة أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية. وهذا يعني أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في توجهات الأفراد نحو الشمول المالي بناء على مستوى دخلهم.فمن جهة، يتمتع الأفراد ذوو الدخل المرتفع بإمكانيات أفضل لاقتناء الهواتف الذكية، والاشتراك في خدمات الإنترنت، وتحمل تكاليف ورسوم المعاملات المالية الرقمية، كذلك بحكم ارتباطها الأكبر بالقطاع المنظم، وانتظام تدفق دخولها، وخضوعها لآليات مؤسسية كالتوطين البنكي للأجور، مما يفرض عليها أو يسهل لها الاندماج داخل النظام المالي الرسمي. وفي المقابل، تظهر الفئات ذات الدخل المنخفض توجه أدنى من الشمول المالي، نتيجة محدودية مواردها المالية، وعدم انتظام مداخيلها، وارتباط جزء معتبر من نشاطها الاقتصادي بالقطاع غير الرسمي، وهو ما يعزز اعتمادها على السيولة النقدية ويقلص استفادتها من الخدمات المالية الرسمية وفي هذا السياق، يتبين أن توفر أدوات التمويل الرقمي وحده لا يكفي لضمان إدماج هذه الفئات ماليا، ما لم تدعم بشروط اقتصادية ومؤسسية تسمح بتحويل النفاذ الشكلي إلى استخدام فعلي ومستدام ، وعليه فإن هذا التباين يعكس أن قدرة التمويل الرقمي على أداء دوره الإدماجي تظل متفاوتة، حيث تكون أكثر فعالية لدى الفئات القادرة على استيعاب متطلباته المادية والتنظيمية، وأضعف لدى الفئات ذات الهشاشة الاقتصادية.

ثانيـــــا: مناقشـــــة الفـــــروق في توجهـــــات العينـــــة نحـــــو محـــــور التمويـــــل الرقمـــــي:

–بالنسبة للمستوى التعليمي :بلغت قيمة .Sig 0.033. بما أن هذه القيمة أقل من 0.05، مما يستوجب إحصائيا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق جوهرية في توجهات المبحوثين نحو التمويل الرقمي تعزى لمستواهم التعليمي ،ويمكن تفسير هذا التباين من منظور نظرية رأس المال البشري حيث يعد التعليم المحرك الأساسي "للجاهزية الإدراكية (Cognitive Readiness) "اللازمة لفك شفرات النظم المالية المعقدة فكلما ارتقى المستوى التعليمي، زادت قدرة الفرد على تجاوز فجوة المعلومات وتقدير المنافع الهيكلية للرقمنة مما يقلل من حدة مقاومة التغيير التكنولوجي ، وفي المقابل يفسر ضعف التحصيل العلمي حالة التردد أو "الجمود السلوكي" تجاه الخدمات الرقمية حيث يؤدي انخفاض مستويات الثقافة المالية والرقمية إلى تعزيز الشعور بالمخاطرة وعدم اليقين، مما يدفع هذه الفئات للتمسك بالآليات التقليدية (الحسية) كاستراتيجية دفاعية لضمان الأمان المالي، ويعكس ذلك بوضوح وجود فجوة رقمية معرفية تؤثر في درجة القبول الأولي للتمويل الرقمي داخل المجتمع المالي الجزائري.

–بالنسبة للجنس :بلغت قيمة .Sig. 0.007 بما أن هذه القيمة أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية. وهذا يعني أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في توجهاتهم نحو التمويل الرقمي. يفهم هذا التباين في إطار اختلاف أنماط التفاعل مع الأدوات المالية والتكنولوجية بين الجنسين، أكثر من كونه اختلافا في الموقف المبدئي من الرقمنة المالية. إذ غالبا ما يرتبط استخدام التمويل الرقمي بطبيعة الدور المالي الذي يضطلع به الفرد داخل الأسرة أو النشاط الاقتصادي، وبدرجة الاحتكاك اليومي بالخدمات المصرفية أو الرقمية، وهو ما قد يختلف نسبيا بين الذكور والإناث تبعا للسياق الاجتماعي والمهني. وعليه، تعكس هذه الفروق اختلافا في درجة التعرض والاستخدام العملي لأدوات التمويل الرقمي وليس بالضرورة تباينا حادا في القبول أو الرفض، وهو ما ينسجم مع القيمة الإحصائية المسجلة التي تؤكد وجود الفرق دون أن تشير إلى قوته أو اتجاهه

–بالنسبة للعمر :بلغت قيمة .Sig. 0.000 بما أن هذه القيمة أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية. وهذا يعني أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية ،مما يثبت أن العمر يفسر معدلات التبني التكنولوجي ويمكن عزو هذه النتيجة إلى التباين السلوكي بين "الأجيال الرقمية "و"المهاجرين الرقميين" ، فالشباب يمتلكون مرونة إدراكية وقدرة أسرع على استيعاب واجهات التطبيقات المالية في حين يظهر الأكبر سنا نزعة نحو المحافظة المالية والارتباط بالأنظمة التقليدية ، لذلك يمكن القول ان هذه الفجوة الجيلية تعكس تفاوت "الألفة التقنية"، حيث يصبح العمر حاجزا غير مرئي أمام الانتقال السلس نحو الأنظمة المالية المؤتمتة.

–بالنسبة للدخل :بلغت قيمة .Sig. 0.004 بما أن هذه القيمة أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية. وهذا يعني أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في توجهات الأفراد نحو التمويل الرقمي بناءا على مستوى دخلهم، يمكن تفسير هذا التباين من منظور القدرة المادية على النفاذ إلى البيئة الرقمية، حيث يتيح الدخل المرتفع للأفراد توفير المتطلبات التقنية الأساسية (أجهزة حديثة، اشتراكات إنترنت منتظمة)، ويقلل من حساسية الأفراد تجاه رسوم المعاملات الرقمية، مما يزيد احتمالية اعتمادهم للتمويل الرقمي بشكل فعال. في المقابل، تواجه الفئات ذات الدخل المحدود قيودا مادية تقلل من قدرتها على النفاذ المستدام للخدمات الرقمية، وهو ما ينعكس على تبنيهم للتمويل الرقمي بدرجة أقل أو بحذر. وعليه، يعكس التباين حسب الدخل اختلافا في شروط النفاذ والإمكانات، ما قد يؤثر بدوره على قدرة هذه الفئات على الاستفادة من الشمول المالي عبر التمويل الرقمي، دون أن نفترض أن عدم الانتماء للنظام المالي الرسمي يمنع تلقائيا استخدام الأدوات الرقمية، بل يظل النفاذ المادي والتنظيمي عاملا حاسما في تحقيق الإدماج المالي الرقمي

تشير نتائج تحليل الفرضية الثانية إلى أن المتغيرات الديموغرافية الأربعة، وهي المستوى التعليمي، الجنس، العمر، والدخل، تمثل عوامل مؤثرة جوهرية في توجهات الأفراد نحو الشمول المالي والتمويل الرقمي في الجزائر، حيث بلغت قيم Sig لجميع المتغيرات مستويات أقل من 0.05، مما يسمح برفض **الفرضية الصفرية**.

يمكن القول أن التعليم يشكل الأساس المعرفي للجاهزية الإدراكية للفرد، إذ يعزز القدرة على استيعاب الخدمات المالية المعقدة وفك شفرة النظم الرقمية، بينما يؤدي انخفاض التحصيل العلمي إلى زيادة الشعور بالمخاطر والتردد في تبني الأدوات المالية الرقمية. أما

الفوارق بين الجنسين، فتعكس تأثير البنية الاجتماعية والتاريخية للنظام المالي، إذ تتيح الخدمات الرقمية للمرأة تجاوز القيود الاجتماعية والإجرائية، بينما يظل الذكور أكثر انخراطًا في الأنشطة الاقتصادية الرسمية، ما يشير إلى اختلافات في طبيعة ودوافع الانخراط المالي لا في مستوى القبول المبدئي فقط. وتكشف الفروق العمرية عن فجوة جيلية واضحة بين "الأجيال الرقمية" و"المهاجرين الرقميين"، حيث تمتلك الفئات الأصغر سنًا مرونة إدراكية وقدرة أسرع على التكيف مع التطبيقات المالية الرقمية، في حين يميل الأفراد الأكبر سنا إلى المحافظة المالية والاعتماد على النقد نتيجة خبراتهم السابقة وثقافتهم المالية التقليدية، ما يجعل العمر عاملًا غير مرئي لكنه مؤثر في تبني الأنظمة الرقمية. أما الدخل، فيظل المحدد الأبرز لقدرة الفرد على النفاذ إلى البيئة الرقمية، إذ يتيح الدخل المرتفع استخدام الخدمات الرقمية بفعالية وتحمل تكاليف المعاملات، بينما تواجه الفئات الأقل دخلا قيودا مادية وتقنية تحد من استفادتهم من الشمول المالي الرقمي. وبناءا على ذلك، يظهر بوضوح أن التمويل الرقمي، رغم كونه قوة دفع رئيسية نحو الشمول المالي، لا يمكن أن يؤدي دوره بشكل متساو عبر جميع الفئات الاجتماعية، بل يتفاوت تأثيره تبعا للقدرات المعرفية، الاقتصادية، العمرية والاجتماعية، مما يستدعي من صناع القرار تصميم سياسات رقمية متكاملة تراعي هذه الفوارق لضمان شمول مالي شامل ومستدام في السياق الجزائري..

خاتمة عامة

خاتمة عامة

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة، اتضح أن معالجة موضوع الشمول المالي والتمويل الرقمي في السياق الجزائري لا تقتصر على مجرد مقاربة تقنية لمفهومين اقتصاديين، بل تمثل مدخل لفهم تحول عميق في طبيعة العلاقة بين الافراد والنظام المالي الرسمي. فالواقع المالي الراهن يتبلور ضمن بيئة تتسم من جهة بتسارع وتيرة التحول الرقمي، ومن جهة أخرى باستمرار التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يجعل من الشمول المالي الرقمي ليس مجرد هدف كمي يقاس بعدد الحسابات البنكية أو انتشار الخدمات، بل مؤشر نوعي يعكس مدى قدرة النظام المالي على إدماج الفئات المهمشة وتمكينها من المشاركة الفعلية والمستدامة في النشاط الاقتصادي.

حيث أبرزت الدراسة أن التمويل الرقمي أصبح أداة محورية لا تقتصر على توسيع قاعدة الوصول إلى الخدمات المالية فقط، بل امتدت إلى إعادة تعريف مفهوم الخدمة المالية ذاته. إذ يتيح التمويل الرقمي من خلال تطبيقات الهاتف المحمول وحلول الدفع الإلكتروني إمكانات غير مسبوقة لتقليص الفوارق الجغرافية وخفض التكاليف وتخصيص الخدمات بما يتلاءم مع حاجات المستخدمين. غير أن هذه الإمكانات كما أوضحت النتائج، لا تتحقق بصورة تلقائية، بل تبقى رهينة توافر بيئة مؤسسية وتشريعية وتنظيمية داعمة، فضلا عن نشر الثقافة المالية الرقمية وتعزيز الثقة المؤسسية لضمان تفاعل الأفراد إيجابيا مع هذه التحولات التقنية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستقراء الأدبيات العربية والأجنبية واستجلاء الفجوات البحثية، مع الاستناد إلى مؤشرات دولية مثل Global Findexوبيانات البنك الدولي لتوفير إطار مقارن يعزز فهم الواقع المحلي. وقد أظهرت مجموعة من النظريات تقدم تفسيرات مهمة لفهم دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي، حيث تشير نظرية المصلحة العامة إلى أن تدخل الدولة والتنظيم يهدف إلى حماية المصلحة العامة وتصحيح إخفاقات السوق، وتبرز نظرية الفئات الضعيفة أهمية التركيز على الفئات الأكثر هشاشة لضمان استفادة متساوية، بينما تؤكد نظرية رأس المال البشري على أن التعليم والمعرفة والمهارات تشكل عوامل أساسية لرفع قدرة الأفراد على الاستفادة من الخدمات المالية، وتشير نظرية الثقة المؤسسية إلى أن وجود الثقة شرط أساسي لنجاح أي علاقة اقتصادية واجتماعية، وتوضح النظرية المؤسسية أن فعالية السياسات الاقتصادية مرتبطة بالبنية القانونية والتنظيمية والمؤسسية، أما نظرية التنمية الشاملة فترى أن الإدماج الكامل للفئات الهشة شرط لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وقد أظهرت نتائج الدراسة انسجاما عاما مع هذه النظريات، مؤكدة أهمية التمويل الرقمي في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، وتقليص الفجوات بين الفئات المختلفة، وتعزيز الثقافة المالية الرقمية، وبناء الثقة المؤسسية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتحقيق التنمية الشاملة.

كما خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التمويل الرقمي ليس مجرد وسيلة بديلة، بل أصبح قوة بنيوية تعيد تشكيل معادلة الشمول المالي في الجزائر، من خلال تقليل تكاليف المعاملات وتجاوز العقبات الجغرافية والمصرفية التقليدية، وهو ما يتوافق مع **نظرية المصلحة العامة** التي تؤكد ضرورة إتاحة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.
- خلصت الدراسة إلى أن التحول نحو التمويل الرقمي يمثل شرطا ضروريا لكنه غير كاف لتحقيق شمول مالي متكامل. ففاعلية هذه العلاقة تظل رهينة بمتغيرات كامنة تتجاوز البعد التقني، لتشمل الأطر القانونية، والبيئة التنظيمية، ومدى استجابة السياسات الاقتصادية الكلية لمتطلبات الرقمنة بما يتماشى مع **نظرية النظم** التي تعتبر الشمول المالي نتاج تفاعل متعدد العوامل داخل النظام الاقتصادي والاجتماعي.
- كشفت النتائج عن تباين جوهري في أثر التمويل الرقمي بين الفئات الاجتماعية مما يؤكد أن الاستفادة من التكنولوجيا المالية ليست عملية نمطية، بل هي محكومة بخصائص ديموغرافية واجتماعية تخلق تفاوتات في مستويات الاندماج المالي بين الأفراد، بما يتسق مع **نظرية الفئات الضعيفة** و**نظرية عدم الرضا** التي تركز على حماية الفئات الأكثر تهميشًا وضمان إدماجها المالي.
- كما بينت النتائج أن الثقافة والمعرفة المالية تمثلان محددا جوهريا لقدرة الأفراد على الاستفادة من الخدمات الرقمية، إذ تمكن الفرد من تقييم المخاطر واتخاذ قرارات مالية واعية، محولة إياه من متلقي سلبي إلى مشارك فعال، بما يتوافق مع **نظرية الثقافة المالية** و**نظرية رأس المال البشري** التي تؤكد دور التعليم والمعرفة في تعزيز الاستيعاب المالي.
- أوضحت الدراسة أن الثقة في المؤسسات المالية تعزز تبني التمويل الرقمي، بينما ضعف الثقة في نزاهة الشركاء التجاريين عند نقاط التنفيذ النهائية يحد من الاستفادة المستدامة، وهو ما ينسجم مع **نظرية الوكيل** و**نظرية الخدمة العامة** التي تشدد على الدور المؤسسي في ضمان الأمن المالي والثقة في السوق.
- أكدت النتائج أن كفاءة البنية التحتية تمثل المورد الاستراتيجي الذي تتوقف عنده طموحات الشمول المالي إذ إن أي قصور في التغطية الرقمية يؤدي إلى إعادة إنتاج العزلة المالية، خاصة في المناطق الطرفية، مما يحول دون تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في الوصول إلى الخدمات المالية.

وبذلك خلصت الدراسة إلى إثبات الفرضية الأولى حيث أنّه كان هناك أثر إيجابي للتمويل الرقمي على الشمول المالي، كما تم إثبات الفرضية الثانية عبر إبراز التباين في الأثر بين الفئات.

كحوصلة، إن الدراسة أكدت أن التحول الرقمي في المجال المالي ليس مسارا تقنيا محضا بل عملية بنيوية متكاملة تتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية. وهو ما يضع أمام صانع القرار في الجزائر تحدي مزدوج يتمثل من جهة في ضمان عدالة النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية وتجاوز أشكال الإقصاء التقليدية، ومن جهة أخرى في بناء بنية تحتية رقمية متطورة، وتعزيز الثقة المؤسسية، ونشر الثقافة المالية الرقمية، بما يضمن تحوّلا رقميا شاملا ومستداما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها؛ ومن خلال ما كشفته الدراسة من فرص وإكراهات مرتبطة بواقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر، برزت الحاجة إلى صياغة جملة من التوصيات العملية التي من شأنها أن تدعم مسار التحول المالي الرقمي وتعزز فعاليته في تحقيق الشمول المالي، بما يسهم في توجيه السياسات العمومية ويستجيب لتطلعات مختلف الفاعلين:

- ضرورة وضع إطار قانوني وتنظيمي أكثر شمولا لتأطير الخدمات المالية الرقمية وضمان سلامة العمليات، بما يعزز ثقة الأفراد في النظام المالي الرقمي.
- الاستثمار في توسيع شبكات الإنترنت وخدمات الدفع الإلكتروني، خصوصا في المناطق الريفية والنائية، لتقليص الفجوة الجغرافية في الاستفادة من الخدمات المالية.
- إعداد برامج وطنية للتوعية والتكوين في مجال الثقافة المالية الرقمية تستهدف الفئات الهشة (النساء، الشباب، سكان الريف)، بما يمكّنهم من الاستخدام الآمن والفعّال للخدمات المالية الرقمية.
- تحسين مستوى الشفافية والمساءلة لدى مقدمي الخدمات المالية الرقمية، مع تفعيل آليات الحماية للمستهلكين من الاحتيال والمخاطر الإلكترونية.
- دعم حلول رقمية مبتكرة تتلاءم مع احتياجات الفئات غير المشمولة تقليديا، مثل التمويل الأصغر الرقمي أو المحافظ الإلكترونية منخفضة التكلفة.
- تنسيق الجهود بين الحكومة، البنوك، شركات الاتصالات، ومؤسسات التمويل الأصغر لضمان نجاح استراتيجيات الشمول المالي الرقمي.
- تصميم برامج دعم موجهة خصيصا للفئات المهمشة لضمان استفادتها الفعلية من الخدمات المالية الرقمية وعدم اقتصارها على الفئات المهيكلة.

إن هذه الدراسة بما خلصت إليه من معطيات وقراءات فتحت في الوقت نفسه آفاقا بحثية أوسع يمكن أن تشكل منطلقا لدراسات مستقبلية، تستكمل ما لم تتمكن هذه الأطروحة من تناوله، وتعمّق الفهم العلمي لديناميكيات الشمول المالي والتمويل الرقمي في السياق الجزائري وفي بيئات أخرى مشابهة:

- إجراء دراسات ميدانية مقارنة بين ولايات أو قطاعات مختلفة في الجزائر، أو بين الجزائر ودول أخرى ناشئة، لتوسيع فهم ديناميكيات الشمول المالي الرقمي.
- دراسة سلوك المستهلكين تجاه الخدمات المالية الرقمية من منظور نفسي واجتماعي لفهم محددات القبول أو الرفض.
- التعمق في تحليل أثر الجرائم الإلكترونية ومخاطر الأمن السيبراني على ثقة المستخدمين بالشمول المالي الرقمي.
- استكشاف كيف يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة أن تسهم في تصميم منتجات مالية رقمية أكثر استهدافا وفعالية.

- دراسة العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والتمكين الاقتصادي للمرأة، تقليص الفقر، وتعزيز ريادة الأعمال.
- تحليل كيف يمكن للتحول نحو العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) أن يعيد تشكيل معالم الشمول المالي في الجزائر.

قائمة المراجع

الدراسات الأجنبية

1. *A Vision for Full Financial Inclusion*. (2010، February 8). Retrieved from CENTER FOR FINANCIAL INCLUSI2كON: https://www.centerforfinancialinclusion.org/a-vision-for-full-financial-inclusion
2. Abbas، S. (2025). Lending by Algorithm: Fair or Flawed? An Information-Theoretic View of Credit Decision Pipelines. *SN Computer Science، 06*(679). Retrieved from https://link.springer.com/article/10.1007/s42979-025-04222-8
3. Abdellah Lakhouili، M. s. (2024). the impact of digital finance on financial inclusion in morocco. *European Journal of Economic and Financial Research*. doi:http://dx.doi.org/10.46827/ejefr.v8i4.1742
4. Achugamonu Bede Uzoma، A. E. (2020). Digital finance as a mechanism for extending the boundaries of financial inclusion in sub-Saharan Africa: A general methods of moments approach. *Cogent Arts & Humanities، 7*(1). doi:https://doi.org/10.1080/23311983.2020.1788293
5. Acropolium. (2025). *10 Use Cases for Blockchain Technology Adoption Across Major Industries*. Retrieved from https://acropolium.com/blog/use-cases-for-blockchain-technology-adoption-across-major-industries/#:~:text=The%20global%20blockchain%20market%20is،ML%20investment%20worldwide%20in%202024.
6. Adel، N. (2024). The impact of digital literacy's and technology adoption on financial inclusion in Africa ، asia ، and latin america. *Heliyon، 10*(e40951). Retrieved from https://pdf.sciencedirectassets.com/313379/1-s2.0-S2405844023X00371/1-s2.0-S2405844024169824/main.pdf?X-Amz-Security-Token=IQoJb3JpZ2luX2VjEM3%2F%2F%2F%2F%2F%2F%2F%2F%2F%2FwEaCXVzLWVhc3QtMSJHMEUCIQCaYOQn2IrtPqUzUenzUZswtg7vg1HI9vRh%2F6BHmNA%2FxwIgEQ1d21jE
7. Adele atkinson، F. -A. (2013). *Promoting Financial Inclusion through Financial Education :OECD-INFE evidence ،policies and practice.* paris: OECD. doi:https://doi.org/10.1787/5k3xz6m88smp-en
8. Adivi. (2024). *The Benefits of Cloud Computing in Financial Services*. Retrieved from https://adivi.com/blog/benefits-of-cloud-computing-in-financial-services/#:~:text=What%20is%20Cloud%20Computing%20in،alternatives%20to%20traditional%20IT%20infrastructure.

9. Alexander، B.، & Ruo ، J. (2025). InsurTech: Digital technologies in insurance. *The Geneva Papers on Risk and Insurance، 50*. Retrieved from https://link.springer.com/article/10.1057/s41288-024-00344-x

10. Ali، A. E. (2020). *Enhancing Financial Inclusion through Islamic Finance* (Vol. 1). Palgrave Macmillan. Retrieved from https://www.perlego.com/book/3480639

11. Alliance for Financial Inclusion. (2019). *DIGITAL FINANCIAL SERVICE INDICATORS.* Retrieved from https://www.afi-global.org/sites/default/files/publications/2019-07/AFI_GN33_DFS_AW_Digital.pdf

12. Alliance for Financial Inclusion. (2024). *FINTECH AND DIGITAL FINANCIAL SERVICES ECOSYSTEM DATA FOR SUPERVISION AND MARKET INTELLIGENCE.* Retrieved from https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwiixvfjt62PAxWaT6QEHeWpDAUQFnoECBkQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.afi-global.org%2Fwp-content%2Fuploads%2F2024%2F10%2FDFS_FINTECH_DATA_FOR_SUPERVISION_AND_MARKET_INTELLIGENC

13. Al-Smadi، M. O. (2023). Examining the relationship between digital finance and financialinclusion: Evidence from MENA countries. *Borsa Istanbul Review، 23* (2). doi:https://doi.org/10.1016/j.bir.2022.11.016

14. Amar، R.، & Shengze، Q. (2024). *Determinants of financial inclusion gaps in Pakistan and implications for achieving SDGs.* Scientific Reports. doi:https://doi.org/10.1038/s41598-024-63445-6

15. Amundi. (2025). *DECODING DIGITAL INVESTMENT* . Retrieved from https://www.amundietf.lu/pdfDocuments/amundi---decoding-digital-investments-2025-report-2.pdf?weekend-reading-link_img-250425

16. APS. (2024، avril 12). *Internet fixe et mobile : 53،62 millions d'abonnés en 2023 en Algérie. Radios Algérienne.* . Retrieved from Algérie Presse Service (APS: https://radioalgerie.dz

17. Atang Hermawan، A. G. (2022). *Intention to Use Digital Finance MSMEs: The Impact of Financial Literacy and Financial Inclusion.* Jurnal Ilmiah Akuntansi dan Bisnis. doi:10.24843/JIAB.2022.v17.i01.p12

18. Baker ، M. (1991). Research for marketing. *Macmillan Education LTD* .

19. Bang Nam Jeon، J. W. (2020). *Emerging Market Finance : new challenges and opportunities.* emerald publishing limited. doi:9781839820601

20. Bank of algeria. (2018). *NOTE AUX BANQUES N°02-2018 DU 19 JUIN 2018 RELATIVE.* Retrieved from

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjoj_DR-fqPAxX5VKQEHXJpLC0QFnoECBoQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.bank-of-algeria.dz%2Fwp-content%2Fuploads%2F2020%2F01%2Fnote022018.pdf&usg=AOvVaw0mB-M9-o7ebecs2XjYtgFz&opi

21. Bank of Algeria. (2025). *25/03 رقم النظام!* Retrieved from https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjdnfD7-fqPAxX7K_sDHTE6D9MQFnoECBkQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.bank-of-algeria.dz%2Fstoodroa%2F2025%2F05%2FINSTRUCTION-ET-ANNEXES-N%25C2%25B003-25_ARABE.pdf&usg=AOvVaw0zU

22. Bendik ، B.، & Jon ، I. (2024). Digital Management in the Public Sector - a Framework. *Electronic Government an International Journal*. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/377030838_Digital_Management_in_the_Public_Sector_-_a_Framework

23. Bhargava ، C.، & Dabbiru ، P. (2023). Digital Finance and its Impact on Financial Inclusion. *International Conference on Emerging Trends in Corporate Finance and Financial Markets.* Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/330933079_DIGITAL_FINANCE_AND_ITS_IMPACT_ON_FINANCIAL_INCLUSION

24. (2022). *brochure sur l'inclusion financiere.* Bank of algeria. Retrieved from https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/10/inclusion7.pdf

25. Carbó، S. G. (2015). *Financial Exclusion* . Molyneux: Palgrave Macmillan. Retrieved from https://www.perlego.com/book/3502932

26. Chiang ، L.، & Fuhao ، W. (2025). How does education promote green digital fnance? Evidence from China. *Financial Innovation، 11*(17). Retrieved from https://link.springer.com/article/10.1186/s40854-024-00688-2

27. CoinLaw. (2025). *API in Financial Services Statistics 2025: Growth، Security، and Compliance Insights*. Retrieved from https://coinlaw.io/api-in-financial-services-statistics/#:~:text=90%25%20of%20financial%20institutions%20worldwide،to%20grow%20by%2015%25%20annually.

28. CoinLaw. (2025). *Big Data in Finance Statistics 2025: Latest Trends، Benefits، and Challenges*. Retrieved from https://coinlaw.io/big-data-in-finance-statistics

29. CoinLaw. (2025). *Crowdfunding Statistics 2025: Key Insights and Global Market Trends*. Retrieved from https://coinlaw.io/crowdfunding-statistics

30. CoinLaw. (2025). *Crowdlending Statistics 2025: Market Growth، Demographics، and Innovations*. Retrieved from https://coinlaw.io/crowdlending-statistics/

31. CoinLaw. (2025). *Robo Advisors Market Statistics 2025: Market Size، Trends، and Opportunities*. Retrieved from https://coinlaw.io/robo-advisors-market-statistics

32. CoinLaw. (2025). *Smart Contracts Legal Compliance Statistics 2025: Navigating the Regulatory Landscape.* Retrieved from https://coinlaw.io/smart-contracts-legal-compliance-statistics

33. d'algerie، b. (2018). *notes aux Banques 2018: Note n°01-2018، Note n°02-2018، Note n°03-2018.* Banque d'Algérie. Retrieved from https://www.bank-of-algeria.dz/les-notes-aux-banques-2018/

34. D'Algérie، P. (n.d.). *Algerie poste*. Retrieved from BARIDIWEB / BARIDIMOB – Services financiers postaux en ligne. Algérie Poste: https://www.poste.dz/services/professional/baridimobweb

35. Damane، M.، & Sin-Yu، H. (2024، 07 08). The impact of financial inclusion on financial stability. *Development Studies Research، 11*(01). doi:https://doi.org/10.1080/21665095.2024.2373459

36. Diane ، B. (2009). Applied Research and Evaluation Methods in Recreation. *Human Kinetics*.

37. DigitalEurope. (2023). *The digital finance revolution: unleashing the power of inclusion، growth، sustainability & security.* Retrieved from https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjcvKHZ5sKPAxVQVKQEHRszHFUQFnoECBcQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.digitaleurope.org%2Fresources%2Fthe-digital-finance-revolution-unleashing-the-power-of-inclusion-growth-sus

38. Dinesh ، Y. (2025). AI-Powered Fraud Detection in Digital Financial Systems: A Cross-Industry Approach to Securing Transactions. *Transactions on Dependable and Secure Computing*. Retrieved from https://d197for5662m48.cloudfront.net/documents/publicationstatus/269432/preprint_pdf/796394eec3404196bc854e4efbfe652e.pdf

39. Doctrine، L. (2023، octobre 2). *Promulgation de la loi 23-09 portant loi monétaire et bancaire.* . Retrieved from https://legal-doctrine.com/

40. DOUGLAS ARNER، S. A. (2024). BUILDING DIGITAL PAYMENT ECOSYSTEMS: DIGITAL FINANCIAL INFRASTRUCTURE ، FINANCIAL INCLUSION ،AND THE UN SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS. *55*(1). Retrieved from https://scholarlycommons.law.cwsl.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2070&context=cwilj

41. Durai، T. &. (2019). Digital Finance and its Impact on Financial Inclusion. *International Journal of Emerging Technologies and Innovative Research، 6(1)*. Retrieved from https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2214845017301503

42. *El Watan.* (2024، February 12). BDL :، fevrier 12). Retrieved from Une plateforme pour demander un financement en ligne: https://www.elwatan.dz/2024/02/12/bdl.

43. European Commission. (2021). *Rewards-based crowdfunding*. Retrieved from https://single-market-economy.ec.europa.eu/access-finance/guide-crowdfunding/different-types-crowdfunding/rewards-based-crowdfunding_en

44. Falak Khan، D. M. (2022). Role of financial literacy in achieving financialinclusion: A review، synthesis and research agenda. *cognet business and managment* ، 4.

45. Feyen، E. H.، Natarajan، H.، Heffernan، R. P.، Saal، M.، & Sarkar، A. (2022). *Global Market Survey: Digital Technology and the Future of Finance.* world bank and ifc. Retrieved from http://documents.worldbank.org/curated/en/099735404212273637

46. Finance Alliance. (2022، 04 21). *The evolution of finance over 500 years: from basic accounting to data-driven and AI-enabled digital finance*. Retrieved from https://www.financealliance.io/the-evolution-of-finance-over-500-years-from-basic-accounting-to-data-driven-and-ai-enabled-digital-finance

47. *Financial Inclusion*. (2022، sep 13). Retrieved from the world bank: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview

48. Ghosh، J. J. (2025). Digital financial literacy and financial inclusion in the global south for a sustainable future: A scoping review. *SPRINGER، 52*(1). doi:https://doi.org/10.1007/s40622-025-00426-2

49. GIE Monétique. (2025). *Activité paiement par Mobile.* Retrieved from https://giemonetique.dz/activite-paiement-par-mobile

50. GIE Monétique. (2025). *Évolution des cartes en circulation.* Retrieved from https://giemonetique.dz/cartes

51. Glenn ، I. (1991). *Determining Sample Size.* Retrieved from series of the Agricutural Education and Communication Departement.

52. Goswami، S. S. (2022). Impact of Financial Technology (Fintech) on Financial Inclusion in Rural India. *Universal Journal of Accounting and Finance، 10*(2). doi:10.13189/ujaf.2022.100213

53. GPFI. (2021). *G20 FINANCIAL INCLUSION INDICATORS.* Retrieved from https://thedocs.worldbank.org/en/doc/eed9838a63ab138af613d9df2662ac12-0050062023/original/GPFI-Summary-Note.pdf

54. GVR. (2024). *Market Analysis report*. Retrieved from https://www.grandviewresearch.com/industry-analysis/insurtech-market

55. Haroon، S.، & Corien، P. (2023). Mission Ai. Retrieved from https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-031-21448-6

56. Hasan، M. M. (2022). Promoting China's Inclusive Finance Through Digital Financial Services. *Global Business Review، 23*(4). doi:https://doi.org/10.1177/0972150919895348

57. Hermawan، A. G. (n.d.). Intention to Use Digital Finance MSMEs: The Impact of Financial Literacy and Financial Inclusion. *Jurnal Ilmiah Akuntansi dan Bisnis*. doi:10.24843/JIAB.2022.v17.i01.p12

58. Ho، M. D. (2024). The Impact of financial Inclusion on financial Stability: review of Theories and international Evidence. *development studies research ، 11*(1). doi:https://doi.org/10.1080/21665095.2024.2373459

59. Ida ، C.، & Sabrina ، L. (2023). The development of digital payments – Past، present، and future – From the literature. *International Business and Finance*. Retrieved from https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0275531922002410

60. Investopedia. (2023). *Donation-Based Crowdfunding*. Retrieved from https://www.investopedia.com/terms/d/donationbased-crowd-funding.asp

61. Investopedia. (2025). *Cryptocurrency Explained With Pros and Cons for Investment*. Retrieved from https://www.investopedia.com/terms/c/cryptocurrency.asp

62. James Manyika، s. l. (2016). *THREE BUILDING BLOCKS ARE ESSENTIAL FOR CAPTURING THE BENEFITS OF DIGITAL FINANCE.* Mckinsey global institure.

63. Jiang، Y. M. (2022). the impact of digital finance on the innovation performance of enterprises. . *European Journal of Innovation Management*. doi:https://doi.org/10.1108/EJIM-12-2020-0465

64. João Jungo، M. M. (2023). financial Literacy، Financial Innovation، and Financial Inclusion as Mitigating Factors of the Adverse Effect of Corruption on Banking Stability Indicators. *journal of the knowledge economy*. Retrieved from https://link.springer.com/article/10.1007/s13132-023-01442-2

65. Jungo، J.، Mara ، M.، & Anabela ، B. (2023، 07 10). Financial Literacy، Financial Innovation، and Financial Inclusion as Mitigating Factors of the Adverse Effect of Corruption on Banking Stability Indicators. *Journal of the Knowledge Economy*(15)، 8842-8873. doi:https://doi.org/10.1007/s13132-023-01442-2

66. Lee، C.-C.، Wang، F.، & Lee، C.-C. (2025). How does education promote green digital finance? Evidence from China. *Financial Innovation*. doi: https://doi.org/10.1186/s40854-024-00688-2

67. Lihua ، Z.، & Hongchang ، L. (2023). An Empirical Analysis of the Impact of Digital Finance on the Efficiency of Commercial Banks. *Sustainability، 15*(05). Retrieved from https://www.mdpi.com/2071-1050/15/5/4667

68. Linjiang ، Z.، & Xiaochuan ، S. (2023). Explainable artificial intelligence for digital finance and consumption upgrading. *Finance Research Letters، 58*. Retrieved from https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1544612323008619

69. Madhav Adhikari1، D. M. (2024). finTech and Financial Inclusion:Exploring the Mediating Role of Digital Financial Literacy in Enhancing Access to Financial Services. *Journal of Emerging Management Studies، Vol.1 No. 2،، 1*(2).

70. Maha ، S.، & Amer ، A.-A. (2021). Islamic Digital Finance and Its Role in Promoting Financial Inclusion. *Jerash for Research and Studies Journal ،مجلة جرش للبحوث والدراسات 22*(2). Retrieved from https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/11

71. Mamduh M. Hanafi، W. W. (2024). Trust and Digital Financial Inclusion:evidence from indonesian household. *SRNN*. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=5070903

72. Market. (2023، 10). *Contactless Payments Market*. Retrieved from https://market.us/report/contactless-payments-market/

73. Martin ، C.، & Davide ، S. (2020، 12 02). Financial Inclusion and Stability. *Standard publication reuse rights، 36*(02)، 197-233. doi:doi: 10.1093/wbro/lkaa006

74. Marus ، E.، & Fabian، M. (2025). Exploring the effect of digital finance on financial inclusion in Uganda، a reflection from Lira City. *Journal of Electronic Business & Digital Economics، 04*(01)، 183-199. doi:https://doi.org/10.1108/JEBDE-10-2024-0037

75. MEZIANE ، M. (2024). The Impact Of Digital Finance On Improving Financial Inclusion And Achieving Sustainable Development In The Tourism Sector In Algeria. *The journal of Economics and Finance، 10*(02)، 255-267. Retrieved from https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjitNi8jNiNAxXY_7sIHWDHGY4QFnoECBUQAQ&url=https%3A%2F%2Fasjp.cerist.dz%2Fen%2Farticle%2F248204&usg=AOvVaw0SL9zqASmzt-hT8I3ZTdpw&opi=89978449

76. Mohamed ، A.، & Sara ، M. (2025). Impact of Application Programming Interfaces (APIs) Economy on Digital Economics in Saudi Arabia. *Sustainability، 17*(09). Retrieved from https://www.mdpi.com/2071-1050/17/9/4104

77. Mohammad Asif، M. N. (2023). The Impact of Fintech and Digital Financial Services on Financial Inclusion in India. *J. Risk Financial Manag.، 16*(2). doi:https://doi.org/10.3390/jrfm16020122

78. Mohammed، E. Y.، & Uraguchi، Z. B. (2017). *Financial Inclusion for Poverty Alleviation (1st ed.).* Routledge. Retrieved from https://www.perlego.com/book/1576591

79. Mohd ، K.، & Nur ، M. (2023). Why Do Donors Donate? A Study on Donation-Based Crowdfunding in Malaysia. *Sustainability، 15*(05). Retrieved from https://www.mdpi.com/2071-1050/15/5/4301#:~:text=Abstract،community%20quality;%20trust;%20donation%20purpose

80. Morshadul ، H.، & Lu ، Y. (2022). Promoting China's Inclusive Finance Through Digital Financial Services. *Global Business Review*، *23*(04)، 984-1006. Retrieved from https://journals.sagepub.com/doi/epub/10.1177/0972150919895348

81. N. P. ، A.، & Mohammad ، I. (2024). Methodological framework to define and measure "digital" financial inclusion. *nternational Journal of Financial Engineering*. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/386278206_Methodological_framework_to_define_and_measure_digital_financial_inclusion

82. (2014). *national financial inclusion framework.* AFI global org. Retrieved from https://www.afi-global.org/sites/default/files/publications/tanzania-national-financial-inclusion-framework-2014-2016.pdf

83. Njuguna Ndung'u. (2017). The M-Pesa Technological Revolution for Financial Services in Kenya: A Platform for Financial Inclusion. In R. H. David Lee Kuo Chuen، *Handbook of Blockchain، Digital Finance، and Inclusion، Volume 1.* Academic Press. Retrieved from https://ereader.perlego.com/1/book/1832653/9?page_number=37

84. Novi ، P. (2023). ANALYSIS OF THE IMPACT OF ONLINE LENDING SERVICES ON SOCIETY. *Journal of Finance، Economics and Business، 02*(02). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/376093826_ANALYSIS_OF_THE_IMPACT_OF_ONLINE_LENDING_SERVICES_ON_SOCIETY

85. OECD . (2024). *Digitalisation of financial services، access to finance and aggregate economic performance.* Retrieved from https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2024/08/digitalisation-of-financial-services-access-to-finance-and-aggregate-economic-performance_86d37dc7/10c7e583-en.pdf

86. Okoro، M. L. (2025). The role of infrastructure in financial inclusion – An integrative review. *francis and taylor*.

87. Okoro، M. L. (2025). The role of infrastructure in financial inclusion– An integrative review. *Finance and Investment Management*. Retrieved from file:///C:/Users/khawl/Downloads/The_role_of_infrastructure_in_financial_inclusion_.pdf

88. Onkokame Mothobi، K. K. (2024). The impact of network coverage on adoption of Fintech and financial inclusion in sub saharan africa. *Journal of Economic Structures، 13*(5). Retrieved from https://journalofeconomicstructures.springeropen.com/articles/10.1186/s40008-023-00326-7

89. Özen، E. G.، & Gonzi، R. D. (2021). *). New Challenges for Future Sustainability and Wellbeing.* Emerald Publishing Limited. Retrieved from https://www.perlego.com/book/2350289

90. Ozili peterson، K. (2024). Vulnerable Group Theory of Financial Inclusion. . *MPRA/SSRN.* ، *22* (5-6). Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4900214

91. Ozili، P. K. (2018). Impact of Digital Finance on Financial Inclusion and Stability. . *Borsa Istanbul Review 19.4*. Retrieved from https://doi.org/10.1016/j.bir.2017.12.003

92. ozili، p. k. (2020). *Theories of Financial Inclusion.* SRNN. doi:https://ssrn.com/abstract=3526548 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3526548

93. Ozili، P. K. (2023). The future of financial inclusion. Retrieved from https://mpra.ub.uni-muenchen.de/118800/

94. Ozili، P. K. (2025). Financial literacy theory of financial inclusion. *MDPA*، 4-5-9.

The rise of digital finance: Financial inclusion .(2022) . H Yue،Zhou & ،. Z، Yin، G.، Korkmaz،P. .95
doi:https://doi.org/10.1016/j.frl.2021.102604 .،*Finance Research Letters* ?or debt trap

96. Parul ، M.، & Sonal ، G. (2023). FinTech and Digital Finance: Foes or Friends after COVID-19 Pandemic? *Business، Management and Economics Research، 09*(01). Retrieved from https://arpgweb.com/journal/8/archive/06-2023/1/9

97. Pengpeng ، Y.، & Aslihan ، G. (2022). The rise of digital finance: Financial inclusion or debt trap? (Elsevier، Ed.) *Finance Research Letters، 47*(102604). doi:https://doi.org/10.1016/j.frl.2021.102604

98. Pengpeng ، Y.، & Aslihan ، K. (2022). The rise of digital finance: Financial inclusion or debt trap? *Finance Research Letters، 47*(102604). Retrieved from https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1544612321005432

99. Peter ، G.، & Jascha، K. (2017). Digital Finance and FinTech: Current Research and Future Research Directions. *Business Economics، 87*. Retrieved from https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwin9JP3gLiPAxUpfKQEHbItAUcQFnoECAoQAQ&url=https%3A%2F%2Flink.springer.com%2Farticle%2F10.1007%2Fs11573-017-0852-x&usg=AOvVaw2Inn-A6POdQj3Cui5ar9cm&opi=89978449

100. Prabhakar، & Rajiv. (2021). *Financial Inclusion.* policy press. Retrieved from https://www.perlego.com/book/3533237

101. Qiaochu ، W.، & Yan ، H. (2022). Algorithmic Lending، Competition، and Strategic Information Disclosure. *teis*. Retrieved from https://www.teis-workshop.org/papers/2023/Algorithmic_Lending.pdf

102. Quixy. (2025). *Top 100 Game-Changing Digital Transformation Statistics To Help You Navigate*. Retrieved from https://quixy.com/blog/top-digital-transformation-statistics-trends/#:~:text=testimony%20to%20that.-

‹Stats%20on%20the%20Importance%20of%20Digitization%20and%20Digital%20Strategy‹are%20planning%20to%20do%20so.

103. Razzaq‹ A. &. (2024). *Determinants of financial inclusion gaps in Pakistan and implications for achieving SDGs.* scientific reports. Retrieved from https://www.nature.com/articles/s41598-024-63445-6

104. Reis‹ T. B. (2021). What is financial inclusion? A critical review. *SOAS University of London.*‹ 14. Retrieved from https://www.soas.ac.uk/sites/default/files/2022-10/economics-wp246.pdf

105. Richard-Marc ‹ L.‹ & Berthe ‹ L. (2017). *Le financement participatif (crowdfunding) – Outil de développement local.* CEUDO. Retrieved from https://www.uqar.ca/app/uploads/2024/05/rapport_lacasse_2017-10.pdf

106. Robert ‹ G. (2009). Survey Methodology. *John Wiley & Sons*.

107. Sakanko‹ M. A. (2023). Financial literacy and financial inclusion. *zakariya journal of social sciences‹ 3*(1). Retrieved from https://journals.airsd.org/index.php/zjss/article/view/227

108. Sarma‹ M.‹ & Pais‹ J. (2011). FINANCIAL INCLUSION AND DEVELOPMENT. *Journal of International Development‹ 23*(05)‹ 613-628. doi:DOI: 10.1002/jid.1698

109. SBR. (2025‹ 05). *Digital wallets lead 39% of e-commerce transactions in 2024*. Retrieved from https://sbr.com.sg/financial-services/news/digital-wallets-lead-39-e-commerce-transactions-in-2024#:~:text=The%20report%20also%20highlighted%20regional%20and%20global‹2024%2C%20with%20projections%20of%2065%25%20by%202030.

110. Shreya‹ P.‹ & Indranil‹ B. (2022‹ 08 17). Impact of financial inclusion on economic growth‹ financial development‹ financial effciency‹ financial stability‹ and profitability: an international evidence. *DN Business & Economics‹ 02*(139)‹ 2-29. doi:https://doi.org/10.1007/s43546-022-00313-3

111. Siti ‹ N.‹ Abd Halim ‹ A.‹ & Irwan ‹ T. (2024). Financial inclusion‹ digital technology‹ and economic growth: Further evidence. (Springer‹ Ed.) *Research in International Business and Finance‹ 70*(102361). Retrieved 02 10‹ 2025‹ from https://scholar.google.com/scholar_lookup?title=Financial%20inclusion%2C%20digital%20technology%2C%20and%20economic%20growth%3A%20Further%20evidence&journal=Research%20in%20International%20Business%20and%20Finance&doi=10.1016%2Fj.ribaf.2024.102361&volume=

112. Skadden. (2018). *An Introduction to Smart Contracts and Their Potential and Inherent Limitations.* Retrieved from https://www.skadden.com/-/media/files/publications/2018/05/cybersecurity_smartcontracts_050818.pdf

113. Sorin ، A.، & Anca ، E. (2024). The impact of digital finance and financial inclusion on banking stability: International evidence. *Oeconomia Copernicana، 15*(02)، 563-593. doi:https://doi.org/10.24136/oc.3046

114. Statista. (2015). Value of global peer to peer lending from 2012 to 2025. Retrieved from https://www.statista.com/statistics/325902/global-p2p-lending

115. Statista. (2025). *CrowdLending (Business) - Worldwide*. Retrieved from https://www.statista.com/outlook/fmo/capital-raising/digital-capital-raising/crowdlending-business/worldwide?currency=USD

116. Statista. (2025). *https://www.statista.com/outlook/fmo/payments/digital-payments/worldwide?currency=USD*. Retrieved from https://www.statista.com/outlook/fmo/payments/digital-payments/worldwide?currency=USD

117. Statista. (2025، 04). *Mobile POS Payments - Worldwide*. Retrieved from https://www.statista.com/outlook/fmo/payments/digital-payments/mobile-pos-payments/worldwide?currency=USD

118. Statista. (2025). *Reward-Based Crowdfunding - Worldwide*. Retrieved from https://www.statista.com/outlook/fmo/capital-raising/digital-capital-raising/reward-based-crowdfunding/worldwide

119. Stéphane ، K. (2021). Equity-Crowdfunding : rôle، caractéristiques، et enjeux de l'accès à des financements complémentaires. Université de Lorraine. Retrieved from https://theses.hal.science/tel-03586788/#:~:text=Ce%20nouveau%20mode%20de%20financement%20des%20jeunes،d%27une%20part%20du%20capital%20de%20l%27entreprise%20financée.

120. (2023). *The digital finance revolution.* Brussels: DIGITALEUROPE. Retrieved from https://cdn.digitaleurope.org/uploads/2023/04/Final-Digital-Finance-Vision-Paper.pdf

121. Tom ، B.، & Leona ، O. (2018). Understanding RegTech for Digital Regulatory Compliance. *Disrupting Finance*. Retrieved from https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-030-02330-0_6

122. Tracxn. (2025). *Reward Based Crowdfunding Platforms Sector*. Retrieved from https://tracxn.com/d/trending-business-models/startups-in-reward-based-crowdfunding-platforms/__E4GWiFTPEq2hSp2NUwhdIervB5OxCWpGKL3vZyib6R4#about

123. Umar Habibu Umar، I. H. (2024). Digital finance and SME financial inclusion in africa. *African Journal of Economic and Managment studies*. doi:https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/AJEMS-08-2023-0323/full/html

124. United Nations. (2023). *FINTECH AND DIGITAL FINANCE FOR FINANCIAL INCLUSION.* Retrieved from https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/fintech4_14_march_2023.pdf

125. United Nations. (2023). *FINTECH AND DIGITAL FINANCE FOR FINANCIAL INCLUSION.* Policy Brief. Retrieved from https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/fintech4_14_march_2023.pdf

126. *Vers l'intégration des cartes internationales 'MasterCard' et 'Visa' dans les transactions électroniques.* (2024، novembre 18). Retrieved from El Khabar. h: https://www.elkhabar.com

127. Vinay ، K.، Deep ، C.، & Narendra ، D. (2023). Expanding Financial Inclusion Through Fintech and E-governance. In K. Vinay ، C. Deep ، & D. Narendra ، *Financial Inclusion in Circular Economy* (pp. 103-129). Springer. doi:https://doi.org/10.1007/978-3-031-22723-3

128. Vinay ، K.، Deep ، C.، & Narendra ، D. (2023). Key Drivers and Challenges for Financial Inclusion. In *Financial Inclusion in Circular Economy* (pp. 23-58). Springer. doi:https://doi.org/10.1007/978-3-031-22723-3

129. Vinay ، K.، Deep ، C.، & Narendra ، D. (2023). MFIs and NBFCs Contributions Towards Financial Inclusion and Circular Economy. In *Financial Inclusion in Circular Economy* (pp. 157-184). Springer. doi:https://doi.org/10.1007/978-3-031-22723-3

130. Vinay، K.، Deep، C.، & Narendra، D. (2023). Financial Sector Governance Policies and Regulations. In K. Vinay ، C. Deep ، & D. Narendra ، *Financial Inclusion in Circular Economy* (pp. 185-206). Springer. doi:https://doi.org/10.1007/978-3-031-22723-3

131. Vinay، K.، Deep، C.، & Narendra، D. (2023). Socio-economic Impact of Financial Inclusion. In K. Vinay، c. Deep، D. Nanendra، & H. Jatinder، *Financial Inclusion in Circular Economy. Circular Economy and Sustainability* (Cham ed.، pp. 59-77). Springer. doi:https://doi.org/10.1007/78-3-031-22723-3_3

132. WeshareBonds. (2015). *Investir en Crowdfunding*. Retrieved from https://www.wesharebonds.com/crowdlending-definition-reglementation-investissement

133. Yan ، C.، & Cristiano ، B. (2020). Blockchain disruption and decentralized finance: The rise of decentralized business models. *13*. Retrieved from https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2352673419300824

134. Yassirpay. (2025). *Une solution de paiement adaptée.* Retrieved from https://yassir.com/fr/yassir-pay

135. Zhiyi ، L.، & Wenxuan ، H. (2023). *Digital Finance.* Springer Nature Link. Retrieved from https://link.springer.com/book/10.1007/978-981-99-7305-7

136. Ziyu ، J.، & Guojian ، M. (2022). Research on the impact of digital finance on the innovation performance of enterprises. *European Journal of Innovation*، 804-818. Retrieved from https://www.emerald.com/ejim/article-pdf/25/6/804/1855895/ejim-02-2022-0094.pdf

137. Zuo، L.، Li، H.، & Xia، X. (2023). An Empirical Analysis of the Impact of Digital Finance on the Efficiency of Commercial Banks. *Sustainability*، *15*(5). doi:https://doi.org/10.3390/su15054667 (MDPI)

138. Zuo، X. L. (2023). An Empirical Analysis of the Impact of Digital Finance on the Efficiency of Commercial Banks. *sustainability*. doi:https://doi.org/10.3390/su151310234

الدراسات العربية

1. اسيا سعدان، ن. م .(2018) .واقع الشمول المالي في المغرب العربي -دراسة مقارنة : الجزائر، تونس والمغرب .*مجلة الدراسات والأبحاث*،748-750. Retrieved from https://www.asjp.cerist.dz/en/article/59901
2. أشرف إبراهيم عطية. (2012). تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات :عرض لتجربة الشمول المالي في مصر. *المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع* ، *2*(2)، 379 -384. تم الاسترداد من https://ijdjl.journals.ekb.eg/article_201435_2ad0191dd25d3f43e1e1698af8bb219e.pdf
3. البنك الدولي .(2025) .*عدد السكان في الفئة العمرية 15-64، الإجمالي*25 09 Retrieved from ،2025 ، *Algeria* - https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.1564.TO?locations=DZ
4. الجريدة الرسمية .(2023) .*قانون رقم 23-09 يتضمن القانون النقدي والمصرفي* . Retrieved from https://www.mf.gov.dz/images/pdf/reglementation/A2023043_montaire_et_bancaite_AR_1.pdf
5. الحريري، ب .(2021) .تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية - دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرية .*المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*،(02)*02* ، .873-906 doi:https://doi.org/10.21608/cfdj.2021.171165
6. الحمامصي، إ. ف .(2024) .اثر التمويل الرقمي على الأداء المصرفي المستدام بيئيا بالتطبيق على بنوك القطاع المصرفي المصري .*المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية* doi: 10.21608/jces.2024.352805 .
7. اية عادل محمود عوض. (2021). بحث ملخص من رسالة الدكتوراه : اثر تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك و انعكاس ذلك على ادائها المالي : دراسة تطبيقية. *مجلة الدراسات المالية و التجارية*، 376. تم الاسترداد من https://mosj.journals.ekb.eg/article_208169_92c447a8f85a2e3abc5a759c1f66002d.pdf
8. إيمان فتحي، ع .(2024) .أثر التمويل الرقمي على الأداء المصرفي المستدام بيئيا بالتطبيق على بنوك القطاع المصرفي المصري . *المجلة العلمية للدراسات التجارية وبيئة الأعمال*، 78-128. Retrieved from https://jces.journals.ekb.eg/article_352805_e37b42ef437bcf65bd537b45ddb213a1.pdf
9. بسمة محمد إدريس الحريري. (2021). تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية - دراسة ميدانية على عملاء البنوك المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*. تم الاسترداد من https://cfdj.journals.ekb.eg/article_171165_fa7dd325d520393ebbcdf2cd22794cc9.pdf
10. بلال بوبلوطة خلالفة محمد بدر. (2023). واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*، *13*(32). تم الاسترداد من file:///C:/Users/khawl/OneDrive/Desktop/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-
%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A

11. بلعزام، م .(2024) .الشمول المالي في القانون النقدي والمصرفي .*مجلة الدراسات والبحوث القانونية*، .(02)*09*

12. بن زرقة ، إ.، & صلعة ، س2024) .، .(11 02 أثر التثقيف المالي على مستويات الشمول المالي -دراسة استقصائية .-*مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال*،(03)*07*، 03 08 Retrieved .54-36 ،2024

13. بن زرقة اكرامو صلعة سمية. (2023). أثر التثقيف المالي على مستويات الشمول المالي. *مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال*، *7*(3). تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/240780

14. بولمرج وحيدة. (2023). *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه :المنتجات البنكية الإسلامية كالية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية*. تم الاسترداد من http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/bitstream/123456789/4249/1/%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9%20%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A9%20pdf.pdf

15. حسان ، م .(1999) .*موسوعة علم الاجتماع* .بيروت: الدار العربية للموسوعات.

16. د. الوليد طلحة. (2019). *دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي*. ابو ظبي ، الامارات: صندوق النقد العربي. تم الاسترداد من https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/dwr-alhwyt-alrqmyt-fy-tzyz-alshmwl-almaly?utm_source=chatgpt.com

17. د. بسمة محمد إدريس الحريري. (2021). تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية - دراسة ميدانية على عملاء البنوك المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*. تم الاسترداد من https://cfdj.journals.ekb.eg/article_171165_fa7dd325d520393ebbcdf2cd22794cc9.pdf

18. رشيد نعيمي. (2023). *التمويل الأصغر الإسلامي آلية لتعزيز الشمول المالي، دراسة وصفية استكشافية على عينة من فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر*. أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،، جامعة قاصدي مرباح ،ورقله- الجزائر ،. تم الاسترداد من https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/33030

19. سعاد، ع .(2018) .اثر الإدارة الاستراتيجية في بناء منظمة ذكية : دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونيENIE ، .*مجلة الاقتصاد والمناجمنت*،.

20. صندوق النقد العربي. (2015).

21. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/requirements-for-adopting-a-comprehensive-national-strategy-to-enhance-financial-inclusion-in-arab-countries.pdf

22. .صوالحي، ي .(2023) .تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي: الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية .*مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية*، *14*(01). doi:https://doi.org/10.55188/ijifarabic.v14i1.579

23. عبد اللطيف نوفل محمد فيصل سلامة. (2023). سياسات الشمول المالى المساهمة فى تمكين الوصول للفقراء فى البلدان النامية. *مجلة البحوث القانونية الاقتصادية*، *57*(1). doi: 10.21608/jslem.2022.169943.1185

24. كردوسي ، م .(2024) .دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية .*أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث*،.97

25. كردوسي، م.، & سعدان، آ .(2022) .التمويل الرقمي كمدخل للشمول المالي: دراسة مقارنة بين الدول المغاربية .*مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*،(02)*09*، 395-416. Retrieved from https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwiWuciBlNiNAxUnTUEAHTp2AboQFnoECBUQAQ&url=https%3A%2F%2Fasjp.cerist.dz%2Fen%2Farticle%2F211808&usg=AOvVaw1QVnOeEO4xIbhzjIG0Dh4f&opi=89978449

26. وأبحري، س. مغنم، م. (2022). دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية. *المُدبّر (عدد خاص بالمؤتمر: اقتصاد المنصات الرقمية ـــ فرص وتحديات*.

27. ولدعوالي أمينة. (2023). *دور الشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه*. بجامعة مسطفى اسطمبولي -معسكر. تم الاسترداد من https://theses-algerie.com/1150752057727044/these-de-doctorat/universite-mustapha-stambouli---mascara/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D9%86%D8%B4%D8%

28. يسر ، ب.، رامي ، ع.، & حبيب ، أ .(2019) .*الشمول المالي في الدول العربية - الجهود والسياسات والتجارب* .-صندوق النقد العربي04 08 Retrieved .،2024

الملاحق

الملحق الأول: الاستبيان

المحور الأول: التمويل الرقمي في الجزائر: مستوى المعرفة، الاستخدام والثقة

رقم السؤال	صياغة السؤال	1	2	3	4	5
1	لدي معرفة كافية بخدمات التمويل الرقمي المتاحة في الجزائر (مثل بريدي موب، تطبيقات البنوك الجزائرية، الدفع بالبطاقة الذهبية...).	☐	☐	☐	☐	☐
2	سبق لي استخدام واحدة أو أكثر من الخدمات المالية الرقمية المذكورة أعلاه.	☐	☐	☐	☐	☐
3	أستخدم الخدمات الرقمية بانتظام لأغراض متعددة مثل: تحويل الأموال، دفع الفواتير، والشراء من التجار أو عبر الإنترنت.	☐	☐	☐	☐	☐
4	ألجأ تلقائيا إلى القنوات الرقمية عند الحاجة إلى إجراء معاملة مالية.	☐	☐	☐	☐	☐
5	تعلم استخدام التطبيقات المالية كان سهلا مقارنة بزيارة الفرع التقليدي.	☐	☐	☐	☐	☐
6	الخدمات الرقمية تسهّل علي إدارة أموالي.	☐	☐	☐	☐	☐
7	تكاليف استخدام خدمات التمويل الرقمي (رسوم، بيانات الإنترنت) معقولة مقارنة بالخدمات البنكية التقليدية.	☐	☐	☐	☐	☐
8	توفر خدمة الإنترنت وشبكات الاتصال في منطقتي مناسب بما يكفي لاستخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل منتظم.	☐	☐	☐	☐	☐
9	ثقتي بالمؤسسات المالية (البنوك، بريد الجزائر) تجعلني أكثر استعدادا لاستخدام التمويل الرقمي بانتظا.	☐	☐	☐	☐	☐
10	أثق أن التجار والمؤسسات التجارية سيتعاملون بنزاهة عند الدفع الرقمي ولن يحدث احتيال تجاري.	☐	☐	☐	☐	☐

11	أخشى من ضياع أموالي في حال حدوث خطأ في التحويل) .عكس *إيجابي*(	☐	☐	☐	☐	☐
12	رأي أو سلوك المحيطين بي (العائلة، الأصدقاء) يشجعني على استخدام الخدمات المالية الرقمية.	☐	☐	☐	☐	☐
13	معرفتي المالية تجعلني واثقا من الاستفادة من الخدمات الرقمية بشكل آمن.	☐	☐	☐	☐	☐
14	لدي القدرة على اتخاذ قرارات مالية مهمة (اختيار قرض/منتج ادخاري).	☐	☐	☐	☐	☐
15	أنوي زيادة اعتمادي على خدمات التمويل الرقمي في المستقبل.	☐	☐	☐	☐	☐
16	إذا توفرت خدمات القروض الرقمية، التأمين الرقمي، حسابات التوفير عبر التطبيقات، أو الاستثمار عبر المنصات الرقمية، سأكون مهتما باستخدامها.	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الثاني:الشمول المالي في الجزائر: الوصول، الاستخدام، الثقة والسياسات الداعمة

رقم السؤال	صياغة السؤال	غير = 1 موافق تماما	غير = 2 موافق	3 = محايد	4 = موافق	5 = موافق تماما
1	أجد سهولة في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية (مثل فروع البنوك، مكاتب البريد، أو أجهزة الصراف الآلي) في منطقتي.	☐	☐	☐	☐	☐
2	أجد الإجراءات الإدارية للوصول إلى الخدمات المالية معقدة وتستغرق وقتا طويلا.	☐	☐	☐	☐	☐
3	أستخدم حسابي المالي (بنكي أو بريدي) بشكل منتظم للقيام بالعمليات المالية (مثل السحب، الإيداع، التحويل، أو الادخار).	☐	☐	☐	☐	☐
4	عند الحاجة إلى قرض، أفضّل اللجوء إلى مؤسسة مالية رسمية (بنك أو مؤسسة مالية).	☐	☐	☐	☐	☐
5	أثق في قدرة المؤسسات المالية (البنوك، بريد الجزائر) على حماية أموالي وبياناتي الشخصية.	☐	☐	☐	☐	☐
6	أميل للاحتفاظ بالنقد في المنزل بدلا من وضع أموالي في أنظمة رقمية/بنكية بسبب مخاوف تاريخية وأزمات سابقة.	☐	☐	☐	☐	☐

7	التكاليف والرسوم المرتبطة بالخدمات المالية (فتح حساب، تحويل أموال، إلخ) تُعدّ عائقا أمام استخدامي لهذه الخدمات.	☐	☐	☐	☐	☐
8	أنا راضٍ عن جودة الخدمات المالية (البنكية والبريدية) المتوفرة لي، وعن سرعة استجابتها لاحتياجاتي.	☐	☐	☐	☐	☐
9	بشكل عام، تجربتي مع الخدمات المالية حسّنت قدرتي على إدارة أموالي.					
10	ضعف الثقافة المالية لدى المجتمع الجزائري يحدّ من توسع الشمول المالي.	☐	☐	☐	☐	☐
11	السياسات الحكومية والإطار التنظيمي الحالي يسهمان في توسيع نطاق الشمول المالي من خلال دعم الابتكار في خدمات التمويل الرقمي.	☐	☐	☐	☐	☐
12	القانون الجديد رقم (25-10) المتعلق بمنع العملات الافتراضية قد يحدّ من قدرة التمويل الرقمي على تعزيز الشمول المالي، رغم أهدافه الأمنية.	☐	☐	☐	☐	☐

قائمة الملاحق

الملحق الثاني: الإحصاءات الوصفية

الجنس

	N	%
ذكر	177	44.3%
انثى	223	55.8%

الفئة العمرية

	N	%
سنة او اقل 25	96	24.0%
سنة 26-45	234	58.5%
سنة واكثر 46	70	17.5%

المستوى التعليمي

	N	%
ثانوي	15	3.8%
جامعي (ليسانس / ماستر)	164	41.0%
دراسات عليا	216	54.0%
4	5	1.3%

الوضعية المهنية

	N	%
موظف قطاع عمومي	210	52.5%
موظف قطاع خاص أو عامل حر	50	12.5%
متقاعد	5	1.3%
طالب	94	23.5%
عاطل عن العمل	41	10.3%

الدخل الشهري

	N	%
اقل من 20000 دج	48	12.0%
20000-39999 دج	17	4.3%
40000-59999 دج	42	10.5%
60000-79999 دج	45	11.3%
80000-100000 دج	55	13.8%
اكثر من 100000 دج	97	24.3%

ليس لدي دخل ثابت	96	24.0%

نوع السكن

	N	%
حضري	315	78.8%
شبه حضري	60	15.0%
ريفي	25	6.3%

Frequency Table

.لدي معرفة كافية بخدمات التمويل الرقمي المتاحة في الجزائر (مثل بريدي موب، تطبيقات البنوك الجزائرية، الدفع بالبطاقة الذهبية...)

	N	%
غير موافق بشدة	15	3.8%
غير موافق	26	6.5%
محايد	45	11.3%
موافق	198	49.5%
موافق بشدة	116	29.0%

.سبق لي استخدام واحدة أو أكثر من الخدمات المالية الرقمية المذكورة أعلاه

	N	%
غير موافق بشدة	20	5.0%
غير موافق	21	5.3%
محايد	27	6.8%
موافق	165	41.3%
موافق بشدة	167	41.8%

.أستخدم الخدمات الرقمية بانتظام لأغراض متعددة مثل: تحويل الأموال، دفع الفواتير، والشراء من التجار أو عبر الإنترنت

	N	%
غير موافق بشدة	31	7.8%
غير موافق	40	10.0%
محايد	54	13.5%
موافق	149	37.3%
موافق بشدة	126	31.5%

ألجأ تلقائيا إلى القنوات الرقمية عند الحاجة إلى إجراء معاملة مالية.

	N	%
غير موافق بشدة	28	7.0%
غير موافق	57	14.2%
محايد	82	20.5%
موافق	138	34.5%
موافق بشدة	95	23.8%

تعلم استخدام التطبيقات المالية كان سهلا مقارنة بزيارة الفرع التقليدي.

	N	%
غير موافق بشدة	10	2.5%
غير موافق	26	6.5%
محايد	66	16.5%
موافق	144	36.0%
موافق بشدة	154	38.5%

الخدمات الرقمية تسهّل علي إدارة أموالي.

	N	%
غير موافق بشدة	13	3.3%
غير موافق	31	7.8%
محايد	60	15.0%
موافق	152	38.0%
موافق بشدة	144	36.0%

تكاليف استخدام خدمات التمويل الرقمي (رسوم، بيانات الإنترنت) معقولة مقارنة بالخدمات البنكية التقليدية.

	N	%
غير موافق بشدة	19	4.8%

غير موافق	37	9.3%
محايد	97	24.3%
موافق	150	37.5%
موافق بشدة	97	24.3%

توفر خدمة الإنترنت وشبكات الاتصال في منطقتي مناسب بما يكفي لاستخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل منتظم.

	N	%
غير موافق بشدة	30	7.5%
غير موافق	66	16.5%
محايد	73	18.3%
موافق	162	40.5%
موافق بشدة	69	17.3%

ثقتي بالمؤسسات المالية (البنوك، بريد الجزائر) تجعلني أكثر استعدادا لاستخدام التمويل الرقمي بانتظام.

#	N	%
غير موافق بشدة	21	5.3%
غير موافق	39	9.8%
محايد	130	32.5%
موافق	149	37.3%
موافق بشدة	61	15.3%

أثق أن التجار والمؤسسات التجارية سيتعاملون بنزاهة عند الدفع الرقمي ولن يحدث احتيال تجاري.

	N	%
غير موافق بشدة	48	12.0%

غير موافق	80	20.0%
محايد	127	31.8%
موافق	111	27.8%
موافق بشدة	34	8.5%

أخشى من ضياع أموالي في حال حدوث خطأ في التحويل. (عكس إيجابي)

	N	%
غير موافق بشدة	41	10.3%
غير موافق	34	8.5%
محايد	51	12.8%
موافق	151	37.8%
موافق بشدة	123	30.8%

رأي أو سلوك المحيطين بي (العائلة، الأصدقاء) يشجعني على استخدام الخدمات المالية الرقمية.

	N	%
غير موافق بشدة	32	8.0%
غير موافق	51	12.8%
محايد	92	23.0%
موافق	139	34.8%
موافق بشدة	86	21.5%

معرفتي المالية تجعلني واثقا من الاستفادة من الخدمات الرقمية بشكل آمن.

	N	%
غير موافق بشدة	15	3.8%
غير موافق	49	12.3%
محايد	112	28.0%
موافق	158	39.5%
موافق بشدة	66	16.5%

لدي القدرة على اتخاذ قرارات مالية مهمة (اختيار قرض/منتج ادخاري).

	N	%
غير موافق بشدة	28	7.0%
غير موافق	44	11.0%

محايد	108	27.0%
موافق	156	39.0%
موافق بشدة	64	16.0%

أنوي زيادة اعتمادي على خدمات التمويل الرقمي في المستقبل.

	N	%
غير موافق بشدة	6	1.5%
غير موافق	18	4.5%
محايد	57	14.2%
موافق	165	41.3%
موافق بشدة	154	38.5%

إذا توفرت خدمات القروض الرقمية، التأمين الرقمي، حسابات التوفير عبر التطبيقات، أو الاستثمار عبر المنصات الرقمية، سأكون مهتما باستخدامها.

	N	%
غير موافق بشدة	23	5.8%
غير موافق	25	6.3%
محايد	69	17.3%
موافق	144	36.0%
موافق بشدة	139	34.8%

أجد سهولة في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية (مثل فروع البنوك، مكاتب البريد، أو أجهزة الصراف الآلي) في منطقتي

	N	%
غير موافق بشدة	21	5.3%

غير موافق	34	8.5%
محايد	65	16.3%
موافق	179	44.8%
موافق بشدة	101	25.3%

أجد الإجراءات الإدارية للوصول إلى الخدمات المالية معقدة وتستغرق وقتا طويلا.

	N	%
غير موافق بشدة	19	4.8%
غير موافق	21	5.3%
محايد	107	26.8%
موافق	181	45.3%
موافق بشدة	72	18.0%

أستخدم حسابي المالي (بنكي أو بريدي) بشكل منتظم للقيام بالعمليات المالية (مثل السحب، الإيداع، التحويل، أو الادخار).

	N	%
غير موافق بشدة	10	2.5%
غير موافق	26	6.5%
محايد	51	12.8%
موافق	172	43.0%
موافق بشدة	141	35.3%

عند الحاجة إلى قرض، أفضّل اللجوء إلى مؤسسة مالية رسمية (بنك أو مؤسسة مالية).

	N	%
غير موافق بشدة	19	4.8%
غير موافق	22	5.5%
محايد	120	30.0%
موافق	170	42.5%

موافق بشدة	69	17.3%

أثق في قدرة المؤسسات المالية (البنوك، بريد الجزائر) على حماية أموالي وبياناتي الشخصية.

	N	%
غير موافق بشدة	20	5.0%
غير موافق	47	11.8%
محايد	116	29.0%
موافق	145	36.3%
موافق بشدة	72	18.0%

أميل للاحتفاظ بالنقد في المنزل بدلا من وضع أموالي في أنظمة رقمية/بنكية بسبب مخاوف تاريخية وأزمات سابقة

	N	%
غير موافق بشدة	85	21.3%
غير موافق	84	21.0%
محايد	81	20.3%
موافق	110	27.5%
موافق بشدة	40	10.0%

التكاليف والرسوم المرتبطة بالخدمات المالية (فتح حساب، تحويل أموال، إلخ) تُعدّ عائقًا أمام استخدامي لهذه الخدمات.

	N	%
غير موافق بشدة	14	3.5%
غير موافق	15	3.8%

محايد	101	25.3%
موافق	166	41.5%
موافق بشدة	104	26.0%

أنا راضٍ عن جودة الخدمات المالية (البنكية والبريدية) المتوفرة لي، وعن سرعة استجابتها لاحتياجاتي.

	N	%
غير موافق بشدة	36	9.0%
غير موافق	60	15.0%
محايد	124	31.0%
موافق	134	33.5%
موافق بشدة	46	11.5%

بشكل عام، تجربتي مع الخدمات المالية حسّنت قدرتي على إدارة أموالي.

	N	%
غير موافق بشدة	17	4.3%
غير موافق	32	8.0%
محايد	134	33.5%
موافق	151	37.8%
موافق بشدة	66	16.5%

ضعف الثقافة المالية لدى المجتمع الجزائري يحدّ من توسع الشمول المالي.

	N	%
غير موافق بشدة	9	2.3%
غير موافق	20	5.0%
محايد	61	15.3%
موافق	155	38.8%
موافق بشدة	155	38.8%

السياسات الحكومية والإطار التنظيمي الحالي يسهمان في توسيع نطاق الشمول المالي من خلال دعم الابتكار في خدمات التمويل الرقمي.

	N	%
غير موافق بشدة	35	8.8%
غير موافق	36	9.0%
محايد	118	29.5%
موافق	159	39.8%
موافق بشدة	52	13.0%

القانون الجديد رقم (25-10) المتعلق بمنع العملات الافتراضية قد يحدّ من قدرة التمويل الرقمي على تعزيز الشمول المالي، رغم أهدافه الأمنية.

	N	%
غير موافق بشدة	18	4.5%
غير موافق	28	7.0%
محايد	162	40.5%
موافق	121	30.3%
موافق بشدة	71	17.8%

الملحق الثالث:مخرجات اختبارات ستودنت

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper
لدي معرفة كافية بخدمات التمويل الرقمي المتاحة في الجزائر (مثل بريدي موب، تطبيقات البنوك الجزائرية، الدفع بالبطاقة الذهبية...).	18.716	399	.000	.935	.84	1.03
سبق لي استخدام واحدة أو أكثر من الخدمات المالية الرقمية المذكورة أعلاه.	20.522	399	.000	1.095	.99	1.20
أستخدم الخدمات الرقمية بانتظام لأغراض متعددة مثل: تحويل الأموال، دفع الفواتير، والشراء من التجار أو عبر الإنترنت.	12.258	399	.000	.748	.63	.87
ألجأ تلقائيا إلى القنوات الرقمية عند الحاجة إلى إجراء معاملة مالية.	8.983	399	.000	.538	.42	.66
تعلم استخدام التطبيقات المالية كان سهلا مقارنة بزيارة الفرع التقليدي.	19.931	399	.000	1.015	.91	1.12
الخدمات الرقمية تسهّل علي إدارة أموالي.	18.148	399	.000	.958	.85	1.06
تكاليف استخدام خدمات التمويل الرقمي (رسوم، بيانات الإنترنت) معقولة مقارنة بالخدمات البنكية التقليدية.	12.391	399	.000	.672	.57	.78
توفر خدمة الإنترنت وشبكات الاتصال في منطقتي مناسب بما يكفي لاستخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل منتظم.	7.422	399	.000	.435	.32	.55
ثقتي بالمؤسسات المالية (البنوك، بريد الجزائر) تجعلني أكثر استعدادا لاستخدام التمويل الرقمي بانتظام.	9.197	399	.000	.475	.37	.58
أثق أن التجار والمؤسسات التجارية سيتعاملون بنزاهة عند الدفع الرقمي ولن يحدث احتيال تجاري.	.132	399	.895	.007	-.10	.12
أخشى من ضياع أموالي في حال حدوث خطأ في التحويل. (عكس إيجابي)	11.063	399	.000	.703	.58	.83

رأي أو سلوك المحيطين بي (العائلة، الأصدقاء) يشجعني على استخدام الخدمات المالية الرقمية.	8.228	399	.000	.490	.37	.61
معرفتي المالية تجعلني واثقا من الاستفادة من الخدمات الرقمية بشكل آمن.	10.287	399	.000	.527	.43	.63
لدي القدرة على اتخاذ قرارات مالية مهمة (اختيار قرض/منتج ادخاري).	8.359	399	.000	.460	.35	.57
أنوي زيادة اعتمادي على خدمات التمويل الرقمي في المستقبل.	24.269	399	.000	1.108	1.02	1.20
إذا توفرت خدمات القروض الرقمية، التأمين الرقمي، حسابات التوفير عبر التطبيقات، أو الاستثمار عبر المنصات الرقمية، سأكون مهتما باستخدامها.	15.538	399	.000	.878	.77	.99
أجد سهولة في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية (مثل فروع البنوك، مكاتب البريد، أو أجهزة الصراف الآلي) في منطقتي.	14.074	399	.000	.763	.66	.87
أجد الإجراءات الإدارية للوصول إلى الخدمات المالية معقدة وتستغرق وقتا طويلا.	13.468	399	.000	.665	.57	.76
أستخدم حسابي المالي (بنكي أو بريدي) بشكل منتظم للقيام بالعمليات المالية (مثل السحب، الإيداع، التحويل، أو الادخار).	20.745	399	.000	1.020	.92	1.12
عند الحاجة إلى قرض، أفضّل اللجوء إلى مؤسسة مالية رسمية (بنك أو مؤسسة مالية).	12.538	399	.000	.620	.52	.72
أثق في قدرة المؤسسات المالية (البنوك، بريد الجزائر) على حماية أموالي وبياناتي الشخصية.	9.427	399	.000	.505	.40	.61
أميل للاحتفاظ بالنقد في المنزل بدلا من وضع أموالي في أنظمة رقمية/بنكية بسبب مخاوف تاريخية وأزمات سابقة.	-2.444	399	.015	-.160	-.29	-.03
التكاليف والرسوم المرتبطة بالخدمات المالية (فتح حساب، تحويل أموال، إلخ) تُعدّ عائقا أمام استخدامي لهذه الخدمات.	16.979	399	.000	.828	.73	.92

أنا راضٍ عن جودة الخدمات المالية (البنكية والبريدية) المتوفرة لي، وعن سرعة استجابتها لاحتياجاتي.	4.199	399	.000	.23500	.1250	.3450
بشكل عام، تجربتي مع الخدمات المالية حسّنت قدرتي على إدارة أموالي.	10.873	399	.000	.54250	.4444	.6406
ضعف الثقافة المالية لدى المجتمع الجزائري يحدّ من توسع الشمول المالي.	22.017	399	.000	1.06750	.9722	1.1628
السياسات الحكومية والإطار التنظيمي الحالي يسهمان في توسيع نطاق الشمول المالي من خلال دعم الابتكار في خدمات التمويل الرقمي.	7.147	399	.000	.39250	.2845	.5005
القانون الجديد رقم (10-25) المتعلق بمنع العملات الافتراضية قد يحدّ من قدرة التمويل الرقمي على تعزيز الشمول المالي، رغم أهدافه الأمنية.	9.864	399	.000	.49750	.3983	.5967

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
لدي معرفة كافية بخدمات التمويل الرقمي المتاحة في الجزائر (مثل بريدي موب، تطبيقات البنوك الجزائرية، الدفع بالبطاقة الذهبية...).	400	3.94	.999	.050
سبق لي استخدام واحدة أو أكثر من الخدمات المالية الرقمية المذكورة أعلاه.	400	4.10	1.067	.053
أستخدم الخدمات الرقمية بانتظام لأغراض متعددة مثل: تحويل الأموال، دفع الفواتير، والشراء من التجار أو عبر الإنترنت.	400	3.75	1.220	.061
ألجأ تلقائيا إلى القنوات الرقمية عند الحاجة إلى إجراء معاملة مالية.	400	3.54	1.197	.060
تعلم استخدام التطبيقات المالية كان سهلا مقارنة بزيارة الفرع التقليدي.	400	4.01	1.019	.051
الخدمات الرقمية تسهّل علي إدارة أموالي.	400	3.96	1.055	.053
تكاليف استخدام خدمات التمويل الرقمي (رسوم، بيانات الإنترنت) معقولة مقارنة بالخدمات البنكية التقليدية.	400	3.67	1.085	.054
توفر خدمة الإنترنت وشبكات الاتصال في منطقتي مناسب بما يكفي لاستخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل منتظم.	400	3.44	1.172	.059

ثقتي بالمؤسسات المالية (البنوك، بريد الجزائر) تجعلني أكثر استعدادا لاستخدام التمويل الرقمي بانتظام.	400	3.48	1.033	.052
أثق أن التجار والمؤسسات التجارية سيتعاملون بنزاهة عند الدفع الرقمي ولن يحدث احتيال تجاري.	400	3.01	1.140	.057
أخشى من ضياع أموالي في حال حدوث خطأ في التحويل. (عكس إيجابي)	400	3.70	1.270	.064
رأي أو سلوك المحيطين بي (العائلة، الأصدقاء) يشجعني على استخدام الخدمات المالية الرقمية.	400	3.49	1.191	.060
معرفتي المالية تجعلني واثقا من الاستفادة من الخدمات الرقمية بشكل آمن.	400	3.53	1.026	.051
لدي القدرة على اتخاذ قرارات مالية مهمة (اختيار قرض/منتج ادخاري).	400	3.46	1.101	.055
أنوي زيادة اعتمادي على خدمات التمويل الرقمي في المستقبل.	400	4.11	.913	.046
إذا توفرت خدمات القروض الرقمية، التأمين الرقمي، حسابات التوفير عبر التطبيقات، أو الاستثمار عبر المنصات الرقمية، سأكون مهتما باستخدامها.	400	3.88	1.129	.056
أجد سهولة في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية (مثل فروع البنوك، مكاتب البريد، أو أجهزة الصراف الآلي) في منطقتي.	400	3.76	1.084	.054
أجد الإجراءات الإدارية للوصول إلى الخدمات المالية معقدة وتستغرق وقتا طويلا.	400	3.67	.988	.049
أستخدم حسابي المالي (بنكي أو بريدي) بشكل منتظم للقيام بالعمليات المالية (مثل السحب، الإيداع، التحويل، أو الادخار).	400	4.02	.983	.049
عند الحاجة إلى قرض، أفضّل اللجوء إلى مؤسسة مالية رسمية (بنك أو مؤسسة مالية).	400	3.62	.989	.049
أثق في قدرة المؤسسات المالية (البنوك، بريد الجزائر) على حماية أموالي وبياناتي الشخصية.	400	3.51	1.071	.054
أميل للاحتفاظ بالنقد في المنزل بدلا من وضع أموالي في أنظمة رقمية/بنكية بسبب مخاوف تاريخية وأزمات سابقة.	400	2.84	1.309	.065
التكاليف والرسوم المرتبطة بالخدمات المالية (فتح حساب، تحويل أموال، إلخ) تُعدّ عائقا أمام استخدامي لهذه الخدمات.	400	3.83	.975	.049

أنا راضٍ عن جودة الخدمات المالية (البنكية والبريدية) المتوفرة لي، وعن سرعة استجابتها لاحتياجاتي.	400	3.2350	1.11933	.05597
بشكل عام، تجربتي مع الخدمات المالية حسّنت قدرتي على إدارة أموالي.	400	3.5425	.99784	.04989
ضعف الثقافة المالية لدى المجتمع الجزائري يحدّ من توسع الشمول المالي.	400	4.0675	.96969	.04848
السياسات الحكومية والإطار التنظيمي الحالي يسهمان في توسيع نطاق الشمول المالي من خلال دعم الابتكار في خدمات التمويل الرقمي.	400	3.3925	1.09839	.05492
القانون الجديد رقم (25-10) المتعلق بمنع العملات الافتراضية قد يحدّ من قدرة التمويل الرقمي على تعزيز الشمول المالي، رغم أهدافه الأمنية.	400	3.4975	1.00873	.05044

الملحق الرابع: معاملات الثبات

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	400	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	400	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.898	28

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	400	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	400	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.868	16

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	400	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	400	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.773	12

الملحق الخامس: اختبارات التوزيع الطبيعي

Descriptives

			Statistic	Std. Error
التمويل الرقمي في الجزائر	Mean		3.6902	.03204
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3.6272	
		Upper Bound	3.7531	
	5% Trimmed Mean		3.7191	
	Median		3.7500	
	Variance		.411	
	Std. Deviation		.64073	
	Minimum		1.19	
	Maximum		5.00	
	Range		3.81	

	Interquartile Range	.75	
	Skewness	-.715	.122
	Kurtosis	.831	.243
الشمول المالي في الجزائر	Mean	3.5813	.02818
	95% Confidence Interval for Mean — Lower Bound	3.5258	
	95% Confidence Interval for Mean — Upper Bound	3.6367	
	5% Trimmed Mean	3.6058	
	Median	3.6250	
	Variance	.318	
	Std. Deviation	.56365	
	Minimum	1.00	
	Maximum	4.83	
	Range	3.83	
	Interquartile Range	.73	
	Skewness	-.831	.122
	Kurtosis	2.164	.243

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
التمويل الرقمي في الجزائر	.091	400	.000	.969	400	.000
الشمول المالي في الجزائر	.083	400	.000	.960	400	.000

a. Lilliefors Significance Correction

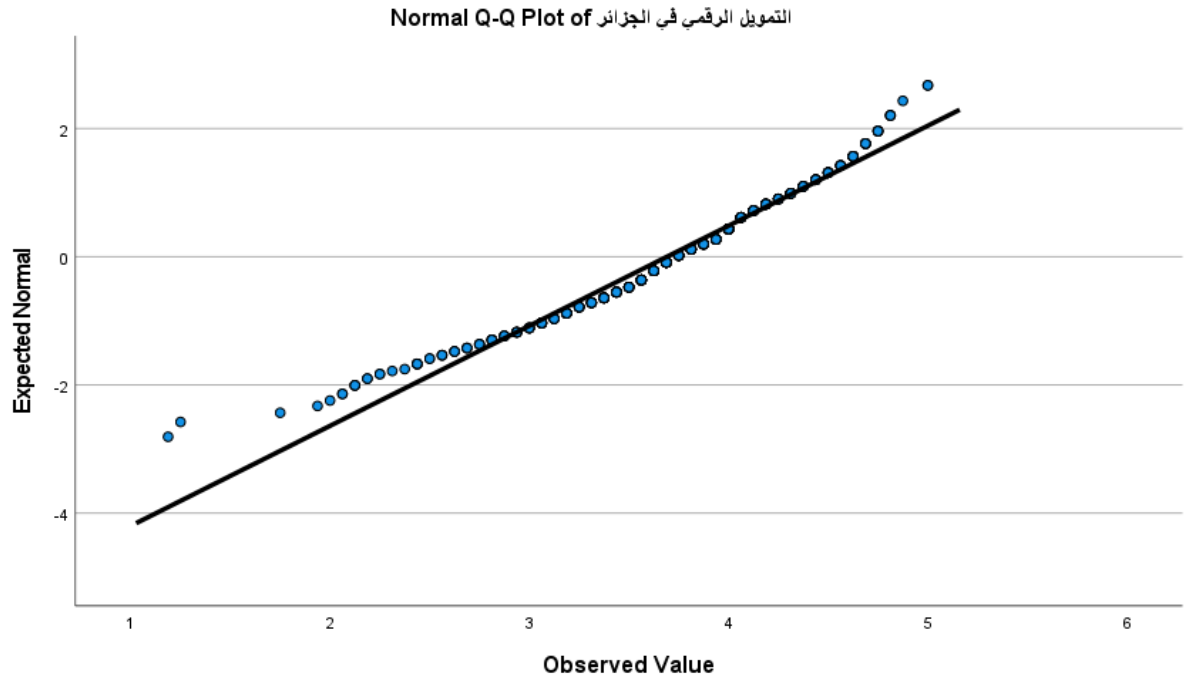
Normal Q-Q Plot of التمويل الرقمي في الجزائر
Expected Normal
2
0
-2
-4
1
2
3
4
5
6
Observed Value

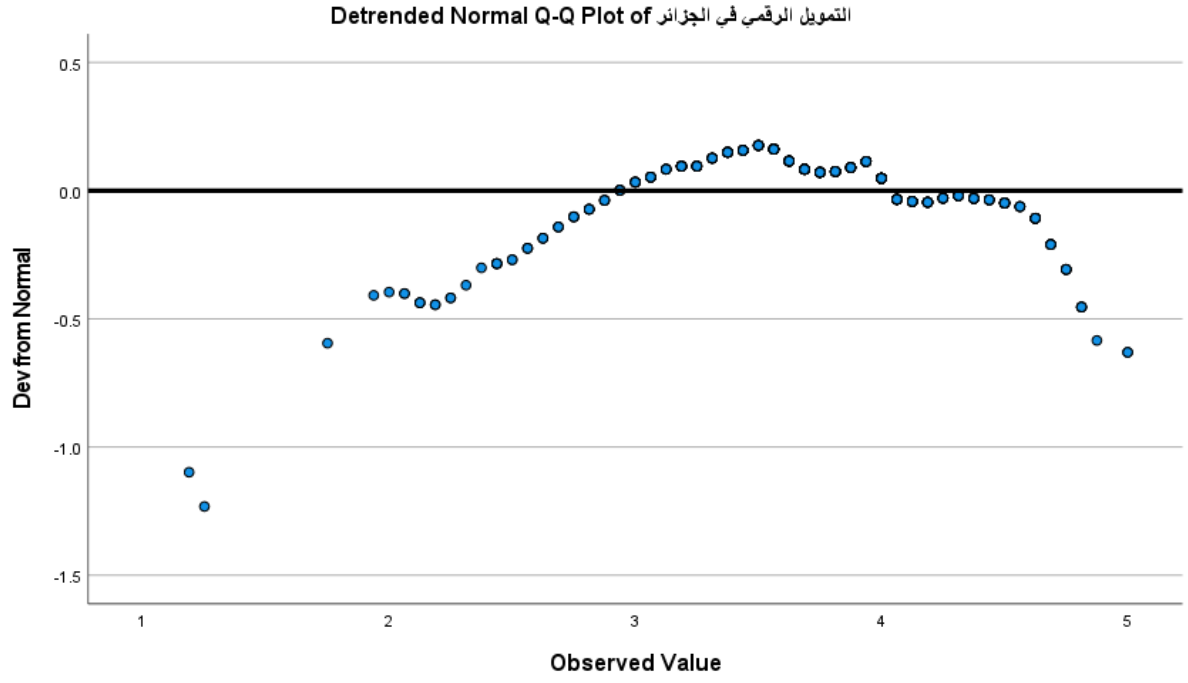
Detrended Normal Q-Q Plot of التمويل الرقمي في الجزائر
Dev from Normal
0.5
0.0
-0.5
-1.0
-1.5
1
2
3
4
5
Observed Value

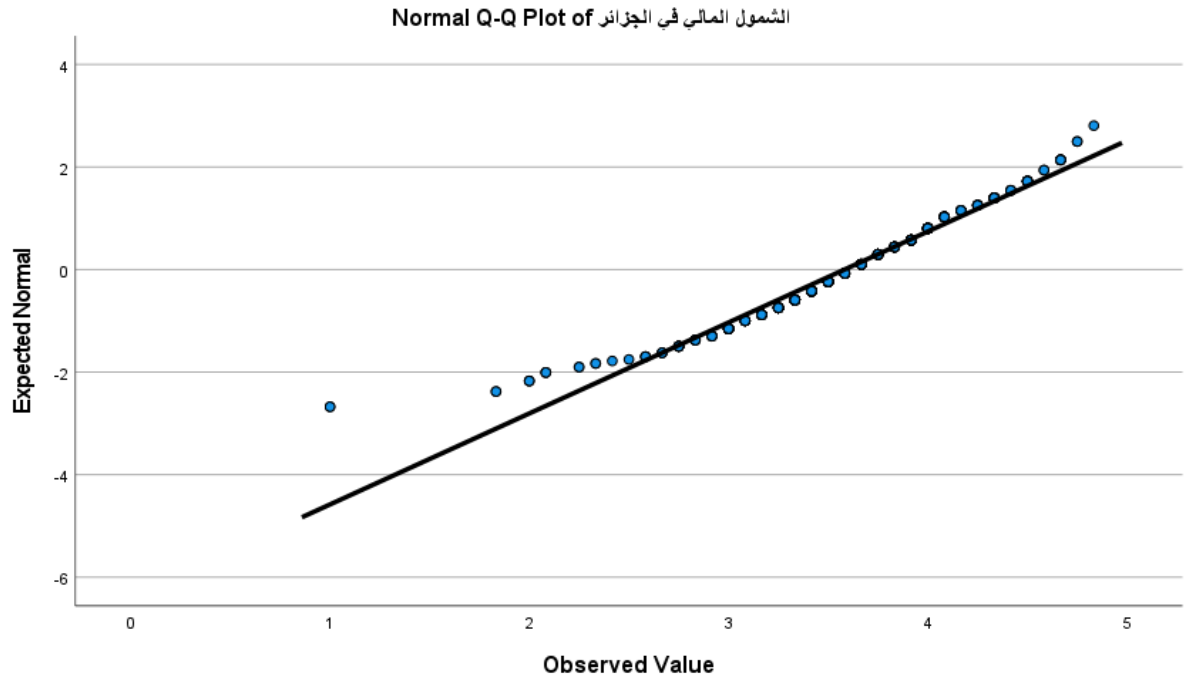
Normal Q-Q Plot of الشمول المالي في الجزائر
Expected Normal
Observed Value
4
2
0
-2
-4
-6
0
1
2
3
4
5

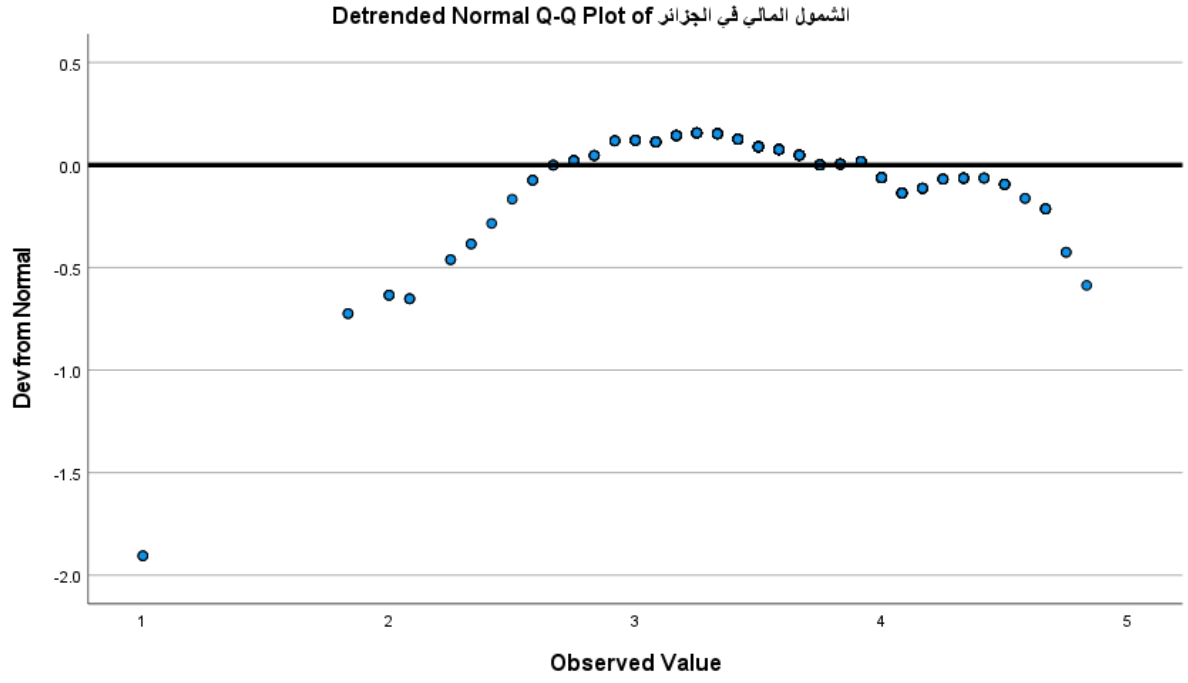
Detrended Normal Q-Q Plot of الشمول المالي في الجزائر
Dev from Normal
Observed Value
0.5
0.0
-0.5
-1.0
-1.5
-2.0
1
2
3
4
5

الملحق السادس اختبارات الفروقات

Test Statistics[a,b]

	التمويل الرقمي في الجزائر	الشمول المالي في الجزائر
Kruskal-Wallis H	10.671	14.855
df	2	2
Asymp. Sig.	.000	.000

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الفئة العمرية

Test Statistics[a,b]

	التمويل الرقمي في الجزائر	الشمول المالي في الجزائر
Kruskal-Wallis H	8.766	15.836
df	3	3
Asymp. Sig.	.033	.000

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: المستوى التعليمي

Test Statistics[a,b]

	التمويل الرقمي في الجزائر	الشمول المالي في الجزائر
Kruskal-Wallis H	15.026	18.594
df	6	6
Asymp. Sig.	.004	.000

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الدخل الشهري

الملحق السابع نموذج الانحدار

Regression

Notes

Output Created		27-SEP-2025 01:16:44
Comments		
Input	Data	C:\Users\MMG\Desktop\13\CC\13-2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>

	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	400
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT y /METHOD=ENTER x /SCATTERPLOT=(*ZPRED ،*ZRESID) /RESIDUALS DURBIN HISTOGRAM(ZRESID).
Resources	Processor Time	00:00:03.06
	Elapsed Time	00:00:00.98
	Memory Required	3760 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	568 bytes

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	التمويل الرقمي في الجزائر[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الشمول المالي في الجزائر

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.674[a]	.454	.452	.41709	1.997

a. Predictors: (Constant)، التمويل الرقمي في الجزائر

b. Dependent Variable: الشمول المالي في الجزائر

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	57.523	1	57.523	330.651	.000[b]
	Residual	69.239	398	.174		
	Total	126.762	399			

a. Dependent Variable: الشمول المالي في الجزائر

b. Predictors: (Constant)، التمويل الرقمي في الجزائر

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.394	.122		11.425	.000
	التمويل الرقمي في الجزائر	.593	.033	.674	18.184	.000

a. Dependent Variable: الشمول المالي في الجزائر

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	2.0982	4.3575	3.5812	.37969	400
Residual	-1.78338	1.56847	.00000	.41657	400
Std. Predicted Value	-3.906	2.044	.000	1.000	400
Std. Residual	-4.276	3.760	.000	.999	400

a. Dependent Variable: الشمول المالي في الجزائر

Charts

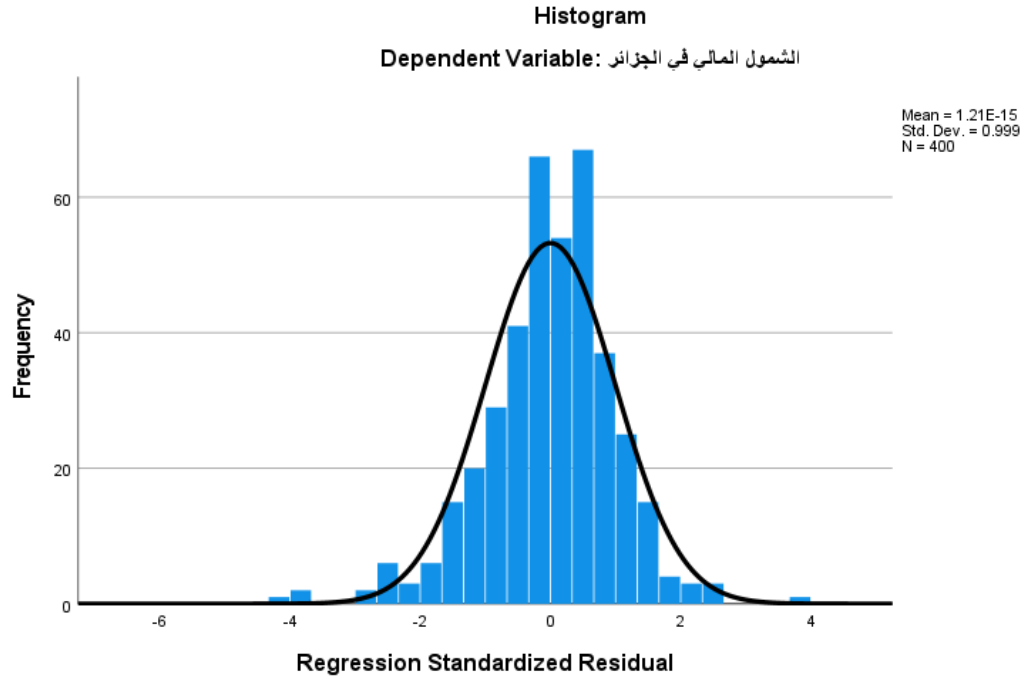
Histogram
Dependent Variable: الشمول المالي في الجزائر
Mean = 1.21E-15
Std. Dev. = 0.999
N = 400
Frequency
60
40
20
0
-6
-4
-2
0
2
4
Regression Standardized Residual

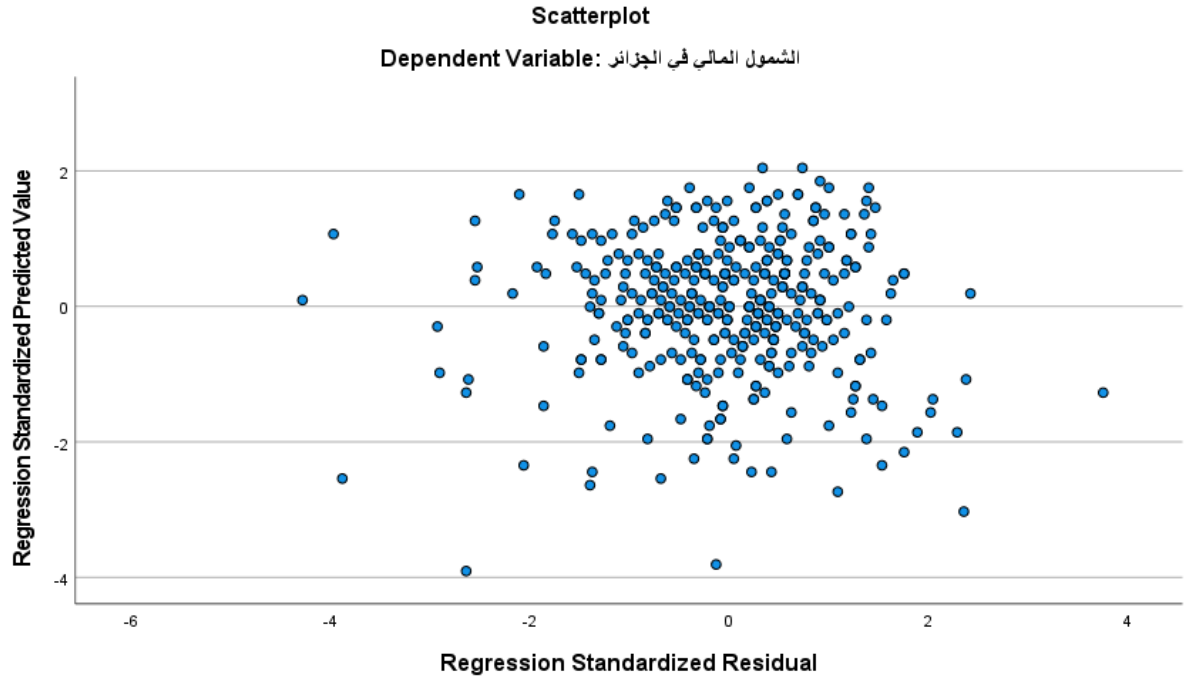
Scatterplot
Dependent Variable: الشمول المالي في الجزائر
Regression Standardized Predicted Value
2
0
-2
-4
-6
-4
-2
0
2
4
Regression Standardized Residual